تاريخ المغرب الكبير
من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري
دكتور السيد عبد العزيز سالم
دكتور جلال يحيى

المغرب الكبير

الفترة المعاصرة
وحركات التحرير والاستقلال

**

٣

دكتور جلال يحيى
دكتوراه الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث المساعد - جامعتي أسيوط والاسكندرية

١٩٦٦



ملتزم الطبع والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر

تاريخ المغرب الكبير
من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر

دكتور رشيد الناضوري
دكتور السيد عبد العزيز سالم
دكتور جلال يحيى

المغرب الكبير

٣

الفترة المعاصرة
وحركات التحرير والاستقلال

دكتور جلال يحيى
دكتوراة الدولة فى الآداب من جامعة باريس
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعتى أسيوط والاسكندرية (والرباط سابقا)

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر

القسم الثاني

الفترة المعاصرة والكفاح والاستقلال

تعتبر الفترة الممتدة منذ قبيل الحرب العالميـة الأولى حتى الآن هى فترة التاريخ المعـاصر لبلدان وأقاليم المغرب الكبير . وهى الفترة التى تمتـد من إحتـلال الإيطاليين لطرابلس الغرب وبرقة ، وإعلان الحمـاية الفرنسية والحماية الإسبانية على المغرب الأقصى ؛ وحـدث كل ذلك فى سنة ١٩١٢ . وهى فترة تمتاز على غيرها بقربها منا ، ويستتبع ذلك قلة المصادر والمراجع المكتوبة عنهـا ، علاوة على بقاء عـدد كبير من الرجال الذين شاركوا فى أحداثها على قيد الحياة . وهذه كلها صعوبات تعترض من يتجرأ على محاولة كتابة التاريخ المعاصر . ولكن فى وسع هـذا المؤرخ أن يعتمد من ناحية أخرى على روايات بعض الشيوخ والقـــادة ، فى حالة عجزه عن العثور على مذكرات مكتوبة ، ويستخدم ذلك مادة تاريخيـة يخضعها للتحليل والمقـارنة لكى يتثبت من الأحداث ويحـاول الوصول إلى فهم الاتجاهات .

وإذا كانت العصور الحديثة فى تاريخ المغرب الكبير قد شهدت هجمات الاستعمار ، وبشكل زاد وضوحا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، واشتمل على احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ وفرض حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ ، واستمر بعد ذلك مع احتلال الإيطاليين لطرابلس الغرب وبرقة ، وفرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب الأقصى ، فان هذه العصور الحديثة كانت تمثل فى واقع الأمر عملية مد إستعمارى واضحة ، قامت بها دول استعمارية ورأسمالية ومستغلة على أقاليم عاشت فى عصور من التأخر والضعف والتخلف ، وكانت أحوالهـا هى أحوال الإقطاع .

ولكن الفترة المعاصرة شاهدت محاولات جريئة من جانب المعسكر الوطني هدفت إخراج المستعمرين من البلاد والحصول على الإستقلال. وكانت بذلك تمثل حركة مد وطني وقفت في وجه الاستعمار. ويصعب علينا أن نصف حركات الكفاح أو الجهاد في بلاد المغرب الكبير في الفترة المعاصرة بأنها تنتسب إلى النظم الاقطاعية القديمة، بل الواقع أن شدة الاصطدام بين المعسكر الوطني القديم والقوى الاستعمارية المعتدية قد عملت على دفع الوطنيين دفعا، وظهرت بعض حركاتهم المكافحة المناضلة، وخاصة في ليبيا وفي إقليم شمال المغرب الأقصى على أنها حركات شعبية، وكانت في حقيقة الأمر حركات جمهورية. أما بقية الاقاليم، والتي تتمثل في تونس والجزائر وبقية أقاليم المغرب الأقصى فانها قد شاهدت نشوء الأحزاب السياسية فيها، واتخذت الحزبية شكلا لتنظيمها والاحتجاجات والمظاهرات والمفاوضات وسيلة لعملها، وكانت تمثل بذلك ازدهار ونمو طبقات وسطى أو بورجوازية هدفت تنحية الاستعمار، حتى تسمح لنفسها باستمرار النمو وفي أقاليمها، وإن كانت لم تسمح بعمليات الكفاح المسلح إلا في حالة الضرورة القصوى، وحين تعجز الوسائل السياسية عن الوصول إلى أهدافها.

ولكن استمرار النمو، وتشابك مصالح العدو، والحاجة إلى الاخوان فيما وراء الحدود، ساعد على تكتيل القوى الوطنية، حتى وإن كانت قد اختلفت في طبقاتها الإجتماعية، وساعد ذلك على زيادة التقرب بين شعوب المغرب الكبير، وفي كل يوم أكثر من اليوم السابق. ويوصلنا هذا إلى الفترة التي نعيشها، والتي ظهرت فيها شعارات الوحدة أو الاتحاد، داخل نطاق جامعة الدول

العربية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى مشروعات توحيد بلدان وأقاليم المغرب الكبير ، وحتى مشروعات « حلف شمال افريقية » بعد حصول الجزائر على استقلالها سنة ١٩٦١ .

ولا شك أن هذا التطور السريع الذى تسير به بلدان المغرب الكبير قد ساعدها على الانتقال بسرعة ، وفى فترة نصف قرن من الزمن ، من عصور الإقطاع إلى عهد سيادة الحرية وبناء الجمهوريات ، والنزول إلى ميدان التطبيق الاشتراكى .

الباب السادس

كفاح ليبيا ضد الاستعمار

إذا كانت الحرب قد إنتهت رسميا فى طرابلس الغرب وبرقة فى سنة ١٩١٢ بين القوات الإيطالية والقوات العثمانية فان ذلك لايعنى أن السلم قد استتب فى الإقليم وأنه قد خضع بأكمله لحكم الإيطاليين. ذلك أن القوات الإيطالية لم تكن قد احتلت إلا الموانى والنقط الساحلية ، والتى يمكنها أن تدافع عنها وتحميها بمدفعية الأسطول ، أما بقية الإقليم فقد ظل فعليا فى أيدى الأهالى ، وصعب على القوات الإيطالية التوغل فيه .

وكانت هناك زعامات وطنية تتمثل فى السنوسيين فى إقليم برقة وظهير هذا الاقليم الممتد حتى واحة الكفرة فى الجنوب ، وتتمثل فى القطاع الغربى فى قيادات وطنية خرجت من بين الصفوف ، وكانت تمثل وجهاء القوم وأعيانهم ، وكان لها نفوذ على الأهالى فى الاقليم الممتد من مشارف مدينة طرابلس حتى إقليم فزان فى الجنوب الغربى .

ولم تصبر هذه القيادات على بقاء الايطاليين يحتلون المدن والمراكز الساحلية عند دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى ، ولذلك فانها قد عملت على مهاجمة الايطاليين ومحاربتهم .

ولكن ظروف الحرب العالميـة الأولى ، وظروف القيـادات الوطنية الموجودة فى هذا الاقليم قد ساعدت فى النهاية على دخول هذه القيادات فى مفاوضات مع إيطاليا وبريطانيا ، ولكى تحتفظ بسلطتها وإمتيازاتها على الأهالى ، حتى وإن كانت قد وافقت على ترك السيادة للايطاليين . وتمثل السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى وأوائل العشرينات هذه المرحلة من مراحل تقهقر المد الثورى الوطنى فى الاقليم .

ولكن سرعان ما يتشبث الايطاليون بسلطتهم ونفوذهم ، وخاصة بعد

مجيىء الفاشستيين إلى الحكم ، ويؤدى هذا الضغط من الجانب الاستعمارى ، مع محاولة النمو فى المعسكر الوطنى، إلى إصطدام جديد بين المعسكرين . ويأخذ هذا الاصطدام شكل جهاد وكفاح مسلح ويستمر فى ليبيا حتى الثلاثينات ، وحتى تتمكن القوى المادية المتفوقة من التغلب على القوة المعنوية لدى المكافحين الوطنيين . وستظهر فى هذه المرحلة قيادة وطنية مجاهدة هى قيادة السيد عمر المختار، الذى سجل اسمه فى التاريخ، كرمز للكفاح الوطنى، وحتى النهاية .

ولن تتمكن إيطاليا من البدء فى عمليات التوطين والاستعمار والاستغلال فى ليبيا إلا بعد قضائها على هذه المقاومة الوطنية الأصيلة .

الفصل السادس والعشرون

الجهاد الاسلامى فى أثناء الحرب العالمية الأولى

تعتبر مرحلة الحرب العالمية الأولى فترة قائمة بذاتها فى تاريخ ليبيا ، وبصفته جزء من أجزاء العالم العربى ، وبصفته فى نفس الوقت جزء من أجزاء العالم الإسلامى. وإن تبلور الموقف فى أثناء هذه الحرب بين معسكرين متعاديين هما معسكر الحلفاء ، والذى إشتمل على كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وإنضمت إليه إيطاليا فيما بعد ، ومعسكر دول الوسط ، والذى إشتمل على امبراطوريتى ألمانيا والنمسا والمجر ، والذى إنضمت اليه الدولة العثمانية بعد قليل ـ إن هذا التبلور للموقف العالمى هو الذى أملى على رجال ليبيا إتخاذ هذا الجانب أو ذاك وفى أثناء الحرب . وتكاملت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية لكى يسير الليبيون على طريقة الجهاد .

(١) الدولة العثمانية واعلان الجهاد : ـ

اشتركت تركيا فى الحرب العالمية إلى جانب دولتى الوسط ، ودلت البشائر على أن إيطاليا لن تستمر على ولائها لشركائها فى التحالف الثلاثى ، بل أنها ستغير مواجهتها وتعمل على الانضمام إلى جبهة الحلفاء ، أى إلى جبهة الوفاق الثلاثى . وكانت ظروف إعلان الحرب العالمية الأولى فى حد ذاتها ، ودون نظر إلى المعسكر الذى ستنضم اليه إيطاليا ، تغرى أبناء ليبيا بالقيام بعمليات ضد إيطاليا . وما أن زاد ظهور تقارب إيطاليا من معسكر الوفاق الودى ، معسكر البريطانيين والفرنسيين

والروس ، وفى وقت إضطرت فيه الدولة العثمانية إلى الدخول إلى جانب دولتى الوسط ، حتى أخذ الليبيون فى زيادة تقربهم من المعسكر المعادى لذلك الذى إنضمت اليه إيطاليا ، خاصة وان هذا المعسكر كان يشتمل على الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية .

حقيقة أن العالم العربى فى ذلك الوقت كان قد انقسم على نفسه بين أنصار الاتجاه الدينى ، وأنصار الاتجاه العلمانى الذى يستند أساسا إلى اللغة . ولكن الليبيين كانوا لا يفرقون فى مظاهر شخصيتهم بين العروبة والاسلام، بل وجدوا أن العروبة تعجز عن الوقوف مالم تستند إلى أساس إسلامى صلب ، وشعروا أن لغة الضاد قد عاشت إذ أنها قد استندت إلى القرآن .

وإذا كانت الأقاليم السورية الخاضعة فى ذلك الوقت لحكم الدولة العثمانية قد عملت - مع نمو الطبقة الوسطى فيها وإزدياد الحركة المتحررة وإنتشار التعليم - على الفصل بين العروبة والإسلام ، وعلى أساس أنهم من العرب ، ومن حقهم أن يعملوا على زيادة إختصاصهم وسلطانهم فى أقاليمهم ، وعلى حساب الحكم العثمانى ، الذى وصفوه بأنه تركى - فان هذا العامل لم يكن قد ظهر ، بل لم يكن من السهل عليه أن يظهر فى أقاليم شمال إفريقية ، ولأسباب كثيرة .

أما من حيث البنيان القومى لأقاليم المغرب الكبير فانها كانت تختلف فى النطاق العنصرى ، وتحت العنوان الدينى عنها فى الأقاليم السورية فى ذلك الوقت . ذلك أنها لم تشتمل على تلك الأقليات الدينية المسيحية ، ولم تكن تخشى من تفتت المعسكر الاقليمى على أساس عنصرى ومذهبى ؛ وبشكل

يهدد الوحدة الإقليمية ، إذ أن ليبيا فى ذلك الوقت لم تكن تشتمل على مسيحيين . وكان عدد اليهود المقيمين فى بعض المراكز الديموجرافية الكبيرة ، وهى المراكز التى تزدهر فيها التجارة ، أو يعمل الاهالى فيها فى الحرف ، لا يهدد بما يمكننا أن نسميه بوجود اقليه عنصرية أو دينيه . وكانوا جميعا من العرب ، وكانوا جميعا من المسلمين . وزاد هذا من إقامة الترابط بين معنى القومية فى هذا الاقليم ، وعلى صعوبة الفصل بين اللغة والدين ، وبشكل يظهر الشخصية العربية هناك فى لون إسلامى تعتز به ، ويقربها بالتالى من دولة الخلافة الاسلامية .

أما من حيث العدو الخارجى فان الطبقات النامية فى الاقاليم السورية فى ذلك الوقت كانت تحاول افساح المجال أمامها ، ودفعها ذلك إلى زيادة الضغط على السلطات الحاكمة ، وكانت عثمانية تركية ، وإستمر بها الحال فى عملية النمو إلى أن تتخذ بعد ذلك موقف عداء صريح تجاه هذه السلطات ، وبشكل دفعها إلى التعاون أو التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى مع بريطانيا فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع ثورة الشريف حسين بن على . ونظر ابناء سوريا ولبنان إلى الاتراك على أنهم غرباء ، وعلى أنهم أعداء فى الوقت الذى نظروا فيه إلى البريطانيين والفرنسيين على أنهم أصدقاء ، بل وحلفاء . وإذا كانت عملية النمو الاجتماعى الاقتصادى هذه ، وداخل نطاق التحرر ، ومع نمو الطبقة البورجوازية ، وازدياد التعليم على الطريقة الغربية ، قد دفعت العرب هنالك إلى إتخاذ هذا السبيل ، فان الموقف فى بلاد ليبيا ، بل وفى كل أقاليم المغرب الكبير قد دفع العرب إلى الاصطدام بدول معسكر الحلفاء أو دول معسكر الوفاق الثلاثى . وإذا كانت عملية النمو الاجتماعى الاقتصادى فى ليبيا قد استمرت فقد كان عليها أن تنتزع حقوقها من ايدى المحتلين الأجانب ، وكانوا من الايطاليين . وجاء إختلاف العدو الخارجى

لكى يظهر الحركة الوطنية فى بلاد المغرب الكبير فى شكل يختلف تماما عن ذلك الشكل الذى ظهر فى الاقاليم العربية فى الشرق العربى ، والتى كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية .

كان من طبيعة المعركة إذا ، وطبيعة القوى الموجودة فيها أن يتخذ أبناء ليبيا موقفا يختلف عن موقف غيرهم فى بلاد المشرق العربى ، وجاء دخول الدولة العثمانية إلى الحرب ، ومع معسكر دولتى الوسط،ودخول إيطاليا إلى نفس الحرب إلى جانب دول الوفاق، عاملا يساعد على إظهار الموقف فى شكل كامل التبلور ، وفى شكل يصعب عليهم فيه الاختيار .

ولقد زاد وضوح هذا الاتجاه فى إقليم برقة الذى نمت فيه الطريقة السنوسية واشتد ساعدها عنه فى المنطقة القريبة من مدينة طرابلس ، والتى كانت تعتبر مركزا اقتصاديا ، ويشتمل على كثير من المصالح التجارية .

وكانت الحركة السنوسيـة قد انتشرت فى الجزء الداخلى من برقة ، ووصلت إلى واحة الكفرة وتوغلت حتى فى الاقاليم السودانية،وعملت على نشر الثقافة الدينية المتحررة بين أهالى الاقليم ، ونادت بمبادىء ثورية فى ناحية الفكر الاسلامى، وخاصة فى ضرورة إعادة فتح باب الاجتهاد من جديد ، وعلى أساس الاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله .

وكانت الحركة السنوسية قد عملت على نطـاق عقـائدى وشعبى ، فحاولت كسب عامة الشعب والمثقفين ، وحاولت تحريرهم من كل ما يقيد العقيدة ويكبلها ودون أن يدخل فى صلب هذه العقيدة . وسارت فى ذلك على خطوط الحركة السلفية التى أثرت فى تاريخ الفكر الاسلامى وحررته من اغلال حاولت الرجعية وقرون طويلة من التقهقر والجمود أن تكبل بها وتجمد عقول عباد الله الصالحين .

ولقد عملت الطريقة السنوسية على تنظيم الأهالي في وحدات خاصة تقيمها في الزوايا في قلب الصحراء . وكانت هذه الزوايا تعتبر معسكرات لتكوين المجاهدين من الناحية العقائدية ، في نفس الوقت الذي تعتمد فيه على العمل وعلى الإنتاج . وأخذ الأخوان السنوسيون يدرسون في هذه الزوايا ، علاوة على اشتغالهم بالزراعة وخدمة الأرض . لقد كانوا من العمال المثقفين ذوي العقيدة ، إن جاز هذا التعبير باللغة الحديثة ، وفي نطاق الفكر الاسلامي الخالص من الشوائب . وأقامت الطريقة السنوسية مراكزها في الصحراء بشكل استراتيجي ، إذ أنها أقامتها في الواحات ، وعند الآبار ، وعلى مسافات تعتبر مراحل لسير القوافل . وجهزت كل منها بمباني بسيطة ، يقيم فيها الاخوان السنوسيين ، ويستضيفون فيها من يمر عليهم من رجال القوافل . وكانت هذه الطريقة فريدة لتكوين الاخوان من الناحية العقائدية ، والوصول بهم إلى مستوى عال من التدريب ، في الوقت الذي يعملون فيه في الانتاج ، وفي العمل بايديهم ، وبشكل يسمح لهم وهم في زواياهم باستضافة من يمر عليهم من رجال القوافل وبدعوتهم للانضمام إليهم ، ولنشر عقيدتهم ، ولتوسيع نطاق عملية تجنيدهم للمجاهدين المسلمين .

وسيكون للسنوسيين دوراً كبيرا في القيام بعملية الجهاد الاسلامي في اثناء الحرب العالمية الأولى ، وستكون لقيادتهم دوراً فعالا في سير العمليات في منطقة الشرق الادنى ، وأولى أقاليم المغرب الكبير في ذلك الوقت .

(٢) قيادة السيد أحمد الشريف والاستعداد :

احتاجت الدولة العثمانية إلى الارتباط بأقدر قيادة وطنية في إقليم برقة لكي تستند إليها في تنفيذ استراتيجيتها في العالم في ذلك الوقت . وكانت الدولة

العثمانية بمجرد دخولها الحرب تحاول الاعتماد على العناصر المخلصة ـ سواء فى وادى النيل أو فى الشرق الأدنى وفى السودان وبرقة ـ لكى تدفعها صوب الحركة ومهاجمة قواعد البريطانيين وخاصة فى وادى النيل ، سواء أكان ذلك فى منطقة قناة السويس أو حتى فى السودان . وإذا كانت الدولة العثمانية قد اعتقدت فى أول الأمر فى إمكانية اعتمادها على الشريف حسين بن على وطلبت منه إعلان الجهاد فى الحجاز ، وإرسال المتطوعين إلى سوريا لمساعدة جمال باشا فى عملية هجومه على مصر من ناحية قناة السويس ، فانها قد فكرت فى الاعتماد على السيد أحمد الشريف السنوسى للقيام بعملية مماثلة من ليبيا على حدود مصر الغربية . وكانت هذه العمليات تتكامل مع عمليات جهاد أخرى تبدأ من دارفور فى غرب السودان صوب النيل ، وحتى من الحبشة ومن اليمن والصومال ، وذلك لمناوأة البريطانيين فى المنطقة ، ولتهديد قاعدة عدن ، ولمحاولة الاتصال بالسلطات الالمانية التى كانت موجودة فى شرق افريقية فى ذلك الوقت . والمهم هو أن إقليم برقة كان يحتل فى الاستراتيجية العثمانية مكانا هاماً ، خاصة وأنه كان يسمح بشغل جزء كبير من القوات البريطانية التى تحتل مصر ، فى الصحراء الغربية ، وبشكل يسمح بتسهيل مهمة القوات العثمانية الزاحفة من سوريا بقيادة جمال باشا فى ذلك الوقت .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد اهتمت باقليم برقة ، رغم اتفاقها فى معاهدة أوتشى سنة ١٩١٢ على انهاء الحرب مع ايطاليا فيه ، فانها كانت تحاول التعاون مع أقدر رجل فى الاقليم يمكنه تنفيذ سياستها ، ويمكنه بالتالى أن يزيد دائرة الثورة ضد الأجانب المحتلين للمنطقة .

وكانت الدولة العثمانية تعرف إقليم برقة وتعرف القيادات الوطنية الموجودة فيه ، مثلها فى ذلك مثل إقليم طرابلس المجاور . ولكن الدولة العثمانية لم تكن تبحث عن مجرد قائد عسكرى أو رجل إدارة مادامت الحركة ستأخذ شكل جهاد دينى إسلامى . ولذلك فان السيد أحمد الشريف السنوسى ظهر أمام الحكومة العثمانية على أنه أقدر رجل فى الاقليم يمكنه تنفيذ سياسة إسلامية مشتركة . وكانت الآستانه قد تحولت منذ إعلان الحرب إلى مركز يجتمع منه عدد من قادة البلاد العربية وخاصة من ذوى الاتجاه الوحدوى الاسلامى . كان هناك محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى ، وعلى باش حمبه التونسى ، والشيخ صالح التونسى والشيخ عبد العزيز جاويش ، وكثير غيرهم . وكان هناك عدد من الضباط من العرب ومن الاتراك ، وكانوا جميعا من أنصار سياسة إعلان الجهاد الاسلامى فى كل مكان ، والقيام بهجمات منظمة على قواعد دول الوفاق الودى وخاصة فى منطقة وادى النيل وشمال افريقية . وكانوا يجتمعون فى شكل ديوان معين ، وأعطوا نفسهم اسم لجنة التشكيلات المخصوصة ، وأصبح يشاركهم فيها سليمان بك عسكرى وأنور باشا وأخوه نورى . ولقد انضم إلى هذه الجماعة بعد ذلك بشير بك السعداوى مندوب طرابلس فى البرلمان العثمانى . ويهمنا هنا من هذه اللجنة أنها قد اختارت السيد أحمد الشريف قائدا لشمال افريقية ، وفى تعاون وتكامل مع حركة الجهاد الاسلامى . واستقر الرأى على الاتصال بالسيد أحمد الشريف وتوجيهه صوب إعلان الحرب على الانجليز ، وتجميع القوات والزحف بها على حدود مصر الغربية . وأعد أنور باشا خطابا خاصا للسيد أحمد الشريف وعده فيه بتزويده بالأموال والاسلحة والذخائر اللازمة لحركته حتى يتمكن من القيام بها . وكان

على نورى بك أخى أنور باشا أن يحمل هـــذا الخطاب بنفسه إلى السيد أحمد الشريف .

وعينت الدولة العثمانية نورى بك قائداً عسكريا فى ليبيا ، وأرسلت معه جعفر العسكرى، أحد الضباط العراقيين فى القوات العثمانية فى ذلك الوقت. وكان على نورى بك أن يتصل بالسيد أحمد الشريف فى الوقت الذى يقوم فيه جعفر العسكرى بالاتصال بذلك العدد من الضباط المصريين الذين بقوا فى ليبيا مع اخوانهم العرب بعد انسحاب القوات العثمانية من هنـــاك سنة ١٩١٢ .

واقد ذهبت هذه البعثة العثمانية الى ليبيا فى احدى الغواصات من ميناء بولا فى شمال البانيا ، ووصلوا بها حتى الجزء الغربى من جونة السلوم .

ولقد قابل نورى بك السيد أحمد الشريف قرب مينـاء السلوم ، وسلمه خطاب اخيه أنور باشا مع براءة من السلطان يعينه فيها نائبا عنه فى شمـال افريقية، وينعم فيها عليه برتبة الوزارة الاولى ، أى رتبـة الصدر الاعظم . وشرح له نورى بك أن السلطان خليفة المسلمين قد أعلن الجهاد ، وأصبح بالتالى على السيد أحمد الشريف أن يحذو حذوه فى الأقاليم التى يمثله فيهـا . واعطى السلطان للسيد أحمـد الشريف حق منح الرتب والنياشين ، وكان نورى بك قد أحضر معـه قدراً من النياشين والاوسمة لكى يقوم بتوزيعها على رؤساء الليبيين ومشايخهم . والواقع أنه يمكن اعتبار أن الطريقة السنوسية قد تحولت منذ ذلك الوقت من مجرد جماعة دينية الى إمارة ودولة، وإن كانت غير تامة السيادة . ومنـذ ذلك الوقت « صارت أوامر السيد ومحرراته فيما يتعلق بشمال افريقية تصدر الى جميع النظـارات بدار الخلافة

مرعية معتبرة ، فى جميع الاوامر الملكيـة والعسكرية . وارسلت له الارادة السلطانية ليمليها حسبما يظهر له . »

ولقد صحب نورى بك كذلك الكونت مانسمان الالمانى حتى يساعـده مع جعفر العسكرى فى كل الشئون التى تتعلق بالعمليـــات العسكرية فى هذا الاقليم .

ويدعى بعض المؤرخين أن السيد أحمد الشريف كان لايرغب فى ذلك الوقت فى اعلان الجهاد والزحف على حدود مصر الغربية ، وذلك بدعوى أنه كان يرغب فى تحـديد العمليات ضد الايطاليين فى الشمال . ويستندون فى ذلك الى أنه كان يحتاج إلى بعض الامداد والتموين الذى كان يأمل فى أن يصل إليه عن طريق مصر ، وكان معنى اعلانه الهجوم عليها اقفال هذا السبيل أمامه . وادعوا كذلك بأن موقف « الحياد » الذى كانت السلطات البريطانية قد وقفته فى مصر فى أثناء الحرب الايطالية التركية لم يكن ضاراً بالسنوسيين . ولكن الواقع هو أن السيد أحمد الشريف كان قـــد وجه مجهوداته بعد نهاية الحرب الايطاليـة التركيـة الى اقليم فزان، وعمل على تدعيم نفوذ السنوسية هناك، ولم يضع كل امكانياته فى مواجهـة الايطاليين . أما فيا يتعلق بما قد يأتيه من مصر فان هذا الطريق كان قد انقطع نتيجـة لوقوف السلطات البريطانية فى وجه تقديم أى معاونة لليبيين منذ سنة ١٩١١ . واخيرا فقد كان هناك الامل لكى تأتى المساعدات فى ذلك الوقت من الدولة العثمانيـــة ، ومن موانى الامبراطورية النمساوية المطلة على البحر الادرياتى رأسا الى ليبيا، ودون أن تمر عبر خطوط البريطانيين . ويجب علينا الا ننسى أن طبيعة تكوين هـذا الزعيم نفسها كانت توجهه صوب العمل مع الدولة العثمانية ، ومع حركة الجهـاد الاسلامية ، حتى وإن لم يكن من انصار جزء معين من التكتيك التى تشتمل عليه الاستراتيجية العثمانية فى ذلك الوقت .

ولم يكن السيد أحمد الشريف يحتاج إلى اقناع أو تحريض لكى يبدأ مع رجاله حركة التحرير التى كانت تغطيه السلطة فى كل شمال افريقية .

وهكذا وضعت الأسس الاولى للاستعداد ولتجهيز الرجال للقيام بالهجوم على صحراء مصر الغربية . وسيشترك فى هذه العملية كل من السيد أحمد الشريف ونورى بك وجعفر العسكرى .

(٣) الهجوم على صحراء مصر الغربية :

كانت السلطات البريطانية فى مصر تخشى من أن تقوم جماعات السنوسيين من ليبيا بالهجوم على صحراء مصر الغربية . وقام السير هنرى مكماهون بمجرد وصوله لمصر بالكتابة إلى السيد أحمد الشريف فى برقة : « قطب دائرة أهل الفضل والكمال ، وخلاصة أرباب الحجى والجلال ، إمام المصلحين وقدوة المرشدين، الأستاذ الأعظم والملاذ الافخم السيد أحمد الشريف السنوسى أعزه الله .. » وذكر له أن علاقة مصر كانت على الدوام ودية مع سيادته ، وانها ستظل دائما ودية والسلام . وفى نفس الوقت قام السلطان حسين كامل بالكتابة إلى السيد أحمد الشريف كذلك ، كما كتب له السير جون ماكسويل، القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية فى مصر، وطلبوا منه الاحتفاظ بالحياد وعدم الاشتراك فى الحرب . ولكن السيف كان قد سبق العزل ، خاصة وأن بعض وحدات السنوسيين كانت تتوغل داخل الحدود المصرية ، وبشكل يقلق البريطانيين.

ذكرنا أن الغواصة التى أحضرت نورى بك قد وصلت به إلى جونة السلوم نفسها . ونعرف أنه قد قابل السيد أحمد الشريف فى المسيعد التى لاتبعد عنها باكثر من خمسة كيلو مترات .هذا فيما يتعلق بالسيد أحمد الشريف

نفسه . ونعرف أن وحدات أخرى من رجال السنوسيين كانت قد توغلت من واحة الجغبوب ودخلت واحة سيوه فى خـــلال سنة ١٩١٥ وأن الكولونيل سيسل سنو بك محافظ الصحراء الغربية المصرية فى ذلك الوقت قد ارسل اليها اليوزباشى محمد صالح حرب قائد نقطة حدود مرسى مطروح للتفاوض معهـا على ترك سيوة . ومعنى ذلك أن رجال السنوسيين كانوا قد وصلوا بالفعل الى داخل الاراضى المصرية . وكانت هـــذه القوات الاخيرة قد أخذت فى جمع الضرائب والزكاة من سكان واحة سيوة . ولقد طلب محمد صالح حرب من الكولونيل سنو بك ، محافظ الصحراء الغربية، التصريح بالذهاب ومقابلة السيد أحمد الشريف فى المسيعد لبحث الأمر معه ، وإن كان المحافظ قد رفض إعطائه هذا التصريح ، واستدعاه للعودة سريعا إلى مرسى مطروح لمواجهة مشكلات جديدة .

وبمجرد وصول محمد صالح حرب الى مقر عمله صدرت اليـه التعليمات بالتوجه الى سيدى برانى، إذ أن شيوخ القبائل الموجودة هنـاك كانوا يجتمعون بعدد من زعماء السنوسيين، ويعلنون عداءهم للسلطات البريطانيـة . ومعنى ذلك أنه قد وجدت ثلاثة مراكز داخل الحدود المصرية كان السنوسيون قد وصلوا اليها ، وأخذوا فى العمل فيهـــا . ولاشك أن قيام محمد صالح حرب بهذه المهمة قد مهد له الطريق لمعرفة السبيل الذى يسلك ، خاصة وأن سياسة اخراج البريطانيين من مصر، والوصول الى الاستقلال، وفى توافق مع سياسة الحزب الوطنى لم تكن بعيدة عن تفكير هذا القائد .

حقيقة أن محمد صالح حرب قد أعلن ضعف امكانيات عرب أولاد على وافتقارهم الى الاسلحة النارية والذخائر اللازمة لدخولهم الى العمليات، وأنه قد أشار كذلك الى حاجتهم الى التموين واعتمادهم على الاسكندرية ، أى على

القواعد البريطانية، للحصول على مثل هـــذا التموين. وأعطى لنا صورة ضحلة عن كفاءة مشايخ هؤلاء العرب وتصميمهم على النزول إلى العملية. ولكنه رغم ذلك قد عرف بوجود حركة جهاد عامة تأتى من الغرب ومعها الرجال والاسلحة، وتزحف صوب مصر، ولكى تخلصهـا من الاحتلال البريطانى، وفى الوقت الذى تقوم فيه قوات الجيش الرابع بالهجوم على قناة السويس من الشرق.

وتتالت الاحداث بسرعة، إذ أن السنوسيين كانوا قد أعدوا قواتهم وبدأوا فى الزحف المنظم على كل من سيوة والسلوم، وقاموا باحتلالها. واضطرت الطوافة المصرية الى العودة سريعا من السلوم بعد أن عجزت فى سحب الملازم محمود لبيب، وسرية جنود الحدود التى كانت تحت أوامره. واسرع الكولونيل سنو بك باعطاء السلطات العسكرية للصاغ محمـد صالح حرب، وذلك لمصادرة ما يلزمه من مواد التموين، ولضمان سلامـة قواته فى ميدان العمليات. ولكن السلطات البريطانية فى الصحراء الغربيـة أعطت صورة بائسة لمعاملتها للجنود المصريين ولرجال الهجانة السودانيين فى ذلك الوقت. وبعد أن كانت قد تركت رجال السلوم يقعون أسرى فى أيدى السنوسيين تركت فصيلة هجانه سيدى برانى تقع كذلك فى أيديهم. وأخذ البريطانيون يركزون فى ذلك الوقت على مرسى مطروح، وبصفتها قاعدة العمليات المقبلة فى الصحراء الغربيـــة. وسرعان ما جاءت السفن والناقلات لإنزال الجنود الاستراليين والهنود والنيوزيلانديين فى هذا الميناء. واتخذت هـذه القوات لنفسها معسكرات الى غرب المدينة. ثم توارد وصول الامداد والتموين اليها. وعند ذلك الوقت كان محمد صالح حرب قد قرر الانضمام الى السنوسيين ومساعدتهم فى عملية الزحف على مصر، وضد البريطانيين. ولقد خرج على

رأس رجاله فى يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ ومر بين معسكرات البريطانيين ، وعلى أساس أنه يقوم بعملية كشف ، ثم واصل سيره على رأس رجاله حتى انضم الى طلائع السنوسيين . وكانت هـذه العملية تدل على انقسام الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ، وحتى بين رجال القوات المسلحة إلى قسمين ، كان محمد صالح حرب يمثل احـداها ، وكان موقف القوات المصرية التى استمعت الى الاوامر البريطانية وقامت بصد الهجوم العثمانى الآتى من الشرق يمثل الاتجاه الثانى . وكان محمد صالح حرب قد مر فى طريقـه على عمد ومشايخ الصحراء وضمهم اليه والى الخمسين جندى والاربعة ضباط الخاضعين لاوامره . وشرح لهم أنهم يقفون بين معسكرين ، معسكر الانجليز الذين يحتلون مصر ، ومعسكر العرب والاتراك الذين جاءوا لتخليص المصريين من المحتلين الاجانب . وشرح لهم أن ضميره وواجبه الدينى قـد اقنعاه بعدم البقاء مع الانجليز ، وأنه قد خرج فى سبيل الجهاد ضدهم : « فمن كان منكم يحرص على حياته أو تلزمه أية مسئوليات عائلية تتطلب منه العودة الى مرسى مطروح فاننى لا أحول بينه وبين العودة ، وانما على شريطـة أن يترك مامعه من سلاح ومؤنة . » فلم يرغب أحد منهم فى العودة وتعاهدوا جميعا على الجهاد ، واصبح محمد صالح حرب قائد الثوار المصريين المجاهدين فى صحراء مصر الغربية فى ذلك الوقت .

وكان السيد أحمد الشريف قد أرسل قوة لاحتلال سيوه بقيادة اللواء وصفى باشا الحازمى ، وسار بنفسه على رأس بقية القوات ، ومعه نورى بك وجعفر العسكرى ودخلوا إلى السلوم . ثم تقدمت احدى كتائب هذه القوة الرئيسية التى تسير بحذاء الساحل حتى سيدى برانى ، وكانت بقيادة جعفر العسكرى . وهى القوة التى قابلت محمد صالح حرب حين وصل الى مواقعها .

ولقد عرف محمد صالح حرب من جعفر العسكرى فى سيدى برانى أمر وجود خلاف بين العرب والأتراك، أى بين السيد أحمد الشريف وبين نورى بك فصمم صالح حرب على الذهاب إلى السلوم لمحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه . وكان صالح حرب يعرف سوء الأحوال التى يزحف فيها السنوسيين على مصر ، وخاصة فى نواحى التسليح والتدريب والتموين ، أى فى كل شىء ، ولكن ذلك لم يمنعه من محاولة خلق شىء له قيمته ، والمساهمة فى حركة قد تخلص بلاده من الاحتلال الأجنبى .

وبدأت المعارك بين القوات الزاحفة من الغرب والقوات البريطانية التى حاولت صدها ، ووقعت الاشتباكات فى أم الرخم ثم وادى ماجد ثم فى جهة الزرقاء . وكانت الأمطار قد تأخرت فى هذه السنة حتى منتصف ديسمبر ، وبشكل كان يهدد القوات الزاحفة . ولكن سرعان ما بدأت الأمطار فى السقوط، وأخذت شكل السيول التى سمحت للزاحفين بالتزود منها . وانقسم الرأى فى ذلك الوقت بين قادة الحملة على الخطة اللازم إتباعها فى الهجوم . ذلك أن كل من نورى بك وجعفر العسكرى كانا يحاولان البقاء قرب الساحل ، ويحاولان توجيه هجومهم صوب الاسكندرية والبحيرة ، رغم إنكشاف الأرض فى هذه المنطقة ، وخضوعها لمدفعية الطرادات البريطانية . أما رأى محمد صالح حرب فكان يتلخص فى إمكانية إحتلال الواحات المصرية الواحدة بعد الأخرى ، والاتصال منها بمشايخ العرب وبأهالى الصعيد فى المدن والقرى ، حتى يهبوا فى ثورة ضد الحكم البريطانى ، ويتعاونوا مع القوات الزاحفة من الواحات . وكانت الواحات فى حد ذاتها أماكن تصلح لتموين القوات الزاحفة بما يلزمها من غذاء وماء ، وكان

إنتشارها في الصحراء يجبر بريطانيا على نشر قواتها على طول وادى النيل، وبشكل يستهلك جزء كبير من هذه القوات . وأمام إصرار نورى وجعفر على رأيها إستقر الرأى على القيام بالعمليتين فى نفس الوقت ، وذلك على أساس تقسيم القوات الزاحفة إلى قسمين . الأول بقيادة جعفر العسكرى ويستمر فى الزحف صوب مرسى مطروح، والثانى بقيادة محمد صالح حرب، ويقوم باحتلال الواحات المصرية ، على أن تكون العمليتين تحت قيادة نورى بك العامة، والذى كان عليه أن يبقى مع جعفر العسكرى فى الشمال، فى الوقت الذى يسير فيه السيد أحمد الشريف السنوسى مع قوات محمد صالح حرب إلى الواحات ، وبصفته نائبا عن السلطان فى كل شمال إفريقية. وإذا كانت هذة الخطة قد عملت على إضعاف القوى الضاربة لكل من الحملتين ، وفى كل من القطاعين، إلا أنها كانت ضرورية، وخاصة أمام اصرار نورى بك على الزحف على الدلتا . ولقد أنعم السيد أحمد الشريف برتبة اللواء على محمد صالح حرب ، وبصفته ممثلا السلطان خليفة المسلمين .

ولقد اشتبكت قوات السنوسيين الزاحفة من الشمال مع القوات البريطانية فى معركة العقاقير التى وقعت إلى الشرق من سيدى برانى فى فبراير سنة ١٩١٦، وجرح فى هذه المعركة جعفر العسكرى، وأفلت نورى بك من الوقوع فى الأسر بأعجوبة . وكان قد شارك فى هذه المعركة الشاب عبد الرحمن عزام الذى كان قد تسلل فى ذلك الوقت عبر خطوط البريطانيين وانضم إلى صفوف الليبيين . ولقد اتصل الجنرال سير جون ماكسويل بعد ذلك بالسيد أحمد الشريف، وعرض عليه شروطا للمفاوضة لانهاء الحرب ولعقد الصلح ، وعلى أساس تسليم جميع الأسرى البريطانيين والهنود الذين وقعوا فى ايدى الليبيين ، وإبعاد جميع الأتراك والألمان الموجودين مع الليبيين،

وتسليمهم كأسرى حرب للبريطانيين، وخروج السيد أحمد الشريف برجاله من الأراضى المصرية، وتعهده بمنع عودة رجاله المسلحين إليها، مع الاصرار على الجلاء عن كل من السلوم وسيوه، وإمكان إقامتهم فى واحة الجغبوب . ولكن السيد أحمد الشريف لم يكن فى ذلك الوقت مستعداً للمفاوضة، خاصة وأنه كان قد استعد للزحف من سيوه نفسها على بقية الواحات المصرية . وكانت الأنباء قد وصلت فى ذلك الوقت باعلان السلطان على دينار، سلطان دارفور فى غرب السودان، الجهاد الاسلامى، وبدأ فى الزحف على منطقة كردفان . وكان فى وسع كل من صالح حرب، بنزوله إلى الواحات المصرية، وقوات على دينار الزاحفة صوب وادى النيل، أن تقوما بالكثير ضد قوات الاحتلال البريطانية فى ذلك الوقت، وخاصة إذا ما تمت العمليات فى وقت واحد . فلم تعطى عروض البريطانيين للصلح أية نتيجة إيجابية .

وبدأت القوات الليبية فى الزحف من سيوة، وتمكنت من إحتلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلة، وانضم اليها كل من كان بهذه الواحات من الموظفين المصريين، وكذلك من الضباط والجنود . وإستمرت عمليات الحرب والاشتباكات ضد الانجليز طوال عام ١٩١٦ وأوائل العام التالى . واضطر البريطانيون إلى اتخاذ الواحات الخارجة قاعدة لعملياتهم، وخاصة لسلاح الطيران الذى كان قد استخدم حديثا فى الحرب، وسرعان ما ظهرت أهميته فى العمليات الخاصة بالأراضى المكشوفة والصحارى. وأقام محمد صالح حرب مراكز عسكرية فى كل واحة من الواحات، تقوم بالدفاع عنها وادارة شئونها فى نفس الوقت . ثم أخذ فى الاتصال بالشيوخ العرب

في الصعيد، وخاصة في المنيا وأسيوط والفيوم . وعلينا أن نذكر أن اتصالات محمد صالح حرب بوادى النيل فى ذلك الوقت لم تعطى نتائج مشجعة، خاصة وأن معظم السلطات كانت فى أيدى البريطانيين ، ولم تكن الأحوال العامة قد تهيأت بعد للمصريين لاعلان الثورة . وخشى محمد صالح حرب من ناحية أخرى من إستمرار بقائه فى الواحات، وبشكل قد يؤثر فى معنوية المجاهدين . كما أن نزول القوات الليبية فى ذلك الوقت إلى قرى الصعيد كان يهـدد باضطراب الأمن، وخاصة بعد تلك الفترة الطويلة التى قضتها قوات الليبيين فى الصحراء . ولذلك فان الامر قد استقر على ضرورة الانسحاب، وضرورة العودة من جديد .

(٤) **الانسحاب : —**

كانت حملة السنوسيين على صحراء مصر الغربية قد فشلت فى الدخول إلى وادى النيل ، وفشلت كذلك فى الاتصال بالشيوخ والرؤساء المصريين فى الصعيد، وفى التعاون معهم فى إعلان الثورة ضد الاحتلال البريطانى لمصر . ولكنها كانت قد نجحت فى شغل جزء كبير من القوات البريطانيـة ، وفى وقت احتاجت فيه بريطانيا إلى قواتها لمواجهة الجيش الرابع الزاحف من سوريا، ولا مداد حملتها على غاليبولى . وجاءت الاخبار بعد ذلك بارتداد قوات الجيش الرابع عبر سيناء إلى رفح وغزه ، كما أن حركة الجهاد الاسلامى التى قام بها على دنيار سلطان دارفور لم يكتب لهـا النجاح أمام قوات الهجانة ومدفعية الجبال المصرية فى السودان . وكان استناد البريطانيين إلى الطائرات فى عمليات الكشف ، وإستخدام قواتهم للسيارات المصفحة ، وحاملات المدافع سريعة الطلقـات ، أثرا كبيرا فى قلب ميزان القوى فى صحراء مصر الغربية ، خاصة وأن قوات الليبيين كانت تفتقر إلى الذخائر وإلى المأكل والملبس . ولكنها كانت على أى حال حركة تدل على ذلك

الاتجاه الوحدوى الاسلامى ، والذى وقف فى هذه الفترة يكافح من أجل استقلال البلاد .

وإذا كان على الليبيين أن ينسحبوا من مواقعهم ومن الواحات غربا عائدين إلى ليبيا ، فقد كان عليهم أن يستروا هذه العملية حتى يمنعوا البريطانيين من تعقبهم ويزلوا بهم خسائر فادحة . واستقر رأى محمد صالح حرب على ضرورة القيام بعملية التفاف للتمويه على البريطانيين واشعارهم بأنهم يهدفون مهاجمة عزو الرمال والدخول إلى الفيوم ، فى الوقت الذى تأخذ فيه بقية القوات الليبية فى الانسحاب من الواحات صوب الغرب. ولقد نجحت هذه المناورة وانسحب الليبيون من الواحات البحرية ، وفشل البريطانيون فى تعقبهم ، خاصة وأن الصحراء لم تكن تسمح بسير « الحملة » البريطانية .

وكانت عملية قاسية بالنسبة لليبيين ، واضطر محمد صالح حرب إلى إرسال المؤن والتمر من سيوة إلى الجغبوب قبل أن يصل المجاهدون إليها ، حتى يجدوا فيها ما يأكلون . والمهم هو أنه قد اتم عملية الانسحاب ودخل إلى الاراضى الليبية . أما فى القطاع الشمالى فأن القوات البريطانية قد اعدت هجوما على المجاهدين الموجودين فى الشريط الساحلى بقيادة جعفر العسكرى ونورى باشا . واضطر الليبيون إلى التقهقر فى هذا القطاع أمام حملة بريطانية بلغ عدد سياراتها ثلاثمائة ، كان منها ست وعشرون من السيارات المصفحة . وتمكنت هذه القوات كذلك من الوصول إلى الجغبوب .

ويذكر محمد صالح حرب أنهم قد وصلتهم الأخبار وهم فى الجغبوب من السيد محمد ادريس المهدى ، والذى كان السيد أحمد الشريف قد تركه نائبا عنه فى برقة أثناء غيابه فى مصر ــ تذكر أنه قد جاء إنذار من البريطانيين

ينص على أنه إذا لم يبرح السيد أحمد الشريف ومحمد صالح حرب واحة الجغبوب فى خلال أيام محدودة فانهم سيقومون بتدمير الواحة وتحطيم مقام السيد محمد على السنوسى الموجود هناك، وأن الانجليز الذين يحترمون قداسة هذه البقعة يوسطون السيد محمد إدريس لمنع هذه الكارثة ، وذلك بأن يعمل على ترحيل قوات المجاهدين منها .

وفكر السيد أحمد الشريف فى ذلك الوقت فى الذهاب إلى منطقة الجنوب، كما فكر فى الذهاب إلى منطقة الفزان . وظهر أن هناك قيادة جديدة فى ميدان برقة وأنها تعمل على الوساطة مع البريطانيين ، وهى القيادة التى كانت تدير شئون البلاد وقت غيبة السيد أحمد الشريف فى صحراء مصر الغربية ، وهى نفس القيادة التى كان لها الحق فى رئاسة الطريقة السنوسية ، إذ أن إدارة السيد أحمد الشريف لم تكن إلا مؤقتة ، وإلى أن يصل ابن السيد المهدى إلى سن الرشد .

ولقد استقر الرأى أخيرا على أن تنزل مجموع القوات الليبية المعسكرة فى الجغبوب إلى المنطقة الوسطى من الشريط الساحلى ، أى إلى قطاع سرته الواقع بين برقة وطرابلس وتواصل عملياتها هناك ضد الإيطاليين .

ولكن حتى هذا الميدان لم يكن سهلا أمامها ، إذ أن رجال السنوسية ، بقيادة السيد محمد إدريس المهدى كانت قد توغلت فى هذا الاقليم ، وكانت فى إشتباكات مستمرة مع بعض القيادات المحلية الموجودة هناك ، وخاصة قيادة رمضان الشتيوى . فأصبحت هناك قوات لها اتجاهات ثلاث فى هذه المنطقة .

ولقد تدهور الامر بسرعة بعد ذلك، وحاول محمد صالح حرب التوفيق

بين الليبيين و بعضهم ، و بين العرب والأتراك وهم مسلحون . وفى أغسطس سنة ١٩١٨ جاءت الدعوة للسيد أحمد الشريف لحضور حفلة تتويج السلطان محمد وحيد الدين ، أو محمـد السادس ، فترك طرابلس على ظهر إحـدى الغواصات ، وسافر معه محمـد صالح حرب إلى الآستانة . والواقع أن قيادة المجاهدين فى ليبيا كانت قد انتقلت منذ فترة من الزمن من السيد أحمد الشريف إلى أيدى السيد محمد إدريس المهدى. و بانتقال هذه القيادة، وتطور ظروف الحرب ، تطور الطريق الذى إتخـــذته ليبيا فى كفاحها ضد الاستعمار. وإضطرت بعد الجهـاد إلى أن تسير على سياسة المفاوضات . وهى مرحلة جديدة من مراحل كفاح ليبيا ضد الاستعمار .

الفصل السابع والعشرون

المفاوضات

كانت أحوال المجاهدين فى طرابلس الغرب وبرقة من ناحية، وظروف القوى المحيطة بهم من ناحية أخرى هى التى أجبرتهم على البدء فى المفاوضات بدلا من الاستمرار فى عمليات الجهـاد . ولـكن مما لا شك فيه هو أن عوامل أخرى قد لعبت دورها فى تقريب الوقت الخاص ببدء المفاوضات ، خاصة وأنها قد بدأت مع قيادة جديدة داخل إقليم برقة نفسه ، فى الوقت الذى كان فيه السيد أحمد الشريف السنوسى لم يتم عملية إنسحابه من صحراء مصر الغربية ، وإستمرت هذه القيادة الجديدة فى التفاوض مع البريطانيين والإيطاليين ، وبشكل إضطرت معـه قيادة السيد أحمد الشريف إلى ترك الميدان . وهنا نجد أن القيادة وتكوينها تؤثر فى المعركة ، حتى وإن كان ذلك فى مرحلة معينة فى مراحلها .

(١) قيادة السيد محمد ادريس المهدى : -

كان السيد محمد إدريس قد ولد فى سنة ١٨٩٠ إبنا للسيد المهدى زعيم الطريقة السنوسية . ولم تسمح له الظروف بالافادة من والده الذى توفى بعد سنوات وهو مازال طفلا صغيرا . وأدى ذلك إلى أن يتولى ابن عمه السيد أحمد الشريف أمور السنوسيين بدلا عنه وإلى أن يبلغ سن الرشد .

ولقد قام السيد أحمـــد الشريف بواجبه كاملا فى قيادة السنوسيين ؛ وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين هى سنوات كفاح ضد إمتداد النفوذ الفرنسى إلى ليبيا من

الجنوب والجنوب الغربى . ثم جاءت الحرب الايطالية التركية سنة ١٩١١ وواصل قيامه بواجبه ، وكفاحه من أجل البلاد . ويروى معظم المؤرخين أن عددا من السنوسيين قد عرضوا على السيد محمد إدريس فى ذلك الوقت ، وكان قد بلغ سن الرشد ، تولى أمر السنوسيين ، ولكنه رفض ، وعلى أساس أن تغيير القيادة فى أثناء المعركة لم يكن من الصالح العام . وسمح ذلك لابن عمه السيد أحمد الشريف بمواصلة الجهاد ، وبشكل سجل اسمه فى التاريخ .

وحين إضطرت الدولة العثمانية إلى الاتفاق مع إيطاليا بمعاهدة لوزان سنة ١٩١٢ على الانسحاب من ليبيا نظرت دولة الخلافة إلى السيد أحمد الشريف على أنه الرجل الأول فى ليبيا، والذى يمكنه أن يدافع عن مصالح البلاد أمام المحتلين الأجانب .

والظاهر أن السيد محمد إدريس كان من صغره ميالا للسلم ، رغم أن الشجاعة اللازمة للمعارك لم تكن لتعوزقائدا مؤمنا مثله. ويظهر كذلك أن ظروف تكوينه قد أثرت فيه ، وبشكل جعله لا يميل كثيرا إلى جانب الدولة العثمانية ، ولايرغب فى محاربة الانجليز. ولقد سافر السيد محمد إدريس للحج فى سنة ١٩١٣ وأرسل له الخديو قطارا خاصا نقله من الضبعة إلى قصر رأس التين ، حيث نزل ضيفا عليه . وتبارت السلطات العثمانية فى الحجاز فى الاهتمام به وفى إحترامه ، ونقله قطار خاص حتى المدينة . أما فى طريق العودة فلقد استقل أحدى السفن الايطالية حتى بورسعيد ، ووصل إلى القاهرة لكى يستقبله السلطان حسين كامل ، كما استقبله وتحادث معه رجال الحماية البريطانية فى مصر ، وعلى رأسهم هنرى مكماهون والجنرال

السير جون ماكسويل . ولاشك أن زيارته للحجاز ومقابلته للشريف حسين ، ومقابلته بعد ذلك للسير هنرى مكماهون فى مصر قد فتحت آراءه لامكانيات جديدة أمامه وأمام بلاده ، وجعلته ينظر إلى البريطانيين نظرة خاصة .

وإذا كان السيد محمد إدريس قد وصل بعد ذلك إلى السلوم لكى يجدها فى أيدى قوات السنوسيين بعد إنسحاب السلطات الانجليزية المصرية منها ، فانه قد أقام بها تسعة أشهر ، ولم يحاول فى ذلك الوقت أخذ قيادة السنوسيين من ابن عمه السيد أحمد الشريف، بل لقد قام السيد أحمد الشريف بتعيينه نائبا عنه على إقليم برقة أثناء غيابه على رأس الحملة السنوسية فى صحراء مصر الغربية .

ولقد حاول عدد من المؤرخين ، الذين كتبوا فى وقت إحتاجت فيه ليبيا إلى تدعيم إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يثبتوا أن السيد محمد إدريس كان لايوافق على هجوم السنوسيين على صحراء مصر الغربية ، ولكن ذلك الاختلاف فى الرأى لا يفسر لنا أمر قبوله لقيادة ثانوية داخل برقة نفسها، وإستلامه لهذه القيادة من ابن عمه المخالف له فى الرأى، ورجل الجهاد الإسلامى .

والمهم هو ان السيد محمد إدريس قد أفاد من بقائه على رأس الادارة السنوسية فى برقة فى سنوات الحرب العالمية الأولى لكى يدعم من نفوذه، وبشكل يقلل من أهمية قيادة السيد أحمد الشريف الذى كان خارج حدود برقة فى ذلك الوقت . هذا من ناحية . ونلاحظ من ناحية أخرى أنه لم يوافق على نشاط الضباط الاتراك والخبراء الألمان الموجودين فى ليبيا فى

ذلك الوقت ، وبشكل يعرقل سير العمليات الحربية سواء فى خارج ليبيا أو فى داخلها . ولقد وصل الأمر إلى عملية صراع واضح بين نفوذ السنوسيين وسلطتهم ، بقيادة السيد محمد إدريس ، وبين عدد من القيادات الاقليمية الموجودة على ساحل سرت أو فى إقليم الفزان . وكان المجاهدون فى هذا الاقليم الأخير قد رتبوا أمرهم بشكل يسمح بهجومهم على حدود تونس الجنوبية وحدود الجزائر الشرقية لمناوئة القوات الفرنسية الموجودة هناك ، ولشغلها ، وفى توافق مع إستراتيجية الجامعة الاسلامية .

وجاءت الظروف الداخلية التى مرت بها برقة وليبيا فى ذلك الوقت مساعدة على نمو سلطة السيد محمد إدريس ، وإزدياد أهمية قيادته . ذلك أن حملة السنوسيين على صحراء مصر الغربية لم يكتب لها النجاح ، كما أن حملة جمال باشا على القناة فشلت فى العبور إلى الدلتا ، هذا علاوة على أن السيد محمد إدريس كان يعتمد على حجة « إقليمية » فى توجيه أنظار الرجال بعيدا عن سياسة الجامعة الإسلامية ، فاذا كان الليبيون قد عجزوا عن محاربة الايطاليين بمفردهم ، فكيف يمكنهم فتح جبهة جديدة ضد البريطانيين فى مصر ، وجبهة ثالثة ضد القوات الفرنسية فى شمال إفريقية ؟.

وعاشت ليبيا سنوات قحط وجدب فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وقل سقوط الأمطار ، وأدى ذلك بالأهالى إلى الوصول إلى حالة تشبه العوز . وأخذ التفكير يزداد كل يوم فى ضرورة التوجه صوب خارج الحدود للحصول على الأقوات وكان من الطبيعى أن تتجه أنظار الليبيين إلى مصر ، والتى كانوا يستوردون منها جزءا هاما مما يلزمهم . ويعتبر هذا الضغط الاقتصادى الذى جاء عرضا سببا من الأسباب الذى دفعت بالليبيين إلى

إتخاذ المفاوضة مع البريطانيين فى مصر وسيلة للحصول على الأقوات. ولكن المهم هو أن السيد أحمد الشريف لم يكن هو الرجل الذى قرر فتح باب المفاوضة مع الانجليز . بل لقد جاء الاستعداد من جانب السيد محمد إدريس . ونلاحظ أن بريطانيا قد إتصلت به فى برقة وفى عاصمته أجدابية فى داخل البلاد ، للتفاوض معه على الصلح ، وفى الوقت الذى كان فيه إبن عمه السيد أحمد الشريف هو الرئيس الأول الموجود فى شمال إفريقية .

ولقد دل كل ذلك على وجود إتجاه جديد ، وظهور شخصية قيادية جديدة ، لها طبيعتها واتجاهاتها ، وطبقا لظروف تكوينها ، وستشارك فى توجيه خط سير التاريخ فى السنوات التالية فى ليبيا ، خاصة وأنها ستدخل إلى نطاق المفاوضات ، كوسيلة من الوسائل لاستمرار الحياة ، وإن كان ذلك يعنى وقف سياسة الحرب والجهاد .

ولقد حاول السيد محمد إدريس أن يبرر موقفه فيما بعد من ابن عمه ومن حركة الجهاد ، فكتب اليه يقول : « هل لاتنظر إلى ماحدث للشريف حسين أمير مكة ، الذى عينه الأتراك ثم وجد تحقيقا لمصلحة بلاده أن ينقلب عليهم ، ثم أرغم على الوقوف خصما لهم ، فأعلن إستقلال البلاد . . . ونودى به ملكا على العرب ، وهو الآن يبذل قصارى جهده فى إدارة شئون بلاده ، فيؤسس المجالس وينشىء الادارات والمصالح ، ولو أنه قبل أن يدخل الحرب إلى جانب الأتراك لكان الحلفاء الآن يحتلون مملكته ، كما احتلوا البصرة ومناطق أخرى . فالملك حسين كون جيشا كبيرا الآن ويريد إحتلال الشام ، وأرسل اليه الضباط وجاءت المدفعية من مصر ووصله كل

ما يحتاج اليه للقيام بحركة واسعة » (١) . وثبت بذلك هذا الاتجاه الذى يسير مع نمو قيادات جديدة ، تعمل على زيادة مناطق نفوذها ، داخل أقاليمها ، وبشكل لا يتفق مع السياسة التى سارت عليها الدولة العثمانية ، والرجال الذين وضعوا أملهم فى نجاح خطط الجامعة الاسلامية . وكان لنمو هذه القيادة وتبلورها وزيادة وضوحها داخل الاقليم أثرا عكسيا على سياسة تجميع القوى ، ومن الخارج صوب الداخل ، والتى حاولت الدولة العثمانية أن تسير عليها فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

(٢) اجتماع الزويتينة واتفاقية عكرمة : —

كانت أجدابية ، مركز إدارة السيد محمد إدريس فى برقة ، قد أصبحت عاصمة الاقليم ، وخاصة فى الوقت الذى زاد فيه نفوذ هذا الأمير ، وقت غياب ابن عمه داخل حدود مصر . وأصبحت اجدابية هى أكثر المراكز التى ترتفع فيها الأصوات مطالبة بضرورة فتح باب التعامل مع مصر . وكان هذا التعامل يستتبع الاتفاق مع السلطات البريطانية ، ويستتبع بالتالى وقف العمليات الحربية فى صحراء مصر الغربية . ولقد اتصل السيد محمد إدريس بالسلطات البريطانية فى مصر وشرح لهم هذا الاتجاه ، ولكن البريطانيين أبلغوه بأنهم لا يدخلون فى مفاوضات صلح مع العرب ، مادام العرب يرفضون المفاوضة مع الايطاليين لعقد صلح معهم . وهكذا وضع البريطانيين قادة ليبيا أمام الأمر الواقع ، وخاصة بعد أن ظهرت حاجة ليبيا ، وخاصة العناصر المتاجرة فى السكر والشاى والأرز ، إلى التعامل مع

---

(١) د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة . القاهرة . دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ ص ١٩١ — ١٩٢ .

مصر . ولاشك أن السلطات البريطانية فى مصر كانت قد عرفت السيد محمد إدريس ، وعرفت شيئا من اتجاهاته ، كما أن بعض الأمراء السنوسيين المقيمين فى مصر فى ذلك الوقت أشاروا على البريطانيين بمحادثته هو الوصول إلى وقف الحرب . ولقد خضع السيد محمد إدريس من جانب آخر إلى ضغط الظروف الاقتصادية السيئة داخل البلاد ، وضغط العناصر المتاجرة التى كانت ترغب فى عودة التجارة إلى ماكانت عليه ، وخضع الأمير من جانب ثالث إلى موقف وقفه منه السيد أحمد الشريف ، الذى رفض فكرة المفاوضة مع البريطانيين ، وموقف نورى بك الذى عارضه معارضة واضحة فى الخط السياسى الذى قرر السير عليه . ورغم كل ذلك نجد أن السيد محمد إدريس يوافق على الشرط الذى وضعه البريطانيون للتفاوض معه ، وهو ضرورة التفاوض كذلك مع الايطاليين . وأدى ذلك إلى إرسال بريطانيا لوفدها للتباحث مع الأمير فى الزويتينة، فى الوقت الذى أرسلت إليه السلطات الايطالية وفدا خاصا للمشاركة فى هذا الاجتماع .

وكان الوفد البريطانى يتكون من الكولونيل تالبوت والضابط هسلم وأحمد محمد حسنين، الذى كان سكرتيراً خاصا للجنرال ماكسويل ، القائد العام للقوات البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت . وأبحر هذا الوفد حتى بنغازى ، حيث قابل وفد المفاوضات الايطالى . وكان الوفد الإيطالى يتكون من الكولونيل فيلا وبياشنتينى ، ثم سافروا جميعا إلى الزويتينه ، التى تقع على الساحل قرب أجدابية . وإستمرت الاجتماعات فى خلال شهرى مايو ويونيو سنة ١٩١٦ .

وبدأت المباحثات عن تبادل الأسرى الموجودين فى أيدى الليبيين ،

والافراج عن الأهالى الذين قامت السلطات الإيطالية باعتقالهم. ثم إستمرت بعد ذلك مع شروط فرضها الايطاليون للوصول إلى الصلح والسلم الدائم ، وكانت قاسية ولا يسهل على القيادة الوطنية قبولها . ذلك أن الايطاليين قد إشترطوا على السيد محمد أدريس الاعتراف بالسيادة الايطالية على كل برقة من بنغازى حتى الكفرة ، وأن يسلم المجاهدون أسلحتهم ، ويحلون جميع تنظيماتهم العسكرية ، وشبه العسكرية ، وقوات المجـــاهدين . وأظهرت ايطاليا أنه فى وسعها نظير هذه الشروط أن تقدم شيئا جديدا لليبيين، يتلخص فى موافقتها على رجوع مشايخ الزوايا إلى مراكزهم ، وتعترف بالطريقـة السنوسية ، وتعطى الكفرة استقلالا إداريا ، وتعفى الأسرة السنوسية من كل الرسوم الجمركية ، وكأن أفراد هذه الأسرة هم أصحـاب المصلحة الأولى فى التجارة الخارجية والسكر والشـاى والأرز فى ذلك الوقت ! وأخيرا فقد أظهرت ايطاليا إستعدادها للتعهد بأعطاء ضمانات تكفل قيام المحاكم الشرعية الإسلامية بأعمالها ، ومباشرتها لوظائفها ، كما وعدت ببذل المساعدات لتحسين الأحوال الصحية ولإنشاء المدارس .

وكانت مسألة الاعتراف بالسيادة الايطالية بهـذا الشكل شرطا قاسيا ويهدد بفشل المفاوضات فى أولى مراحلها ، ولذلك فان الليبيين قد حاولوا تأجيل هذه المسألة إلى ما بعد ، والدخول فى النقط الأخرى المعروضة للمباحثات. ولكن الايطاليين أظهروا تشددا فى هذه النقط كذلك، وكأنهم كانوا يعلمون أن الليبيين لا يوافقون ، على الشروط الأساسية الخاصة بالسيادة ، وبشكل يستتبع عدم التساهل منهم فى الشروط الفرعية .

أما المباحثـات مع البريطـانيين فكانت تتلخص فى محاولة التوفيق بين وجهات النظر. وعلى أساس أنه لم يكن هناك عداء بين البريطانيين والسنوسيين.

ثم أخذت هذه المباحثات تسير صوب الوسائل اللازمة لتأمين سلامة الحدود بين مصر وبرقة، ومنع حدوث أى احتكاك فى هذه المنطقة . وظهر أنه من السهل الوصول إلى إتفاق واضح فى هذه المسألة . إلا أن الكولونيل تالبوت تمسك بضرورة عدم التوقيع على أى اتفاقية مع السنوسيين ما لم يصل أبناء ليبيا إلى اتفاقية واضحة وتامة مع الايطاليين .

فاضطر السيد محمد إدريس إلى التقدم بمشروع جديد للايطاليين، وكان ينص على ضرورة اعتراف الإيطاليين باستقلال السنوسيين ، وضرورة الاعتراف به ، السيد محمد أدريس المهدى السنوسى، أميراً على برقة، وتخطيط الحدود بين الأراضى التى ظلت فى حوزة السنوسيين ، وبين تلك التى أصر الايطاليون على حيازتها ، وكانوا يحتلونها ، وخاصة عند المدن الساحلية . ولقد تمسك السنوسيون بضرورة العمل على فتح الطرق حتى تعود التجارة إلى مجاريها ، ويزول خطر المجاعة عن البلاد .

ولقد تم فى أثناء هذه المباحثات وضع خريطة تخطط الحدود بين أراضى الفريقين ، الايطالى والسنوسى ، ولكن المفاوضين فشلوا فى الوصول إلى اتفاقية كاملة ، وغادر الوفد الايطالى الزويتينة لكى يعرض على حكومته نتيجة مباحثاته ، ثم أرجئت المباحثات بعد ذلك ، وحتى العام التالى .

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٩١٧ شكلت ايطاليا وفداً جديداً من الكولونيل دى ڤيتا والصاغ لويجى بنتور للتفاوض مع السنوسيين . وكان هناك وفد بريطانيا يتألف من الكولونيل تالبوت، وأحمد محمد حسنين والملازم رود ، ابن السفير البريطانى فى روما . وبدأت هذه المفاوضات فى عكرمة

فى نفس الشهر . ولقد أظهر السيد محمد أدريس إهتماما بتبادل الأسرى وإعادة فتح طرق التجارة ، ولكن المفاوضين الايطاليين كانوا يرغبون من جانبهم فى الحصول على ضمانات كافية فيما يتعلق بوضعيه السنوسية وعلاقاتها بايطاليا ، وحدود إختصاصاتها فيما يتعلق بالسيادة الإيطالية على منطقة برقة . وتوصل المتفاوضون فى خلال شهر مارس إلى اتفاق حول مسألة تبادل الأسرى ، وفتح الطرق التجارية، وان كانت المفاوضات قد سارت ببطء بعد ذلك ، نتيجة لاهتمام السيد محمد إدريس بالصراع الناتج بين العناصر الموالية لسياسة الجامعة الإسلامية ، والعناصر الموالية للسياسة الإقليمية السنوسية . ثم إنتهى الأمر بعقد الإتفاق النهائى فى ١٦ أبريل سنة ١٩١٧ والذى يعرف باسم اتفاقية عكرمة أو طبرق ، والذى يحمل عنوانا له «شروط تمهيدية لتهدئة خواطر أهل البلاد». ولقد اشتملت هذه الاتفاقية على ثلاثة عشرة مادة ، نصت على إعلان رغبة الفريقين فى إنهاء القتال، وفتح الطرق للتجارة بكل حرية فى بنغازى ودرنه وطبرق بشكل دائم ، وفى بقية البلاد بشكل مؤقت ، ونظراً لوجود « الفتن » فيها . ولقد التزم الإيطاليون بأن يقفوا عند نقطهم التى كانوا يحتلونها وقت ابرام هـــذا الإتفاق ، وعلى أن يفعل السنوسيون مثل ذلك من جانبهم. وتعهدت إيطاليا بابقاء المحاكم الشرعية فى الأماكن التى يلزم وجودها فيها ، وبأن يقضى بها علماء موثوق بهم ، وكذلك بأن تنشأ فى برقة مدارس للعلوم والصناعات ، ويكون بها علماء دينيون لتعليم القرآن ، حتى يتمكن أبناء العرب من الدراسة فيها . ونصت هذه الاتفاقية على إعادة الزوايا وأراضيها والأملاك المملوكة لها إلى سلطة السنوسيين . أما شئون واحة الكفرة فقد أخرجت من هذه الاتفاقية ، ولإتفاقية أخرى .

حقيقة أن السيد محمد إدريس قد نجح بهذه الشروط فى انهاء الحرب وفتح طرق التجارة أمام الأهالى ، ولكنه قد تمكن كذلك من تخليص الزوايا السنوسية من قبضة الايطاليين ، وسمح له ذلك بالإشراف على هذه الزوايا بما لها من ريع أو إيراد ، كان لازما للانفاق على الإخوان ، وللانفاق على قيادة الاخوان نفسها . كما أنه قد تمكن من إبعـاد السلطة الايطالية عن واحة الكفرة ، وهى المنطقة الجنوبية ، والتى تعتبر ظهير إقليم برقة . ولا شك أن السيد محمد إدريس كان يهدف السلم ويهدف التجارة ، وجاءت هذة الاتفاقية لـكى تدعم سلطة السنوسية فى المجال الدولى ، حتى وإن كانت إيطاليا لم تعترف لها بصفة سلطة ذات سيادة ، كاملة أو ناقصة. ولكن علينا ألاننسى أن هـــذه الاتفاقية كانت فى نفس الوقت مكسبا للايطاليين ، الذين نجحوا فى وقف العمليات الحربية فى ليبيا ، وبالاتفاق مع قيادة وطنية ودينية ، وقبل أن يلقى السيد أحمد الشريف وتلك الحفنة من الضباط العرب والاتراك معه ، السلاح وهم فى ميدان الحرب . ولقـد إستند السيد محمد إدريس إلى هذه المفاوضات مع ايطاليا على أنها إعتراف به وبسلطتة كقيادة وطنية فى داخل الاقليم،وعلى أنه هو الزعامة الشرعية فى ذلك الوقت . وإذا كان السيد محمد إدريس قد عمـل بذلك على بناء صرح السنوسية فى ليبيا ، فانه قد ضحى فى نفس العملية باتجاه إسلامى ووحدوى ، يصعب على الناس الشك فى أهميته . ولكن علينا ألاننسى قوة ضغط العوامل الاقتصادية ، وإشتداد ظهور شبح المجاعة أمـام الليبيين ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت قد فشلت فى أن تمد المجاهدين بما يلزمهم وهم فى ميدان العمليات . ومنـذ ذلك الوقت سنلاحظ زيادة تبلور أهمية

قيادة السيد محمد إدريس في برقة ، واتساع نفوذ هذه القيادة فيما بعد فى كل ليبيا .

ولقد مهدت هذه الاتفاقية مع الايطاليين الطريق أمام السيد محمد إدريس لعقد اتفاقية ثانية مع البريطانيين ، وقع عليها الكولونيل تالبوت ، واشتملت على نفس النقط التى إتفق عليها الطرفان بسهوله فى إجتماع الزويتينة فى العام السابق . ونصت هذه الاتفاقية السنوسية البريطانيـة على ضرورة المحافظة على علاقات الود بين البريطانيين والسنوسيين فى فترة الحرب ، وعلى ضرورة فتح الطرق بين مصر وبرقة ، وإتخاذ السلوم مركزاً للتبادل التجارى بين الطرفين . وتعهد السنوسيون فى هذه الاتفاقية بعدم فتح زوايا جديدة لهم فى الأراضى المصرية ، وإن كانت السلطات البريطانية قد إحتفظت لهم بحق قبول التبرعات من مصر نفسها . واعترف السنوسيون بواحة الجغبوب أرضا مصرية ، وتركت السلطات البريطانية لهم ـ مؤقتا ـ أمر إدارة أراضى هذه الواحة . واتفق الطرفان على ضرورة تسليم جميع الأفراد والأسرى والذين يصلون إلى أراضى لا تحتلها القوات الايطالية ، وخاصة إذا كانوا من البريطانيين ، تسليمهم إلى السلطات البريطانية فى مصر ، كما إتفقوا على ضرورة تسليم جميع الضباط الأتراك وغيرهم ممن ينتسبون إلى أية دولة أخرى معادية إلى البريطانيين كأسرى حرب ، وكذلك على إبعاد المفسدين والعابثين بالأمن ومحدثى القلاقل بين السنوسيين والحكومة البريطانية فى الجغبوب وبرقة ، وعدم السماح لأحد من السنوسيين المسلحين بالإقامة فى سيوة أو الجغبوب أو الدخول الى الأراضى المصرية . أما فتح التجارة بين برقة مصر فانه قد إتخذ السلوم مركزاً لهذه التجارة ، ووضعت الشروط

اللازمة لعدم تسرب الأسلحة والذخائر ، وعدم وصول هـــذه المتاجر إلى الاعداء .

كانت إيطاليا وانجلترا من الخط الذى يسمح لهما بوقف عمليات حربية عبر صحراء مصر الغربية ، وبعيداً عن موانى عجزت إيطاليا عن السير فيما وراثها . وتمكنت بريطانيا من فصل إتجاه السيد محمد إدريس عن اتجاه السيد أحمد الشريف ، كما تمكنت من الوصول إلى ضمان بشأن حدود مصر الغربية . ولكن الأمير السيد محمد إدريس تمكن فى نفس الوقت من فتح طرق التجارة أمام أهل برقة ، وتوصل كذلك إلى الاعتراف بسلطته وبنفوذ السنوسيين على داخل الاقليم . وإذا كانت بريطانيا قد حافظت على واحة الجغبوب كأرض مصرية فانه قد إحتفظ لنفسه باستمرار إدارته لهذه الواحة ، ولو بصفة مؤقته . ولقد سمحت هذه الاتفاقية للسيد محمد إدريس بالتفرغ بعد ذلك لمواجهة القيادات الأخرى المناوئة له ، سواء فى إقليم مصراته أو فى إقليم الفزان ، وشهدت الأيام التالية إمتداد نفوذ السنوسيين على حساب سلطة ونفوذ رمضان السويحلى، وشهدت كذلك انتهاء حركة الجهاد التى قامت فى فزان ، وإمتداد سلطة السنوسيين فى هذا الاقليم . ولقـد حاول نورى بك أن يثنى السيد محمد إدريس عن موقفه ، ولكنه فشل . وقامت محاولة بين بعض رجال السنوسيين للخروج من معسكراتهم ، والعودة إلى مهاجمة البريطانيين ، ولكن رجال الأمير محمد إدريس تمكنوا من السيطرة على الموقف ، وظهر من هذا التفاعل تلك القيادة الجديدة التى إختطت لنفسهـا سياسة معينة ، هى سياسة السلم ، وسياسـة سيطرة السنوسيين على الاقاليم الداخلية فى ليبيا . ولكن علينا أن نذكر

أن هذه الاتفاقية كانت بين طرفين غير متعادلين، إذ أنها كانت بين قيادة وطنية نامية، وبين دولة استعمارية أجنبية عن البلاد، وكان إتجاه كل من القوتين يسير على خط معارض لخط سير القوة الأخرى، فاذا كانت القيادة الوطنية آخذة فى النمو فان القوة الاستعمارية كانت تحاول السيطرة والتحكم من أعلى إلى أسفل، وإذا كانت القيادة الوطنية تحاول مد منطقة نفوذها على الأهالى من برقة صوب الداخل، فان القوة الاستعمارية كانت تحاول مد نفوذها من الساحل إلى داخل برقة وطرابلس نفسها، وبشكل يعارض انتشار سلطة السنوسيين. فكان من اللازم أن نصل إلى إصطدام، حتى وإن كانت قيادة السنوسيين الجديدة تفضل السلم، إذ أن السلم كان يتعارض مع طبيعة الأشياء، ولم يكن فى وسعه إلا تأجيل الصدام مؤقتا.

(٣) القانون الاساسى واتفاقية الرجمة : ـ

إستند السيد محمد ادريس السنوسى إلى إتفاقية عكرمة، وإلى الصفة الرسمية التى أعطتها له لكى يعمل على زيادة نفوذه وسلطته على عدد من الاخوان فيما وراء حدود الايطاليين أنفسهم، وذلك تمهيدا لانشاء قوة جديدة لها صفات الدولة ولا تتحدد حدودها بسلطة الايطاليين. وأخذ بعض العساكر السنوسية يجمعون الاموال الخاصة بالزكاة والعشور من القبائل التى تسكن وراء خط النار الايطالى. وظهر بذلك أن نمو هذه السلطة السنوسية كانت على حساب الايطاليين.

واستند الايطاليون كذلك إلى نفس الاتفاقية لكى يعملوا على اظهار أن السيد محمد ادريس يقف فى جانبهم ويساير سياستهم، وذلك تمهيدا لتوغل النفوذ الايطالى فيما وراء الخط الذى يفصل منطقتى النفوذ. ولكن هذا التحايل على الاتفاقية من هذا الجانب أو ذاك كان يهدد حالة السلم التى أعلن كل من الايطاليين والسنوسيين رغبتهم فى الوصول إليها. وسرعان ما نشبت

المناوشات بين هـذا الجانب وذاك . وكانت إيطاليا تعيش فى ذلك الوقت فترة مابعد الحرب العالمية الأولى والتى ظهر فيها عجزها عن الحصول على أى مكاسب جديدة فى ميدان الاستعمار ، خاصة وأن بريطانيا وفرنسا كانتا قد صممتا على ارضاء إيطاليا بأقاليم لم يتمكن الحلفـاء حتى ذلك الوقت من احتلالها . ومع الشعور بالضعف فى إيطاليـــا ، وزيادة تعدد الاتجاهات الحزبية ، واشتداد ساعد العناصر الاشتراكية والفاشستية ، عاشت إيطاليا فترة من الحرية والضعف والفوضى السياسية فى نفس الوقت ، ولذلك فانه يصعب علينا أن ننتظر من إيطاليا إتخاذ سياسة محددة معينة فى ليبيا فى ذلك الوقت ، خاصة وأن مثل هذه السياسة لم تـكن واضحة فى إيطاليا نفسها .

وكانت إيطاليا قد توصلت إلى تسوية علاقاتها مع إقليم طرابلس ، وذلك عن طريق وضع قانون أساسى يحدد العلاقة بين الطرابلسيين والإيطاليين . ورأت إيطاليا إمكان منح مثـل هـذا القانون الأساسى لبرقة كذلك حتى تعمل على زيادة سلطات سيادتها فى هذا الاقليم ، وتصل عن طريق الحـكم المدنى إلى تطوير العلاقات القبلية الموجودة بين رجال القبائل وبعضهم ، وبينهم وبين الطريقة السنوسية . وكان وصول إيطاليا إلى اتفاقية عكرمة مع السيد محمد إدريس يسمح لهـا بالبدء بهـذه التجربة فى برقة كذلك . ولكن إيطاليا كانت فى حاجة إلى موافقة السيد محـمد إدريس على تطبيق مثل هذا القانون الاساسى على برقة . ولم يمانع السيد محمد إدريس فى مثل هذه العملية ، خاصة وأن اتفاقاته مع الايطاليين كانت قد دعمت مركزه ، وظهرت أمام البرقاويين إمكانية قيام إيطاليا بفتح المدارس وإنشاء المحاكم وبعض المستشفيات . واخيرا فان مشاركة البرقاويين فى إدارة شئونهم محليا بانفسهم لم تكن الترهيب أو تخويف الطريقة السنوسية ، إذا أنها كانت

تسيطر على الموقف عن طريق تنظيماتها داخل هذه الجماعة الدينية نفسها . وهكذا تلاقت رغبات إيطاليا ورغبات الأمير في اعطاء قانون أساسي لبرقة يشبه ذلك القانون الأساسي الذى منح لطرابلس . وأصدرت إيطاليا هذا القانون الأساسي فى أول مايو سنة ١٩١٩ ، فى الوقت الذى كانت قد بدأت فيه المفاوضة مع السيد محمد إدريس للموافقة على هذا القانون الاساسى . وجاءت اتفاقية الرجمة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ لكى تشتمل على الخطوط الرئيسية للقانون الاساسى الخاص ببرقة والذى يشبه إلى حد كبير القانون الأساسى الذى منح لطرابلس ، علاوة على تحديدها للعلاقة بين الايطاليين والطريقة السنوسية ، برئاسة السيد محمد ادريس .

ولقد إعترفت اتفاقية الرجمة من حيث المبدء بامارة السيد محمد ادريس على القسم الداخلى من برقة ، والذى كان غير محتل بالقوات الايطالية ، ويشتمل على الواحات حتى أقصى الجنوب . واصبحت اجدابية هى عاصمة هذا القسم الداخلى ، وأصبح علم السنوسية يرفرف عليها . وأعطت هذه الاتفاقية للأمير الحق فى الإقامة والتجول فى جميع انحاء برقة ، وبالاتفاق مع الحكومة الايطالية ، وأعطتة كذلك حق التدخل فى شئون الادارة فى القسم الإيطالى كلما كان ذلك يتصل بمصالح العرب . ونصت بعد ذلك على الشكل العام للحكومة السنوسية ، فذكرت أن الامارة وراثية فى أولاد الأمير وأحفاده ، وشرحت امتيازات هذه الامارة ، ونصت على ضرورة استماع إيطاليا إلى وجهة نظرها فى كل ما يتعلق بشئون الواحات ، وكذلك على أن للأمير السنوسى الحق فى التشريفات والالقاب الخاصة به ، وتعهدت بأن تضع تحت تصرفه باخرة تليق بمقامه ، ونصت على حقه فى التدخل لتخفيف الأحكام أو للحصول على العفو ، كما نصت على تكوين كتيبة خاصة كحرس للأمير ، وتعمل فى نفس الوقت على حفظ الأمن فى الواحات ،

وعلى إلا يزيد عدد رجالها على الألف . وحددت هذه الاتفاقية مخصصات الأمير والأسرة السنوسية .

وكذلك أقرت اتفاقية الرجمة المبادىء العامة والاساسية التى يشتمل عليها القانون الأساسى فيما يتعلق بالحكم الداخلى والضمانات اللازمة لانشاء حكومة حديثة. واصبحت برقة تخضع لحكم وال يعينه ملك إيطاليا، ويجمع بين يديه الاختصاصات المدنية والعسكرية . وكان من اللازم إنشاء مجلس نواب لاقليم برقة يتألف من نواب عن القبائل ، ونواب عن المدن ، علاوة على عدد من الأعضاء أو النواب الذى يقوم الوالى بتعيينهم . أما الدوائر والمصالح فكان من حق ملك إيطاليا تعيين رؤسائها ومديريها . وحددت طريقة عمل مجلس النواب ، وعلاقاته بدوائر الحكومة ومصالحها . لقد اشتمل هذا القانون الاساسى والذى وافقت عليه اتفاقية الرجمة على عدد من المبادىء خاصة بحرية العبادة والدين والملكية الفردية والحريات فى حدود القانون . كما أنه قد اشتمل على مبادىء عامة خاصة بانشاء المدارس والمساواة فى الوظائف بين الوطنيين ، واعفائهم من الخدمة العسكرية ، إلا عن طريق التطوع . وظلت الأمور والاحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الشرعية للمسلمين ، وإختصاص محاكم الطوائف الملية فيما يتعلق بالاسرائيليين . وامتاز القانون الأساسى الذى منح لاقليم برقة على زميله الذى منح لإقليم طرابلس بأنه قد حدد الطريقة التى تحكم بها القبائل وبطونها وافخاذها ، وبشكل يساعد على تفتت الوحدة القبلية مع ممارسة الحكم المحلى . وكان القانون الخاص بطرابلس قد جاء خلواً من هذه المواد. وأخيرا فان هذا القانون الاساسى قد عالج الطريقة التى يحصل بها الليبيون على حق المواطن الايطالى ، ووضع لها شروطها :

ولقد اشتملت اتفاقية عكرمة على كل هذه القواعد والأسس التي جاءت في القانون الاساسي كما هي ، فتعتبر بهذا الشكل وسيلة من وسائل تصديق الأمير السنوسي مع الايطاليين على القانون الاساسي الذي أصدرته إيطاليا لبرقة . هذا علاوة على أنها قد حددت العلاقة بين الأمير السنوسي والايطاليين أنفسهم .

والحقيقة هي أن كل من الأمير والايطاليين قد أفادوا من هــذه الاتفاقية ، وحصل الأمير على اعتراف رسمي من إيطاليا بامارته ، وأعطت إيطاليا الأمير بعض الامتيازات من ناحيتها وفي سبيل الوصول إلى زيادة نفوذها داخل الاقليم ومحاولة تطوير الأوضاع الموجودة فيه . وسمحت ايطاليا في هذا القانون بانشاء الشركات التجارية ، ثم نصت اتفاقية الرجمة على حق الأسرة السنوسية في المشاركة في هــذه الشركات التجــارية بـ ٢٥ ٪ من رأسمالها ، حتى وإن كانت الشركات ايطاليــة . وإذا كانت إيطاليا قد التزمت بعــدم فرض أية ضرائب جديدة قبل أن يبحثهــا ويوافق عليها المجلس المحلي ، فانها قد هدفت من وراء ذلك إلى زيادة سلطة العناصر الممثلة للشعب وللطبقة الوسطى بدلا من أن يظل كل تعاملها مع السيد الأمير ، هذا علاوة على أن إيطاليا قد احتفظت لنفسها بحق محادثة ومشاورة الرؤساء والأعيان في كل مايهمها من أمور ، حتى وإن كانت هذه الشخصيات غير ممثلة في المجالس المحلية . ولقد نصت هذه الاتفاقية على ضرورة نزع الاسلحة وفض المعسكرات ، والزمت مجلس الشيوخ رؤساء القبائل وقيادها بالمحافظة على الأمن والنظام ، وإن كانت قد تعهدت من ناحية أخرى بأن ترتب لمشاريخ القبائل معاشات دائمة على أساس كشوف الأسماء التي يقدمها الأمير للحكومة . وإذا كانت اتفاقية الرجمة قد نصت

على حرية التجارة فان الامير قد تعهد فيها باستخدام نفوذه حتى يمنع رجال القبائل من الاعتداء على طرق المواصلات والسكك الحديدية والقوافل .

ولكن هذه الاتفاقية عملت على تقييد سلطة الأمير إذ أنها قد ألزمته ببذل جهده لمعاونة الحكومة من أجل تطبيق هذا القانون الأساسى . كما أنها قد نصت على أن يمتنع الأمير نهائيا عن تحصيل ما يقال له الجرك ، وكانت ضريبة محلية ، وعن جباية الوركو والاعشار ، وإن كانت الحكومة الايطالية لم تمانع فى قبوله الزكاة ، سواء أكان ذلك للزوايا أو لشخصه ، ولكن على أساس أن تكون هذه الزكاة مقدمة طوعا ، ودون أى إكراه أو اجبار ، كما نص على ذلك الشرع الحنيف . وكانت أخطر الإلتزامات هى الخاصة باختصاصات رؤساء القبائل ، والتى شرحت أنه سيترك للأهالى ما عندهم من سلاح ليحافظوا على الأمن ويدافعوا عن أنفسهم ، ولكن تحت إشراف مشايخ القبائل ، وطبقا للقانون الاساسى ، ويكونون بذلك مسئولين عن حفظ الأمن والنظام أمام الحكومة الايطالية ، ولذلك فان الأمير سيقوم بالغـــاء « جميع الادوار وقرقولاته وكل التشكيلات السياسية والادارية والعسكرية أيا كانت الجهة التى تعهد إدارتها إليه » . ويكون ذلك فى مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر .

ولقد بدأ الأمير بعد ذلك فى تنظيم حكومته ، وحدثت الانتخابات لمجلس النواب ، وحضر افتتاح الدورة البرلمانية الأولى مندوبا عن ملك ايطاليا . ولكن الصعوبات أخذت فى التزايد كل يوم ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة إلغاء الادوار والمعسكرات والتشكيلات العسكرية . وكان من الصعب اقناع الاهالى بتسليم ما لديهم من أسلحة وحل معسكراتهم وادوارهم ، وادى ذلك إلى تباعد جديد بين المعسكر الوطنى والايطاليين ، رغم التجاوب والتقارب الذى كان قد أخذ فى الظهور بين الايطاليين والأمير محمد

ادريس السنوسى. وكان الايطاليون يعملون على إحاطة الأمير بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، وانتهزوا فرصة اعتزامه السفر للحج فى سنة ١٩١٩ ، ووضعوا تحت تصرفه البارجة الحربية طبرق التى أقلته حتى الاسكندرية وعقب اتفاقية الرجمـــة فى سنة ١٩٢٠ سافر الأمير إلى روما واستقبلته الحكومية الايطالية استقبالا رسميا ، ونزل ضيفا على الملك فيكتورعمانويل الثالث ، وظل هذا التكريم مدة الأربعين يوما التى قضاها فى شبه الجزيرة الإيطالية .

ولكن سرعان ما أخذ الايطاليون ينسبون إلى الأمير ترددا فى حل الأدوار والمعسكرات ، وفى التدخل لدى العرب لتسليم الاسلحة . ولكن الامير جمع عددا من الرؤساء والمشايخ فى إجتماع الابيـار الذى قرروا فيه عدم امكانيه تسليم الاسلحـة وفض المعسكرات ، ثم اقترحوا إنشاء معسكر ايطالى إلى جانب كل معسكر سنوسى ؛ وعلى أن تقوم إيطاليا بالانفاق على الادوار مدة خمس سنوات . وكانت هـــذه المسألة بالذات أساسا لا تفاقية جـديدة عقدت بين السيد محمد ادريس وبين دى مارتينو الوالى الإيطالى فى برقة ، وهى التى تسمى باتفاقية بومريم فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ . وكانت فى شكل خطابات متبادلة بين الأمير والوالى. وشرح فيها الأمير خوفه من حدوث رد فعل بين القبـائل نتيجة لحل الادوار ، وخوفه من أن يستأنف البدو القتال بين بعضهم بعضا وطالب بحل وسط . ووافق الوالى بعد ذلك على تنفيذ اتفاقية الرجمة بعد فترة تمهيدية ، وأن يبدأ فى تأسيس ادوار مشتركة ، سنوسية وإيطالية ، وتكون النسبة بين عدد رجالها هى عشرة للايطـاليين مقابل كل ثمانية للسنوسيين . ووافق الامير على ذلك . وإذا كان الامير قد نجح فى الاحتفاظ بسلطة السنوسيين

على برقه ، فان الايطاليين قد نجحوا كذلك فى البدء فى التدخل فى شئون القبائل . وإذا كان الأمير قد نجح فى الاحتفاظ بالادوار والمعسكرات ، فان الايطاليين قد نجحوا كذلك فى وضع معسكر إيطالى الى جوار كل معسكر سنوسى . وادى ذلك إلى إمتداد عناصر التناقض داخل الاقليم الليبى نفسه ، وبشكل قد يؤدى الى اصطدام عند كل موقع من مواقع تقابل الايطاليين والليبيين . وإذا كان نفوذ السنوسية قد ازداد فى ذلك الوقت فان سلطة إيطاليا قد امتدت كذلك وتوغلت صوب الداخل . وكان من الضرورى أن نصل إلى اصطدام ، وخاصة بعد التطور الذى كان قد وقع فى طرابلس ، والذى أدى إلى تقديم طرابلس البيعة للسيد محمد إدريس السنوسى .

(٤) جمهورية طرابلس : —

كان الموقف فى إقليم طرابلس تختلف إختلافا واضحا عنه فى إقليم برقة ، ذلك أنه كان يشتمل على مراكز حضرية كبيرة وتنتشر فيها التجارة أكثر من المراكز الموجودة فى إقليم برقة . هذا من ناحية . ونلاحظ من ناحية أخرى أن نفوذ السنوسية لم يكن قد انتشر فى هذا الاقليم بنفس الطريقة وبنفس القوة التى كان قد انتشر بها فى إقليم برقة . وفى الوقت الذى كانت فيه أسماء السيد أحمد الشريف السنوسى ، والسيد محمد ادريس السنوسى هى أشهر الأسماء فى برقة ، كانت الاسماء المعروفة فى طرابلس هى سليمان البارونى ورمضان السويحلى وأحمد المريض . ويمكننا أن نقول أن هذه الشخصيات الطرابلسية كانت تتميز باتجاهات جمهورية فى الوقت الذى كانت العوامل تجبر فيه إقليم برقة على إتخاذ الامارة شكلا للحكم .

وكان الشيخ سليمان البارونى قد حضر الى طرابلس فى خلال عام ١٩١٥، وحضر اجتماعات السيد أحمد الشريف فى السلوم . وكان البارونى يحمل فرمانا من السلطان يعينه فيه واليا على طرابلس، وقائداً عاما لقوات المجاهدين فيها، وأخذ يعمل على إنشاء حكومة حديثة تخضع لحكومة الآستانة وتسير فى اتجاهاتها العامة مع اتجاهات الخلافة الاسلامية . ولقد أصدر مرسوما فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن فيه « الحاق طرابلس الغرب بالولايات العثمانية » . وكان سليمان البارونى يرغب فى نفس الوقت فى تبادل الرأى مع رمضان السويحلى وزعماء فزان لاتخاذ ما يلزم للبلاد، وخاصة فيما يتعلق بانشاء حكومة منظمة يمكنها أن تواصل الكفاح ضد الايطاليين . ولما كان التنافس على أشده فى ذلك الوقت بين قوات رمضان السويحلى وقوات السيد محمد ادريس فان سليمان البارونى قد اتصل بالسيد محمد ادريس وطلب منه أن يكف السنوسيون عن القتال . وعمل سليمان البارونى من ناحية أخرى على إزالة الخلافات الموجودة بين السويحلى والمريض . وسمح له ذلك بتركيز مجهوداته لمنازلة الايطاليين حول مدينة طرابلس وعند زنزور، وزوارة، والعجيلات . ولكن علينا أن نذكر أنه رغم اظهار السيد محمد إدريس رغبته فى تسوية المشكلات القائمة بين رجاله ورجال السويحلى فان العداوة بينهما ظلت مستمرة ، وبشكل أثر على مجهود كل من الطرفين ضد الاعداء .

وحضر بعد ذلك الى طرابلس الأمير عثمان فؤاد ، وكان من امراء البيت المالك فى تركيا، ورغم صغر سنه فان أنور باشا كان قد اختاره لكى يربط بين طرابلس والدولة العثمانية ، وبشكل يسمح بتنظيم جهود الطرابلسيين ، وإزالة الخلافات بين صفوفهم والاستعداد لمنازلة الايطاليين . ورغم قصر المدة التى قضاها الأمير عثمان فؤاد فى طرابلس ، والتى لم تزد على

ستة أشهر ، من مايو حتى نوفمبر سنة ١٩١٨ إلا أنه تمكن من القيام بالكثير، وخاصة إنشاء وتنظيم حكومة الجمهورية الطرابلسية . وكان عبد الرحمن عزام قد أصطحبه عند مجيئه لطرابلس ، وأصبح مستشاراً لهذه الحكومة ، والروح المحركة لها .

ولقد عمل الأمير وعبد الرحمن عزام على إزالة أسباب الخلاف بين زعماء العرب ، وعقدوا لذلك إجتماعات متتالية ، وهدفوا من ورائها تنمية قوة المجاهدين الحربية ، وزيادة الروابط مع الدولة العثمانية . وكان اجتماع غريان فى أغسطس سنة ١٩١٨ من أشهر هذه الإجتماعات . وظهر أن الأمير عثمان فؤاد كان يرغب فى إنشاء جيش نظامى حديث يحل محل قوات المجاهدين غير النظامية ، ويؤسس مركزا كبيرا لتموين هذا الجيش الجديد . ودرس المجتمعون فى هذا الاجتماع مسألة الضرائب وطرق توزيعها وجبايتها، وكذلك أمر تجنيد الأهالى الصالحين للخدمة العسكرية . وتتالت الاجتماعات فى زنزوز وغيرها ، ومهد ذلك لنشأة الجمهورية الطرابلسية ، أو « اتحاد الحرية » .

وسرعان ماجاءت الانباء بتضييق الحلفاء الخناق على الدولة العثمانية فى الحرب، وبشكل جعل الأمير عثمان فؤاد يفكر فى الانسحاب والعودة إلى بلاده. وكان من الضرورى أن ينظم عملية الجهاد قبل تركه للاقليم ، ويترك نوعا من الحكومة يمكنها أن تعيش بعد انسحابه . واستقر الرأى على إنشاء جمهورية تأخذ على عاتقها توحيد الصفوف ويمكنها أن تواصل الكفاح . وتباحث عثمان فؤاد مع الشيخ سليمان البارونى ورمضان السويحلى، واستقر الرأى على إنشاء الجمهورية . وكان نظام الجمهورية يكفل لكل زعيم من

كبار الزعماء مكانا خاصا فى شئون الحكم ، وعلى قـــدم المساواة مع سائر اخوانه اعضاء هذه الجمهورية . وكان قد وصل إلى طرابلس فى ذلك الوقت ضابط تركى أصلة من بنغازى هو عبد القادر باشا الغناى ، ووصل لتسلم القيادة العليا فى طرابلس من الأمير عثمان فؤاد . واهتم زعمـاء طرابلس فى ذلك الوقت بمعرفة وجهة نظر الايطاليين منهم ومن حقوقهم الطبيعية، ومن اعلانهم للجمهورية ، فتقدموا فى ١٤ نوفمبر ســـنة ١٩١٨ بوفد للقيادة العسكرية الايطالية يهدف المفاوضة مع إيطاليا، وعلى أساس حق الطرابلسيين فى تقرير مصيرهم طبقا لمبادىء الرئيس ويلسون ؛ وطالبوا بوقف القتال فى الحال ، وذلك تمهيداً للبدء فى المفاوضات · ووافق القائد الإيطالى على وقف القتال ، وبدأت المفاوضات فى اليوم التـــالى . وشرح الطرابلسيون أنهم قرروا إعلان الإستقلال وإنشاء الجمهورية ، وإجراء الإنتخابات لاختيار النواب عن جميع المناطق ، وذلك لتشكيل مجلس شورى الحكومة، ومجلس جمهوريتها. وطالب الطرابلسيون إلى ايطاليا أن تعترف بحكومتهم الجمهورية، وأعلنوا رغبتهم فى الدخول فى مفاوضات مع إيطاليـا لتقرير التفاصيل . ولكن هذه المطالب كانت تحتاج إلى موافقة حكومة روما عليهـا ، وفى انتظار وصول هذه الموافقة أصدرت السلطات الإيطالية أوامرها بتبادل التجارة بين المناطق الخاضعة لإدارتها ، وتلك التى تخضع لسلطة المجاهدين .

ولقد شعر الطرابلسيون أن إيطاليا لم تكن ترغب فى زيادة اعبائها فى شمال إفريقيـة ، فشجعهم ذلك على المضى فى إنشاء حكومتهم الجمهورية . وتمت الإجتماعات فى البويرات ثم فى القصبات ، وتم فيهـا انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية وهم سليمان البارونى وأحمـد المريض ورمضان السويحلى وعبد النبي بلخير ، وكذلك أعضاء مجلس شورى الجمهورية عن المنـاطق

المختلفة لطرابلس . وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغا « قررت الأمة الطرابلسية تتويج استقلالها باعلان حكومتها الجمهورية باتفاق آراء علمائها الاجلاء وأشرافها واعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين الذين اجتمعوا من كل أنحاء البلاد . » وأبلغوا ذلك القرار للدول الاجنبية. والواقع أن الطرابلسيين كانوا يحاولون الوصول إلى نوع من الحكم المحلى أو الحكم الذاتى فى إقليمهم ، حتى وإن كان ذلك تحت السيادة الإيطالية ، ولكن على أساس الاعتراف بحقوقهم فى إقليمهم ومساواتهم بغيرهم فى الإقليم ، واحتفاظهم بأحوالهم الشخصية ، طبقا للشريعة الإسلامية ، هذا علاوة على إحترام حقوق ملكيتهم والمساواة بينهم وبين غيرهم فى التقدم إلى الوظائف ، والتوسع فى قبولهم فيها . وبعد أخذ ورد تقدم الزعماء الطرابلسيون بمطالبهم لإيطاليا بعنوان : « مواد دستورية يعرضها مجلس الجمهورية الطرابلسية لتأسيس إمارة حرة بطرابلس الغرب تحت إشراف الحكومة الإيطالية على أن تكون الشريعة الغراء قانونها الاساسى ; » وكانت تشتمل على ستة مواد تنص على ضرورة تنصيب أمير مسلم ينتخب لمدة ثلاثة أعوام ، وأن يؤسس برلمان ثلاثة ارباع أعضائه من المسلمين والربع الباقى من الإيطاليين والإسرائيليين . وكان العرب يقبلون إعترافهم بوضعهم تحت إشراف الحكومة الإيطالية ، وخضوعهم لممثل من جانب هذه الحكومة ، ويقبلون أن ينشىء الإيطاليون مراكز عسكرية فى البلاد ، ويقوم رجال السلك الدبلوماسى الإيطالى بتمثيل المصالح الطرابلسية فى الخارج ، هذا علاوة على قبولهم المحافظة على مصالح الإيطاليين الإقتصادية . ولكنهم تمسكوا بمساواتهم فى المعاملة بالإيطاليين فى جميع انحاء المملكة .

ولكن الحكومة الإيطالية رفضت مبدأ الإستقلال والحكم الذاتى .

واستمرت المباحثات والمجادلات إلى أن وافقت الحكومة الإيطالية على تغيير سياستها تجاه طرابلس، وكانت تخشى من إستمرار الحرب . وأصدرت بلاغها فى مارس سنة ١٩١٩ ، والذى اشتمل على إحدى عشر مبدءاً تتعلق باعتراف حكومة روما بمنح الجنسية الإيطالية للعرب فى طرابلس، وتقرير مبدء المساواة أمام القانون بين الإيطاليين والطرابلسيين ، وعلى أساس ترك العرب لقوانين أحوالهم الشخصية ، وضمان الحرية الشخصية واحترام حقوق الملكية وبقية الحريات ، وإحترام الشعائر الدينية والعادات والتقاليد، والاعتراف بحق المواطنين الجدد فى شغل الوظائف المدنية والعسكرية ، ومزاولتهم للمهن الحرة ، وجعل الخدمة العسكرية إختيارية ، والمساواة فى دفع الضرائب ، التى تستخدم حصيلتها فى الانفاق على مرافق الولاية ، وإشتراك المواطنين جميعا فى الشئون العامة عن طريق البلديات ، وإصلاح الأداة القضائية طبقا للعادات المحلية وللشريعة الإسلامية ، وقيام الحكومة باعباء التعليم المدنى ، وتشكيل لجنة نصفها من العرب والنصف الآخر من الإيطاليين والإسرائيليين لوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ ذلك . وقرأت هذه الشروط على أعيان طرابلس والواحات فى مقر الحكومة يوم ١٤ إبريل سنة ١٩١٩ .

وكانت للعرب مطالب أخرى ، ولكن حصولهم على ما حصلوا عليه كان يعتبر مكسب كبيراً . ووافق العرب فى نظير ذلك على قواعد الصلح الذى صار يعرف من ذلك الوقت بصلح بنيادم ، وأخذوا يسلمون بعض الاسرى الموجودين لديهم للايطاليين ، وطالبوا بتعويضات عن الخسائر التى أصابتهم فى مدة الحرب ، وكذلك بالإعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى

جانب اللغة الإيطالية . وصدقت الحكومة الإيطالية على القانون الاساسى فى آخر مايو ، وصدر بذلك مرسوم فى أول يونيو سنة ١٩١٩ .

والواقع أن هـذه المرحلة من مراحل كفاح العرب فى طرابلس ضد الاستعمار كانت تعتبر مرحلة نجاح واضحة ، خاصة وأنها قد سوت بين أبناء البلاد فى الحقوق والواجبات ، وسوت بينهم وبين الايطاليين كذلك . وإذا كان القانون الاساسى قـد ترك لإيطاليا أمر السيادة على طرابلس ، فانه كان قد ترك كذلك الاسلحة فى أيدى الطرابلسيين . وكانت فكرة اعلان الجمهورية نفسها تعتبر انتصاراً فى حد ذاتها . وصفق لهـا الجمهوريون والعناصر الاشتراكية حتى فى إيطاليا .

ولكن إيطاليا لم تكن مخلصة فى مسالة اعطائها للقانون الاساسى لأهل طرابلس ، ولا فى مسألة مساواتهم بالايطاليين فى المعاملة . كما أن إيطاليـا كانت تعيش فى هذه الفترة مرحلة من الضعف نتيجـة لاختلاف الإتجاهات السياسية وتعددها فيها ، فمن اليمين المتطرف وعنـاصر الاستعمار أو العناصر المسيحية كانت هناك عناصر الوسط والعناصر الراديكالية التى مهدت الطريق لظهور العناصر الاشتراكية فى اليسار . وإذا كانت العناصر اليسارية قـد رحبت بتسوية المشكلات مع شمال افريقية ، وعلى أساس المساواة والتحرر فان العناصر اليمينية كانت غير راضية عن مثل هـذا الاتجاه . وكان الجميع يتنازعون على السلطة ، وفى مرحلة أمتازت بالضعف، بل امتازت بالفوضى. أما من جانب العرب فنلاحظ أن السنوسية كانت لا تزال على عدائها مـع رمضان السويحلى فى مصراته ، كما أن إقليم الفزان حاول أن ينضم إلى نفوذ السنوسية فى برقة ، وبشكل أغضب السلطات الإيطالية فى طرابلس. وكان

للحملة التى أرسلها الإيطاليون إلى مصراته أثراً كبيراً فى تغيير موقف كل من القوى ، الوطنية والاجنبية ، الواحدة من الأخرى .

وحينما وجد العرب أن إيطاليا كانت متباطئة فى تنفيذ ما اتفقت عليه معهم ، ولم تصرح بعمل الانتخابات ، شكل زعماء طرابلس مجلساً للحكومة ، مجلساً قائماً بذاته ، وعلى أساس تعاونه مع الحكومة المحلية . وأنشأوا حزب الاصلاح الوطنى الذى أصبحت جريدة « اللواء الطرابلسى » هى المتحدث الرسمى باسمه . ونشر هذا الحزب برامجه عند نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ وهى المحافظة التامة على حقوق العرب ، وضرورة تقديم كل مساعدة لتنفيذ ذلك ، وحتى يصل الطرابلسيون الى الاضطلاع بأعباء الحكومة ، ومتابعة المساعى من أجل التفاهم المنتج بين العرب والايطاليين ، وعلى أساس المساواة التامة بين الفريقين من جهة ، وتضامن المصالح من جهة أخرى ، ونبذ كل أسباب النفور والخلاف بين العرب والايطاليين ، والعمل على نشر التعليم مع المحافظة على التقاليد الاسلامية ، وإنعاش الحياة الاقتصادية ومحو أسباب الفقر ومساعدة المعوزين وتوفير أسباب الرفاهية للشعب على أساس توزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراده ، والمحافظة على حقوق الضعفاء فى ظل أخوة شاملة .

وكان هذا البرنامج الوطنى والاشتراكى يبشر بكل نجاح لو تضافرت الجهود ، ومن الجانبين لانجاحه . ولكن الايطاليين كانوا فى قرارة نفسهم لايؤمنون بمبدأ المساواة بينهم وبين سكان مستعمراتهم ، وأخذوا يدسون بين القواد والزعماء ، ويبثون بذور الفساد ، وينفقون فى ذلك أموال طائلة للتفريق بين الوطنى وبينه والاخ وأخيه — كما قال بشير السعداوى . وفشلت مساعى العرب لمحاولة إعادة الايطاليين إلى الطريق السليم ، وخاصة

بعد تدخل الايطاليين فى إقليم مصراته ضد السويحلى . وتبلور الموقف من جديد . ومادامت ايطاليا كانت غير جادة فى الاعتراف بالمساواة ، وفى الاعتراف بحرية العرب ، فيمكن للعرب انتزاع حقوقهم بأيديهم، ومادامت ايطاليا تحاول أن تفرق بين العرب وبعضهم داخل إقليم طرابلس، فسيعمل العرب على توحيد كل صفوفهم ، وفى كل الاقاليم الليبية ، فى طرابلس وبرقة وفزان ، وسينتخبون قيادة موحدة لهم تسمح لهم بمقاومة الاستعماريين ، وبالكفاح من أجل الاستقلال . وسيكون هذا هو عمل مؤتمر غريان سنة ١٩٢١ . وستكون وفاة رمضان السويحلى - وهى الشخصية المعارضة لنفوذ السنوسيين - أثراً كبيراً فى الوصول الى هذه النتيجة .



الفصل الثامن والعشرون

الجهاد ضد الفاشستيين

إزدادت نية الإيطاليين ظهوراً فى كل يوم على حقيقتها أمام العرب، وزاد شعور العرب بأن مصلحتهم ومصلحة الايطاليين تتناقض مع بعضها ، بل وتتعارض وعلى طول الخط . ومادام العرب كانوا قد صمموا على إنتزاع حقوقهم بالقوة من المستعمر الأجنبى ، فقد كان عليهم أن يتكتلوا جميعاً فى معسكرهم الوطنى ، رغم وجود بعض المتناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المعسكر نفسه، وبين قادة الوطنيين وبعضهم. وكان معنى ذلك نسيان أو تناسى المتناقضات الداخلية فى سبيل الوصول إلى حل المتناقضات الخارجية . وهى سياسة وطنية أملتها الظروف الموجودة فى ذلك الوقت لإستمرار المعركة ومواصلة الجهاد . وهكذا ستسير ليبيا فى شكل موحد. وفى معركة معلنة بقيادة جديدة ضد الاستعمار . وكان وصول الفاشستيين إلى الحكم فى إيطاليا يعمل على زيادة تبلور الموقف بين العناصر الحرة والمتحررة فى المعسكر العربى ، والعناصر الحاكمة والمتحكمة ، والتى تدين بسياسة القوة والبطش عند الفاشستيين فى روما ، وكان صداما عنيفاً ، إذ أنه كان صداما وفى مواجهة ، ويصعب تراجع أى من العناصر عنه .

(١) توحيد القيادة فى الاقليمين : –

كانت الصعوبات التى واجهت أبناء طرابلس للحصول على إعتراف من الإيطاليين بحقهم فى ممارسة سلطاتهم الجمهورية سببا دفع بالعناصر الوطنية

إلى التفكير فى ضرورة الوقوف فى وجه الاستعمار . وكان هـذا الموقف الوطنى يتطلب منهم بالتالى توحيد جهود العناصر الوطنية فى إقليم طرابلس مع بقية مجهود العناصر الوطنيـــة فى الأقاليم المجاورة ، وخاصة فى برقة وفزان . وإذا كان الاتجـاه الجمهورى هو السائد فى ذلك الوقت فى إقليم طرابلس ، فان روح الحمـاس الوطنى الذى صحب نزول العرب إلى هـذه المعركة الجديدة هوالذى وجهتهم إلى الاتحاد مع القيادات الأخرى الموجودة فى فزان وفى برقة رغم أن القيادات الأولى كانت قيادات قبلية ، وكانت قيادة برقة إمارة لها مقوماتها .

وإجتمع زعماء طرابلس فى سنه ١٩٢١ فى مؤتمر غريان لاتخاذ قرارات تهم مستقبل البلاد . وكان بشير السعداوى ، المجاهد الطرابلسى الكبير ، قد حضر فى ذلك الوقت من الشام إلى بلاده ، وشارك فى هذه العملية ، وكان عنصرا من أهم العناصر المحركة لها ، مثله فى ذلك مثـل عبد الرحمن عزام. وكان بشير السعداوى قد فوجىء برؤية الحزازات والمنافسات القيادية بين الزعمـاء والرؤساء الليبيين ، سواء أكان ذلك فى إقليم طرابلس أو إقليم مصراته ، وعمل على التوفيق بين الجهود وتوجيه الجميع صوب الأخطار الخارجية ، بدلا من الانشغال بالمعارك الداخلية والشخصية ، والأعداء فى البلاد . ومهد ذلك الروح الجديد لتصفية النفوس قبل عقد المؤتمر فى شهر نوفمبر . وحاول عدد من الزعماء دعوة سليمان البارونى لحضور هذا المؤتمر، ولكنه إعتذر، وعلى أساس أنه عضو فى مجلس الشيوخ العثمانى ، وكان البارونى لايرحب بفكرة المفاوضة مع إيطاليا ولا يرحب كثيرا بالاتجاه الجديد الذى كان يسعى إلى توحيد الأقاليم الليبية تحت قيادة السيد محمد

إدريس السنوسى ، خاصة وأنه كان من المعجبين بمجهودات ابن عمه السيد أحمد الشريف ، وبما قام به من أجل العروبة والاسلام . ورغم ذلك فان مجهودات بشير السعداوى وعبد الرحمن عزام قد أعطت نتائجهـا . وإتخذ أعضاء المؤتمر قرارا بضرورة العودة إلى الجهاد ضد الايطاليين ، وخاصة بعد أن فشلت الطرق السياسية والمفاوضات ، للوصول إلى نتيجة لها قيمتها مع حكومة روما. وقرروا إنشاء حكومة وطنية تشرف على تنظيم الجهاد، وتنفيذ قرارات المؤتمر . وذكرت قرارتهم أن الحالة التى وصلت اليها البلاد لايمكن تحسينها إلا باقامة حكومة قادرة ، ومؤسسة على ما يحقق الشرع الاسلامى من الأصول ، بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة ، لا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب ، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها ، بموجب دستور تقره الأمة عن طريق نوابها ، وأن يشمل حكمه جميع البلاد الليبية بحدودها المعروفة .

ولكن المؤتمر لم يرغب فى إقفال الباب فى وجه حكومة روما ، وعمل فى نفس الوقت على الاتصال بالأمير محمد إدريس فى برقة ، فى الوقت الذى حاول فيه أن يضع الأسس العامة لانشاء حكومة جديدة للبلاد . وكانت النية قد اتجهت إلى إختيار الأمير محمد إدريس لهذه الزعامة الجديدة، وبصفته الأمير المسلم المنتخب من الأمة . ولقد طالب الوفد الذى ذهب إلى روما الحكومة الايطالية بتنفيذ القانون الأساسى، وتحدث عن إنتخاب الأمير المسلم، ولكن حكومة روما رفضت التفاهم فى هذه الأمور، وطالبت العرب بتسليم ما بقى من الأسرى لديهم ، وكذلك تسليم الأسلحة والذخائر وحل المعسكرات والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية . فعاد هذا الوفد من

روما وهو متأكد من أن إيطاليا تعارض هذه السياسة الجديدة كل المعارضة.
والواقع أن إتفاقيات إيطاليا مع السيد محمد إدريس فى عكرمة ثم بعد ذلك فى الرجمة كانت لاتهدف الاعتراف بسلطة السنوسية وسلطة السيد محمد إدريس إلا فى تلك الحدود التى تسمح لايطاليا بالوصول إلى نزع سلاح الأهالى والعمل على تفتيت التنظيم القبلى والدينى الذى يشرف عليها الأمير عن طريق إدارته، وعن طريق الطريقة السنوسية فى برقة فى ذلك الوقت. ولذلك فان إقتراح مد سلطة محمد إدريس على طرابلس كان يتعارض مع المصالح الفعلية للدولة المستعمرة فى ذلك الوقت، ويتعارض مع الخطة التى كانت قد وضعتها لنفسها ولمستعمراتها فى تلك المرحلة. ولكن هذا الفشل فى روما أجبر العناصر الوطنية فى طرابلس اعلى ضرورة التمسك بسياستها، وضرورة الاسراع فى تنفيذها.

وكان أعضاء المؤتمر المجتمع فى غربان قد قرروا إنشاء حكومة، أو سلطة وطنية فى إقليم طرابلس باسم هيئة الاصلاح المركزية، برئاسة أحمد المريض، وكان مستشارها عبد الرحمن عزام. وانتدبت هذه الهيئة وفداً لمفاوضة السنوسيين فى برقة فيما يهم مستقبل البلاد، وجاء ذلك فى فترة أظهر فيها السيد محمد إدريس إستعدادا لتناسى الخلافات القديمة الموجودة بينه وبين أحمد المريض ورمضان السويحلى قبل وفاته فى إقليم مصراته. وبدأت المفاوضات فى شهر ديسمبر فى سرت بين مندوبى هيئة الاصلاح الطرابلسى ومندوبى السنوسيين. ولكن إيطاليا نظرت إلى هذه المفاوضات من أولها على أنها تعمل ضد مصلحتها، واتخذت منها موقفا عدائيا، وحاولت أن تصل بها إلى الفشل، بطريق مباشر، أو بطريق الضغط على الأمير محمد إدريس نفسه، لكى يكف عن مواصلاتها ويعتذر عن تحمل أية مسئوليات

جديدة فيها . ورغم ذلك فان المتفاوضين فى سرت قد قرروا وضع أسس عامة قامت عليها بيعة السيد محمد إدريس لتولى الامارة على ليبيا بأكملها . وكان لعبد الرحمن عزام دورا كبيرا فى هذه العملية . ثم أخذ المتفاوضون فى وضع ميثاق عرف باسم ميثاق سرت تم التوقيع عليه فى ٢٢ ينـاير سنة ١٩٢٢ . وجاء هذا الميثاق يؤيد قرارات مؤتمر غريان، إذ أنه نص على أن مصلحة الوطن تقتضى إنشاء حكومة قادرة ، وبزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة ، وفى إستطاعته أن ينقذ البلاد من الحالة التى وصلت اليها ، ويعمل على تحقيق أهدافه الوطنية . إذا فمصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك هى التى قضت بضرورة توحيد الزعامة أو القيادة فى البلاد، وفى أيدى أمير تكون له السلطة المدنية والدينية ، وطبقا لدستور ترضاه الأمة . وكان هذا يعنى فى نفس الوقت إنشاء إمارة ، ولكنها دستورية . ثم قرروا أنه بمجرد الانتهـاء من إنتخاب الأمير وتوليته ، يعملون على إنتخاب مجلس تأسيسى من الاقليمين لوضع القانون الأساسى والنظم اللازمة للبلاد . وفى إنتظار ذلك يرسل كل من الإقليمين للآخر مندوبا عنـه يشترك مع أهله وقيادته فى تقرير سياسته وإتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن البلاد .

وكان بشير السعداوى هو الذى انتخب لتمثيل طرابلس لدى حكومة برقة . وجمع الأمير محمد إدريس مشايخ وزعماء القبائل فى أجدابية فى شهر إبريل والاجتماع ببشير السعداوى . وظهر الاتجاه واضحا صوب إختيار السيد محمد إدريس أمـــيرا على ليبيا . وقابل بشير السعداوى السيد محمد إدريس ، وتفاهم معه فى الأمر . ولكن الإيطاليين قاموا بمحاولات للضغط على الأمير ، خاصـة وأنه كان يتوسط لوقف عمليـاتهم الحربية فى

إقليم مصراته، وفرض عليه والى برقة الايطالى أمر إخراج بشير السعداوى من أجدابية حتى يوافق على مقابلته . ورضى بشير السعدوى بالخروج ، مادام الأمير قد وافق على ذلك . وظهر أن الأمير لا زال يعتمد على السياسة ، فى الوقت الذى إختاره فيه الوطنيين رئيسا للبدء فى عمليات الجهاد والكفاح المسلح . ولكن الطرابلسيين وجدوا أن حل هذه العملية هو فى الاسراع باعلان إختيار السيد محمد إدريس رسميا أميرا على البلاد .

وفى طريق عودة بشير السعداوى إلى طرابلس تفاهم مع زعماء مصراتة فى أمر ضرورة الاسراع باعلان بيعة الأمير السنوسى ، حتى يضمنوا وقوف برقة إلى جانبهم فى القتال ضد الأعداء الايطاليين . وكتبت البيعة ووافق عليها الجميع فى مصراته ، ثم فى غريان ، وعلى رأسهم أعضاء هيئة الاصلاح المركزية . ثم أرسلت هيئة الاصلاح وفدا جديدا إلى السيد محمد إدريس يرجوه الحضور إلى مصراته لمبايعته بالامارة ، ولكن الأمير إعتذر بمرضه وطلب تأجيل هذه الزيارة حتى الخريف . وكان الضغط الايطالى يزداد كل يوم على السيد محمد إدريس نتيجه لاتصالاته بأحرار طرابلس ، وكان هذا الضغط لا يعطى الأمير حريته الكاملة فى التحرك .

ورغم ذلك فقد استقر رأى للزعماء الطرابلسيين على إرسال كتاب البيعة إلى الأمير فى اجدابية ، وذلك فى شهر يوليو سنة ١٩٢٢ وحملها إليه كل من بشير السعداوى وعبد الرحمن عزام مع وفد من قادة المجاهدين وزعماء طرابلس . وذكر هذا الكتاب : « إن الحكومة الايطالية وجهت عزمها إلى العبث بجميع حقوقنا شرعيها وسياسيها وإداريها ، وجعلت من

قوتها مبررا للتصرف فى مصيرنا وحقوقنا الطبيعية. ونحن خير أمة أخرجت للناس ، لانتحمل ضيما ، ولا نرضى أن تضمحل شريعتنا ، ولا أن يتطرق الخلل إلى ديننا القويم كائنا ما كان، الأمر الذى حملنا على ركوب الأخطار وإقتحام الحروب المتوالية ، معتمدين على قوة الحق إلى أن نظفر بتحقيق أمانينا القومية ، ألا وهى تأسيس حكومة دستورية ، يرأسها أمير مسلم ، جامع للسلطات الثلاث الدينية والسياسية والعسكرية ، مع مجلس نيابي تنتخب الأمة أعضاءه ، وبهذا يسلم وطننا ، ويتم أمر ديننا ، وتصلح أحكام قضاتنا ، وتحفظ شرعنا وعظمة تاريخنا الباهر ، وهذا لا يتنافى مع ما تدعية إيطاليا ، وما دأبت عليه فى خطب رجالها من أنها لم تحتـــل ديارنا بنية الاستعمار ، وإنما ساقتها دواعى السياسة الدولية فى البحر المتوسط. ولو كانت صادقة فى دعواها هذه لما عرضت بلادنا للخراب بتوالى الهجمات ،وإستعمال دهائها وقدرتها للتفريق والفوضى . وقد حاولت فصل الأمة بعضها عن بعض بطرق مختلفة ، وأبى الله إلا ان يجمع كلمة القطرين الشقيقين بأن يلتفا حول أمير واحد يرضيانه. وحيث أن سموكم من أشرف عائلة وأكرم بيت مع ما تجمع فى ذاتكم الشريفة من المزايا العالية والأوصاف الجليلة فان هيئة الاصلاح المركزية الحائزة للوكالة المطلقة من مؤتمر غريان الذى يمثل الأمة الطرابلسية بانتخاب واقع منها قد وجدت فى سموكم أميرا حازما قادرا على جمع الأمة حائزا للثقة العامة. فهى لذلك تبايع سموكم أميرا للقطرين طرابلس وبرقة على أن تقودها إلى ما يحقق أمانيها » (١) .

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى: السنوسية دين ودولة . القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٤٨ ، ص ٢٦٠ .

وكان وصول الوفد الذى يحمل كتاب البيعة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ . ولقد قبل السيد محمد ادريس هذه البيعة شاكراً ، ورد بأن اتحاد الوطن وسلامته كانا يمثلان الغايتين التى طالما سعى إليها . وكان يعرف أن إيطاليا لاترحب بهذا الاتجاه ، ويعرف بالتالى أن علاقته بإيطاليا ستزداد توتراً، وخاصة فى تلك الأيام التى وصل فيها الفاشستيون إلى السيطرة على السلطة فى روما، ووضعوا أسساً جديدة لطريقة تعاملهم مع بعضهم فى شبة الجزيرة ، وتعاملهم مع الدول الأخرى ، وتعاملهم مع العرب ، وعلى أساس مصلحة الدولة الايطالية قبل كل شيء ، واتخاذ القوة وسيلة يصلون بها إلى اهدافهم .

ولكن حدث أن الأمير كان يشكو فى نفس الوقت الذى قبل فيه البيعة من المرض ، وكان رأيه قد استقر على أن يترك برقة إلى مصر للعلاج . وهكذا خرجت القيادة من الميدان فى الوقت الذى عمل فيه المجاهدون على مد سلطة هذه القيادة على كل الاقليمين . ورغم خروج الأمير من برقة فان عمليات التحرير ومعارك الجهاد ستنشب فى طول البلاد وعرضها ضد المستعمرين . وستظهر قيادات وطنية مجاهدة فى ميدان المعركة نفسه ، وتسجل أسمها فى سجل تاريخ الجهاد .

(٢) جهاد السيد عمر المختار : —

كان الأمير إدريس السنوسى قد ترك أمر منظمات المجاهدين فى برقة إلى السيد عمر المختار قبل أن يترك إقليمة إلى مصر ، ويمكننا اعتبار أن بشير السعداوى هو الذى أصبح مسئولا عن المجاهدين فى إقليم طرابلس فى نفس الفترة . وتشكلت لجنة مركزية فى برقة من رؤساء القبائل لمواصلة

الجهاد ضد الإيطاليين ، وشارك بشير السعداوى فى أعمالها . ولكننا نلاحظ أن زيادة قوة الايطاليين فى طرابلس ، مع ظهور بعض الاختلافات بين القيادات الوطنيـة ، وخاصة بعـد عقد بيعه الامارة للسنوسيين ، ووقوع بعض الهزائم للمجاهدين قد أثرت على العمليات فى اقليم طرابلس، وبشكل أجبرهم على الخروج من العمليات بعد فترة قصيرة بسببها ، وبعكس ما حدث فى اقليم برقة .

أما فى اقليم برقة فان السيد عمر المختـار قد استمر فى قيـــادة المجاهدين ولمدة تسعة أعوام ورغم الصعوبات الكبيرة الموجودة أمامه ، وحتى النهاية .

وكان وصول الفاشستيين إلى الحكم يعنى بدء سياسة جديدة فى ليبيا . وأعلن الوالى الإيطالى أن السنوسية هى عدوة الحكم الحديث ومن الضرورى وضع حد لنشاطها . وجاءت الامدادات الكبيرة من إيطاليا واسرع الوالى باحتلال أجدابية فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وأعلن أن كل الاتفاقات التى وقعتها إيطاليا مع السنوسية قد أصبحت لاغية ، وأنها تعتبر مجرد طريقة دينية ، ويجب أن يقتصر نشاطها على الميدان الدينى . وكان معنى ذلك هو الحرب بين إيطاليا والسنوسيين .

واضطر عمر المختار إلى أن ينسحب برجاله جنوبا بعد احتلال اجدابية، ولـكن الايطاليين عملوا على توسيع ميدان العمليات ، فاضطر السيد عمر المختار إلى الحضور إلى مصر للتشاور مع السيد محمد ادريس ، ولترتيب أمر استمرار الجهاد ، وإرسال المؤن والذخـائر إن أمكن ذلك . وكان

السيد عمر المختار قد تمرن على العمل ونزل إلى عمليات الجهاد منذ عهد السيد محمد المهدى السنوسى ، كما شارك فى عمليات الجهاد ضد الفرنسيين فى افريقية السوداء تحت قيادة السيد أحمد الشريف ، وشارك بعد ذلك فى عمليات الجهاد وقت نزول الايطاليين إلى السواحل الطرابلسية ، كما شارك فى الحملة السنوسية على صحراء مصر الغربية . وكان شيخا لزاوية القصور حينما وقع عليه عبء قيادة الجهاد الوطنى ضد الايطاليين . وكان محبوبا من الأهالى ، ويمتاز بقوة شكيمته وقوة عزيمته رغم تقدمه فى السن . وسرعان ما أخذ فى تنظيم رجاله وتعيين رؤساء لهم وتزويدهم بالمؤن والعتاد لمواصلة الجهاد فى الجبل .

ويمكننا أن نعتبر أن جهاد طرابلس قد انتهى من الناحية الفعلية فى سنة ١٩٢٤ ، وذلك بخروج بشير السعداوى من الاقليم ، وأن جهاد برقة قد بدأ منذ هذا التاريخ بشكل واضح ، خاصة وأن إيطاليا قد صممت على مد عملياتها صوب الداخل وبشكل حتم وقوع المعارك فى طول البلاد وعرضها . وإذا كانت المناوشات قد استمرت بين الايطاليين والوطنيين وبشكل مستمر منذ سنة ١٩٢٢ ، فانها قد أخذت بعد ذلك شكل حرب عامة فى جميع إنحاء ليبيا .

وكان مجاهدى ليبيا يعتمدون على خفة الحركة ، وعلى الكر والفر السريع ، وخاصة على ظهور خيولهم لكي يرهقوا الإيطاليين فى أراض وعرة ، ويصعب فيها سير المشاة ، كما يصعب سير السيارات المصفحة وأجهزة الحملة وقطع المدفعية . وشعرت إيطاليا بأن حركة المجاهدين السريعة تعتمد على معونة خاصة من وراء الحدود ، وتعتمد كذلك على

الصحارى المصرية ملجأ لرجالها حين يزيد ضغط القوات الايطالية عليهم . وكان لوجود واحة الجغبوب إلى جوار واحة سيوة ، وإعتبار واحة الجغبوب مركزاً رئيسيا للمجاهدين ، أثراً في أن تفكر السلطات الايطالية في ليبيا في إحتلال هذه الواحة، حتى توجه ضربة إلى سلطة السنوسيين وتعمل في نفس الوقت على منع وصول الامداد والذخائر إليهم من سيوة ، وتمنع التجاء المجاهدين إلى داخل الاراضي المصرية . وإذا كانت إيطاليا قد وافقت ضمنا على الاتفاقية السنوسية البريطانية في سنة ١٩١٦ ، والتي اعترفت بواحة الجغبوب أرضا مصرية ، رغم تركها مؤقتا في أيدي السنوسيين ، فان وصول الفاشستيين إلى الحكم ، وتصميمهم على القضاء على مقاومة الليبيين قد جعل إيطاليا تعلن بأن جغبوب ملكا لها ، وداخل أراضيها ومستعمراتها . وكان وصول الفاشستيين إلى الحكم ، مع تلك الفترة الجديد . الخاصة بالعظمة في البحر المتوسط وفي المستعمرات تجبر كل من بريطانيا وفرنسا على البدء في عمل حساب للدوتشي الذي أخذ يتحدث عن البحر المتوسط على أنه بحر الرومان وبحر الايطاليين ، وأخذ يطالب حكومتي لندن وباريس باعادة النظر في حدود ليبيا والصومال مع كل من تونس وتشاد ومصر وسودان وادي النيل والصومال البريطاني . وكان الدوتشي يتخذ وسائل ضغط واضحة ضد البريطانيين والفرنسيين ، ومنها ذلك العدد الضخم من الجالية الايطالية التي كانت موجودة في ذلك الوقت في مصر ، وحقوق إيطاليا في فلسطين وعلى أساس أنها الدولة التي تشتمل على الفاتيكان، والتي من حقها أن تقول كلمتها في الأماكن المقدسة هناك قبل فرنسا . والمهم هو أن إيطاليا قد استخدمت هذه الوسائل للضغط للوصول إلى احتلال واحة الجغبوب واعتبارها واقعة داخل الحدود

الليبية ، وكوسيلة من وسائل العمل للقضاء على حركة مقاومة المجاهدين الليبيين .

واستندت إيطاليا إلى احدى الخرائط القديمة ، والتى ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر ، والتى لا تحمل أى تفاصيل عن الصحراء الغربية ، لكى تبنى عليها أن واحة الجغبوب لا تقع داخل حدود الأراضى المصرية .

وكانت مصر تعيش فى تلك الفترة نكسه واضحة بعد حوادث مقتل السردار السير لى ستاك باشا ، قائد عام القوات المصرية ، وحاكم عام السودان ، وحوادث استقالة سعد زغلول ووقف العمل بالدستور وسيطرة بريطانيا على شئون مصر الداخلية . وكان يصعب على الحكومة المصرية فى ذلك الوقت أن تقول كلمة صريحة فى موضوع الجغبوب ، خاصة أنها كانت عاجزة عن ذكر أى شيىء يتعلق بالحكم فى القاهرة نفسها . وما دامت بريطانيا كانت لاترغب فى ذلك الوقت فى الاصطدام بالدوتشى، فقد كان على مصر أن توقع على هذه الاتفاقية الخاصة بالحدود ، وبصفتها دولة مستقلة ، وتترك بذلك واحة الجغبوب لايطاليا . وتم ذلك فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ . واستندت إيطاليا إلى هذه الاتفاقية لكى تعد حملة كبيرة قامت بالاستيلاء على هذه الواحة فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ .

وإعتقدت إيطاليا أن هذه العملية ستكفى فى حد ذاتها لا ضعاف قوة المجاهدين ، ولكن أحرار ليبيا زادوا من عزيمتهم على مواصلة الجهاد . وإذا كانت بعض الامدادات والمؤن قد قلت فى أيديهم بعد سقوط هذه الواحة فى إيدى الايطاليين فانهم كانوا قد عقدوا العزم على الحصول على اسلحتهم وذخائرهم وتموينهم من جنود الاعداء أنفسهم .

وحاولت إيطاليا أن تعمل على شراء بعض القيادات القبلية ، كما

استخدمت الدعاية والتخويف وسياسة إلقاء المنشورات من الطائرات على العرب وسائل لعملها، ولكنها فشلت فى كل ذلك .

ولقد عملت إيطاليا على زيادة عدد قواتها الموجودة فى ليبيـا ، سواء أكانت هذه القوات اوربية أو من رجال المستعمرات وخاصة من عساكر الصومال والارتريا وزودتهم بكل ما يلزمهم . وكانت فرق الهجانة الخاصة بعسكر الارتريا من أصلح الوحدات عملا فى ليبيا . وعمدت إيطاليـا بعد ذلك إلى محاولة لا نشاء فيلق أجنبي يشبه الفرقة الأجنبيـة الفرنسية ، ويعمل فيه كل من يحلم بالمغامرات العسكرية . وكانت كل ذلك وسائل هامة لفرض سيطرتها بالقوة على ليبيا . ولا ننسى أن مجىء الفاشستيين إلى الحكم ، مع تلك النعرة التى تستند إلى القوة ، وضرورة تكوين جيش إيطالى كبير قد كلفت إيطاليا الكثير من ميزانيتها ، وإن كانت قد أضافت قوة ضخمة فى وجه المجاهدين .

وعملت إيطاليا فى أثناء سنة ١٩٢٨ على احتـــلال منطقة الفزان وارسلت إليها الحملات المتتالية ، ونجحت بعد ذلك فى الاستيلاء عليهـا . كما عمدت ايطاليـا إلى احتلال الواحات الواحدة بعـد الأخرى ، فاحتلت أوجلة وجالو وبشكل ادى إلى تطويق برقة من الغرب ، فى الوقت الذى كان فيه احتلال الجغبوب قد عمل إلى تطويقها من الشرق . ورغم كل ذلك فان المقاومة لم تهبط فى برقة، واستمر عمر المختار يشرف على عمليات الجهاد فى هـذا الموقع وذاك ، ووصلت قواته إلى مشارف درنه وبنغـازى ، كما تمكنت من إيقاع الهزائم بالطوابير الايطالية فى أكثر من موقعة، وكانت تعود منها بالامداد والتموين والأسلحة والذخائر .

والظاهر أن الدوتشى قد وجد فى سنة ١٩٢٨ أن حرب ليبيا تعتبر مهزلة

بالنسبة لدولة عظيمة وقوية مثل إيطاليا، فقرر تغيير شكل المعركة فى ليبيا وتطوير الامكانيات، وبشكل يسمح له بالقضاء على المقاومة، وبإثبات قوته وعظمة بلاده. وأصدر مرسوما بتوحيد برقة وطرابلس فى ولاية واحدة، وعين الماريشال بادوليو حاكما عاما عليها. ويعتبر وصول الماريشال بادوليو إلى ليبيا فى أوائل سنة ١٩٢٩ بداية مرحلة خاصة من تاريخ إيطاليا فى ليبيا ومن تاريخ المقاومة الوطنية هناك، إذ أنها مرحلة استخدام الشدة والقوة وحتى النهاية، وفى شكل حرب ابادة شنتها إيطاليا على الوطنيين.

(٣) الماريشال بادوليو ونهاية المقاومة : —

اعتمدت الماريشال بادوليو على الجنرال جرانزيانى كساعد أيمن له فى عملية « تهدئة » ليبيا بالقوة المسلحة. كما اعتمد على الامكانيات التى زوده الدوتشى بها للوصول إلى حل سريع يدعم مركز إيطاليا وسمعتها فى المجال الدولى بعد أن كانت مهتزة نتيجة لفشلها أمام الوطنيين.

ولقد قام الجنرال جرانزيانى بتولى العمليات الحربية فى منطقة فزان، تلك العمليات التى استمرت ما يقرب من العامين، قبل أن يتمكن من السيطرة عليها. وكانت أصوات الدوتشى ترتفع فى خطبه الحماسية فى روما مليئة بالاتهامات الموجهة إلى فرنسا، وعلى أنها هى التى تمد الثوار الليبيين بالاسلحة فى منطقة فزان، وكان الدوتشى يبنى على ذلك ضرورة إعادة النظر فى أمر الحدود الليبية الجزائرية والليبية التونسية، وفى صالح إيطاليا. واعتمد الدوتشى على ضعف الوزارات الموجودة فى فرنسا، كما اعتمد على قوة ضغط العناصر الفاشستية والنابوليونية بعد ذلك لتدعيم النفوذ الفاشستى

وسيطرة إيطاليا على أكبر مساحة ممكنة من المستعمرات فى العالم . والمهم هو أن الجنرال جراتزيانى كان له مطلق الحرية فى التصرف فى إقليم الفزان. وكان إتمامه لعملية تهدئته يعنى إتمام مجزرة بشرية فى هذا الاقليم . وكان عليه بعد ذلك أن يعمل كتائب للماريشال بادوليو فى إقليم برقة ، وحتى يستخدم فيها ما استخدم فى الفزان ، ويصل فيها إلى « تهدئة » تامة ، أى إلى القضاء على المقاومة الوطنية قضاءاً تاما .

ولقد وضعت الحكومة الفاشستية خطة معينة للعمل فى إقليم برقة وزودت بها الجنرال جراتزيانى كتعليمات عليه أن ينفذها . ولقد نصت هذه التعليمات على ضرورة الفصل بين الأهالى الذين أعلنوا خضوعهم للحكومة ، وبين « الثوار » والمجاهدين العرب ، وإتخاذ كل الوسائل لضمان عدم تسرب نفوذ السنوسيين بين الاهالى الخاضعين للحكومة ، ومنع مندوبى السنوسيين من جمع الزكاة والعشور من الاهالى . واشتملت كذلك على ضرورة قيام الحكومة بعملية « تطهير » بين الوطنيين المقيمين فى المدن الساحلية ، وضرورة وضع الأسواق تحت إشراف الحكومة، ومراقبتها مراقبة دقيقة . وتستمر التعليمات بعد ذلك وتنص على ضرورة إقفال الحدود المصرية الليبية إقفالا تاما، وذلك لمنع تموين المجاهدين بالمؤن والاسلحة والذخائر من وراء الحدود ، وعملا على حصرهم داخل ذلك العدد البسيط من الواحات الذى ظل فى أيديهم . هذا علاوة على ضرورة العمل على شراء أكبر ما يمكن شراؤه من الليبيين ، واستخدامهم ضد المجاهدين ، وزيادة الاهتمام بالناحية السياسية والناحية المعنوية للتأثير على المجاهدين . وكان على الايطاليين بعد ذلك أن يعدوا أكبر قوة ضاربة يمكن اعدادها للتقدم واحتلال الواحات ونزع أسلحة الاهالى والقضاء على الادوار ومعسكرات المجاهدين . وعليهم

بعد ذلك أن يقوموا باحتلال واحة الكفرة، كخطوة رئيسية فى القضاء على مابقى من المجاهدين .

وأخـذ الجنرال جراتزيانى فى تنفيذ تعليمات الدوتشى ، وبدأ فى عزل الاهالى بعيداً عن نفوذ المجـاهدين ، فأنشأ لهم معسكرات خاصة كانت فى الواقع عبارة عن مناطق للاعتقال الجماعى، حتى يظلوا تحت رقابة الفاشستيين المستمرة . وأخذ فى مهاجمة السنوسيين ، وعمل على حل زواياهم ومصادرة أموالهم وممتلـكاتهم ، وكذلك أملاك وأراضى وأوقاف الزوايا ، وكل ذلك لتضييق الخناق على المجاهدين الليبيين فى برقة .

ولكن المعارك ظلت مستمرة فى كل مكان،ورغم زيادة اعداد الايطاليين فان الوطنيين قد أفادوا من سرعة حركتهم لتزويد أنفسهم بمـا يلزمهم فى ميدان المعركة .

وواصل الفاشستيون برنامجهم فى سنة ١٩٣٠ باحتلالهم لواحة الكفرة ، واستخدموا فى ذلك قوات كبيرة . وكان السلاح الجوى الايطـالى يقوم بتغطية القوات الايطالية من المشاة والقوات الميكانيكية فى هذه العمليات . وتوصلت أخيراً القوة الغاشمة إلى احتلال الجوف والتاج، وهى أهم مراكز فى واحـة الكفرة . وجاء بادوليو بنفسه للتفتيش على القوات الايطاليـة هناك فى شهر يناير سنة ١٩٣١ .

وكان لسقوط الكفرة فى ايدى الايطاليين أثراً سيئا على حالة المجاهدين الليبيين ، إذ أنه حرمهم من مراكز تموين ، ومن قواعد يستندون إليهـا فى عملياتهم الحربية .

وكانت القوات الايطالية فى ذلك الوقت قد تمكنت من اتمـام اغلاق

الحدود المصرية بشكل تام ، وذلك عن طريق ذلك الخط من الاسلاك الشائكة الذى قاموا بمده من غربى السلوم جنوبا إلى غربى سيوة ، وبشكل يفصل بينها وبين الجغبوب ، وعلى مسافة ثلاثمائة كيلو متراً . وانشأ الايطاليون نقط حراسة ومعسكرات حربية فى نقط كثيرة على طول هذا الخط من الاسلاك الشائكة . حقيقة أن المجاهدين قد تمكنوا فى حالات كثيرة من قص الاسلاك الشائكة والعبور إلى مصر ، أو من استلام بعض التموين والامداد الآتى منها ، ولكن هذا الخط الجديد المحصن قد أثر تأثيراً كبيرا على سير عمليات التهريب التى كانت لازمة لقوات المجاهدين فى ذلك الوقت. وكانت سنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ سنوات جافة ، وقل فيها سقوط المطر ، وبشكل أثر على كمية الخضرة الموجودة فى ليبيا فى ذلك الوقت . ورغم الانهاك والجوع وقلة الامداد فان حركة الجهاد قد استمرت برئاسة السيد عمر المختار .

وزاد من ارهاب إيطاليا للاهالى أن شكلت المحكمة العسكرية المتنقلة المعروفة باسم « المحكمة الطائرة » ، والتى كانت تنتقل من مكان لآخر ، حسب الأوامر البرقية للقيادة الايطالية ، فتشترك فى محاكمة من يقع أسيرا لمدة بضعة دقائق وتصدر أحكامها ، وتنفذ هذه الأحكام فى الحال أمام جمع من الأهالى .

وأخيرا فقد شاء الحظ أن يقع السيد عمر المختار أسيراً فى يد القوات الايطالية ، وكان قد دخل فى أحد الوديان مع كوكبة من فرسانه ، وعلم بذلك الايطاليون وحاصروا الموقع . وكان السيد عمر المختار على رأس حفنة من رجاله ووجد نفسه فى مواجهة قوات إيطالية متفوقة فى العدد

والأسلحـة ، وجرح في المعركة التي وقعت بالقرب من سيدى رافع ، ولم تغني الشجاعة أمام التفوق العددي وتفوق الأسلحة ، فاضطر إلى التسليم . وشعرت إيطاليا بأهمية هذا الأسير ، وحضر الماريشال بادوليو من إيطاليا لحضور محاكمته شخصيا . ونقل السيد عمر المختار إلى بنغازى حيث جرت محاكمته أمام محكمة ميدان عالية ، انعقدت في دار البرلمان البرقاوى . وإن قصة محاكمة هذا الشيخ المجاهد لدليل واضح على قسوة الحكم الاستعمارى ، وعلى صلابة عود المجاهدين المغاربة ، وإرتفاع روحهم المعنوية .

لم تهن عزيمـة ذلك الشيخ العربي ، وهو أسير جريح ، ورد بنفسه على اتهامات الايطاليين ، وشرح لهم أنه مجاهد وطنى ، ينفذ الأوامر التي تصدر إليه من رؤسائه ، كأى قائد في الميدان وتحمل مسئولية ما قام به ، وما قام به رجاله كقائد عام في الميدان . ورد على الاتهامات ، وشرح أن رجاله ليسوا من رجال العصابات أو من قطاع الطرق ، بل رجال تحرير يقبلون الموت في سبيـل تخليص بلادهم من حكم الأجانب . وكانت الأوامر الصادرة من روما إلى هيئة المحكمـة العسكرية تقضى باعدام كل مجاهد عربي يقع أسيراً ، إعدامـه أمام الجمهور ، وكوسيلة من وسائل الأرهاب والحرب النفسية . ولكن الايطاليين أخطأوا خطأ فاحشـا في محاكمتهم لهذا القائد الوطني المسن ، وزاد خطأهم وضوحا حينما رفضوا له حق الدفاع عن نفسه ، ثم حكموا عليه باعدام . حقيقة أن جهـاد السيد عمر المختار كان قد أقاق مضاجع الايطاليين لمدة سنوات طويلة ، ولكن حكم الاعدام عليه كان في صالح الحركة الوطنية العربية ، وخاصة من الناحيـة المعنوية والنفسانية . وتخلصت إيطاليا من خصم قوى عنيد ولكنها عملت على تخليد اسمه ، ورفعه إلى مرتبه الشهداء في أعين كل العرب الوطنيين .

وتفذ حكم الإعدام فى السيد عمر المختار علنا ، وجمع الايطاليون مايزيد عن عشرين ألف ليبي لرؤيته وهو يسير إلى حبل المشنقة وينطق بالشهادة. واعتقد الايطاليون أنهم نجحوا فى القضاء على حركة المقاومة ، وحركة تحرير البلادمن حكمهم ، ولكن ثورة الرأى العام العربى ، وثورة الشعور الإنسانى أظهرت أن إيطاليا لن تتمتع فى ليبيا الابهدوء نسبى ومؤقت . ذلك أن القطيعة قد استحكمت بينها وبين العرب الذين سيقبلون الخضوع للقوة ، ولكن انتظاراً لأول فرصة سانحة ، ولكى يهبوا من جديد ، وأسلحتهم فى ايديهم ، ولمواصلة ما بدأه عمر المختار .

(٤) الاستعمار ونهايته : —

كانت عملية تنفيذ الحكم بالاعدام فى السيد عمر المختار ضربة قوية أصابت حركة المقاومة الوطنية فى صميمها . ولا شك أن اختفاء مثل هذه القيادة قد أثرت فى معنوية الرجال ، أو من بقى من الرجال على قيد الحياة . ولقد انتهزت السلطات الايطالية هذه الفرصة لكى تمعن فى عملياتها ضد الوطنيين ، وتقوم بها بسرعة كبيرة وفى كل اتجاه . وأخذت الطائرات تتعقب المجاهدين وأسرهم فى كل مكان . ووصل عدد اللاجئين الليبيين إلى منطقة تشاد إلى بضعة آلاف فى أشهر بسيطة ، كما اضطرت جماعات كثيرة من الليبيين إلى التوغل فى صحراء مصر الغربية ، وكان معظمها من النساء والشيوخ والاطفال ، وكانت الطائرات تتعقبهم ،ووجد رجال الحدود المصريين أنهم كانوا فى حالة من العوز والانهاك يصعب وصفها . والمهم هو أن إستمرار هذه العمليات قد مكن إيطاليا فى مدة الستة أشهر التالية لتنفيذ حكم الاعدام فى السيد عمر المختار من القضاء على

ما يبقى من حركة المقاومة . ومهدت إيطاليا لنفسها بذلك أمر التفرس فى ليبيا واستغلال مواردها ، كما يحلو لها .

والواقع أن الماريشال بادوليو مع الجنرال جراتزيانى كانا قد قاما بدورهما للاعداد للاستعمار الايطالى فى المرحلة الأولى ، وهى المرحلة الخاصة باخراج الأهالى من أراضيهم ، ووضعهم فى معسكرات خاصة ، بدعوى منع اتصالهم بالمجاهدين . وعملت هذه الخطة على توفير مساحات واسعة من الأراضى الواقعة فى الشريط الساحلى الليبى ، والتى كانت تزرع على مياة الأمطار – توفيرها وبصفتها أصبحت أرضا بدون زراع . وجاءت ظروف الليبيين داخل هذه المعسكرات ، وانتشار الاوبئة بينهم وتأثير المجاعة وسوء التغذية عليهم ، وقلة المراعى لمواشيهم – جاء كل ذلك لكى يقلل من عدد الليبيين ، وعدد المواشى الذى يمكنه أن يزرع الأرض الصالحة للزراعة . ولذلك فان هذه المرحلة تعتبر مرحلة قائمة بذاتها، وانخفض فيها تعداد ليبيا ، ونتيجة للاحصاء الذى قام به الجنرال جراتزيانى، وتصريحة عن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال الايطالى ، من مليون وخمسمائة ألف إلى ما لا يصل إلى المليون . حقيقة أن إيطاليا قد خسرت فى هذه المرحلة إيدى عاملة فى مستعمراتها ، ولكن إيطاليا كانت تشكو من كثرة الإيدى العاملة الباطلة فى بلادها ، وكانت تفضل إستلامها الأرض بدون عمال على استلامها لها مزودة بالإيدى العاملة .

ونلاحظ فى نفس هذه المرحلة إزدياد قوة ضغط ودعاية العناصر الاستعمارية الايطالية المتطرفة ، وما دامت إيطاليا قد وصلت إلى العزة والكرامة فى ظل الدوتشى ، ونجحت فى انشاء جيش كبير قوى ، فعليها أن تعيد مجدها التاريخى حول البحر المتوسط ، وتنشىء إيطاليات حديثة

فى مستعمرتها فى شمال افريقية ، وتنشئوهـا بعناصر لا تينيه ، وعناصر كاثوليكية فى نفس الوقت . ولقد كانت نداءات لتوجيه الرأى العام الإيطالى صوب الميدان الخارجى منعا له عن التفكير فى الأحوال الداخلية، خاصة وأن الفاشيته كانت لاتسمح بكثير من التفكير . ولتقم الدولة بنقل أسر إيطالية باكملها ، وباعداد ضخمة ، وتوزع عليهم الأراضى فى ليبيا ، حتى يساهموا فى بناء الامبراطورية الإيطالية الحديثة .

وحينما عين الدوتشى ماريشال الجو بالبو فى سنة ١٩٣٤ نائبا للملك على ليبيا ، أخذ الماريشال على عاتقه أمر تنفيذ المرحلة الثانيـة من هذه الخطه الاستعمارية المنظمة . واستمرت السلطات الايطالية فى عمليات نزع الاراضى من العرب بدعوى اتصالهم بالمجاهدين ، أو دفعهم الزكاة والعشور للسنوسيين . كما أن الإدارة الحديثة لايطاليا فى ليبيا وضعت نوعا من التخطيط لليبيين فيما يتعلق باستخدام وسائل حديثة فى الزراعة فى بلادهم ، وكان معنى تردد أحد العرب فى تنفيذ هذه التوجيهات هو حرمان السلطات الإيطالية له من مواصله استغلاله لأرضه وأرض اجداده . وخدمت كل هـذه الأراضى التى حصلت عليها السلطات الايطالية حكومة روما فى عمليـة تهجير فقراء الإيطاليين إلى ليبيا . وأخذت السلطات الإيطالية فى إنشـاء قرى صغيرة لا ستقبال المهاجرين الوافدين . وإذا كان عدد العرب الذين أدخلوا إلى المعسكرات الجبرية فى برقة قد وصل إلى ٨٠٫٠٠٠ حتى سنة ١٩٣١ ، فان عدد المهاجرين الايطـاليين قد وصل فى سنة ١٩٣٥ إلى ٧٥٫٠٠٠ مهاجر . وقامت مؤسسات حكوميـة هى مكتب الهجرة ، وجمعيـة الضمان، بانشاء المساكن لهؤلاء المهاجرين الايطاليين ، وتوزيع الأراضى عليهم، وبمساحات

تتراوح بين عشرة وخمسين هكتار للأسرة. أما العرب فقد تركهم الايطاليون يهيمون في الصحراء بحثا ورواد العشب لما يبقى لهم من ابل ومواشى .

وكانت الخطة التى عملت إيطاليا على تطبيقها فى الاستعمار فى ليبيا لا تقتصر على مجرد حرمان العرب من الأراضى الزراعية أو الصالحة للزراعة. بل كانت تهدف القضاء على اللغة العربية ، وعلى الدين الاسلامى إن أمكن، ومحاولة تطوير الليبيين إلى رعايا إيطاليين ، أو حصر من يتبقى منهم على حاله وخصائصه فى داخل الصحراء . لقد أصبحت اللغة الايطالية هى اللغة الرسمية الوحيدة للتعامل مع كل سلطات الولاية ، وطبقت إيطاليا النظام الاستعمارى المتطرف على التعليم فى المدارس حين فرضت اللغة الايطالية فرضا على كل المدارس ، ولتعليم كل المواد ، وحتى فى المدارس الأولية. وعملت إيطاليا على التضييق على الدراسات الإسلامية ، وفرضت سلطة محاكمها الايطالية للتصديق على الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية . وهدفت إيطاليا من وراء ذلك إلى خلق جيل يتحدث الايطالية ويدين بالولاء لروما . وكانت هذه العملية تسمح لا يطاليا باستغلال الامكانيات البشرية الموجودة فى المستعمرة ، وإلى أكبر درجة ممكنة، وبعد أن كانت قد استغلت الامكانيات الاقتصادية والاستراتيجية .

ولقد اضطر عدد كبير من أبناء ليبيا واحرارها إلى ترك البلاد والهجرة إلى الخارج لكى يجاهدوا من أجل عروبة بلادهم ، وذهبوا إلى تونس وإلى سوريا ، وجاء عدد كبير منهم إلى مصر . وكونوا هنا وهناك جزرا صغيرة تعمل وتكافح من أجل ليبيا . ولقد ظهر فى بعض الأوقات أن هذه المجموعات قد اختلفت مع بعضها ، ولكن الواقع أن الاختلاف لم يكن إلا فى الوسائل ، إذ أن أهدافهم كانت واحدة . وحين احتاحت إيطاليا

إلى جنود تستخدمهم فى حربها ضد الحبشة،منذ بدء العمليات فى شرق إفريقية سنة ١٩٣٤ أخذت فى اغراء الليبيين على التطوع فى القوات المسلحة الايطالية. وكانت عملية التجويع التى قامت بها إيطاليا لهذا الشعب أكبر دافع لهم على أن تقبلوا العمل ، خاصة وأنهم كانوا يعشقون حمل السلاح . وهكذا ظهر وكأن ايطاليا قد أصبحت تعتمد على قوات مسلحة عربيـــة ، وأخذت تفاخر بهم كل من بريطانيا وفرنسا ، واستغلتهم أسوأ استغلال فى حربهـا ضد الحبشة، وفى السنوات السابقة لاعلان الحرب العالميـــة الثانية. ولكن إيطاليـــا لم تكن تسمح لهم بالترقى لرتب الضباط التى كانت قاصرة على الحاصلين على الشهادات الايطالية ، كما كانت تنظيماتهم الخـــاصة بالشباب وحتى داخل الحزب الفاشستى منفصلة عن تنظيمات شبه الجزيرة نفسها .

ورغم ظهور ليبيا وكأنها قد أصبحت أرضا إيطاليـــة ، وصدور القانون الايطالى سنة ١٩٣٨ الخاص باعتبار الليبيين « مواطنين إيطاليين » ، فان زيارة واحدة لليبيا فى ذلك الوقت كانت تكفى لاثبات الفرق بين الحاكم والمحكوم ، وعلى أساس الجنس، وعلى أساس اللغة ، وعلى أساس الدين . فلم يكن يسمح للعربى بركوب سيارات النقل بزيه العربى إذا ما كان فى العربة بعض الايطاليين ، وكذلك الأمر بالنسبة للمقاهى والاماكن العامة، وبالنسبة لكل شىء . وكان على العربى أن يصبح إيطالى فى مظهره وملبسه ولغته حتى يقبل بين الايطاليين ، رغم عـــدم ورود أى شىء من ذلك فى القانون الايطالى .

ولقد قام الليبيون الأحرار المهاجرون فى الخارج بفضح كل ذلك . واسسوا فى سوريا جمعيـــة الدفاع الطرابلسى البرقاوى برئاسة بشير السعداوى ، وهى الجمعية التى وضعت فى سنة ١٩٣٩ نص الميثاق الوطنى الذى

أصر على ضرورة تأليف حكومة وطنية مستقلة لطرابلس وبرقة ، يرأسها أمير مسلم تختاره البلاد ، والعمل على تكوين جمعية تأسيسية لوضع الدستور، تمهيدا لانتخاب مجلس الامة الذى يشرف على أعمال هذه الحكومة . ونادت هذه الجمعية بضرورة إعتبار اللغة العربية لغة رسمية ، والاسلام دينا للدولة . وطالبت بضرورة سيطرة هذه الحكومة سيطرة تامة على الاوقاف، وإشرافها على إحترام الشعائر الاسلامية . ونادت بالعمل على إصدار العفو عن كل المتهمين السياسيين ، تمهيداً لعودتهم إلى بلادهم ، ومشاركتهم فى بنائهـــا . وأخيرا فانها كانت قد طالبت بضرورة تنظيم العلاقة بين إيطاليا وليبيا ، وعلى أساس عقد معاهـدة بين البلدين ، تعترف لليبيين باستقلالهم ،وتضمن للايطاليين ـ مؤقتا ـ بعض المزايا .

أما فى مصر فقد التف عدد كبير من الليبيين ، وخاصة من إقليم برقـة ، حول السيد محمد إدريس السنوسى ، وعملوا معه على تخليص البلاد من حكم الاجانب ، وقاموا بنشاط فى أثناء المفاضات الخـاصة بالحدود المصرية البرقاوية ، وايدوا حركة كفاح مجاهدى عمر المختار أمام الايطاليين. ولكن حركة أخرى عملت فى مصر بارشاد أحمد السويحلى ، وكانت لهـا آراء تهدف إلى فصل الدولة الليبية العربية عن نشاط السنوسيين الدينى .

ولقد ساعدت كل هـذه الحركات على تكتل الشعور القومى العربى فى سبيل خدمة كفاح ليبيا ضد الاستعمار . ولم تكن هذه الحركات فى حقيقة الأمر الا انعكاساً للحالة والقوى والاتجاهات الموجودة فى ليبيا نفسها فى ذلك الوقت . ولم يكن التأييد الذى لقيته فى الاقطار العربية التى تعمل فيها الا دليلا على وحدة الشعور ، ووحدة المعركة ، التى خاضها العرب ضد الاستعمار .

ولكن علينا أن نعترف بأنه كان من الصعب على هذه الحركات السياسية لن تؤدى الى نشوء حركات عسكرية تعمل على تحرير البـلاد ، ما دامت قوات الاحتلال الاجنبية تسيطر على الموقف ، وعلى الاسلحة والذخائر فى كل البلاد العربية . وكان عليها أن تنتظر فرصة تغيير الموقف الدولى ، لكى تبحث عن حلفاء جدد يمكنهم أن يمدوها بالسلاح اللازم لمواصلة الجهـاد ، خاصة وأن الشجاعة الفردية لم تعد شيئا يذكر أمام قوة الاسلحة الحديثة . ولقد سنحت هذه الفرصة باعلان الحرب العالميـة الثانية ، وباشتراك إيطاليا فيها إلى جانب المانيا . فاختار الليبيون اعداء المستعمر فى بلادهم حلفاءاً لهم ، وصمموا على العمل الى جانب « الحلفاء » لطرد الايطاليين الفاشستيين من ليبيا . وتعتبر هذه مرحلة جديدة من مراحل تاريخ ليبيا ، أرتبطت فيهـا بالاوضاع الموجودة فى إقاليم المشرق العربى ، مثل ارتباطهـا بالحركات الوطنية التى كانت موجودة فى بلدان المغرب العربى فى أثناء الحرب العالميـة الثانية .



خاتمة الباب

لقد أثبتت ليبيا فى فترة ربع قرن قيامها بحركتين من حركات الجهاد الأصيلة ، والتى استندت إلى الإسلام كدعامة من دعائم شخصيتها العربية أنها تشتمل على شعب أصيل يعرف كيف يكافح ضد الاستعمار . وكانت الحركة الأولى فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وامتدت إلى فترة ثلاث سنوات. أما الفترة الثانية فقد جاءت فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وظلت مدة عشر سنوات تقلق مضاجع الايطاليين .

حقيقة أن ليبيا قد استخدمت المفاوضة السياسية وسيلة من وسائل حل مشكلاتهـا مع المستعمر فى الفترة التاليـة لنهاية الحرب العالميـة الأولى ; ولكن علينا أن نذكر أن هذه المفاوضات كانت تمثل اتجاهات قيادة معينة أكثر من تمثيلها لاتجاه « الرأى العام » إن جاز هذا التعبير . وعلينا كذلك أن نعترف بمرحلة الثورية التى تميز بها أبنـــاء ليبيا ، وشمول حركتهم ، وامتدادها إلى ماوراء الحدود، حين ربطوا بينها وبين ضرورة العمل على إخراج البريطانيين من مصر نفسها فى أثناء الحرب العالمية الأولى . كما أنهم لم يفصلوا أنفسهم عن جيرانهم العرب والمغاربة ، سواء فى المشرق أو فى المغرب، واعتزوا بعروبتهم ، فى نفس الوقت الذى اعتزوا فيه باسلامهم . وإن معنى الاصرار على عملية الكفاح من أجل التحرير ليدل على وعى سياسى واضح. ويجب علينا ألا ننسى وجود جماعات إباضية كثيرة ، تعيش على طريقة اشتراكية ، ولا تعرف سوى الحرية والديموقراطية ، وتعتز باسلامها . وإن

وجود هذه الجماعات لأساس لوضوح الرؤيا فى مجال البنـــاء السياسى والمتناقضات الموجودة بين الوطنى والأجنبى فيه ، مثل وضوح الرؤيا فى مجال الأسس الاقتصادية التى تبنى عليها السياسة .

وأخيرا فعلينا أن نعترف بذلك الشبه الذى يربط بين حركة كفاح أحرار ليبيا ، وحركة كفاح أحرار الريف فى شمال المغرب ، خاصة وأن الحركتين قد ظهرتا فى نفس الوقت ، وفى إقليمين مختلفين من أقاليم المغرب الكبير .

الباب السابع

كفاح المغرب الأقصى وثورة الريف



كانت الفترة التالية لإعلان الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى هى فترة كفاح مسلح وجهاد قامت به العناصر الوطنية فى جميع أنحاء المغرب الأقصى لمحاولة إخراج الأجانب المستعمرين من البلاد .

وكان لتقسيم المغرب إلى منطقتى نفوذ ، فرنسية وإسبانية ، وطبقا لاتفاقيات هاتين الدولتين مع بعضهما ، وموافقة بقية الدول الأوربية على ذلك ـ كان لهذا التقسيم أثرا على شكل الحركات الوطنية التى قامت فى المغرب، ما دام العدو يختلف عند السواحل الشمالية فى الريف عنه فى مناطق الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى .

وإذا كانت اسبانيا قد عجزت فى الفترة التالية لإعلان الحماية عن أن تتوغل بقواتها من قواعدها الموجودة فى المدن والموانى الساحلية صوب الداخل ، فان الوضع كان يختلف عن ذلك فى منطقة الحماية الفرنسية . ذلك أن القوات الفرنسية كانت قد زحفت ـ كما شرحنا فى الباب الرابع ـ من الدار البيضاء شرقا، ومن وجدة غربا، لكى تتقابل فى فاس ، عاصمة الادارسة والعلويين . وكان الاحتكاك المباشر فى منطقة الحماية الفرنسية مع الأهالى هو الذى أدى إلى نشوب الثورات فى هذه المنطقة، قبل ظهورها فى منطقة الريف الشمالية .

وإذا كانت فرنسا قد صممت فى ذلك الوقت على استخدام القوة ، حتى ولو كان ذلك باسم السلطان، لفرض سيطرتها على منطقتها ، فان هذه المنطقة لم تهدأ بالفعل إلا بعد سنوات طويلة . وكانت سنة ١٩١٢ سنة مليئة بالثورات فى كل مكان ، وكذلك فترة الحرب العالمية الأولى، وفترة ما بعد هذه الحرب .

وإذا كانت الأنظار قد اتجهت منذ سنة ١٩٢١ صوب منطقة الريف ، نتيجة لموقعة أنوال التى هزمت فيها القوات الاسبانية ، وظلت تتبع أحداث هذه المنطقة حتى سنة ١٩٢٦ ، فان منطقة الحماية الفرنسية لم تهدأ تماما حتى سنة ١٩٣٤ .

واحتاجت فرنسا إلى قوات ، واحتاجت إلى أموال ، كما احتاجت إلى السياسة لكى تصل إلى تحقيق أهدافها الاستعمارية . ودفعت فرنسا كل ذلك ، إذ أنها كانت تعرف قيمة سيطرتها على بلاد مثل المغرب الأقصى . وهى فترة مجيدة من فترات كفاح العرب والمغاربة المسلمين من أجل حريتهم واستقلالهم . وإذا كان التاريخ لا يعرف الكثير عن تفاصيل كفاح رجال الجبال فى الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى ، إلا عن طريق المصادر الفرنسية ، فان مرحلة ثورة الريف تعتبر فترة زاهية فى تاريخ كفاح هذا الشعب من أجل استقلاله .

الفصل التاسع والعشرون

ليوتى وعمليات التهدئة

كانت ثورة فاس هى التى دفعت فرنسا إلى العمل، ودفعتها إلى التصميم على فرض حمايتها على المغرب الاقصى. ونتيجة لمعاهدة ٣٠ مارس عملت فرنسا على تنظيم علاقاتها بهذا الاقليم الجديد وأصدرت مرسوما فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٢ بانشاء الاقامة العامة الفرنسية فى المغرب الاقصى. وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك تجميع السلطات السياسية والعسكرية فى يدى ممثل لها هناك، حتى وإن كانت وضعيته القانونية تخضعه لوزارة الخارجية الفرنسية. وكان على فرنسا أن تختار شخصية يمكنها القيام بهذه الاعباء ومواجهة الموقف بكل مشكلاته العسكرية والادارية، فى الوقت الذى تحافظ فيه على الشكل العام للمشكلة، وتعمل فيه عن طريق الحماية باسم السلطان. ووقع اختيارها على الجنرال ليوتى للقيام بهذه المهمة.

(١) ليوتى وانتشار الثورة :

كان الجنرال ليوتى من العسكريين الفرنسيين الذين تمرنوا فى الهند الصينية وتونكين مع الجنرال جاليينى، وسيكون النظام الذى سيعمد إلى تطبيقه فى المغرب الاقصى يشتمل على كثير من المبادىء التى وضعها الجنرال جاليينى فى الشرق الاقصى ثم فى جزيرة مدغشقر. وتمرن ليوتى بعد ذلك، ومنذ سنة ١٩٠٤، فى المنطقة الجنوبية الغربية من الجزائر، وهى منطقة عين الصفرة والتى كانت المشكلات الخاصة بالحدود فى هذا الوقت مع المغرب الاقصى تجعل منها منطقة عمليات شبه دائمة. ونظراً لدقة المشكلة المغربية

فى ذلك الوقت ، وخاصة فيما يتعلق بأمور سيادة السلطان ، وموقف الدول الاجنبية حيال عملية توسع القوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر فى ذلك الوقت داخل حدود المغرب ، نظراً لذلك فان فرنسا قد اختارت الكولونيل ليوتى لهذه المهمة ، لما امتاز به من الشدة والصرامة المزوجة فى نفس الوقت بالمرونة والدبلوماسية . وحصل على رتبـــة جنرال وهو قائد لمنطقة عين الصفرة ذات الحدود غير المحددة تماما مع السلطنة المغربية فى ذلك الوقت ، ثم أصبح قائداً لفرقة وهران ، وتدخل فى عملية ثورة بنى إسناسن .

ولقد اختارت فرنسا الجنرال ليوتى بعد التوقيع على معاهدة الحماية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ لشغل منصب المقيم العام فى المغرب والقائد العام للقوات المسلحة هناك . وكان وصوله للمغرب يمثل بدء مرحلة خاصة فى تاريخ هذا الاقليم ، إذ أنه قد اشتمل على فترة التهدئة ، واشتمل على إنشاء تنظيم إدارى حديث ، وظل ليوتى فى المغرب حتى نهاية حرب الريف فى سـنة ١٩٢٦ . وسمحت له هذه السنوات الاربعة عشر بأن يترك إسمه فى هذا البلد ، وبصفته مسئولا عن كل ماحدث فيه فى هذه الفترة .

وصل الجنرال ليوتى إلى الدار البيضاء على ظهر البارجة الفرنسية جول فيرى ، وبعد بضعة أيام فيها ثم فى الرباط وصل إلى فاس العاصمة يوم ٢٤ مايو وقابل المولى عبد الحفيظ فى اليوم التالى . وكان خطاب تقديم أوراقه ينتهى باصراره على ضرورة التعاون مع فرنسا لتثبيت دعائم النظام وإدخال وسائل الحضارة فى البلاد . والواقع أن عملية تثبيت دعائم النظـام كانت أساسية وضرورية فى ذلك الوقت ، خاصة وأن أكثر من ثلاثة أرباع المغرب كان قد أفلت من سيطرة حكومة السلطـان . وشاءت الظروف أن تقوم عناصر الثوار فى نفس الليلة بالهجوم على مدينة فاس ، رغم حماية القوات

الفرنسية فيها لكل من السلطان والمقيم العام الجديد الجنرال ليوتي . ولاشك أن هذه الهجمة القوية التي تعرضت لها العاصمة من ثلاث جهات قد اشعرت ليوتي بأنه في ميـــدان حرب ، وأن منصبه لا يمكن أن يقتصر على مجرد إختصاصات سياسية وإدارية . كما أنه شعر بقوة تحـدي العناصر الوطنية لنظام الحماية ، وفي قيادتها العامة ، وليلة وصولها . ولقد اشترك في هـذه الهجمة القوية كل من أولاد يحيى وعـدد من الجبالا وأولاد الحـــاج والشراردة والبرانس وغيرهم من القبائل المحيطة بالمنطقـة . وأسرع ليوتي باصدار الاوامر إلى الكولونيل غورو بالقيام بعمليات لابعاد المهاجمين عن العاصمة . ونجح هذا الكولونيل في ابعادهم إلى ماوراء نهر سبو ، أي إلى بضعة كيلو مترات خارج العاصمة ، ولكن هجماتهم تكررت في يومي ٢٨ ، ٢٩ . ولاشك أن هـذه الحالة هي التي أثرت في الجنرال العتيد واشعرته أن قيادته مهددة ، وكذلك نظام الحماية وكل مايقوم ببنائه في داخل البلاد ، مادام الرجال الوطنيين قد صمموا على عدم الاعتراف بمثل هـذه الحماية . ولذلك فانه قد قرر ، ولاسباب الأمن ، نقل عاصمة المغرب من إقليم فاس حتى الساحل ، واختار لذلك مدينة الرباط التي تقع على المحيط الاطلسي ، وعند مصب بورقراق ، حتى وإن كان مناخها غير صحي . لقـد نشد الجنرال ليوتي حماية الاسطول الفرنسي له حتى يتمكن من العمل من هـذه القاعدة الجديدة ، ويتمكن من تهدئة أو اخضاع داخلية البـلاد . وكانت الرباط هي احدى عواصم المغرب القديم ، رغم صغرها وقلة أهميتها في ذلك الوقت . ولكن الجنرال ليوتي سيعمل على توسيع المدينة بالاراضي الواقعة إلى جنوبها ، وينشيء فيها مدينة حديثة تشتمل على إدارات الحكم ومساكن الوطنيين ، ودون أن يمس المدينة الوطنية في شيء . وهكذا ستنشأ أمامنا مدنا مغربية لها طابع

مزدوج ، مغربي لم تمسسه يد الاستعمار وتجاوره أحياءا أوربية وتخصص للاوربيين . وهى سياسة جديدة لم تكن فرنسا قد سارت عليها فيما مضى فى الجزائر ، إذ أنها كانت قد حاولت هناك أن تعيد تخطيط المدن الوطنيـة المغربية وعلى طريقة أوربية ، فاتلفت الطراز العربى الاندلسى ، فى الوقت الذى عجزت فيه عن بناء مدن يمكن وصفها بأنها أوربية . والمهم هو أن ليوتى سيبدأ من الرباط فى عمليات التنظيم الجديدة ، وكذلك فى مواجهـة الثورات التى كانت قد انتشرت فى كل مكان .

ولقد وضع الجنرال ليوتى خطة عمله منذ منتصف شهر يونيو ، ووافقت عليها حكومة باريس . ويمكن تلخيصها فى ضرورة تحديد عمليات الفرنسيين بالمناطق المحتلة بالفعل ، ولكن على أساس تأمينهـا عن طريق ضمان وتنظيم المناطق المحيطة بها ، وكذلك العمل على منع الثورات والاضطرابات فى المناطق القريبة منها ، وذلك بالاعتماد على كبار القياد والزعماء القبليين مثل الجلاوى فى مراكش وانفـــلو فى موجادور وعيسى بن عمر فى آسفى ، واعطائهم كل ترضيات ممـكنة ومقبولة . واشتمل البرنامج كذلك على ضرورة ترك مناطق زيان دون أى تدخل فيها ، حتى لاتبدأ هذه المناطق فى الثورة من جديد . وكان من اللازم تأمين فاس ضد تجمعات القبائل الموجودة على الضفة اليمنى لنهر سبو ، وذلك بانشاء قوة ضاربة فى هذه المنطقة ، بقيادة الجنرال غورو . وكان الجنرال ليوتى لايرغب فى أخذ خطوة واحدة إلى الامام الامن قاعدة ثابتة ومنظمة ، ودون أن يترك للحظ أى دور يلعبه فى فرض ومد سلطة الفرنسيين على المغرب الاقصى اقليما بعد اقليم . وكان الجنرال ليوتى يرغب فى تهيئة الجو فى المناطق الجديدة التى سيعمل فيها عن طريق وسطاء ثيق فيهم ، ولا يقدم على خطوته الا بعـد أن تسمح كل

الظروف بذلك . وكان يرغب بعد ذلك فى أن يقدم على العمليات بقوة كبيرة ، وبتفوق عددى واضح وتفوق فى الاسلحة، وفى عملية معينة بذاتها، حتى لاتصيبه أية هزيمة أمام رجال المغرب الثوار الاحرار . لقد كان هذا هو النظام الذى رغب ليوتى فى استخدامه فى المغرب ، وهو النظام أو الطريقة التى حملت أسمه ، رغم أنه كان نفس النظام ونفس الطريقة ونفس الخطة التى سار عليها الجنرال جاليينى استاذه فى كل من الهند الصينية وجزيرة مدغشقر .

لقد كانت هذه المهمة مهمة صعبة ، ولكن تنفيذها بهذه الطريقة يشرح لنا ذلك النجاح الذى أصابه الجنرال ليوتى فى المغرب الاقصى رغم قوة عزيمة وبأس رجال المغرب الاحرار . ولقد أعطته الحكومة الفرنسية السلطة ، وفى الميادين العسكرية والادارية والمالية ، وحتى فى الميادين السياسية ، وحتى فيما يتصل بالسلطان، صاحب السيادة القانونية أو الاسمية على البلاد ، والذى سارت باسمه كل هذه العمليات ، وفى بلاده ، وبقيادة الفرنسيين .

ولكن علينا أن نعترف بأن الموقف لم يكن مواتيا أمام الجنرال ليوتى فى أول الأمر ، خاصة وأن السلطان لم يكن يرغب فى الموافقة على أى شىء يطلبه منه الفرنسيون . وكان المولى عبد الحفيظ قد وصل إلى الحكم لتخليص البلاد من نفوذ الفرنسيين والاجانب، وعلى أساس أنه قائد حرب تحرير ، وفى وقت ظهر فيه أن أخيه المولى عبد العزيز قد أسلم نفسه فيه للاجانب . وإذا كانت الظروف قد اجبرت المولى عبد الحفيظ على طلب مساعدة فرنسا لحماية عاصمته فاس من القبائل الثائرة ، بعد نزول القوات الفرنسية فى الدار البيضاء واحتلالها لوجده ، وإذا كانت نفس هذه الظروف كانت قد اجبرته كذلك على التوقيع على معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ،

فان المولى عبد الحفيظ قد رفض أن يوافق على أى مشروع يتقدم به له الفرنسيين . ولقد شرحنا الظروف التى أحاطت باعتزال المولى عبد الحفيظ الحكم فى الباب الرابع ، والظروف التى أحاطت باختيار أخيه المولى يوسف سلطانا للمغرب فى ظل الحماية . وإن شخصية المولى يوسف ستكون أكبر مساعد للجنرال ليوتى لاتمام مهمته فى المغرب الاقصى فى ذلك الوقت .

وكان المولى يوسف أخا للمولى عبد الحفيظ ، وصدر مرسوم سلطانى بتعيينه خليفة له فى فاس بعد اعلان الحماية . وكان من المعجبين بأخيه الثالث المولى عبد العزيز ، وكان يمتاز بدماثة الخلق ، وعدم تصلبه ، خاصة إذا ماوضع أمام الأمر الواقع . وكان شخصية قيادية من الدرجة الثانية، تسمح للفرنسيين بالقيام بما يحلوا لهم فى المغرب فى ذلك الوقت . ولذلك فان الفرنسيين قد رشحوه لكى يكون سلطان الحماية، أى أن يصبح رمزا للبلاد فى الوقت الذى يجمع فيه الجنرال ليوتي السلطات العسكرية والادارية والسياسية والاقتصادية ، بنفس الطريقة التى جمع بها اللورد كرومر نفس الاختصاصات فى مصر مدة ربع قرن .

وكانت الثورة قد انتشرت فى كل مكان ، وأصبح على الجنرال ليوتى أن يوجهها بكل حزم ، وطبقا لطريقته . وكانت القبائل تحتل البادية وتسيطر على الطرق . وكانت فاس لا تزال فى حاله تشبه الحصار . توالت الهجمات على صفرو فى كل يوم . أما فى الشرق فان الشراردة كانوا لايرغبون فى إعلان الخضوع . وظهر قادة فى الشمال سيطروا على منطقة الورغة الوسطى ، واستندوا فى ذلك على رجال أولاد يحيي والبرانس . أما فى الجنوب فان سيدى راحو قد عمل على تنظيم الثورة باتصاله مع قبائل

بنى مطير ، وأخذ فى تهديد القبائل للتى أعلنت خضوعهـا من صفرو حتى الحاجب . وكانت هناك ثورة عارمة وراء هذا الخط تتمثل فى قبائل زعير ، ولم تكن الاقامة تأمل فى شيىء أكثر من تركها فى حالها حتى يتمكن ليوتى من وضع تكتيك خاص لها. أما الحدود الجزائرية المغربية فانهـا قد شهدت ثورة الهوارة وأولاد بوقيس . وكذلك شهد الجنوب صعوبات كبيرة بعد أن قام هبة الله ، ابن ماء العينين ، مع رجاله الزرق بالهجوم على مراكش ، وباستيلائه على هذه المدينة عاصمة الجنوب فى ١٨ أغسطس .

كان هذا هو الموقف فى أثناء عام ١٩١٢ ، وكان على الجنرال ليوتى أن يواجهه حتى يتمكن من الإحتفاظ بنظام الحماية نفسه . وكانت السلطـات والامكانيات التى أعطيت للجنرال ليوتى ، مع صفاته الشخصية، تساعده على مواجهة هذا الموقف ، رغم شده بأس الثوار . ولقد إستخدم الجنرال ليوتى فى ذلك طريقته الخاصة ، وعزيمته الحديدية ، وإمكانياته الكبيرة ، وعمل بعقليه حديثة ، ونجح ، ولو بعد صعوبات جسيمة، فى الوصول إلى ما صمم على أن يصل إليه .

وكان عام ١٩١٢ عاما مليئا بالاحداث وبالثورات ، وبضروب مختلفة من البسالة والاقدام، عجز التاريخ العربى حتى الآن عن تسجيلها، فى الوقت الذى تمكن فيه الغربيون ، وأصحاب الحماية ، ورجـال الاستغلال من تسجيلها كما يحلوا لهم . وإذا كانت كتابات ليوتي والمراسلات السياسية والتقارير العامة مليئة بشرح ما قام به المستعمرون فى هذه الفترة، وإعتبار هذه الحركات على أنها حركات فوضى وفتن ، فلقد عجز المؤرخ العربى والمغربى عن أن يعطى لهؤلاء الرجـال الذين ضحوا بأغلى ما يمتلكون فى سبيـل بلادهم حقهم ، وبصفتهم رجـال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، ورووا بدمائهم ،

ورغم قلة امكانيـاتهم ، أراضى اجدادهم وآبائهم بدمائهم ، وسقطوا فى ساحة الحرب كأسود ورجال أحرار . وإذا كانت الحالة التى أعطتها الحماية لنفسها ، أو الطريقة التى سارت عليها ، والادعاءات التى ارتكزت اليها بأنهـا عملت على استتاب الأمن والنظام ، هى التى سارت وحتى هذا الوقت فى كل مكان ، خاصـة وأنهـا كانت قد عملت باسم السلطة الشرعية ، فلا يمكن لتاريخ قومى للمغرب الكبير أن يتجاهـل هـذا الدور الذى قام به رجال المغرب فى هذه الفترة ، ومن أجل الله ومن أجل بلادهم .

ولقد امتلأت سنة ١٩١٢ بالعمليات الحربية للفرنسيين فى كل مكان ، ومعنى ذلك أنها قد امتلأت بمواقف للرجال الأحرار فى كل مكان كذلك . وإذا كان الوطنى يعتمد فى هـذه المرحلة على « أم كحيلته » القديمـة ، ويواجه بها بنادق الفرنسيين السريعة الطلقـات ، ومدنعيتهم ، وسياستهم ، وأموالهم ، مما لا شك فيـه أن ذلك كان يزيد من قدره كمجاهد وطنى أبى تسليم بلاده الأفوق أجساده ، وبعد أن يروى أرضه بدمائه .

ولقد عهد ليوتى الى الجنرال غورو بأمر تهدئة المناطق الشمالية من فاس ، وكان يهـــدف من وراء ذلك إلى إنشاء منطقة آمنه تسمح بحماية هذه العاصمة القديمة . ولقد استمرت حـلة الجنرال غورو مدة شهر إبتداء من ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ، وامتلأت بالعمليات والمفاوضات قبل أن يصل إلى تفاهم مع أولاد يحيى . أما فى صفرو فان الحاميـة الفرنسية قد حاولت المقاومه أمام هجمات بنى مطير ، فى الوقت الذى قامت فيه القوات الفرنسية بمحاولة إبعاد رجال سيدى راحو عن هذا الموقع . وأما على الحدود الجزائرية المغربية فان طوابير الفرنسيين قد عملت على ضفتى الملوية ، وبقوات كبيرة ، لـكى تصل إلى إخضاع الهوارة .

ويمكننا أن نقول أنه مع نهاية شهر يوليو تمكن الفرنسيون فى المغرب الشمالى من وقف هجمات الثوار عليهم . ولكن عمليـات هبـة الله فى منطقة الأطلس وصوب مرا كش كانت تهدد الفرنسيين كل تهديد. وكانت فرنسا تخشى من هجمات هبـة الله وتخشى من أن يعلن نفسه سلطانا على المغرب ، خاصة وأن تاريخ المغرب كان قد اشتمل على هجمات أخرى جاءت من الجنوب وعملت على تخليصه من السلطات الضعيفة الموجودة فيه . وعهـد ليوتى إلى الجنرال مانجان بأمر إنشاء حاجز على نهر أم الربيع حتى يمنـع رجال الجنوب ذوى الملابس الزرقاء من الزحف صوب الشمال . ولـكن تقدم هبة الله إستمر صوب الشمال، وتمكن أحـد رجاله من إحتلال اغادير التى اضطر الفرنسيون إلى قصفها بمدفعية الأسطول . وكان ذلك الاتفاق الذى تم بين قبائل الدوكالا على الجهاد يهدد الفرنسيين كذلك، ولذلك فان ليوتى قد عمد إلى إنشاء قيادة عليا خاصة بهذه المنطقة وعهد بها إلى الكولونيل مانجان ، وذلك فى نفس الوقت الذى قام فيه بأعداد قوة عسكرية متحركة ، وحاول أن يبـدأ عملا سياسيـا بمسـاعدة الشريف العمرانى ، عم المولى عبد الحفيظ ، وخليفة السلطان فى الشاوية . وساءت الأحوال فى مدينة مرا كش وصدرت الأوامر إلى الرعايا الفرنسيين فيهـا بالاتجـاه صوب الساحل . ولكن الأمور ساءت بسرعة فاضطروا إلى البقاء فى هذه المدينة، وتحت حماية صديق الفرنسيين القائد الجلاوى .

ولقد دخل رجال هبة الله مدينة مرا كش ، عاصمة الجنوب الدينية والسياسية والتجارية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٢ . ولم يكن فى وسع ليوتى أن يتدخل فى أمر الجنوب قبل أن يتجلى أمامه الموقف فى شمال المغرب . ولكن وجود الرعايا الفرنسيين فى عاصمة الجنوب ، وكان عددهم تسعة ،

سمح له بالقيام بالعمليات فى هذا القطاع ، أو استغل وجودهم هناك لضمان سيطرته على عاصمة الجنوب . وكان دخول رجال الصحراء وموريتانيا فى مراكش أمراً يدفع بقية القياد الوطنيين مثل أنفلو وجلولى إلى إتخاذ موقف صريح ضد المستعمرين . ولكن فرنسا اعتمدت فى ذلك الوقت وفى هذه المنطقة على الأخوين التهامى والمدنى الجلاوى ، وكانت تثق فى ولائهم ثقة تامة ، وكانا هما الشخصين اللذين أصبحا مسئولين عن سلامة الفرنسيين فى هذه المدينة .

وتقدم الكولونيل مانجان حتى سوق الأربعاء ، وتمكن من السيطرة على منطقة بن جرير ، وأخرج منها رجال هبة الله . ولكن المجاهدين المغاوير ثبتوا بعد ذلك فى سيدى بوعثمان ، وعلى بعد ثلاثين كيلو مترا من مدينة مراكش .

وكان ليوتى يرغب فى الوصول إلى مدينة مراكش ، ولكنه كان يخشى فى نفس الوقت من تأثير ذلك على أرواح الفرنسيين التسعة الموجودين فى هذه المدينة ، ولكنه صمم فى نهاية الأمر على إعطاء الأوامر لمانجان بالتقدم فوراً ، وبدعوى انقاذ أرواح الفرنسيين ، وعلى أساس تأييد سلطة أعوان فرنسا ، واعطاه كل السلطات لمعاقبة الوطنيين ، وحذره من السير بدون إستعداد ضرورى يسمح له بالنصر دون أى نقاش .

واعتمد الكولونيل مانجان على عامل المفاجأة ، وترك سوق الأربعاء فى ليلة ٥ سبتمبر ، وقاد ستة كتائب مع طابورين ، وما يزيد على الآلاين من الفرسان وثلاث بطاريات ، ووصل فى مساء اليوم التالى إلى المرتفعات التى تشرف على مداخل مراكش . وهناك وجد رجال هبة الله ، رجال

الصحراء والرقيبات الموحدين المؤمنين ، ويصل عددهم إلى عشرة آلاف ، يمتدون على جبهة تبلغ خمسة كيلو مترات . وبدأت المعركة، ونجح الفرنسيون فى فتح ثغرة فى خطوط المجاهدين . وفى نفس الليلة عسكرت القوات الفرنسية على بعد مرحلة واحدة من مراكش . وفى ٧ سبتمبر شكل الفرنسيون وحدة خاصة تمكنت من الدخول إلى هذه المدينة . ونجحت الأسلحة الحديثة مرة جديدة فى صد رجال أحرار ، وفى تنحيتهم عن عرينهم .

ودخل الجنرال ليوتى عاصمة الجنوب فى أول أكتوبر ، وأعلن هناك إنشاء منطقة عسكرية خاصة بمراكش . حقيقة أن رجال هبة الله كانوا قد انسحبوا صوب الجنوب، ولكن الفرنسيين شعروا بضرورة إنشاء حاجز بين الأطلس والمناطق الصحراوية حتى يتمكنوا من حماية ممتلكاتهم هناك . واعتمد الفرنسيون فى هذه العملية على كل من القائد الجلاوى والقائد الجوندافى ، الذين أظهروا تفانيا فى خدمة الحماية ، وفى خدمة النظام الجديد بشكل سمح للفرنسيين بالاعتراف لهم بالفضل ، وأجبر الوطنيين على اعتبارهم عناصر غير وطنية .

ولقد استمرت الحوادث فى نفس الوقت فى منطقة موجادور وخاصة بقيادة القائد الجيلولى الذى أقلق الفرنسيين فى المناطق القريبة من هذا الميناء المهم . وإستمرت العمليات فى هذه المنطقة ، وبقوات فرنسية كبيرة مع نهاية سنة ١٩١٢ وبداية سنة ١٩١٣ . وكان الجنرال ليوتى هو الذى يشرف بنفسه على كل خريطة العمليات فى المغرب فى نفس الوقت ،واعتمد فى ذلك على إمكانياته المتفوقة ، كما اعتمد على القيادات التى رضيت

بوضع نفسها موالية للسلطان ، وأعلنت خضوعها للنظام الجديد ، نظام الحماية ، ونظام الاستعمار .

واستمرت العمليات كذلك على ضفتى الملوية ، وفى دائرة بنى مطير ، وبالقرب من فاس . وأنشأ ليوتى مناطق عسكرية فى كل مكان ، وبعد إنشائه لمنطقة مراكش العسكرية أمر بانشاء منطقة ثانيـــة فى الدكالة والعبدة ، وكان على قيادة هذه المنطقة الأخيره أن تقضى على الثورة المعلنة فى وادى زم ، وفى منطقة قصبة تادلا . وتمكن الفرنسيون مع منتصف شهر يوليو سنة ١٩١٣ من تهدئة المنطقة الممتدة من قصبة تادلا إلى الشاوية ، وتم ذلك فى تعاون مع القوات الفرنسية الموجودة فى قطـاع مكناس ، إلى الشمال منها . وعملوا بذلك على زيادة مساحة الرقعة الخاضعة لسلطة الدولة أو الحماية . وسمح ذلك للجنرال ليوتى بالبدء فى عمليـة التنظيم الادارى اللازم للمغرب الأقصى ، رغم أن بقية الأقاليم كانت لم تخضع بعد .

(٢) التنظيم والأدارة الجديدة : —

فى الوقت الذى كان فيه جنرالات فرنسا يواصلون عملية « التهدئة » عمل الجنرال ليوتى على وضع الاسس اللازمـــة للتنظيم الادارى الجديد للمغرب ، وبدأ بها بمجرد تنازل المولى عبد الحفيظ واعلان المولى يوسف سلطانا على البلاد .

وكان هذا التنظيم يشتمل أولا وأساسا على اسم السلطان ، بدلا من إعتماده على اسم فرنسا ، وكان فى نفس الوقت يعتمد على سلطة فرنسا بدلا من اعتماده على سلطة السلطان . وكان على السلطان أن يوقع على المراسيم أو الظهير التى يعرضها عليه المقيم العام . وكان يعاون المقيم العام فى هـذه

المهمة مندوب من الاقامة . وكان الكاتب العام للحكومة الشريفية يمثل هزة الوصل بين المخزن وبين الاقامة ، وكان يعينه السلطان ، بنـاء على اقتراح الاقامة . وكان هذا الكاتب العام هو الذى يقدم للسلطان النصوص التشريعية واللوائح ، ويعود بها أو بالملاحظات الخاصة عليها للاقامة العامـة . وكان فرنسيا ، وكان دورة أكثر أهميـة من دور زميله فى تونس ، خاصة وأن فرنسا كانت قد وصلت إلى تونس لكى تجد إدارة وضعت أسسها فى العهد العثمانى ، وعلى أسس حديثة إلى درجة ما ، بعكس الحال فى المغرب الاقصى الذى كان المخزن فيه يعنى السلطان ، ويصعب فيه فصل السلطات الادارية والمدنية عن السلطات والاختصاصات الدينية . وكان السلطان والوزراء فى المغرب الاقصى يضطرون نتيجة لسلطاتهم الدينية ، ولصفتهم الدينية كذلك ، إلى أن يبقوا بعيدين عن العناصر الاوربية . وكثيراً ما كان الوزراء يجلسون فى مكاتبهم على الوسائد ويحيط بهم عدد كبير من الكتاب والكتبة . وكان من الخطر فى هذه المرحلة نقل المغرب دفعة واحدة إلى نظام العمل فى المكاتب الاوربية ، إذ أن الزائر كان سيشعر بلاشك باختفاء المخزن الذى يعرفه ، وبانشاء إدارة أوربية أو فرنسية فى مكانه . ولذلك فان الجنرال ليوتى قد عمد إلى إنشاء إدارات فرنسية موازية لكل إدارة مغربية ، ومنفصلة عنها كل الانفصال . فأصبح فى المغرب فى ذلك الوقت إدارات متوازية ، وتكمل بعضها . واصبحت الادارات الفرنسيـة هى التى تقترح التنظيمات التى يقوم الـكاتب العام للحكومة بابلاغها للمخزن . ولتسهيل العمل والاتصالات كانت كل إدارة فرنسية ترسل إلى الادارة المغربية الموازية لها أحد الموظفين لتدعيم الاتصال فى العمل .

وفى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ إنشىء منصب السكرتير العام ، وكان فرنسيا

كذلك ، ويقوم بتعيينه رئيس الجمهورية في باريس ، وكان يشرف مباشرة على الجهاز المركزى الخاص بالادارة المدنية في الحماية ، ومن الاقامة العامة.

أما الحكومة المغربية فقد انخفض عدد الوزراء فيها الى أربعة: الأول هو رئيس الوزراء أو الصدر الاعظم ، وكان يشرف على الادارة العامة ، واحتفظ الشيخ المقرى بهذا اللقب وبهذه الاختصاصات ؛ والثانى هو وزير الحرب ولم يكن إلا الجنرال القائد العام للقوات الفرنسية في المغرب ؛ والثالث هو وزير المالية ، والرابع هو وزير العدل . ولقد الحقت بهذه الوزارة الاخيرة إدارة الحبوس أو الاوقاف قبل أن تصبح وزارة مستقلة بذاتها .

ولقد اضطر الجنرال ليوتي إلى إنشاء كثير من الادارات لدراسة المسائل العديدة التى أصبح عليه أن يواجهها ، ولوضع اللوائح والنصوص القانونية ، والاشراف على تطبيقها .

وكانت أولى هذه الادارات اللازمة هى إدارة المالية ، وكان عليها من ناحية أن تصفى الفوضى السابقة ، مع ماصحبها من إسراف وعدم انضباط في الأموال ، وعليها من ناحية ثانية أن تنظم إدارة حديثة ، وتضع الميزانية . ولقد اتصلت هذه الادارة بادارة أملاك الحكومة ، والتى كانت تحتاج إلى عناية خاصة حتى لاتضيع ممتلكات الدولة ، وحتى تثبت حدود الملكيات العقارية . واتصل بها كذلك إنشاء إدارة الغابات التى كان عليها الاشراف على استغلال هذا الميدان ، وكان ملكا للحكومة الشريفية .

وكان على الاقامة العامة كذلك أن تعمل على تنظيم إدارة البريد والبرق ، والتى كانت تحتاج إلى مثل هذا التنظيم ، خاصة وأن كل من الدول الاوربية

الممثلة فى المغرب قبل الحماية كانت لها مكاتب بريد خاصة بها، ومنها فرنسا وانجلترا واسبانيا والمانيا، وكانت هذه المكاتب موجودة فى طنجة وفاس وتطوان، وينقل البريد مع سعاه خاصين من مدينة لأخرى . وكانت فرنسا قد نظمت فى وقت عملياتها فى إقليم الشاوية إدارة للبريد الحربى هناك، كما كانت هناك إدارة للبريد المغربى انشئت بموظفين من الفرنسيين . فقررت الإقامة ضم إدارة البريد الفرنسى وإدارة البريد المغربى فى إدارة واحدة ، وتوسيع نطاق عملها ، وبشكل يضطر معه الاجانب إلى استخدام هـذه الوسيلة الجديدة ، ما دامت أكثر فاعلية من إداراتهم الخاصة .

وتم إنشاء إدارة الاشغال العامة فى أثناء صيف سنة ١٩١٢ وسيصبح لهـا أهمية خاصة فى المغرب فى الفترة التالية . وأشرف عليهـا أحد المهندسين الفرنسيين كذلك ، وإن كان دوره لم يكون سهلا ، وخاصة أمام التعقيدات التى اشتملت عليها المعاهدات والاتفاقيات الاوربيـة الخاصة بالمشاركة فى المشروعات العامة فى المغرب .

وأخيرا فقد كانت هناك إدارة الشئون الاقتصادية، والتى كانت عبارة عن مركزاً لدراسة المشروعات والاشراف على تنفيذهـا مع كل الادارات المختصة . ولم تنتهى سنة ١٩١٢ حتى كانت قد نشأت ادارتين جديدتين هما ادارة التعليم وادارة العدل .

وكان على ادارة العدل أن تعمل على تطوير النظام القضائى المغربى ، أو الاسلامى ، وكان هذا عملا دقيقا وخاصة بالنسبة لطابعة الدينى . وكان عليها كذلك أن تعمل على تنظيم المحـاكم الفرنسية ، وتعمل أخيراً على إلغاء القضاء القنصلى . وبدأت هذه الادارة بعملية تنظيم القضاء الفرنسى

ووضعت لذلك المشروعات فى مايو ويونيو سنة ١٩١٣ فى باريس . وأعدت الحماية المرسومات اللازمة لكى يوقع عليها السلطان ، ولكى ينشىء فى دولته نظام القضاء الفرنسى ، ويطبق فيها القوانين الفرنسية . وكانت هذه العملية تشبه مثيلاتها فى تونس . وتم التوقيع على الظهير فى ١٢ أغسطس وبدأ فى العمل به منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ . وفى أثناء سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩١٥ أبلغت كل الدول الحكومة الفرنسية موافقتها على عدم التمسك بنظام الامتيازات الأجنبية، ولم تشذ عن هذه القاعدة إلا الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالقضاء الشرعي فان العملية كانت تحتاج إلى دقة كبيرة. وكان السلطان هو المسئول عن تطبيق الشرع ، ولو أن تطبيق الأحوال الشخصية قد ظل مع عمليات البيع والشراء والملكية فى ايدى القضاة الشرعيين، فى الوقت الذى أصبح من إختصاص القياد والباشوات معالجة الجرائم والجنايات . وكان الإرتباط بين نواحى الملكية ، وبين الأحوال الشخصية أمراً لا يسهل على الفرنسيين فهمه . ووجدت ساطات الاقامة ضرورة إعادة تنظيم نظام القضاء الشرعى ، وإثبات الوثائق فى سجلات رسمية ، وقصر حق الفصل فى منازعات الملكية على القضاة فى المدن ، حتى وإن كانت المشكلات تتعلق بملكيات فى البادية . وصدرت بذلك اللائحة الخاصة من الصدر الأعظم فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢ . وأصبح على هذه المحاكم أن تحتفظ بوثائقها فى قسم خاص بالمحفوظات ، وكذلك بسجلاتها . كما انشىء مجلس أعلى للعلماء، كان من واجبه أن يدعم نفوذ وزير العدل فى ناحية تطبيق الشريعة الاسلامية .

ولقد تمت كل هذه الاصلاحات فيما بين عام ١٩١٢ ، ١٩١٤ . ثم قامت

الحكومة المغربية بعد ذلك ، وبتوجيه من الاقامة العامـــة ، باصدار ظهيرين فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٨ ، الأول لانشاء محكمة الاستئناف والثانى لانشاء المحكمة العليا بدائرتيها الجنائية والاستئنافية .

وحاول اليهود فى المغرب أن يصلوا إلى تطوير نظامهم القضائى كذلك ، وجاء مرسوم ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم تنظيم سنة ١٩١٨ لـكى يعطى اليهود الحق فى سكنى أى منطقة من المدن المغربية ، ولوضع الاسس لانشاء محاكم الربابنة . وحاول عدد من يهود الجزائر ، المقيمين فى المغرب، المطالبة بالجنسية الفرنسية ، واستناداً إلى مرسوم كريميه ، ولكن فرنسا رفضت هذا الاتجاه حتى لاتفصل بينهم وبين اليهود المغاربة ، وحتى لا تفتح البـاب أمام عملية تجنيس اليهود المغاربة بالجنسية الفرنسية ، وبشكل يتعارض مع الاسس الموضوعة للجنسية المغربية منذ معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ .

وذهب الجنرال ليوتى إلى فرنسا فى سنة ١٩١٣ ، بعد أن كان قد وضع الاسس اللازمة لانشاء الادارة الحديثة فى المغرب. وكان يحتاج إلى ميزانية ، ولكن حكومة فرنسا قررت عـــدم دفع أى شىء للمغرب . فاصبح على الجنرال ليوتى منذ ذلك الوقت أن يلتجىء إلى القروض حتى يسوى ميزانيته ويكمل مشروعاته. وكانت فرنسا مستعدة لتقديم القروض للسلطة المغربية، خاصة وأن جزءا كبيرا من هـــذه القروض ، بل ومعظم ميزانية السلطنة الشريفية ، كان يعود بالتالى فى شكل مرتبات للموظفين الفرنسيين وللجنود الفرنسيين الموجودين فى المغرب ، هـذا علاوة على أن معظم المشروعات الانشائية كانت فى أيدى الشركات الفرنسية. وطالب الجنرال ليوتى بمبلغ ٢٣٠

مليون فرنك كقرض للمغرب ، ولكن لجنة الشئون الخارجيـة لم توافق الا على مبلغ ١٤٨٫٤٠٩٫٠٠٠ فرنك ثم وافق المجلس على مبلغ ١٧٠ مليون فرنك . وكان الجزء الاكبر من هذا المبلغ قـد رصد لبناء ميناء الدار البيضاء وبلغ خمسين مليونا ، ويأتى بعد ذلك المبلغ المرصود للطرق ويبلغ ٣٦ مليون ، كما خصص مبلغ ٢٥ مليون فرنك لتصفية بعض ديون المغرب السابقة . ولقـد تمكن ليوتى فى أثناء زيارته لباريس سنة ١٩١٦ من أن يحصل على اذن من الحكومـــة الفرنسية بزيادة مبلغ القرض من ١٧٠ مليون فرنك إلى ٢٤٢ مليون فرنك .

وكانت كل هذه العمليات أدوات تسمح للاقامة العامة الفرنسية ، والتى كانت تجمع فى أيديها كل من الاختصاصات العسكرية والسياسية والادارية بالاستمرار فى تهدئة البلاد ، وتنظيمها ، والتمهيد لعملية استغلالها . وكانت فترة الحرب العالمية الاولى والفترة التالية لها هى فترة الاستمرار فى عمليـات التهدئة .

(٣) فترة الحرب العالمية الأولى :

لم يكن التنظيم الادارى الذى قام به الجنرال ليوتى فى المغرب يمنعه من مواصلة العمل على مد العمليات الحربية اللازمة للقضاء على الثورات المنتشرة فى كل مكان ، وسار فى ذلك على سياسة التى وضعها لنفسه فى هذا الاقليم .

وحين أعلنت الحرب العالمية الاولى كانت بلاد المخزن قد امتدت وثبتت دعائمها على حساب بلاد « السائبة » كما يقول الفرنسيون ، أو على حساب المناطق غير الخاضعة لحكم المخزن ولسيطرة الفرنسيين . ولقد تمكنت القوات الفرنسية فى المغرب فى الفترة السابقة لاعلان هذه الحرب من احتلال تازا فى

١٠ مايو سنة ١٩١٤ ، واكملت بذلك وصل الجزائر بالمغرب ، كما تمكنت من الاستيلاء على خنيفرة فى ١٢ يونيو بعد عمليات كبيرة، وسيطرت بذلك على منطقة هامة من مناطق قبائل زيان .

وبدأ الهجوم على تازا بزحف من الضفـة اليمنى الملوية واشتمل على عمليات فى وادى الورغة فى شمال وفى غرب تازا . واشرف الجنرال غورو على هذه العمليات ، ولقى فيهـا مقاومة عنيفة من كل من الفشتالى والمدنى ورجال قبائلهم الثائرين . وكان هؤلاء الثوار يرغبون فى الدخول إلى فاس، ولكن الجنرال غورو تمكن من أخذ مواقع هامـة لهم فى أول مايو سنة ١٩١٤ . ووصل الجنرال ليوتى الى ميدان العمليات يوم ٨ وأشرف بنفسه على عملية الاستيلاء على تازا ، وبقوات مشتركة آتية من الشرق ، فى نفس الوقت الذى عملت فيه القوات الموجودة فى فاس فى المناطق الواقعـة إلى الشمال والى الغرب من هذه المدنية. ويعترف الفرنسيون أنفسهم بأنها كانت عمليات قاسية وتحتاج إلى مهارة وإلى شجاعة فائقة للاستمرار فيهـا ، وانتهت بدخول الفرنسيين إلى تازا يوم ١٠ مايو . وتم بذلك وصل المغرب الشرقى بالمغرب الغربى ، ووصل الجزائر بالامبراطورية الشريفية ، وأتموا بذلك ، كما يقولون « وحدة شمال افريقية الفرنسية ».

أما عملية الاستيلاء على خنيفرة فقد تمت بعد شهر من هـذا التاريخ وابعدت عن الفرنسيين حظر قبـائل زيان . وتقع خنيفرة على حافة وادى أم الربيع أسفل جبال الاطلس المتوسط، وتشرف عليها قلعه كبيرة ، وكانت مقرا للسيد موحا أو حمو القائد المغربى الوطنى الشجاع ، والذى كان يقود كل مجموعة قبائل زيان . وكانت هذه القبائل غير خاضعة للفرنسيين ، وغير

خاضعة للمخزن الذى خضع للفرنسيين. فصمم الجنرال ليوتى على الاستيلاء على قصبتها خنيفرة حتى يقلل من نفوذها. واعد لذلك ثلاث حملات خرجت من قصبة تادلا ، ومن منطقة ولميس ومن منطقة مكناس، لكى تجتمع عند خنيفرة . وظل رجال الاطلس المتوسط يهاجمون هـــذه الحملات فى أثناء تقدمها ، إلا أنها وصلت إلى هدفها، واحتلت القصبة بعد أن أخلاها الاهالى من السكان . وسمح ذلك للفرنسيين بالاستناد إلى خطوط مواصلات مستمرة ، تسير مع الاطلس والاطلس المتوسط من الجنوب الغربى عند أغادير إلى الشمال الشرقى عند تازا .

ولكن سرعان ما أعلنت الحرب العالمية الاولى ، وطلبت وزارة الحربية من الجنرال ليوتى الاسراع بارسال معظم القوات الموجودة فى داخل المغرب، إلى فرنسا ، وتجميع الرعايا الفرنسيين فى المدن الساحلية . وصمم الجنرال ليوتى على عدم تنفيذ هـذا الأمر ، إذ أن معنى الانسحاب كان هو ضياع مجهودات الفرنسيين المتواصلة منذ سبع سنوات . ولذلك فان الجنرال ليوتى أجاب حكومة باريس بأنه سيرسل إليها كل القوات التى تطلبها ، وسيرسل إليها قوات أكبر من ذلك ، ولكن على أساس عدم الانسحاب من الداخل، إذ أنه من اللازم الاحتفاظ بالمناطق التى تمت تهدئتها ، وداخل أطار واضح . أما القوات الموجودة على الاطراف فانه يمكن إحلالها بتشكيلات جديدة من القوات الاحتياطية ، وبقوات من المتطوعين الذين يجندون فى المغرب نفسه ، وبوحدات إقليمية ، مثل الدرك ، التى يمكن إرسالها من فرنسا .

ووافقت حكومة باريس على هـذه الخطة ، وقام ليوتى بتنفيذها . وارسل إلى فرنسا فى خلال شهر أغسطس أكثر من ثلاث فرق مشاه ، مع آلاى من الفرسان ، وآلايين من المدفعيـة ومعظم سلاح المهندسين . ولم

يحتفظ الا بنصف عدد قوات الاحتلال ، وطالبهم بتقديم مجهودات أكبر إلى أن يتمكن من تدعيم وحداتهم بوحـدات من السنغال ، وأخرى من الفرنسيين المقيمين فى المغرب ، والذين يمكنهم أن يؤلفوا خمس كتـائب ، وبالوحدات الاقليمية التى ستأتى من فرنسا . وكان الحمل ثقيلا فى الاسابيع الاولى من اعلان الحرب على هذا العدد البسيط من القوات الفرنسية الباقية، خاصة وأن روح الجهاد زاد انتشارها بين رجال القبائل ، وأخـذ رجال زيان فى مهاجمة منطقة تادلا ومنطقة خنيفرة ومنطقة تازا . أما فى منطقـة السوس فان نفوذ هبة الله وسلطته كانت واضحـة ، بل كانت متحدية للفرنسيين . واستمرت الهجمات هنا وهنـــاك ، وشعر الفرنسيون بمرارة الهزيمة فى أكثر من موقعـة . ولكن سرعان ما سيطر الجنرال ليوتى على الموقف ، واستخـدم فى ذلك سيولة واضحة فى الحركة حتى يتمكن من تعويض الاعداد التى أرسلها لفرنسا . وإذا كان الفرنسيون قد عملوا على الاحتفاظ بمواقعهم التى يحتلونها فى كل مكان ، فانهم قد فشلوا فى تطبيق ذلك عند تازا ، التى اضطروا إلى التقهقر عنها الى الشرق وإلى الغرب، ولعدة كيلو مترات من كل جانب .

ومع اعلان الحرب العالمية الاولى ظهرت مشكلة خاصة بوضعية رعايا دول الوسط فى المغرب، والعلاقة مع التمثيل القنصلى لهاتين الدولتين. ولكن فرنسا وجدت أن من طبيعة ارتباط المغرب بها بمعاهدة الحماية يجبر المغرب بالتالى على اتخـاذ موقف صريح ضد الالمان والنمساويين الموجودين فى الاقليم . وصدر بذلك التوجيه اللازم من الاقامة العامة إلى المخزن، وسلمت جوازات السفر للوزراء المفوضين الألمان والنمساويين فى طنجـة ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه احدى الطرادات الفرنسية واقفة فى الميناء لمواجهة الموقف،

ولنقلهم الى أقرب ميناء إيطالي يمكنهم منه أن يعودوا منه إلى بلادهم. ولم تكن فرنسا تخشى من الوضعية الدبلوماسية مثل خوفها من نفوذ الالمان والنمساويين، وخاصة مع وضوح ميل الدولة العثمانية إليها، وازدياد أهمية حركة الجامعة الاسلامية، وإمكان الاستناد إلى سياسة الجهاد الاسلامى كوسيلة لمحاربة الفرنسيين فى بلاد المغرب. ولكن إذا كانت فرنسا قد تمكنت من السيطرة على العناصر الموالية لالمانيا، والموالية بالتالى لتركيا، فى منطقة حمايتها الجنوبية، فان عدم دخول اسبانيا الحرب كان يسمح لعـدد من الالمـان بالاستمرار فى نشاطهم من العرائش ومن تطوان. ولكن فرنسا استغلت كل إمكانياتها، والقت القبض على الرعايا الالمان والنمساويين والموجودين فى المغرب وارسلتهم كأسرى حرب الى معتقلات دبدو فى الجزائر. كما أنها أجبرت من حصل على الحماية الالمانيـة أو النمساوية تبرئه من مثل هذه الحماية أو احلالها بحماية فرنسية. وأخيرا فانها قد ألقت القبض على بعض العناصر الالمـانية التى تعتز بنفسها وكانت على اتصال بالاهالى، واتهمتها بالتجسس ونفذت فيها حكم الاعدم. ولكن هذه الاجراءات لم تكن كافية لكى تصرف الرأى العام المغربى عن أن يتابع تطور الاحداث العالمية، خاصة وأن فرصة اعلان الحرب على الدولة العثمانية، وإعلان الجهاد الاسلامى، كانت توحد بين رجال المغرب الاقصى واخوانهم المغاربة والمشارقـة المسلمين فى كل اقليم. ومع خوف السلطات الفرنسيـة من انتشار الدعاية الاسلامية وبشكل يؤثر على سمعتها وسلطتها، قامت بمصادرة إدارات الجرائد العربية ومطابعها، وقامت بعد ذلك باحضار الاسرى الالمان للعمل فى رصف الطرق أمام المغاربة.

واحتفظ الجنرال ليوتى لنفسه ولبلاده فى المغرب فى ذلك الوقت بسياسة

معينة تتلخص فى عدم الاكثار من الحديث عن الحرب وتطوراتهـا أمام المغاربة ، وكأن الحرب العالمية لم تكن إلا صراعا إقليميا فى جزء بسيط يقع فى مكان ما على خريطة العالم ، وذلك حتى يبعد بين المغاربة وبين مجريات الحرب . كما أنه عمل على اقامة المعارض فى كل من الدار البيضاء سنة ١٩١٥ ثم فى فاس سنة ١٩١٦ ، وفى خلال أقسى ساعات الحرب واشدها تأزما . واحضر لهـــذه المعارض بعض المصنوعات الفرنسية ، كما زودها ببعض المصنوعات المغربية . وكان من الغريب مشاهدة هذه المعارض بمدن الملاهى والمراجيح المحيطة بها فى فترة الحرب . ولكن التوجيه المعنوى كان يتطلب من الجنرال ليوتى أن يقوم بذلك .

ولا شك أن رجال الجامعة الاسلامية قد نشطوا فى ذلك الوقت ، مع بعض العناصر الالمانية، فى الاتصال برجال المغرب الاقصى وقادته . اتصلوا بالسلطان السابق المولى عبد العزيز، وكذلك بالمولى عبد الحفيظ ، كما اتصلوا بالريسولى ، واتصلوا بهبة الله ابن ماء العينين ، وكان يمكن لكل قائد من هؤلاء القادة أن يكون خطرا على المولى يوسف ، سلطان الحماية .

وفى أثناء سنة ١٩١٥ ظهر نشاط واضح لسى عبد الملك ، وهو ابن أخ الامير عبد القادر الجزائرى الكبير ، وكان يعمل قبل ذلك فى المخزن ثم ظهر أنه من القادة الثوريين الذين يمكنهم اثارة المشكلات أمام النفوذ الفرنسى فى المغرب الاقصى . وكان لاسمه واسم اسرته ، عـلاوة على شجاعته وشخصيته ما يؤهله لقيادة حركة تحرير هامة . وتمكن من تنظيم مجموعات مسلحة أخذت فى إعلان الثورة ، وباسم الجهاد الاسلامى ، ووحـدت مجهوداتهـا فى اقاليم الاطلس المتوسط مـع رجال قبـائل زيان، بقيادة سيدى موحا أو حمو ورجال سيدى راحو . واضطرت

السلطات الفرنسية إلى إعـــداد حملات قوية ضد سى عبد الملك ، وبدأت العمليات فى المنطقة الواقعة إلى شمال تازا . وتمكنت القوات الفرنسية فى ٢٧ يناير سـنة ١٩١٦ من الاستيلاء على معسكره ، وإن كان قـد تمكن من العبور بمعظم رجاله إلى داخل منطقة الحماية الإسبانية فى الشمال . وجاء هذا الانتصار للفرنسيين فى الوقت الذى فشلت فيه قوات الجيش الرابع بقيادة جمال باشا من عبور قناة السويس إلى مصر .

وكانت كل هذه المجهودات تتطلب أموالا وأسلحة وعزيمة للاستمرار فيها . وكان الجنرال ليوتى ، وبصفته قيـادة ، حتى وإن كانت إستعمارية ، هو السبب الأساسى فى انجاح الحكم الفرنسى فى المغرب الأقصى .

وفى أثنـــاء شتاء ١٩١٦ - ١٩١٧ عينت فرنسا الجنرال ليوتى وزيرا للحربية فى باريس ، ولكنه لم يوافق على احتلال هـذا المنصب إلا بصفة مؤقتة ، وعلى أساس أن يعود إلى الإقامة العـامة فى الرباط بعد تركه له . ولذلك فان مرسوم تعيين الجنرال غورو جاء يحدد نيابته عن المقيم العام .

وكانت سنوات ١٩١٧ ، ١٩١٨ هادئة فى المغرب ، وخاصة فى المراكز الحضارية ، واستمرت الاقامـة فى إرسال المحاربين والعمال ومواد التموين والحبوب والبهائم إلى فرنسا ، وفى نفس الوقت الذى حاولت فيه الاحتفاظ بسلطتها على الاقليم كما هى ، والاستعداد لمواجهة أى هجمات يقوم بها قادة الثوار على هذه المناطق . ولا يجد المؤرخ كثيرا من المادة عن هجمات الجبالا ، ورجال الريسولى ، وهجمات سى عبد الملك من الشمال ، وتى موحا أوسعيد من الأطلس ، وهجمات رجال هبة الله فى الجنوب ، رغم أنه يجد بعض أخبار عن معارك متفرقة ، وتذكر الخسائر من جانب واحد ، وعند الفرنسيين . ولاشك أن

عمليات الجهاد الإسلامى قد امتدت فى كل مكان رغم عدم وجود المذكرات والوثائق الخاصة بها . ووصلت الثورة إلى إقليم تافلالت ، وبشكل أزعج السلطات الفرنسية فى كل من المغرب الأقصى والجزائر فى نفس الوقت . ونعرف أن الفرنسيين قد استخدموا سلاح الطيران وسيلة لمهاجمة هؤلاء المجاهدين فى تلك الأراضى المنبسطة ، وفى واحاتهم ، ولحصدهم بنيران المدافع الرشاشة ، دون أن يجرؤا على مواجهتهم ونزالهم . ولا شك أن مثل هذه العمليات كانت تنتهى بقتل كثير من الشيوخ والنساء والاطفال ، إذ يصعب على الجنود فيها التمييز بين العنصر المحارب والعنصر غير المحارب ، هذا علاوة على أنهم كانوا يهاجمون كل تجمعات تظهر أمامهم ، ويعملون على تفريقها أو القضاء عليها . وكذلك امتدت العمليات ، وبقوات من المجندين الوطنيين هذه المرة ، ضد الثورة التى سيطرت على الإقليم الواقع بين تازا ووجدة ، واستمرت طوال شهر اكتوبر سنة ١٩١٨ .

ولقد شهدت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى عمليات تصفية للنفوذ والمصالح الألمانية فى المغرب ، ولصالح فرنسا ، وطبقا للروح الجديدة التى سادت فى العالم فى ذلك الوقت لتوزيع ميراث ألمانيا على الحلفاء وكل فى المنطقة أو فى العملية التى تهمه أكثر من غيره . وإذا كان الألمان قد نجحوا فى استثارة اعجاب كثير من ثوار المغرب الأقصى فى فترة الحرب العالمية الأولى ، فان فرنسا قد عملت على إبعادهم من هذا الميدان .

كما شهدت نفس السنوات تدهور واضح فى الأوضاع الاقتصادية فى المغرب ، ونتيجة لعمليات التصدير المستمرة صوب فرنسا لمعظم منتجات السلطنة الشريفية . وكان لوجود عدد كبير من القوات المسلحة هناك أثراً فى

زيادة سوء الأحوال ، خاصة وأن حكومة المغرب هى التى كانت تدفع رواتبهم . ونتيجة لاحتياج الصناعة إلى كثير من المعادن ، وخاصة النفيسة منها ، نلاحظ تهريب جزء كبير من العملة المغربية الفضية صوب الخارج ، وادعى معظم المؤرخين الفرنسيين أنها كانت تهرب صوب اسبانيا وألمانيا . ولكن المهم هو أن كثيرا من الاتهامات قد وجهت فى السنوات التالية للحرب إلى كبار موظفى الاقامة العامة ، وإلى الجنرال ليوتى بنفسه كمسئول شخصى عن مثل هـــذه العمليات . ولم يكن من السهل أن تضحى فرنسا بممثلها فى المغرب ، خاصة وأنه كان وزيراً سابقا وماريشالا للامبراطورية . وانتهى الأمر بوضع عملة مغربية جديدة يقل قيمة المعدن الفضى فيها عن العملة الحسنية السابقة ، وتساير العملة الفرنسية فى عيارها ووزنها وأحكامها ، وتسمى الفرنك المغربى . وهو الذى سيكتب عليه ما كتب الفرنك الفرنسى من عمليات تدهور فى القيمة ، ولمدة سنوات طويلة . وكانت هذه العملية فى صالح أصحاب رؤوس الأموال وكبار المصدرين والمستوردين ، وكانوا فى غالبيتهم العظمى من الفرنسيين . كما ظهرت فى نفس الوقت أوراق العملة الورقيـــة والتى حملت نفس اسم الفرنك المغربى ، وسايرت فى شكلها أوراق العملة الفرنسية .

ولم يكن السلم قد استتب تماما فى كل أنحاء المغرب ، ولا فى منطقة النفوذ الفرنسية ، إذ أنه كانت هناك مناطق ثلاث كبرى تعتبر مناطق ثورة دائمة ، المنطقة الواقعة إلى شمال ممر تازا ، ومنطقة الاطلس المتوسط مع قبائل زيان ، ومنطقة جبال الاطلس الأعلى ، رغم مجهودات القـــائد سى التهامى الجلاوى فيها . واضطر الفرنسيون إلى إرسال الحملات إلى منطقة الجبالا لمحاربة رجال شريف وزان ، ولكن انتصارات الفرنسيين فى هذا القطاع فى

عام ١٩٢١ لم تكن كافية للتمويه على الرأى العام . وإذا كان رئيس الجمهورية الفرنسية قد حضر بنفسه فى زيارة رسمية للمغرب فى عام ١٩٢٢، ولكى يثبت أن المغرب قد تمت تهدئته ، أو تم إخضاعه ، فان صدى معركة أنوال الشهيرة كانت لا تزال ماثلة فى الأذهان . وينتقل بذلك مسرح الأحداث من المغرب الجنوبى الخاضع لحكم الفرنسيين إلى منطقة الحماية الإسبانية فى الشمال، مع ثورة الريف وبطلها عبد الكريم الخطابى .



الفصل الثلاثون

ثورة الريف

إنتشرت روح الثورة بين رجـال الريف بمجرد أن بدأت السلطـات الاسبانية تعمل على التوغل داخل منطقة حمايتها ، وادى ذلك إلى إصطدامات مسلحة . وكان قائد هذه الثورة التحررية الذى أذهلت العالم بانتصاراتها هو الأمير عبد الكريم الخطابى الذى أصبح أسمه علما من إعلام التحرر فى بلاد المغرب الـكبير ، وفى كل بلاد العروبة والاسـلام . وإذا كانت الثورة فى الريف قد بدأت بعمليات حربية ، فانها كانت تهدف الوصول إلى إنشـاء دولة حديثة ـ جمهورية ـ تضمن حرية المواطنين والمساواة بينهم فى الحقوق والواجبات . وانتشرت هذه الثورة بسرعة فى المناطق المحيطة بها ، وبشكل هدد الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيـة ، وأعطى بنتائجة المعنوية حتى على الاستعمار الإيطالى فى ليبيا ، والتسلط البريطانى فى منطقة الشرق الأدنى .

(١) الامير عبد الكريم الخطابى :

ولد الأمير عبد الكريم الخطابى فى منطقة الريف ، وفى الفترة التى اتجهت فيها انظار الدول الأوربية نحو المغرب للتوسع فيه ولتقسيمه فيما بينهـا . وشاهد فى صباه ذلك التنافس الدولى على المغرب، والذى انتهى إلى تقسيمه إلى منطقتى نفوذ فرنسية واسبانية .

وكان الاقليم الذى ولد فيه الأمير عبد الكريم إقليم وعر صعب المسالك، وأشد وعورة من إقليم الجبالا الذى يقع إلى الغرب منه ، وإلى الجنوب من

طنجة ، والذى كان يدخل كذلك داخل منطقة النفوذ الاسبانية . وكانت قبائل الريف معروفة باسم الأمازيغ ، وكانت قد تمكنت من الاحتفاظ باستقلالها الفعلى فى كل عصور التاريخ . ورغم اصرار الحكومة المغربية على سيادتها على منطقة الريف فان هذه السيادة كانت اسمية ، ولم تتعرض فى كثير أو قليل للاستقلال الفعلى لشعب هذا الاقليم . وكان الميناء الأساسى هناك هو ميناء الحسيمة . وكانت قبيلة بنوورياغل ، والتى تعتبر أكبر وأشهر قبائل الريف، هى التى تسكن الاقليم المواجة لهذا الميناء. وساعدها ذلك على أن تصبح أكثر من غيرهـا تفتحـا للاراء الغربية ، وأكثر من غيرها قوة ، نتيجة لامتلاكها الأراضى الزراعية .

ولقد اتصلت هذه القبيلة بالعالم الغربى ، وحضر إليها بعض المستكشفين الأوربيين للتنقيب عن الثروة المعدنية الموجودة فى الاقليم . وادى تنافس هؤلاء المستكشفين الأوربيين حول هذه المنطقة إلى زيادة إهتمام السلطات المغربية الحاكمة بسيادتها عليها ، حتى وإن كانت هذه السيادة الاسمية للسلطان المغربى ، وطبقا لالقابه التقليدية فى المنطقة الواقعة تحت الحماية الاسبانية .

وكان اخوان ما نسمان الألمان هم أول المستكشفين الأوربيين الذين وصلوا إلى تلك المنطقة، واتصلوا برأس الأسرة الحاكمة فى القبيلة، وهو الأمير عبد الكريم الخطابى ، إذ أنه لم يكن فى وسعهم القيام بأعمال التنقيب دون مساعدته، وهو سيد البلاد . ثم اتصلوا بالسلطان المغربى فى سنة ١٩٠٩ حتى يعملوا على تقوية مركزهم من الناحية القانونية ، وحاولوا بعد إعلان الحماية الاسبانية فى سنة ١٩١٢ أن يصلوا إلى إتفاق مع اسبانيا ، ولكنهم وجدوا أن اسبانيا عاجزة عن مد سلطتها الفعلية على بلاد الريف ، وعاجزة بالتالى

عن استغلال الموارد الإقتصادية للاقليم . فاقترحوا عليها إنشاء شركة استغلال استعمارى يقومون بتكوينها ، معتمدين فى ذلك على صلاتهم مع الشيوخ والرؤساء الوطنيين ، ولفتح باب الريف والجبال للاستغلال الاقتصادى الأوربى ولكن الحكومه الاسبانية رفضت المشروع ، وقام سلطان المغرب ، بإيعاز من فرنسا ، وهى الدولة الحامية فى ذلك الوقت ، بإصدار مرسومين فى ١٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ وطبقا للمادة ١١٢ من اتفاقية الجزيرة ، وذلك لتكوين لجنة تحكيم للفصل فى الادعاءات والمنازعات المتعلقة باستغلال الثروة المعدنية والمناجم فى السلطنة الشريفية . ولقد عطلت الحرب العالمية الأولى أعمال لجنة التحكيم ، ولكنها استأنفتها بعد هذه الحرب ، وانتهت منها فى أول يونيو سنة ١٩٢٢ . ولقد حكمت هذه اللجنة ببطلان السند القانونى لعقود اخوان مانسمان ، سواء فى منطقة الحماية الاسبانية ، أو فى منطقة الحماية الفرنسية .

وكان الألمان قد أدركوا قبل صدور قرار التحكيم بأن هزيمة بلادهم فى الحرب ستعرقل كل نشاط لهم فى منطقة تزايد فيها النفوذ الفرنسى ، فانسحبوا من الميدان . وقام أحد رجال الأعمال الاسبانيين ، وهو ايشيفاريتا دى بالبار بتبنى هذا المشروع . وسواء أكان على اتفاق سابق مع الشركة الالمانية ، أو أنه قد استفاد من نتائج ابحاث رجالها ، فانه قد ورث عنها صلاتهم الطيبة باسرة الخطابى ، وكان نوابه يفاوضون مع محمد بن عبد الكريم الخطابى فى الوقت الذى بدأ فيه الجنرال سيلفستر زحفه الفاشل على أنوال فى يوليو سنة ١٩٢١ . وجاءت العمليات الحربية لكى توقف كل نشاط إقتصادى ممكن بين الاسبانيين والريف .

ولقد شعر الأمير عبد الكريم الخطابى بأن قبيلته تمتلك فى أرضها موارد إقتصادية هامة ، إذ أنها كانت تشتمل على ثروة كبيرة من خام الحديد . ودفعه ذلك الشعور من ناحية إلى زيادة تمسكه باستقلاله ، ودفعه من ناحية أخرى إلى محاولة اقتباس العلوم الغربية ، ودون أن يؤثر ذلك فى شخصية بلاده ، وفى مقومات أهلها .

واختار الأمير اسبانيا كدولة يمكنه أن يتعاون معها ، وإختارها نتيجة لقربها من إقليمة ، ونتيجة لتقارب عادات واخلاق أهلها مع عادات واخلاق رجاله . ولكن هذا التعاون كان يهدف صالح الطرفين،مع احتفاظه بحريته وسيادته ، والمحافظة للاقليم على عاداته وتقاليده وقوانينه . فأرسل ابنه الأصغر محمد إلى ملقه للدراسة ، ثم أرسله إلى مدريد للتخصص فى هندسة المناجم والتعدين . أما ابنه الأكبر عبد الكريم فقد درس العلوم العربية والدينية فى فاس ، ثم إستقر فى مليلة ، حيث اشتغل بالقضاء الشرعى وبالتحرير فى جريدة « تلغراف الريف » ، وكذلك كمستشار للسلطات الاسبانية فى الشئون العربية . ولكن هذه الصلات انقطعت بعد فترة ، ونتيجة لسير الاسبانيين على سياسة تتعارض مع تلك التى صمم الوطنيون على السير عليها .

واصابت عبد الكريم الخطابي خيبة فى آماله بعد إعلان الحماية الاسبانية على شمال المغرب ، وبعد معرفته للضباط الاسبانيين الذين يمثلون بلادهم فى هذه المنطقة . واشتكى فى سنة ١٩١٥ إلى كل من الحكومتين المغربية والاسبانية ، وكان الرد عليه هو الاتصال فى كل ذلك بالجنرال خوردانا، المندوب السامى الاسبانى . وأصدر هذا الجنرال أمره إلى الأمير الشيخ

بالحضور لتقديم فروض الطاعة والولاء فى الحسيمة ، فرفض الشيخ ،فأمر الجنرال بالقاء القبض على ابنه فى مليله والقائه فى السجن . وبقى الأمير عبد الكريم ، الابن ، وفى السجن إحدى عشر شهراً ، ثم اخلى سبيله لكى يوضع تحت المراقبة لمدة ستة أشهر أخرى ، بدعوى تعديه على أحد ضباط الشرطة الاسبانيين .

ولقد انتظر الشيخ حتى الافراج عن ابنه الأكبر ، وعودة ابنه الثاني من مدريد . وما أن وصلا إلى اجدير حتى أعلن القطيعة بينه وبين اسبانيا. ولقد حاول بعض الاساتذه الاسبانيين دعوة محمد بن عبد الكريم إلى للعودة إلى مدريد ، ولكنه شرح لهم الحالة الموجودة فى بلاده ، وسوء تصرف السلطات الاسبانية ، وانتهاكها للبلاد ، وانتشار اليأس بين رجال القبائل ، وضرورة تغيير اسبانيا لسياستها التى لن تنتهى إلا بالحرب . ولم يستلم الأمير أى رد على خطاباته ، وعلم فيما بعد أن الحكومة الاسبانية قد أرسلت نسخا منها إلى قوادها العسكريين فى مليلة وتطوان . وكان معنى ذلك أنها قد أخذت تنظر إليه بعين الاعتبار ، ولكن على أساس أنه عدو مناوىء .

حدث كل ذلك فى الوقت الذى لم تكن اسبانيا تحتل فيه الا بعض النقط والمراكز الساحلية ، وكان ضعفها المالى والعسكرى يحرما من وسائل العمل اللازمة لتوسيع منطقة احتلالها ، ومد ميدان سيطرتها صوب الداخل . وصمم الأمير عبد الكريم الخطابى على ضرورة المقاومة ، وعلى ضرورة الوصول إلى اخراج الاسبانيين من البلاد ، فاخذ فى تجميع الرجال ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإستعد للقيام بعمليات منظمة . ولكن اسبانيا كانت تحاول فى ذلك الوقت أن تبدأ من ناحيتها فى مد سلطتها الفعلية ، وعن طريق الحملات العسكرية ، على منطقة الريف. وتقدم الاسبانيون فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، واحتلوا تافارسيت التى تقع إلى أعالى نهر القرط ، وعلى الطريق الموصل من مليلة إلى الحسيمة . فقام عبد الكريم الخطابي على رأس قوة من رجاله لمهاجمتهم ، ووقف زحفهم . ولكنه توفى فى أثناء الزحف ، فقرر ابنه الأكبر ، وهو الذى خلفه فى قيادة القبيلة ، بالاتفاق مع أخيه الأصغر ، وعمه عبد السلام الخطابى ، أن يستمروا فى عمليات الجهاد ، ويخرجوا الاسبانيين من البلاد . وإذا كانت عملياتهم الأولى قد ظهرت وكأنهم يحاولون فيها أن يقفوا على الحياد تجاه النشاط الاسبانى فى أراضى القبائل المحيط بهم ، والامتناع عن تشجيع القبائل الأخرى على الخروج على طاعة الاسبانيين ، إلا أن هـذا الموقف قد تغير نتيجة لزحف الجنرال سيلفستر ـ القائد الاسبانى لقطـاع مليلة ـ وتقدمه فى سنة ١٩٢١ صوب الداخل .

(٢) زحف الاسبانيين ومعركة انوال : —

كانت طبيعة بلاد الريف وطبيعة رجالها عواملا تصعب على الاسبانيين أمر فرض نفوذهم على المنطقة ، وجاءت أحوال اسبانيا والاسبانيين أنفسهم فى ذلك الوقت عوامل جديدة ، تزيد من الصعوبات أمام هذه المغامرة ، وتثبت فشل قيام مثل هؤلاء الرجال بمثل هذا العمل فى مثل هذه المنطقة فى ذلك الوقت . وواجهت هذه القوات رجـالا صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، وصمموا على الجهاد .

كان الضباط يسيطرون سيطرة واضحة على الحياة العامة فى اسبانيا فى ذلك الوقت ، وحاولوا أن يسيطروا بنفس الطريقة على شمال إفريقية. ولقد أثبت هؤلاء العسكريين عـــدم صلاحيتهم فى السلم ، وعدم صلاحيتهم فى الحرب ، وعلى عكس زملائهم الفرنسيين فى المنطقة المجاورة . وعجزوا عن فهم معنى الحماية ، والتى قام الجنرال ليوتى بتطبيقها فى المنطقـة المجاورة ، وعلى أساس إعتماده على رجال وقادة وطنيين لهم قيمتهم . وفشل الضباط الاسبانيون فى فهم الحماية على أنهـا تعاون ودى بين الطرفين ، ومن أجل المنفعة المشتركة لها ، وفهموها على أنها حكم اسبانى يفرض على الاهالى ، ومن أجل عظمة اسبانيا ومصالحها وحدها . وحينما حاولوا فرض سلطتهم كانت وسائلهم السلمية تقتصر إما على مساعدة أحد الاهالى على الاستيلاء على الإقليم باكمله ، والاعتراف بولائه لاسبانيـــا ، مثل سياسة الجنرال خوردانا والجنرال بورجيت تجـاه الريسولى ؛ وإما على تقليب واثارة الرؤساء الاقطاعيين بعضهم على بعض ، حتى تتمكن اسبانيـا من الوصول عن طريق هـذه الفرقة إلى السيادة ، كما ظهر فى سياسة الجنرال بيرنجر ، والذى تعتبره اسبانيا أكبر قائد وإدارى أرسلته إلى المغرب فى تلك الفترة . وكان هذا الفقر فى رجال الدولة هو السبب الذى أملى على الاسبانيين ضرورة الاعتماد على القوة ، وإلى أقصى درجة ممكنة، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه اسبانيا أكثر تخلفا عن فرنسا فى النواحى العسكرية .

ورغما عن أن تسليح الجيش الاسبانى كان حديثا إلا أن الجنود كانوا يفتقرون إلى حسن التدريب وإلى الضبط والربط . كانت إسبانيا قد سلحت قواتها بآخر ما أنتجته المصانع الحربية الأوربية فى فترة الحرب العالميـة الاولى وما بعدها ، ورغم ذلك فان القوات الاسبانية قد فشلت فى التفوق

على المغاربة أبنـاء الريف ، الذين تمكنوا من الحصول على أسلحتهم من أيدى الاسبانيين أنفسهم ، واعتمدوا على ذلك فى تنظيم قواتهم .

وكانت القوات الاسبانية فى إقليم شمال المغرب تنقسم الى ثلاث قيادات، الأولى فى مليلة فى الشرق ، والثانيـة فى سبتة أمام المضايق ، والثالثة فى العرائش الواقعة على المحيط الاطلسى جنوب طنجة. ورغم أن هذه القيادات لم تكن منفصلة عن بعضها جغرافيـا إلا أن كل منها كان يتصل بوزير الحربية الاسبانية فى مدريد رأسا . ورغم أن اسبانيا قـد عينت الجنرال بيرنجر فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ قائداً عاما للقوات الاسبانية فى شمـال افريقية ، عـــلاة على كونه مندوبا ساميا فى المنطقة ، إلا أنه ترك علاقة القيادات الثلاثة مع مدريد كما هى ، وبدون تغيير . وفشل فى السنة التالية فى أن يجبر الجنرال سيلفستر ــ قائد قطاع مليلة ــ على تنفيذ سياسته واستراتيجيته .

والواقع أن سوء أحوال وسائل المواصلات بين القيـادات الثلاث ، والحالة العامة التى وصل إليها ضباط أركان الحرب ، وفساد القـــادة فى الجيش الاسبانى نتيجة لتدخل العوامل السياسية والشخصية بينهم ــ قد أدت كلها إلى إضعاف مجموع القوات الاسبانية فى هذا الوقت وفى تلك المنطقة . والظاهر أن الجنرال سيلفستر كان قد فرض فرضا على الجنرال بيرنجر ، وأن روح التنافس بينه وبين رئيسه قد دفعته إلى القيام بهجوم من مليلة فى الوقت الذى كان الجنرال بيرنجر يرغب فيه فى تركيز كل قواته فى القطاع الغربى . وكان سيلفستر يستند إلى الدسائس وإلى بعض الشخصيات الكبيرة فى مدريد لكى يستمر فى منافسته ومناوشته لقائده الأعلى .

تلك هى الظروف غير المواتية التى بدأ فيها الاسبانيون فى احتلال منطقتهم من المغرب . وبدأوا عملياتهم من ثلاث قواعد هى مليلة فى الشرق ، وهو المكان الذى بدأوا منه تقدمهم صوب الداخل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ؛ وسبته على المضايق ، حيث تقدموا جنوبا مع شاطىء البحر الى تطوان ومصب نهر ريو مرتان فى أبريل سنة ١٩١١ ؛ ومن شاطىء المحيط الاطلسى وذلك الشريط الساحلى الواقع بين العرائش ومنطقة طنجة ، والذى إحتلوه فى صيف سنة ١٩١١ . وكان احتلال الاسبانيين لتلك المناطق من الأراضى السهلة المنبسطة عملا هينا نسبيا ، ولكنهم لم يحاولوا التقدم فى بلاد الريف نتيجة لصعوبتها ، وصعوبة أراضيها وأراضي منطقة الجبالا المكملة لها . وبدلا من أن يتخذ الاسبانيون خطة عسكرية لاخضاع منطقة نفوذهم، نجد أنهم قد أخذوا يستخدمون السياسة . وإتفق الجنرال خوردنا ـ المندوب السامى ـ فى سبتمبر سنة ١٩١٥ مع الريسولى ، رغم أنه كان قاطع طريق معروف يقيم فى تلك المنطقة ، ويفرض نفسه عليها ، ويعيش من السلب والنهب ، ويحتمى وراء النفوذ الأجنبى . ولقد فشلت هذه المحاولة الاسبانية للسيطرة على منطقة الجبالا بهذه الطريقة ، خاصة وأن الريسولى كان يفتقر إلى شعبية بين الاهالى ، كما يفتقر إلى تقدير الرؤساء المحيطين بمنطقتـه له . ولذلك فان الجنرال بيرنجر ، الذى خلف الجنرال خوردانا فى منصب المندوب السامى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، قد إختار سياسة العمل والعمليات العسكرية .

وكانت خطة الجنرال بيرنجر تتلخص فى إخضاع إحدى المناطق بعد الأخرى ، وكانت تستتبع تركيز معظم قواته فى هـذه المنطقة ، واتخاذ موقف المدافع فى القطـاعات الأخرى ، حتى لايوزع قواته ومجهوداته .

وبدأ الجنرال بيرنجر فى تنفيذ خطته وإخضع الأنجارا ، وإستعد لمهاجمة الريسولى . واوعز إلى خليفة السلطان فى المنطقة الاسبانية بأن يعلنه خارجا على القانون ، وصدر هذا البيان فعلا فى ٥ يوليو سنة ١٩١٩ . ولقد إحتل الاسبانيون شفشاون فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ كجزء من عملية تهدف عزل وتطويق الجبالا ، ثم هاجموا الريسولى فى سنة ١٩٢١ . ولقد وصلت القوات الاسبانية إلى مسافة ستة كيلو مترات من تازاروت قصبة الريسولى فى أثناء العمليات التى تمت فيما بين ٢٥ يونيو و١٦ يوليو من تلك السنة . وأعطى الجنرال بيرنجر للريسولى مهلة تنتهى فى يوم ٢٢ يوليو ، ولكن هزيمة ساحقة وقعت فى نفس اليوم لقوات الجنرال سلفستر فى قطاع مليلة ، على أيدى رجال بنو ورياغل ، وبقيادة الامير عبد الكريم الخطابى . وحينما وصلت خطابات الريسولى إلى أيدى الجنرال بيرنجر كان هو ورجاله قد ابتعدوا صوب الشرق ، لكى يحاولوا انقاذ ما يمكن انقاذه من بقايا جيش القطاع الشرقى .

وكان الجنرال سلفستر قد أخذ فى إعداد مشروع خاص به فى قطاع مليلة ، فى الوقت الذى كان الجنرال بيرنجر ينفذ فيه خطته فى الغرب ، وكانت هذه الخطة تتطلب المحافظة على الهدوء فى بقية القطاعات الأخرى . والواقع أن مشروع الجنرال سلفستر لم يكن مضاداً لمشروع رئيسه ، إلا أنه كان يهدد بالوصول إلى حالة حرب واشتباكات ، فى الوقت الذى انشغلت فيه بقية القوات الاسبانية فى القطاعات الأخرى فى عمليات خاصة بها . وتقدم الجنرال سلفستر فى سنة ١٩٢٠ إلى غرب نهر القرط ، وإحتل دار دريوس فى شهر مايو ، ثم تافارسيت فى شهر أغسطس . ولم يلق الجنرال سيلفستر مقاومة من جانب قبائل بنوورياغل ، فزاد فى تقدمه دون تمعن فى

الأمر ، وحصل على بعض الانتصارات فى مدة أسابيع قليلة ، وتوج ذلك باحتلاله لأنوال فى ١٥ مايو سنة ١٩٢١ .

ولقد وجد الامير عبد الكريم فى هذا الزحف اعتداءاً على حقوق الاقليم ، فأرسل يحذر الجنرال من التقدم فى الداخل . وكان الجنرال بيرنجر قد أخبر الجنرال سيلفستر فى ٢١ مايو بأنه لن يتمكن من إرسال أية إمدادات إليه ، كما أن الكولونيل موزاليس ، قائد الشرطة فى قطاع مليلة ، كان قد أوصى باستخدام السياسة بدلا من استخدام العنف ؛ ولكن الجنرال سيلفستر لم يلتفت إلى ذلك ، وخاطب الأمير بكل جفاف ، ورد عليه بأن لاسبانيا من القوة ما يسمح لهـا بالذهاب أينما شاءت ، وأنه قد صمم شخصيا على دخول أراضى بنى ورياغل ، حتى ولو كان كل رجال عبد الكريم سيحاولون منعه . واختار هذا الجنرال طريق العنف بدلا من إختياره السياسة والتفاهم ، وفى وقت صعب على قيادة الجيش العامة أن تسانده فيه فى حركته ، ما دامت هذه القيادة كانت مشغولة أمام الريسولى فى قطاع الجبالا .

وكانت قوات الجنرال سيلفستر تتكون من ٢٤٫٠٠٠ مقاتل ، منهم أربعة آلاف من مجندى المغاربة ، وكان لديه فى أرض العمليات فى الداخل ما يقرب من ٢١٫٠٠٠ مقاتل مجهزين بالأسلحة والمدفعية والمدافع الرشاشة ، فصمم على تنفيذ وعيده دون استشارة الجنرال بيرنجر ، وإحتل جبل عبران فى أول يوليو ، وهو جبل يقع على بعد ١٢ كيلو مترا من أنوال ، ويطل على الحسيمة ومنطقة أجدير ، مركز قبيلة بنى ورياغل . وكان معنى ذلك هو الدخول فى الحرب ضد الامير عبد الكريم الخطابى .

ولقد قام رجال قبيلة بنى ورياغل فى نفس الليلة بالهجوم على ذلك

الموقع وإحتلاله . وكانت القوة الاسبانية المعسكرة فيه تتكون من ٢٥٠ جندى ، منهم مائتين من الجندين المغاربة الذين تركوا خطوطهم وانضموا لاخوانهم المهاجمين . ثم واصل أبناء الريف هجومهم على جميع المواقع التى إحتلها الاسبانيون فى شهرى ديسمبر ويناير فى هذه المنطقة ، وحاصروهم. واستنجدت حامية إيجربين بالجنرال ، وطلبت إمدادها بالماء والمؤن . ولكن الطابور الذى أرسل لنجدتها فشل فى فك حصارها ، أو المرور بين المحاصرين والاتصال بها . واضطر الجنرال سيلفستر إلى تركيز جميع قواته فى قطاع مليلة فى موقع أنوال ، وحاول أن يقوم بعملية جديدة لفك حصار إيجربين فى ٢١ يوليو ، ولكن رجال الريف كانوا قد حصنوا خطوطهم حولها ، وردوا الاسبانيين القادمين من جديد .

وساء الموقف فى إيجربين ، وأخذ بعض الضباط العظام فى الانتحار ، فقرر الجنرال سيلفستر العمل على إنقاذ ما يمكن إنقـــاذه ، وأصدر أمره باخلائها والانسحاب منها. ولكنه شعر بأن قواته الرئيسية فى أنوال نفسها قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف . وفى خلال ليلة مليئة بالقلق فقد القائد الاسبانى سيطرته على الموقف ، وسيطرته على نفسه ، فى الوقت الذى فقد فيه الجنود روحهم المعنوية . وفى صبيحة اليوم الثانى والعشرين ، وتحت تأثير الخوف من هجوم رجال الريف ، أصدر الجنرال سيلفستر أمره بالتقهقر ، وكانت الهزيمة الساحقة .

ولقد بقى الجنرال سيلفستر فى ذلك الموقع، ولكن أحداً لم يعرف مصيره على وجه التحديد . أما القوة الاسبانية فانها قـــد اندفعت على الطريق الموصل إلى مليلة ، وفى حالة ذعر وفوضى ، وروح معنوية لاتحسد عليها، وخاصة بعد أن هجرها الجندون المغاربة . وواصل رجال الريف مهاجمتها

فى أثناء التقهقر . ولقد فر معظم رجال حاميات المواقع بين أنوال ومليلة من مواقعهم ، وكان عدد هذه المواقع ١٣٠ موقعـا ، أما من بقى فى مكانه فقد إضطر إلى التسليم . ولم يأت يوم ٢٥ يوليو الا وكان كل الاقليم ، وحتى أسوار مليـلة ، فى أيدى الثوار الوطنيين . وتمكن الجنرال نافارو من أن يصل ببقايا القوة المتقهقرة إلى ٤٠ كيلو متراً من مليلة ، وإن كان قد فقد كل قطع المدفعية ومعظم أسلحته وذخائره وتموينه . ورغما عن أن الجنرال بيرنجر كان قد وصل إلى مليلة فى يوم ٢٣ إلا أنه فشل فى الخروج من المدنية لانقاذهم . وظل الجنرال نافارو محاصراً فى مواقعـه حتى يوم ٩ أغسطس ، ودون أن يتمكن أحد من إنقاذه ، فسلم إلى الوطنيين الذين أرسلوه أسيراً إلى عبد الكريم .

وقضت هذه العملية على جيش الجنرال سيلفستر ولم يبق بعدها فى مليلة نفسها الا بضع مئـــات من الجنود . واعترف الاسبانيون أنفسهم بأنهم قد فقدوا فيها ١٤٫٧٧٢ رجل ، ٥٩٫٥٠٤ بندقية ، ٣٩٢ مدفع رشاش ، ١٢٩ مدفع ميدان ، علاوة على ٥٧٠ أسير . وكانت الهزيمة أكبر وقعا من الناحية النفسية منها من الناحية المادية ؛ ولم يكن أى جيش أوربى قد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدى الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمـــة القوات الايطالية فى عدوة سنة ١٨٩٦ . ومنذ تلك اللحظة سيطرت المسألة المغربية على الحياة العامة فى إسبانيا ، وسحقت ميزانيتها وأضعفت قوتها من الرجال . أما الريف فانه قد سار فى طريق الثورة ، هادفا تحرير بلاده ، وبقوة السلاح .

(٣) مواصلة عمليات التحرير :ـ

إعتمد الأمير عبد الكريم الخطابي على الفنون الحربية الحديثة الموجودة في دول الغرب أساسا للقيام بعملياته ، في الوقت الذي عجز فيه الاسبانيون عن تطبيق هذه الفنون في منطقة نفوذهم في شمال المغرب . ودرس الأمير الاستراتيجية التي تلزمه في الحرب ، وأصبح يحصل على مايلزمه من مال وسلاح من أيدي الاسبانيين أنفسهم . وزود أبناء الريف أنفسهم بما يلزمهم من معدات وأسلحة وذخائر ، وحتى أجهزة التليفون والآلات الكاتبة ، من الغنائم التي يحصلون عليها من الاسبانيين ، أما الأموال فكانوا يستلمونها نظير إفتداء مايقع في أيديهم من أسرى . ولقد تمكن عبد الكريم الخطابي من أن يزود قواته بكل مايلزمها بهذه الطريقة وبشكل ساعد على استمرار نمو قوته ، وبشكل أرهب الاعداء . ولقد سرت بعض الاشاعات مدعية أن الأمير كان يتلقى المال والسلاح والذخائر وبعض المعونة الفنية من دول خارجية ، وبشكل سمح لكل دولة أوربية بأن تتهم الوطنيين في الدول الأخرى المعادية لها ، أو حتى المنافسة ، بمساعدتها لعبد الكريم ـ والواقع أن هذه الاشاعات كانت من قصر النظر والتعصب بشكل جعلها لا تفكر في إمكان قيام رجال الريف بقوة سواعدهم وقوة ايمانهم بتحقيق مثل هذه الانتصارات . ولم يستلم الأمير عبد الكريم أي معونة خارجية في أثناء قيامه بجهاده التحرري ، وأعلن ذلك في بلاغ رسمي أمام مندوب جريدة تايمز في يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وهو البلاغ الذي نشر في هذه الجريدة في اليوم التالي .

وكان الأمير عبد الكريم مصمما على رفض الحماية الاسبانية ، ومصمما

على الاستقلال ، وعمل على ضم كل الريف والجبالا الى ثورته ، وسار بهم فى حرب تحرير وطنية ضد الاسبانيين .

لقد كان فى وسع أبناء الريف أن ينهوا الحرب بسرعـــة وبموقعة عسكرية هامة ، إذا ما قاموا بعد أنوال بالزحف على مليلة ومحاصرتهـا واحتلالها ، خاصة وأن هذه المدينة قد ظلت لمدة أسابيع عديدة وحاميتها ضعيفة . ولكن افتقار أبناء الريف الى وسائل الدفاع البحرى أجبرهم على الاحتفاظ بقوتهم لعمليات تقع فى ميادين أخرى يضمنون فيهـا النصر . وعلى أى حال فقد سمح ذلك للاسبانيين بارسال قوة بلغت ستين الف جندى الى هذه المدينة المهددة ، وبدأ الجنرال بيرنجر هجوما مضاداً فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وبعد ستة وخمسون يوما من هزيمة قواته فى أنوال . ولكن الاسبانيين عجزوا عن احتـلال جبل خرخو ، وهو الجبل الذى يتحكم فى مليلة من الجنوب الغربى ، إلا فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ، وأما خط نهر القرط فلم يبلغوه إلا بعد شهر آخر . ولكن الاسبانيين تمكنوا من إحتلال الساحل فيما بين نهرى القرط والملوية قبل نهاية العـام ، وإحتلوا دار داريوس فى أعالى وادى القرط فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ ولكن بعد أن بلغت قواتهم فى شمال المغرب ١٥٠٫٠٠٠ مقاتل .

وعند هذه المرحلة نجـد أن الجنرال بيرنجر يوقف هجومـه المضاد فى قطاع مليلة ، ويعود إلى إستراتيجيته القـديمة التى تقضى بالبـدء باخضاع القطاع الغربى . وكان هذا يدل على عجز الجنرال عن الحصول على أى إنتصارات أخرى أمام عبد الكريم ورجاله . ولقد ساء موقف الاسبانيين حتى فى القطاع الغربى ، خاصة وأن الريسولى كان قد أفلت من قبضتهم فى

الوقت الذى تأهبوا فيه لأسره ، وأخذت بعض قوات عبد الكريم تهاجم الاسبانيين فى ذلك القطاع . ولقد قامت قوة من رجال الريف ، بقيادة محمد عبد الكريم ومجهزة بالمدفعية المأسورة من الاسبانيين بالهجوم على المواقع الاسبانية الواقعة على خط المواصلات بين تطوان وشفشاون فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢١ . وأخذ عدد من رجال الريسولى يساعدون أبناء الريف ، وبشكل أعجز الاسبانيين عن سحب هذه الحاميات حتى ١٩ نوفمبر ، ولم تتم هذه العملية إلا بعد معارك عنيفة ومريرة على الاسبانيين .

عاد الجنرال بيرنجر إلى إستراتيجيته السابقة فى سنة ١٩٢٢ وركز قوته ضد الجبالا ، ونجح فى ١٢ مايو فى الاستيلاء على قصبة الريسولى فى تازاروت . ولكنه إضطر إلى الاستقالة عندما عمدت حكومة مدريد إلى التضحية به إرضاءاً للرأى العام من الاتجاه المضاد ، والذى عمل على توريط الحكومة الاسبانية فى شمال المغرب . ولقد جاء الجنرال برجيت خلفا له ، وغير فى الحال سياسته ، وقلبها رأسا على عقب . فبدأ المفاوضات مع الريسولى حتى يسمح لنفسه بتركيز كل قواته فى قطاع مليلة ضد عبد الكريم. ولقد دامت المفاوضات بين الاسبانيين والريسولى من ٦ أغسطس حتى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وقبل الريسولى التسليم ، ولكن شروط هذا التسليم تركته سيد الموقف . وجلا الاسبانيون عن تازاروت ، وقبلوا دفع تعويض للريسولى عما أتلفته العمليات الحربية فى منطقته ، وقبلوا نقل جميع الضباط والموظفين ، من الاسبانيين والوطنيين ، الذين أعلن الريسولى عدم رضاءه عنهم . وكان ثمنا باهظا دفعه الجنرال بيرجيت فى القطاع الغربى لكى يبدأ عملياته فى قطاع مليلة إبتداء من الشهر التالى . ورغم أن الاسبانين قد تمكنوا من إجراز بعض الانتصارات المحلية فى هذا القطاع الأخير إلا أن

تقدمهم قد أوقف نهائيا ، بهزيمة ساحقة فى تيزى عزة ،وتشبة هزيمة أنوال، وإن كانت على مقياس أصغر .

ولقد تمكن عبد الكريم من مد نفوذه وسلطته من المنطقه التى تحتلها قبيلته بنو ورياغل إلى كل بلاد الريف وغمارة . وربما كانت هذه هى أول مرة يشهد فيها التاريخ إتحاد قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدة، بعد أن إعتادوا محاربة بعضهم بعضا ، وصرف مجهودهم فى محاربة جيرانهم . وأصبحت أجدير هى عاصمة تلك الدولة الجديدة التى أنشأها عبد الكريم، وهى قرية صغيرة تقع على بعد ٥ كيلومترات من جزيرة الحسمية الاسبانية. ولقد قام أبناء الريف بتحصين عاصمتهم بما أسروه من أيدى الاسبانيين ومن معسكراتهم ، وتمكنت مدفعيتهم من أن تضرب وتغرق السفن الاسبانية وهى تفرغ حمولتها من الذخائر فى الحسمية ، وذلك ردا على قرار حكومة مدريد بتطبيق الحصار البحرى على سواحل الريف ، والذى صدر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ولقد شهدخليج الحسمية مفاوضات بين مندوبى الاسبانيين وبين الأمير فى يناير سنة ١٩٢٣ ، وذلك لاخلاء سبيل من بقى فى الأسر من جنودهم بعد معركة أنوال ، وذلك نظير مبلغ ٤ ملايين بسيطة اسبانية ، علاوة على إخلاء سبيل المغاربة نزلاء سجون مليلة وسبته وتطوان ، وكان معظمهم من المسجونين السياسيين .

وشدد الأمير عبد الكريم هجومه على خطوط الاسبانيين طوال صيف سنه ١٩٢٣ . ولقد عرض السكرتير العام للمنطقة الاسبانية فى ١٥ يوليو على الأمير كتابة إستقلالا ذاتيا تحت الحماية الاسبانية وسيادة سلطان

المغرب ، فرد عليه الأمير رافضا الاعتراف بالحماية الاسبانية ، ومطالبا بتطبيق مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها. وحضر أحد الجنرالات الاسبانيين ، وهو كاستروجيرونا سرا لمقابلة الأمير فى أجدير، ولكن هذه الاتصالات لم تؤدى إلى نتيجة . وحدث إنقلاب الجنرال بريمو دى ريفيرا فى شهر سبتمبر وأصبح على اسبانيا أن تواجه مشكلات شمال المغرب فى نفس الوقت الذى تواجه فيه مشكلاتها الداخلية .

ولقد إستمر أبناء الريف فى مواصلة الضغط على جبهة مليلة ، وبشكل أجبر الماركيز دى إستيلا على أن يعلن فى خطابه الرسمى فى ملقة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤ أن الحكومة قد قررت سحب جميع المواقع العسكرية المتقدمة فى كلا القطاعين والإنسحاب حتى الساحل . ولكن قبل أن ينتهى ذلك الشهر كان رجال عبد الكريم يشنون هجوما مفاجئا فى قطاع آخر ، هجوما على المواقع الاسبانية فى وادى لاو ، وهو الذى يمر فيه الطريق بين تطوان وشفشاون فى القطاع الغربى . وأخذ رجال عبد الكريم فى إغراء الجبالا على الانضمام اليهم . ورغما عن إزدياد عدد القوات الاسبانية فى هذا القطاع الغربى نتيجة لاستمرار وصول الامدادات اليهم وإرتفاع عددهم إلى مائة ألف جندى منهم ستين ألف على طريق تطوان — رغما عن ذلك فان جبهة وادى لاو قد إنكسرت فى أثناء شهر أغسطس . وكان الاسبانيون قد إعتمدوا على الريسولى للمحافظة على الهدوء بين قبائل الجبالا ، ولكن نجمه كان قد أخذ فى الأفول ، فى الوقت الذى أخذ فيه إسم عبد الكريم يتردد على كل لسان . وتمكن رجال القبائل من قطع الطريق بين تطوان وشفشاون نهائيا ، وحاصروا قوة اسبانية كبيرة بلغت

ثلاثة آلاف جندى، على مسافة ٥٠ كيلومترا من قاعدتهم، كما تمكنوا كذلك من قطع الطريق الموصل بين تطوان وطنجة . وفى أوائل شهر سبتمبر أخذ رجال الريف يهاجمون الاسبانيين وهم على مسافة لا تبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات عن تطوان نفسها ، مقر الحماية الاسبانية .

وكان الماركيز دى إستيللا قد زار قطاع تطوان فى أثناء الصيف ثم فى أثناء الخريف ، وكان يعرف صعوبة العمليات فى هذه المنطقة ، فاضطر إلى أن يقرر تنفيذ سياسة الانسحاب إلى الساحل بمجرد فك حصار حامية شفشاون . وظهر أن نية الحكومة الاسبانية كانت تحديد منطقه إحتلالها فى قطاع مليلة بالأراضى الواقعه فى غرب نهر القرط ، وفى القطاع الغربي بالمنطقة التى تحيط بطريق طنجة ـ تطوان ، وعلى ساحل المحيط الأطلسى ولكن باستثناء منطقة الجبالا . وكانت سياسة الانسحاب تسمح لعبد الكريم بممارسة الاستقلال الفعلى ، ورأت اسبانيا من جانبها إمكانية قبولها لممارسته لهذا الاستقلال ، ولكن على أساس أن يكون إستقلالا ذاتيا ، وخاضعا للاتفاقيات الدولية التى أخضعت المغرب لنظام الحجر الاستعمارى ؛ أى أن يعترف عبد الكريم بخضوعه للسلطة الشرعية لسلطان المغرب ، وسلطة خليفته فى تطوان ، ويعترف كذلك باسبانيا كدولة حامية . وأمام هذا الاصرار من جانب الاسبانيين أصر الأمير على أنه مستقل بالفعل ، وأنه من الضرورى أن تقوم اسبانيا بدفع تعويضات حرب لسكان الريف والجبالا ، نتيجة لتخريبها بلادهم فى مدة الاثنى عشر سنة الأخيرة بتلك الحرب الاستعمارية ، وعليها أن تدفع كذلك فدية عن الأسرى الاسبانيين ، وأن تسحب كل قواتها إلى مستعمرات التاج القديمة ، وإلى داخل حدودها ، وتترك البلاد وأهلها فى سلام .

ولقد تمكن الاسبانيون فى ٢٩ سبتمبر من أن يفكوا حصار شفشاون بعد معارك إستمرت مدة عشرة أيام ، وأحرز أبناء الريف إنتصارات أخرى فى بلاد الجبالا . وعينت الحكومة الاسبانية المار كيز دى استيللا مندوبا ساميا فى منطقة نفوذها ، وقائدا عاما فى نفس الوقت حتى يتمكن من الاشراف على عملية الانسحاب العامة . وكان هناك ما يقرب من أربعمائة موقع اسبانى منعزل ، يضم كل منهم حامية يتراوح عددها بين عشرة رجال ومائة ، وتضم فى مجموعها عشرين ألف جندى . وكان بعض هذه المواقع على قمم الجبـال ، وينقصها الماء ، وكانت تعتبر أسيرة لدى القبائل المحيطة بهـا . ولقد أشار المار كيز نفسه إلى خطورة وقوع هذه القوات فى أيدى الوطنيين ، وخطورة حصول الوطنيين على أسلحتهم وذخائرهم ، وإن كان السلاح قد أصبح لا يعوز المغاربة فى ذلك الوقت .

وكان الجنود الاسبانيين يشترون حريتهم وحق انسحابهم من أمام جبال الريف بتسليم أسلحتهم وذخائرهم وبدفع ضريبة مالية . ونجد أن حامية بوحاريد التى تتكون من ٣٥٦ رجلا قد سلمت فى يوم ٢١ أكتوبر ، وبعـد حصار دام أربعين يوما وبعـد أن فشلت كل محاولة لفك حصارها وإحتل المجاهدون مراكز تموينهـا بالماء . ولقد سلم قائد تطوان للقوات المحاصرة مقـدما عددا من البنـادق الجـديدة يعادل عدد أسلحـة الجنود المحاصرين ، حتى يقبلون رفع الحصار عنهم ، وتركهم ينسحبون إلى تطوان .

ومع بدء حاميـة شفشاون فى الانسحـاب فى شهر نوفمبر وإخلائها لعدد كبير من المواقع ووصولها إلى مشارف تطوان تدعمت القوة الاسبانية فى هذه المدينة الأخيرة . ولكن عملية الانسحاب هذه هدمت كل النفوذ

الاسبانى فى المغرب . وأخذت قبيلة الانجارا التى تسكن المثلث الواقع بين تطوان وسبتة وطنجة تظهر عداءها ثم تعلن ثورتها على الاسبانيين . وقامت فى أواخر شهر أكتوبر بالهجوم على القصر الصغير وإستولت عليه فى شهر ديسمبر . وهكذا إمتدت الثورة إلى ماوراء ذلك الخط الذى عزمت اسبانيا على إقامته أمام قوات الريف ، وقبل أن تتمكن من إتمام إقامته. وواصلت اسبانيا عروضهـا على عبد الكريم طوال فترة الانسحاب ، ولـكن القائد الوطنى أصر على ضرورة انسحاب الاسبـانيين ودفعهم تعويضات للحرب .

ولقد كلفت هذه العمليـات اسبانيا فى مدة الستـة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٢٤ خسائر بلغت ٢١٫٢٥٠ قتيــل ومفقود وأسير ، من الضباط والجنود ، وحسب التعداد الرسمى لوزارة الحربية فى مدريد . وإذا كانت حكومة اسبانيا قد فكرت فى خلال النصف الأول من عام ١٩٢٥ أن تقتصـد فى الأرواح والأموال والمجهودات ، مستغـلة فى ذلك عمليـة إنسحابها إلى الخط الجديد ، إلا أن آمال اسبانيا قد خابت نتيجة لثورة الأنجـارا فيا وراء هـذا الخط ، واضطـرت اسبانيـا الى الاستمرار فى العمليات .

ولم تحاول اسبانيا إحتلال منطقـة الانجارا بشكل دائم ، بل إكتفت باعادة فتح الطريق بين طنجة وتطوان ، حتى تستخدمه كمر بين المنطقتين اللتين يسيطر عليهما الثوار ، منطقة الانجارا فى الشمال ، والجبالا فى الجنوب. وطوقت القوات الاسبانية الأراضى المحيطة بمنطقة طنجة الدولية حتى تمنع القبائل الثائرة من بيع محصولاتها وشراء حاجاتهــا الضرورية ، وأتمت

اسبانيا حصار الأنجارا فى أواخر شهر يناير سنة ١٩٢٥ ثم قامت باعادة إحتلال القصر الصغير فى آخر مارس . ولكن اسبانيا قصرت عملياتها فيما عدا ذلك على ضرب القرى بقنابل الطائرات ، وتعذيب الأهالى المغاربة الذين كانو يحاولون التسلل ليلا بين الاستحكامات الاسبانية لتسويق بعض سلعهم فى طنجة . وكانوا من الفقراء وكثير منهم من النساء، يسيرون مسافات طويلة ويحملون على ظهورهم بعض الحطب او الفحم أو بعض قطع من الجلود أو بعض الحبوب لبيعها والتعيش منها . ولكن الاسبانيين لم يتورعوا عن محاربة هؤلاء المغاربة ، ولم يتراجعوا عن تعذيب النساء والضعفاء . ولقد تمكنت اسبانيا، باقتصارها على هذا التكتيك من أن تقلل عدد جنودها فى شمال إفريقية ، ولكنها فقدت فى نفس الوقت كل أمل فى الوصول إلى تسوية مع الوطنيين . ذلك أن هذا التكتيك الجديد قد أثار رجال القبائل ، خاصة وأن اسبانيا كانت تطبقه على العناصر الأخرى غير المحاربة ، كما أنه هدد باثارة مشكلات دبلوماسية نتيجة لاعتداء اسبانيا المتكرر على منطقة طنجة الدولية بدعوى مطاردتها للثوار . وقد زاد الطين بلة أن اسبانيا كانت ترفض دائما مرور الأدوية وأدوات الاسعاف الطبية للجرحى من رجال الريف ، رغم أن قوات عبد الكريم كانت تحتاج إلى الأدوية لمعالجة الأسرى الأوربيين كذلك .

ولقد إستمر عبد الكريم فى تدعيم سلطته ومد نطاق دولته الثورية فى منطقة الجبالا . ولقد وجد الأمير بعض المقاومة لدى بعض سكان منطقة الجبالا فى يناير سنة ١٩٢٥ ، وكانت هذه القوى المضادة فى غالبيتها من ملاك الأراضى وأصحاب القطعان ، فلم يتراجع الأمير فى إستخدام الشدة ضدهم ، وصادر أراضى من تعامل منهم مع الاسبانيين . ولقد إنتهت هذه

الحركة التي بدأت في شفشاون بالقاء القبض على الريسولي في قصبته في تازاروت ونقله إلى أجدير، حيث مات في شهر أبريل.

وهكذا أصبح عبد الكريم الخطابي رئيسا لدولة، وزعيما لشعب وقائدا لثوار، وبدون أي منافس، وأصبحت الانظار تتجه إليه من مشارق العالم العربي، كما أخذ الكثير من الوطنيين ينظر إليه على أنه أمل العالم العربي في الكفاح ضد الاستعمار. وأصبحت عملياته رغم بعدها عن المشرق تصل إليه وتزيد الحماس في قلوب الوطنيين.

ولقد أخذ محمد عبد الكريم، أخو الأمير، وقائد قوات الريف والجبالا، في شرح سياسة أخيه والشروط التي يقبلون بها إنهاء الحرب. وذكر أن هدف الحرب الوحيد هو تحرير الريف والجبالا، وأنه ما أن تنتهي هذه الحرب حتى يكرس رجال القبائل مجهوداتهم للاصلاح الداخلي والتعمير، وأنهم يوافقون على ترك سبتة ومليلة في إيدي الاسبانيين، ولكنهم قد يغيروا موقفهم إذا ما واصلت حكومة مدريد تشددها. وشرح الأمير أنه لا يوجد بين صفوف المجاهدين الثوار أي وكلاء بلشفيك أوضباط أجانب، وأنهم يرغبون في أن يعيشوا في سلام مع كل جيرانهم، ولا يفكرون في في الهجوم على منطقة طنجة أو التدخل في نظامها الدولي، وأن الريف لا يحمل أية ضغينة لأي من الدول الاوربية، ما دامت تعترف بوضعية استقلاله. وشرح الامير أن أبناء الريف قد أثبتوا منذ سنوات أنهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وبطريقة عجزت بعض الدول الاوربية عن الوصول إليها وعن مجابهتها. إنهم مسلمون ولكنهم متحررون، ويمكنهم أن يوفقوا بين تعاليم الاسلام وبين التقدم العلمي الحديث في بناء دولتهم الوطنية.

ولم تكن اسبانيا مستعدة بغرورها لقبول شروط الأحرار ، إلا أن قيادتها بدأت فى المفاوضة معهم فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ للوصول إلى هدنة ، وعلى أساس وقف القتال ، وعدم تحرك القوات والحاميات الاسبانية من مواقعها ، وفتح أسواق محايدة بالقرب من الخطوط الاسبانية. ولكن هذه المفاوضات انقطعت قبل نهاية هذا الشهر ، ونتيجة لدخول اسبانيا طرفا فى الصراع الذى نشأ فى ذلك الوقت بين فرنسا وأبطال الريف .

(٤) تضارب المصالح مع فرنسا : —

كانت النتائج التى وصلت إليها التجربة الاسبانية فى شمال المغرب تختلف عن تلك التى تمكن الفرنسيون من الوصول إليها فى منطقة حمايتهم ، رغما عن أن كل من الدولتين قد استخدمت وسائل الشدة والعنف مع الأهالى .

وكان الفرنسيون قد استخدموا كل ما يمكنهم إستخدامه من وسائل القمع والشدة ، وبدرجة تفوق تلك التى عمل بها الاسبانيون ، ولكن هذه الطريقة مكنتهم من السيطرة على أقاليم المغرب الواحد بعد الآخر ، وقضوا فيها على المقاومة ، وأخذوا فى تطبيق النظام ، وفى تسيير دولاب الأعمال ، وبشكل أثار أعجاب بعض السطحيين ، الذين بدأوا يصفقون لسياسة الماريشال ليوتى ويشيدون بمهارته فى إدارة منطقته . ولقد ظل هؤلاء السطحيين يصفقون للنظام الاستعمارى الفرنسى فى المغرب الأقصى حتى سنة ١٩٢٥ ، وهى السنة التى إصطدمت فيها فرنسا بقوات جمهورية الريف ، وظهرت تجربتها فى شمال افريقية على حقيقتها ، استعمارية أمام الجميع . ولقد أخذ هذا الصراع بين فرنسا والريف شكلا عسكريا ، وشكلا سياسيا ، نتيجة لتضارب المصالح بوضوح بين الاتجاه الاستعمارى وحركات

الكفاح الوطنى . وكان رجـال الاستعمار الفرنسيين واثقين من أن فشل قواتهم فى رد هجوم أبناء الريف إلى خارج منطقتهم سيكون بداية لا نهاء نظام الحـكم الإستعمارى الفرنسى فى كل شمال افريقيـة ، وأنه سيؤثر على بقائهم فى الجزائر نفسها ، التى كانوا يعتبرونها فى ذلك الوقت أرضا فرنسية.

وكانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة فى منطقة حمايتها فى المغرب الأقصى، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة، رغم توحيد الاسلام بينها. ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية وعناصر مسلمة وبربرية ، وإذا كان العرب يسكنون السهول فان البربر كانوا يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال . وإستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصرى لـكى تفيد من الموقف ، وتفرق بين الأهالى ، رغم ادعائها عملهـا على توحيد كل بلدان المغرب العربى تحت إدارة أوربية موحدة .

وكان رجال الريف فى المنطقة الاسبانيـة من المغرب يتكونون من عناصر تسمى الامازيغ ، ويشبهون غيرهم من قبائل جبال الأطلس الذين احتفظوا بلغاتهم الأصلية، ولهجاتهم المحلية إلى جانب العربية التى اكتسبوها واحسنوها واعتزوا بأنهـا لغة القرآن . ولقد إعتقدت فرنسا أنه يمكنهـا الإدعاء بتأخر مستوى سكان الجبال وتفشى الجهل فيما بينهم ، لـكى تحاول كسبهم إلى جانبهـا ، بدعوى دفاعها عنهم ضد العرب ، ونست فرنسـا أو تناست أن سكان الجبال كانوا فى غالبيتهم يعملون فى الرعى وينتقلون على المرتفعات وأن سكان الوديان كانوا قد توطنوا وأخـذوا يعملون فى الزراعة ، وأن ساكن الجبال يتطور إذا ما عمل بالزراعة ، وكذلك الفلاح إذا ما عهدنا إليه بعملية رعى الأغنـام والمواشى . نسيت فرنسا أو تناست

أن تغيير وسائل الانتاج هو العامل الأساسي في تطوير المجتمع الإنساني ، وأن هذه الفروق الموجودة بين أبناء المغرب كانت فروقا مصطنعه ، إذ أن شخصيتهم العامة كانت هي الاسلام وتوحيد الله . وعلى أي حال فان فرنسا قد ضخمت من عوامل الفرقة المصطنعة حتى تتمكن من الانفراد بجزء هام من الشعب تقطع صلته ببقية الأمة ، وتطبق عليه القوانين الفرنسية ، وتعلمه اللغة الفرنسية وتشجع بعثات التبشير المسيحية في مناطقة ، كما فعلت في بعض مناطق الجزائر مع الآباء البيض ، وإن كان ذلك على نطاق ضيق . ولقد تبجح الفرنسيون قائلين بأن الاسلام والعروبة قد فشلها في خلال اثني عشر قرنا في غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وان اسلامهم ليس أكثر عمقاً من سطح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التي أعلنت فيها أنها ستحافظ على نظام الحضارة الذي وجدته عند وصولها إلى المناطق التي اعتنقت الاسلام وتكلمت العربية ، ولكنها لن تساعد الاسلام على الانتشار ، بعدما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أجبر الماريشال ليوتي الحكومة المغربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤ على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التي تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية قد وصلت في ذلك الوقت إلى المناطق الجبلية ، وصعب عليها أمر التوغل فيها . وكانت هذه السياسة تعني رفض تطبيق النظم الاسلامية على سكان الجبال ، خوفا من أن يؤدي مثل هذا التطبيق من جانب دولة حديثة إلى زيادة انتشار اللغة العربية وانصهار المغاربة جميعا سويا . ولقد أسرع الفرنسيون إلى تنظيم إدارات خاصة في كل منطقة من مناطق الجبال تخضع لهم ، وانشأوا فيها مجالس محلية ، وطبقوا فيها العرف والتقاليد في التقاضي ، وانشأوا عددا من المدارس لتعليم أبناء سكان الجبال ، ويدرس فيها عدد

من الفرنسيين وعدد من القبائليين من الجزائر . وأصبحت اللغات الرسمية في هذه المناطق هي اللغة الفرنسية واللهجات البربرية ، رغم اختلاف لهجة القبائليين عن لهجات أبناء الجبال في المغرب الأقصى . والمهم هو أن اللغة العربية قد ابعدت عن هذه المدارس في نفس الوقت الذى أبعد فيه الفرنسيون تطبيق الشريعة الاسلامية فيها . وهدفت فرنسا من وراء ذلك إلى خلق بعض الجزر البربرية وسط ذلك المحيط العربي الاسلامي في شمال افريقية . ولكن ظهور الأمير عبد الكريم قلب هذه السياسة رأسا على عقب ، خاصة وأن فرنسا قد رأت فيه قائداً وزعيما يعتز باسلامه ولا يخضع للاستعمار ويكافحه ، ويعمل على القضاء عليه وبيده .

وجاءت العوامل العسكرية والاستراتيجية لكي تظهر التضارب بين مصالح فرنسا ومصالح القوة التحررية النامية في شمال المغرب، وخاصة في سنة ١٩٢٤ . وكان الفرنسيون قد أتموا في أوائل هذا العام احتلال إقليم وزان الواقع في السهول المطلة على المحيط الأطلسي ، والمجاور للحد الغربي للمنطقة الاسبانية . أما في الشرق فانهم كانوا يسيطرون على ممر تازا الذى يفصل قبائل الأطلس ، والتي لم تخضع بعد للفرنسيين ، عن قبائل الريف الثائرة . وكان الفرنسيون قد زادوا من نشاطهم في الثلاث سنوات الأخيرة لإكمال إحتلال منطقة نفوذهم المغربية ، ولكنهم لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى منطقة أعالي وادى الورغة ، وهى المنطقة الهامة التي تقع بين وزان وتازا وإلى الشمال من فاس . ولقد زاد من أهمية هذه المنطقة الأخيرة في هذه الفترة أن الحدود لم تكن قد رسمت بعد بشكل نهائي بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية هناك . ولقد نفذ الفرنسيون ما يخصهم من خطة احتلال منطقتهم بعد أن اتفقوا مع القيادة الاسبانية على أن تتقدم قوات كل منهما ، من

الجنوب ومن الشمال ، لاحتلال تلك المنطقة . وتقدم الفرنسيون فى شهر مايو سنة ١٩٢٤ وعبروا أعالى نهر الورغة دون أن يلقوا مقاومة شديدة ، واسرعوا بتنظيم هذه المنطقة . وهكذا يظهر أن فرنسا كانت تحاول احتلال كل منطقتها الخاضعة لنفوذها حسب خطة تقسيم الأراضى ورسم الحدود بين المنطقتين الشمالية والجنوبية . وفى الوقت الذى كان عبدالكريم يعمل فيه على الاستقلال بالوطنيين ، وفى كل من المنطقتين ، إذ أنه كان لا يعترف بمثل هذا الخط الذى يمر عبر أهالى قبائل واحدة . ولذلك فان تضارب المصالح بين فرنسا وعبد الكريم قد زادت فى الوضوح .

وزاد الطين بلة اعلان الماركيز دى استيللا فى أثنـاء ذلك الوقت قرارا بسحب جميع المواقع الاسبانية من الداخل صوب الساحل . وحينما تقدمت القوات الفرنسية شمالا لم تتصل بأية قوات اسبانية ، بل وجدت نفسها فى مواجهة قوى الثوار من ابناء الريف . وتمكن الثوار فى عمليات كثيرة من اذاقة مرارة الهزيمة للقوات الفرنسية . وأصبحت الجبهة الشمالية للقوات الفرنسية مكشوفة ، وسرت اشاعات عديدة بأن فرنسا ستواصل هجومها شمالا داخل المنطقة الاسبانية التى أخلى داخلها من الحاميات . ولقد اضطر الماريشال ليوتى إلى أن ينفى رسميا وجود أية نية لدى حكومته للتوسع فى المنطقة الاسبانية ، وأعلن أنه كان يأمل دائما فى العمل فى وفاق تام مع الاسبانيين . ولكن تغيير الاسبانيين المستمر لسياستهم كان يصعب العمل معهم . وشرح أن العمليات الفرنسية فى شمال الورغة كانت تقع طبقا لخطة مشتركة ، وأشار إلى فشل الاسبانيين فى القيام بتنفيذ مايخصهم من هذه الخطة المشتركة ، وتأسف على قرارهم بالانسحاب صوب الساحل ولكن الماريشال ليوتى ادعى أن أبناء الريف كانوا يهاجمون المنطقة

الفرنسيـة ، وأن الفرنسيين كانوا لا يقدرون على الدخول إلى المنطقـة الاسبانية لمعاقبتهم ، وأشار إلى أن فشل الاسبانيين فى إخضـاع منطقتهم يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق فرنسا فى منطقتهـا . ولسنا نعرف تماما ما إذا كان الماريشال يرغب فى التدخـــل فى ذلك الوقت فى المنطقة الشمالية ، أو الإفادة من فشل الاسبانيين أمام ثورة الريف . ولكن مما لا شك فيه أن المقيم الفرنسى فى المغرب كان يعمـل بهذه التصريحات على تهيئـة الرأى العام لإمكانيات القيام بعمليات هجومية فى الشمال ؛ وكان يحتفظ لنفسه بخط الرجعة فى حالة قيامة بمثل هذه العمليات ؛ حتى وإن كانت هذه التصريحات هى مجرد عمليـات جس نبض لمعرفة رد الفعل على كل من اسبانيا وانجلترا ، التى كان يهمها عدم وصول القـوات الفرنسية إلى موانى المغرب الشمالية ؛ والقريبة من جبل طارق .

ولقـد زادت الصعوبات أمام الاسبانيين مع اشتداد هجمات المغـاربة عليهم ، فقرر الفرنسيون إنشـاء خط دفاعى ثابت عن منقطتهم حتى يمنعوا هجوم ابناء الريف وتوغلهم فى منطقة النفوذ الفرنسية . وتقدم الفرنسيون فى أوائل شهر سبتمبر فى اتجاهين : الأول فى إتجاه شمال الورغة والثانى فى الركن الشمالى الشرقى للمنطقة الفرنسيـة ، أى فى المنطقة الواقعة بين الجزائر وقطاع مليلة الاسبانى . وطلب المارشال ليوتى من فرنسا فى شهر أكتوبر الاسراع بارسال الامتدادات اليه ، واللازمة لتحصين المناطق التى إحتلهـا فى شمال الورغة . ثم أعلن ليوتى أن أهـالى الريف يواصلون إعتداءاتهم على الأراضى التى لم يتم إحتلالها بعد من المنطقة الفرنسية ، وأعلن أنهم يغرون القبائل فيها على إعلان الثورة والهجوم ضد الفرنسيين . واتخذ

المارشال هذه الأدعاءات أساسا لكى يعلن أن فرنسا قد تقرر الهجوم على المنطقة الشمالية ، ومطاردة أهل الريف حتى فى داخل الحدود الاسبانية . وذكر أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن الاسبانيين ملزمين بادارة منطقتهم وإستتاب الأمن والنظام فيها ، وأن فشلهم فى تنفيذ ذلك يعتبر مخالفا لتعهداتهم الدولية ، ويضع الأقاليم الشمالية من منطقة الحماية الفرنسية فى موضع صعب ، نتيجة لحالة الفوضى التامة الموجودة فى الناحية الأخرى من الحدود . ولقد أشار المارشال إلى أن العالم الاسلامى يرقب الحرب الدائرة فى منطقة الحماية الاسبانية بكل إهتمام ، وإلى أن الثورة المعلنة هناك كانت تهدد نفوذ كل الدول الأوربية ذات المصالح الاستعمارية فى البلاد الاسلامية ، وهى تهدد فرنسا فى شمال إفريقية بأكملها ، وتهدد حتى بريطانيا فى ممتلكاتها الاسلامية .

لقد فسرت فرنسا المادة الأولى من اتفاقيتهـا مع اسبانيا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ على أنها ملزمة ، فى الوقت الذى نظرت فيه حكومة مدريد إلى هذه المادة على أنها مجرد حق لها ، ولها مطلق الحرية فى تطبيقه أوعدم تطبيقه وبالصورة التى تحلو لها ، وحسب إمكانياتها . ولقد قامت الحكومة الفرنسية بطلب توضيحات من حكومة مدريد حول نياتها المقبلة تجـاه المناطق التى يجرى سحب القوات الملكية منها ، حتى تتمكن الدولتان الاستعماريتان من توفيق المجهودات ، والتعاون أمام الصدمات التى أصابت النفوذ الاستعمارى فى هذه المنطقة الهامة من العالم .

وإذا كانت الدول الاستعمارية تعالج الموضوع بهذه الطريقة فان القوة الوطنية كانت لها كلمة تقولهـا فى تقرير مصيرها ومصير بلادها . ولقد

صمم الأمير عبد الكريم الخطابي على ضرورة تحرير المناطق التي قامت فرنسا باحتلالها في خلال عام ١٩٢٤، وبقوة السلاح. وظهر بذلك تضارب المصالح، وتضارب الاتجاهات بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية في المنطقة، ووضحت صعوبة التفاهم بين فرنسا وبين رجال الريف، وصعوبة المحافظة على السلم بينهما. وكان يصعب على كل من الطرفين، الوطني والاستعماري، الوصول إلى انصاف حلول. وكانت فرنسا لا تقبل ترك عبد الكريم الخطابي يستمر في تحرير هذا الركن الهام من العالم ويهدد نفوذها في كل شمال افريقية، وكان هذا يستتبع الصدام بين المعسكرين.

ورغم كل ذلك فلقد حاول عبد الكريم الخطابي أن يفتح باب المفاوضات مع الفرنسيين، وأرسل أخاه، الأمير محمد الخطابي، إلى باريس. ولقد اتصل هذا الأمير ببوانكارية وبغيره من الشخصيات الفرنسية، وحاول أن يصل معهم إلى تفاهم على الخطوط العامة. ولقد اعترف بانليفي بهذه الاتصالات رغم أن بوانكاريه قد أنكرها. وصرح أريستيد بريان وزير الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت بأن موضوع هذه المباحثات لم يسجل في أي سجلات رسمية. والواقع أن فرنسا قد رفضت إعطاء صبغة رسمية لهذه المباحثات حتى لا تعتبر اعترافا دوليا بجمهورية الريف، وحتى لا يؤثر ذلك على سلطة سلطان المغرب وحقوقه الاقليمية، وحتى لا يؤدي ذلك إلى وقيعة بين فرنسا واسبانيا. وبعد محادثات باريس أحال الفرنسيون الوفد المغربي إلى الماريشال ليوتي للتفاهم معه في فاس أو في الرباط. ولقد اتفق كل من رجال الريف والفرنسيين على مسألة وصول مندوب من طرف عبد الكريم الخطابي إلى فاس، ومقابلته لمدير المخابرات العسكرية في المغرب في ذلك الوقت، وبعد أن قامت بعملياتها العسكرية في منطقة وادي الورغة.

ورغم أن السلطات الفرنسية فى المغرب لم تعترف رسميا بجمهورية الريف إلا أنها بحثت مع مندوبى هذه الجمهورية أسماء القبائل التى تعتبرها داخلة فى هذا الجانب من الخط أو ذاك ، وأكدت للمندوبين الآتين من الشمال أنها لا تبيت النية لتعدى خط الحـدود . وعلى أى حال فان هـذه السلطات قد تعرضت لذكر قبائل بنى سروال على أنهم يدخلون داخـل منطقة النفوذ الفرنسى ، وذكرت أنها قد وعدت هذه القبائل بمساعدتها حتى تتمكن من مقاومة فرض الأمير عبد الكريم لسيطرته عليها .

والواقع أن موقف الحكومة الفرنسية فى باريس كان يتلخص فى عدم التراجع عما حصلت عليه فى المغرب الاقصى ، وفى عدم القيام بأى عمل قد يسىء إلى العلاقات الودية القائمـة مع إسبانيا ، أما موقف السلطات الفرنسية فى المغرب الأقصى فكان يتلخص فى محاولة مد النفوذ الفرنسى إلى أقصى درجة ممكنة ، والعمل على التعاون مع السلطات الاسبانية على منـــع زيادة نفوذ جمهورية الريف وإتساع رقعتها . ولقد وجد الأمير عبد الكريم الخطابى فى هذه المواقف مواقفا غير ودية تعمل على تحدى أبسط مبادىء الحرية التى لا يدين الا بها . ولم يتراجع الأمير عبد الكريم ، وقبل أن يسوى نزاعه مع اسبانيا أخذ فى تحدى عدو جديد قوى ومنظم ، وأشعرته انتصاراته على اسبانيا بأن فى وسعه إن تطلب الأمر أن يقف كذلك فى وجه فرنسا ، رغم أنها كانت أكبر دولة عظمى حربية باقية فى العالم الغربى فى ذلك الوقت .

(٥) الزحف صوب الجنوب : —

كان تشبث فرنسا باستمرار احتلالها لأعالى نهر الورغة يجبر الأمير عبد الكريم الخطابى على محاربتهـا لأسباب إقتصادية وأسباب سياسية لها

قيمتها . ذلك أن وادى الورغة كان هو المورد الأساسى للغلال لجزء كبير من أهل الريف ، خاصة وأن إقليمهم كان فقيراً ، وكانت القبـائل التى تسكن فى أعاليه من مجموعة قبائل الجبالا ، وكانت الجماعات الشمالية منها قد قبلت الانضمام إلى دولة عبد الكريم ، خاصة وأنه قد عمل على تحريرهم من حكم الاسبان . وكان الأمير مضطراً إلى توحيد كل منطقة الورغة تحت إدارة واحدة ، خاصة وأن عجزه عن تحرير الجزء الجنوبى منهـــا كان يضعف من هيبته أمام الأهالى . وكانت هذه المنطقة تمتاز كذلك بسكنى عدد من أهالى ورجال بنو ورياغل فيها ، وهم أبناء قبيلة عبد الكريم الخطابى. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول بأن مسألة النفوذ الفعلى على هذه المنطقة كان أمراً هاما بالنسبة لقائد الريف ، هذا علاوة على أهمية القمح اللازم لتموينه. وكان معنى انسحاب اسبانيا من داخل الريف هو وقوف عبد الكريم وجها لوجه أمام السلطات الفرنسية ، وباعتبار أنهما الدولتان أو السلطتان الموجودتان فى المغرب الأقصى فى ذلك الوقت . وكان من الصعب على هاتين الدولتين أن يعيشا جنبا إلى جنب ، نظراً لأنهما كانا يمثلان قوى مختلفة ومتضادة : السيطرة الغربية من ناحية ، ومحاربة تلك السيطرة بأسلحتها التى تحملها أيدى وطنية من ناحية أخرى . وكانت فرنسا ترى فى كل يوم زيادة إنضمام رجال القبائل إلى عبد الكريم ، وكان هـــذا الأمر يثيرها ويجعلهـا تخشى على مركزها فى المغـرب الاقصى ، وفى كل شمال افريقية .

ولقد أعلن بانليفى فى مجلس النواب الفرنسى يوم ٢٨ مايو سـنة ١٩٢٤ ـ حين وقف يدافع عن سياسة الحكومة ضد الأمير عبد الكريم ـ أن على

كل فرد قبل أن يفكر فى السلم أن يعرف ويعلم جيدا بأن فرنسا تقف مع كل قواتها فى المنطقة الواقعة بين الورغة وفاس ، وحتى إذا كان هناك من الفرنسيين من يرغب فى التراجع أمام مثل هذه السياسة ، فعليهم أن يقدروا نتائج موقفهم السلبي. وأكد أن فرنسا كانت مهددة بالاضطرار إلى إخلاء فاس ، بل ومهـددة أيضا بفقد كل المغرب الأقصى والجزائر وتونس كذلك . ولقد أعاد الكرة مرة جديدة فى خطاب آخر له فى ٣ أغسطس ، وأعلن أن على فرنسا أن تدافع عن مركزهـا فى المغرب الاقصى أو أن تقبل فقدانها لكل شمال افريقية ، وفى ظروف مهينة : « سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الاستعمارية ، وآخر استقلالنا الاقتصادى الذى هو أمر محال بدون مستعمرات ، وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا فى العالم » .

والحقيقة أن الحرب بين فرنسا وعبد الكريم قد هزت الامبراطورية الفرنسية فى كل شمال افريقية ، وكانت فترة دقيقة فى تاريخ العـــالم ، تتبع فيها المراقبون السياسيون والخبراء فى الشئون الاستعمارية حركاتها بكل إهتمام .

أما من ناحية الأمير عبد الكريم الخطابى فمما لا شك فيه أنه كان يقدر قيمة الاخطار التى تنتظره من الهجوم صوب الجنوب ، ومن مقابلة قوات الامبراطورية الفرنسية ، ولكنه عرف كذلك عدم وجود توازن عددى بين القوات الفرنسية من ناحية ، وبين إمكانية إنتشار حركة خروج القبائل ـ الواقعة خلف الخطوط الفرنسية ـ على طاعتهم ، بمجرد نجاحه . وكان عبد الكريم يعرف أن الحروب قد أنهكت قوى فرنسا ، وأن أهلها أصبحوا لا يفكرون فى حروب جديدة ، وأن فرنسا تمر فى ضائقات مالية ، وأن الشيوعيين سيقابلون سياسة الدخول فى حرب استعمارية جديدة بمقاومة

عنيفة ، وأن الاشتراكيين سيقومون نفس السياسة بقوة أقل، ولكن بعدد أضخم . كان كل ذلك فى صالح الأمير عبد الكريم وصالح رجال الريف . وكان على عبد الكريم بعد ذلك أن يعتمد على صعوبة الأرض فى المنطقة الواقعة بين أعالى وادى الورغة وبين بلاده الأصلية ، ويعتمد كذلك على المصاعب التى ستواجه فرنسا حتى فى حالة نجاح قواتها ووصولها إلى الحدود الاسبانية التى لم تكن قد تحددت بعد . لقد كانت كل هذه العقبات الجغرافية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية تصعب على فرنسا تعقب رجال عبد الكريم الخطابى فى الممرات الجبلية وفى الأوكار الواقعة حتى شواطىء البحر المتوسط . ولم يكن فى وسع القوات الفرنسية ، مالم تقم بتعقب قوات الأمير حتى شواطىء هذا البحر ، أن تظهر أمام العالم بمظهر المنتصر ، إذ أن كل انتصار جزئى لها فى إحدى المعارك سيظهرها بمظهر المنهزم العاجز عن القضاء على خصمه، وأمام العالم، وسيظهر الأمير عبد الكريم فى نفس الوقت بأنه قد نجح فى تحدى أعظم القوات البرية الموجودة ، ونجح فى الانسحاب برجاله فى سلام .

ولقد بلغ عدد القوات الفرنسية فى المغرب فى خريف ١٩٢٤ ما يقرب من ٦٥٫٠٠٠ جندى، بما فى ذلك جنود المستعمرات وجنود الفرقة الأجنبية . ولقد طلب الماريشال ليوتى إلى حكومة باريس فى ١١ ديسمبر ارسال الإمدادات اللازمة له على مرتين: الأولى فى شهر فبراير، والثانية فى أواخر أبريل . ثم عاد وكرر طلبه ملحا بعد عشرة أيام ، وأعلن فى نفس الوقت أنه سيتخذ موقفا مدافعا ، ونفى كل فكرة ممكنة للدخول فى منطقة النفوذ الاسبانية ، التى شبهها بخلية نحل خطيرة على قواته، وشرح أن دخول المنطقة الاسبانية ستعارض مع الاتفاقات الدولية .

ولكن علينا ألا ننسى أن المادة الثانية من اتفاقية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ كانت قد وصفت خط الحـــدود فى قطاع الورغة بأنه يقطع النهر تحت منابعه ، تاركا أعالى المياه فى المنطقة الاسبانية ، ثم يتبع فى اتجاهه غربا خط المرتفعات التى تشرف على الضفة الشماليـة للقبائل التى تسكن الوادى بقدر المستطاع . ولكن هذه الحدود قد بقيت غير محددة بشكل نهائى نظراً لجهل كل من الاسبانيين والفرنسيين على حد سواء بخطوط تقسيم المياه ، وبالحدود القبليـة فى ذلك القطاع . وكان من السهل قيـام مشكلات دبلوماسية بين الدولتين الاستعماريتين فى حالة ما إذا تقدمت احداها باحتلالها قريبا من تلك المنطقة .

وكان خط تقسيم المياه بين الورغة والبحر المتوسط واقع بالفعل فى أيدى قبـــائل الريف ، بينما كان الخط الفرنسى يقطع القمم والمنحدرات المتتالية والمتوازية ، وسفوح الجبال التى تسير بين الشمال والجنوب من خط تقسيم المياه إلى ذلك النهر . ولذلك فان الفرنسيين كانوا يواجهون قمم الجبال ، ويمر النهر فى خلفهم ؛ ومهما حاولوا إنشاء الطرق أو القناطر فقد كان من السهل قطعها ونسفها . أما الدشم ذات المزاغل المتعددة على طول الخط الفرنسى فكان من السهل على أبناء الريف محاصرتها والاستيلاء عليها ، الواحدة بعد الأخرى ، كما حدث فى الخط الاسبانى من قبل . ولقد كان فى وسع رجال الريف ، بمجرد تسللهم إلى ذلك الخط المحصن ، أن يعملوا على إثارة القبائل النازلة وراء الفرنسيين على قوات الإحتلال ، التى ستصبح محاصرة بهـذا الشكل . وكان فى مقدورهم كذلك أن يواصلوا زحفهم إلى ثلاث مواقـــع استراتيجية فى غاية الأهمية .

الأول هو موقع وزان فى الشمال الغربى وهو مركز إسلامى مهم ، والثانى هو فاس فى الوسط وهى عاصمة المغرب التاريخية ومركز العلم والعلماء والطلبة والتجار ، والثالث هو تازا فى الشرق وهى همزة الوصل بين الجزء الذى إحتلته فرنسا من المغرب الأقصى وبقية مناطق احتلالها فى شمال افريقية . وكانت هناك منطقة تقع إلى الجنوب من تازا لم يكن الفرنسيون قد نجحوا بعد فى إخضاعها ، وكانت تليها منطقة أخرى إلى الجنوب منها ، تقع فى الأطلس ، ولم يكن الفرنسيون قد تمكنوا من الوصول إليها بعد . ولقد كان فى وسع رجال الريف — فى حالة استيلائهم على تازا — أن يقطعوا خط السكة الحديدية الموصل بين كل من الرباط وفاس وبين الجزائر ، بل وأن يثيروا قبائل الأطلس ضد الفرنسيين . ولقد كان الخط الفرنسى الذى يطوق الأطلس فى ذلك الوقت يشبه حدوة الفرس المفتوحة إلى الجنوب ، وكان مهدداً بالانكسار فى نقطة هامة منه . كما أن التهديد بفتح جبهة جديدة ضد الفرنسيين فى منطقة الأطلس ، وفى نفس الوقت الذى تتقدم فيه قوات الريف صوب الجنوب كان يهدد بجعل بقاء الفرنسيين ضربا من المستحيل .

وعلاوة على إستناد الأمير عبد الكريم الخطابي إلى موقف استراتيجى فى صالحة ، اعتمد هذا القائد على مزايا تكتيكية واضحة ، ذلك أن الميدان الجديد للعمليات كان يشبه المنطقة الاسبانية إلى حد كبير ، إذ أنه كان إقليما قاحلا يفتقر إلى الأشجار والغابات ، ولكن تنتشر فيه الشجيرات المليئة بالأشواك ، وتكثر فيه المنحدرات وتقل فيه المياه . وكانت هذه هى أصلح أرض يمكن لأبناء الريف أن يحاربوا فيها ، إذ أنهم كانوا قد تدربوا فى بلادهم على آخر الفنون الحربية الأوربية التى تصلح لتلك الأراضى .

وكان فى إستطاعة مجاهدى الريف أن يتخذوا السواتر بمنتهى السرعة ، ورغم تضاريس الأرض فانهم كانوا جنود هجوم ، إذ أنهم تمرنوا على النوم فى العراء ، ولم يحملوا من المتاع مايعوقهم عن الحركة ، واقتصروا على حمل بعض الطعام داخل عباءاتهم ، علاوة على بنادقهم وذخائرهم . وكان رجال الريف قد زودوا أنفسهم من الاسبانيين بكل مايلزمهم وأكثر ، من بنادق ومدافع رشاشة وذخائر . ورغما عن نقص المدفعية وعدم وجود قوة جوية لدى رجال الريف فان هذه الأسلحة لم تكن أساسية فى هذا الوقت ، وفى مثل هذه الأرض . وكانت قيادة قوات الريف قد استخدمت أجهزة الهاتف وأصبحت على اتصال مستمر بوحداتها المتحركة المختلفة ، مما سمح لها بتنفيذ عمليات مشتركة فى ميدان واسع ، مثلها فى ذلك مثل الأوربيين ، إن لم تتفوق عليهم . وكانت قيادة المجاهدين قد أنشأت مخازن للأسلحة والذخائر فى كل ناحية ، ويمكن استدعاء المقاتلين من رجال القبائل إليها بسرعة ، حيث كانوا يسلحون ويرسلون إلى الجبهة المعينة لهم ، والاشتراك فى المعركة فى التو . ولذلك فان قوات الريف كانت تعتمد على مرونة واضحة وسيولة تامة فى التجنيد والتعبئة ، وبشكل يسمح لها بمواجهة أكثر من واجب ، والقيام بتنفيذه فى وقت قصير . وكان عدد قوات مجاهدى الريف يختلف تبعا لذلك من يوم إلى يوم ، ومن فصل إلى فصل ، ولكن جمهورية الريف أفادت من ذلك لدعوة الرجال للخدمة كلما استدعى الأمر ، ثم قامت بتسريحهم بعد العمليات لاتمام أشغالهم فى الحقل . ولم يحتفظ الأمير إلا بعدد بسيط من مجاهدى القبائل بشكل مستديم ، كانوا يعتبرون جيشا دائما باق تحت السلاح ، وتصرف له الدولة أرزاقه وأقواته ، وتراوح عدد هذا الجيش بين ستة آلاف وعشرة آلاف مقاتل ، فى الوقت الذى بلغت فيه

قوات المجاهدين مايقرب من ٦٠٠٠٠ رجل . ولقد اعتمدت قوات الريف على تكتيك خاص وضعه لها الأمير محمد عبد الكريم ، أخو بطل الريف ؛ وكان هذا التكتيك يتلخص فى إرسال عدد من المتطوعين إلى ماوراء خطوط العدو حتى يعملوا على إثارة القبائل ، وكانت هذه العملية تساعد على زيادة عدد المقاتلين باستمرار فى أثناء زحفهم ، وكانت بعض القبائل التى تقترب العمليات الحربية من أرضها تنضم بكل رجالها إلى صفوف المقاتلين . وسرعان ماتعين عليهم القيادة ضباطا وضباطا للصف ، حتى تسيطر عليهم فى العمليات. وكان زحف الجيش خلف تلك الستارة المكونة من رجال القبائل يسمح له بحمايتهم فى حالة تقهقرهم ، ويسمح له بمقاومة أى هجوم مضاد يقوم به العدو ، الذى سيجد نفسه ـ بعد مطاردة بسيطة لرجال القبائل ـ ملتحما مع خطوط نظامية تعيد إليه ذكرى الحرب العالميـــة فى أوربا . ولقد وجد الماريشال ليوتى نفسه أمام سلاح مشاة ممتاز يمكنه أن يقف على الأقل ندا لأى جيش حديث فى العالم ، من حيث الشجاعة والضبط والربط والأخلاق وحسن المناورات والتسديد فى إصابة الهدف .

ولقد بدأ رجال الريف هجومهم فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٥ وأدى ذلك إلى رد فعل قوى فى فرنسا . وكانت قوات فرنسا فى المغرب الأقصى فى ذلك الوقت تبلغ ٧٢٫٥٠٠ جندى ، لم يكن من بينها إلا خمس كتائب فرنسية وكانت البقيـة من الجنود السود وجنود شمال افريقيـة وجنود الفرقة الأجنبية التى كان ٤٠ ٪ من رجالها من الألمان ، ٢٠ ٪ أخرى من الروس البيض فى ذلك الوقت . ولقـــد تباطأ إرسال فرنسا للقوات الجديدة التى تطلبها هذا الموقف فى المغرب لمدة ثلاثة أشهر . وتوغل رجال الريف فى

الخطوط الفرنسية وأثاروا القبائل خلفها ، فاضطرت القيادة إلى أن تخلى جميع المواقع التى انقطعت صلتها بقواعدها . ولقد ظهر تأزم الأمر بشكل واضح فى الفترة الواقعة بين ٢٦ يونيو ، ٦ يوليو فى قطاع تازا ، حين حاول رجال الريف أن يصلوا إلى المناطق التى لم تكن قد خضعت بعد للفرنسيين ، وتقع إلى جنوب هذه المدينة ، ويصلوا كذلك إلى منطقة الأطلس ، التى لم تكن القوات الفرنسية قد دخلت إليها بعد . حقيقة أن هذه المحاولة من جانب رجال الريف لم تكلل بالنجاح ، وخاصة بعد المعركة العنيفة التى خاضتها القوات الفرنسية فى ذلك الوقت وفى هذا الموقع ضد أبطال الريف . ولكن فرنسا إضطرت إلى إخلاء تازا تماما من الأهالى الأوربيين ، حتى تتمكن من الحصول على حريتها التامة فى العمليات الحربية . ورغم ذلك فقد تمكن أبطال الريف من قطع السكة الحديدية فى المنطقة الواقعة بين تازا وجرسيف .

ولقد أدت معركة تازا إلى هز الرأى العام الفرنسى ، وبشكل أجبر الحكومة الفرنسية على أن تغير قيادتها ، وأن تبدأ فى التو فى عمليات واسعة النطاق ، خاصة وأنه قد وضح أمام العالم إمكان إتحاد رجال الأطلس مع رجال الريف فى ثورة عارمة ضد الفرنسيين فى المغرب ، وبشكل يقطع بينهم وبين بقية الفرنسيين فى شمال افريقية . ولقد عينت فرنسا الجنرال ناولان قائدا عاما لقواتها فى المغرب فى ٢٦ يوليو ، وظهر أن الماريشال ليوتى سيحتفظ بالاقامة العامة فقط . ثم عادت فرنسا وأرسلت الماريشال بيتان فى مهمة خاصة إلى المغرب فى يوم ١٧ يوليو . وكان على هذين القائدين أن يعملا سويا ، مع الماريشال ليوتى ، على تنظيم القوات الفرنسية . وبمجرد إنتهاء هذه المهمة أعلن الجنرال ناولان أنه يستعد للقيام بهجوم مضاد ،

مستندا فى ذلك إلى كل القوات التى وصلته ، وفى تعاون مع الاسبانيين .

وكانت إنتصارات الأمير عبد الكريم الخطابى المتتالية على الفرنسيين لمدة ثلاثة أشهر تثير الحماس فى جميع أرجاء المغرب ، وجميع أنحاء العالم العربى والإسلامى ، وكانت تثير الحنق فى فرنسا نفسها . وكانت الفرصة فريدة لكى يشن الحزب الشيوعى الفرنسى هجوما عنيفـــا على البورجوازية الاستعمارية ، ويظهر تأييده لقضية الريف ، وعلى أساس إنشاء جبهة متحدة بين عمال الدول الغربية ، وشعوب الدول غير الأوربية ، والتى كانت جزءا من برنامج المؤتمر الشيوعى العالمى الثالث . وكما حاول رجال الريف إثارة رجال القبائل خلف الجيش الفرنسى ، كان الشيوعيون يحاولون إثارة الشعب الفرنسى ضد الحرب فى المغرب ، خاصة وأن الأمة الفرنسية كانت قد ضحت بكثير مما تمتلك لكى تواصل صراع الحيـاة والموت من أجـل بلادها فى الحرب العالمية الأولى ، ولم تكن ترضى بقبول تضحية جديدة برجالها وأموالها،وخاصة فى حرب استعمارية، وعلى حدود آخر مستعمراتهم ، وحدود لم تكن قد حددت بعد . وكان الفرنسيون يعرفون أن الحرب المغربية تشبه الحروب الأوربية فى عملياتها وفى خسائرها فى الأرواح والأموال ، فازدادت الوجوه شحوبا والأعصاب توترا . ولقد قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى باصدار بيان فضحت فيه إعتداء الحكومة الفرنسية ، وطالبت بالاعتراف بحكومة الريف ، وبالجلاء عن المنطقة الفرنسية فى المغرب . وقام الشيوعيون من الفرنسيين ومن الوطنيين بنفس النشاط ، مما اضطر سلطات الحماية إلى طردهم إلى فرنسا . ولكن نساء فرنسا خرجن فى مظاهرات كبيرة فى اليوم التالى، وحملن لافتات كتب عليها

« لقد اخذتم رجالنا فى الحرب العالمية . وتريدون قتل أبناءنا فى الحرب الاستعمارية !! » وكانت هتافاتهن تطالب بالسلم وبالاعتراف بالحرية للرجال الأحرار . ولم يكن فى وسع أحد أن يتهمهن بالشيوعية ، بل إنها كانت حركة إنسانية ، وتستند إلى مبادىء الحق والحرية ، والاعتراف بعدم التمكن من تقديم تضحيات جديدة . لقد أصبحت فرنسا منقسمة على نفسها،وظهر ذلك الانقسام واضحا ، وبشكل يهدد الأمة . واضطرت الحكومة إلى أن تؤكد أمام مجلس الأمة أن سياستها هى سياسة سلمية ودفاعية ، وإن كانت فى نفس الوقت قد صممت على السير على سياسة إستعمارية . إذ أن مصالحها وطبيعة تكوينها كانت مع هذا المعسكر ، بل كانت فى داخله . وكان على أبناء الريف أن يصمدوا كأبطال أمام قوى الاستعمار الغاشم ، حتى ينتصروا أو يسجلوا اسمهم فى سجل الحركات الخالدة فى التاريخ .

الفصل الحادى والثلاثون

نهاية المقاومة

مع شعور فرنسا بخطورة ثورة الريف عليها وعلى ممتلكاتهـــا فى شمال إفريقية ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى لم يمكن قد تم لها فيه فرض سيطرتها الفعلية على كل مناطق المغرب الأقصى ، وخاصة فى منطقتى الأطلس المتوسط والأطلس الأعلى ، صممت فرنسا على وضع كل إمكانياتهـا ضد ثورة الريف ، وحتى تقضى عليها . وكان خوف فرنسا من انتشار الآراء المعادية للاستعمار فيها فى ذلك الوقت يدفع بالعناصر الاستعمارية والعسكرية فيها إلى العمل ، وحتى توجه الرأى العام إلى الخارج ، وتضع المتحررين أمام الأمر الواقع . ولقد إستعدت فرنسا لهـذه العمليات بارسالها لقوات كبيرة إلى شمال إفريقية ، ثم قامت بوضع أسس لتعاون فرنسى ـ اسبانى ضد احرار المغرب ، وحتى تقوم بالضغط وتجبر الثوار على إلقاء السلاح . وكان القضاء على ثورة الريف يسمح لفرنسا بالتفرس فى بقيـة أنحاء المغرب ، وبانهاء حركات المقاومة العسكرية الموجودة فيه .

(١) التعاون الفرنسى الاسبانى :ـ

أخذت فرنسا فى مفاوضة اسبانيا منذ شهر يوليو سنة ١٩٢٥ للوصول إلى تعاون بين الدولتين الاستعماريتين يقف فى وجه الثورة التحررية الوطنية فى شمال المغرب . وكان هذا الاتجاه يمثل خطراً كبيراً على الأمير عبد الكريم الخطابى وعلى دولته ، إذ أنه كان قد عمـل حتى ذلك الوقت ضد هاتين الدولتين ، ولكن دون أن يترك لهما فرصة توحيد مجهوداتهما ضده .

وبدأت هذه المفاوضات بزيارة بعض الشخصيات السياسية الفرنسية لمدريد ، ويعنى ذلك أن فرنسا هى التى بدأت فى أخذ الخطوة الاولى لتنظيم العمليات الحربية ضد الأمير عبد الكريم الخطابى . وكان الرأى العـــام الاسبانى فى ذلك الوقت مستعداً لقبول فكرة التعاون مع فرنسا ، وخاصة بعد خسائر إسبانيا الكبيرة فى منطقة الريف، وشعور اسبانيا بصعوبة قيامها بالعمليات الحربية ضد الريف بمفردها ، بعد هزائمها المتكررة ، وحتى بعد الانتصارات التى سجلها الثوار ضد القوات الاستعمارية الفرنسية فى الجنوب. وشعر كل من الاسبانيين والفرنسيين بتقارب فى الاتجاه وضرورة لتوحيد القوى بعد أن ذاقوا مرارة الهزيمة على أيدى الثوار . وكانت اسبانيـا تخشى من نتائج انتصارات رجال عبد الكريم على القوات الفرنسية فى المغرب، وتخشى منها على جنوب بلادها ، وعلى إقليم الاندلس . وكانت اسبانيا لاترضى من ناحية أخرى بترك حرية التصرف المطلقة لفرنسا ضد قوات عبد الكريم ، وخاصة إذا مانجحت القوات الفرنسية فى الدخول الى المنطقة الاسبانية . ولذلك فان حكومة مدريد قد رحبت بمفاتحات فرنسا لها ، ووافقت على عقد مؤتمر اجتمع فى يوم ١٧ يونيو ، وظل فى عمله حتى ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٥ .

وكانت أولى المسائل التى بحثها هذا المؤتمر هى منع وصول المواد الحربية والذخائر الى دولة عبد الكريم ، ووقعت الدولتان الاوربيتان على اتفاقية خاصة فى ٢٤ يونيو تقضى بوضع رقابة بحرية مشتركة على معظم السواحل المغربية ، وتشتمل على جزء كبير من سواحل المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسى. وسمحت هذه الاتفاقية للسفن الاسبانية الحربية بالالتجاء إلى بعض الموانى الجزائرية ، كما سمحت للسفن الفرنسية بالإلتجاء إلى بعض الموانى الاسبانية

لتتمون منها . ولقد ابلغت هذه الاتفاقية الى الدول الاوربية بعد يومين من التوقيع عليها . وتلى ذلك التوقيع على اتفاقية مكملة لمنع وصول مهربات الحرب إلى جمهورية الريف ، وعن الطريق البرى ، ثم إتفاقية ثالثة فى ٢١ يوليو لمراقبة التهريب من منطقة طنجة الدولية. ولقد طلبت اسبانيا منحها حق تعقب الثوار إلى داخل المنطقة الدولية ، وهددت باعادة فتح مسألة طنجة التى كانت الدول الاوربية قد أنهتها بشكل دبلوماسى فى اتفاقية طنجة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . إلا أن فرنسا نصحت اسبانيا بعدم تغيير إتفاقية طنجة فى ذلك الوقت ، حتى لاتثير ضدها مخاوف انجلترا . وكان من نتيجة ذلك أن شاركت انجلترا فى عملية مراقبة سواحل المنطقة الدولية، وأرسلت اربع سفن حربية لذلك ، ولكن دون أن تشارك فى عملية الحصار المفروضة على سواحل المنطقتين الفرنسية والاسبانية . وعلى أى حال فقد أدى ذلك إلى تعاون بريطانيا مع هاتين الدولتين فى تضييق الخناق على قوات الامير عبد الكريم ، وعلى شعب منطقة الريف .

ولقد كان من المتوقع أن يؤدى التوقيع على هذه الاتفاقيات المتتالية إلى منع وصول الإمداد إلى الأمير عبد الكريم الخطابى ، والواقع أن عملية الحصار البحرى قد أثرت على الموقف داخل جمهورية الريف ، وان كان الأمير ورجاله فى ذلك الوقت لايحتاجون كثيراً الى أسلحة وذخائر تأتى لهم من الخارج ، بعد أن كانوا قد زودوا أنفسهم بكمية كبيرة منها أسروها من أعدائهم المستعمرين ، وفى ميدان العمليات . وكان من الصعب على عملية الحصار البحرى بمفردها أن تقضى على مقاومة عبد الكريم الخطابى ، إذ أن الموقف كان يتطلب القيام بعمليات حربية كبيرة ضده . ولذلك فان فرنسا واسبانيا قد استمرتا فى وضع أسس التعاون بين البلدين ضد أحرار

الريف ، وعقد إتفاقية جديدة تسمح لطائرات كل منها بالطيران فوق منطقـة نفوذ الأخرى ، وبتعقب تشكيلات الثوار فيما وراء الحدود بين المنطقتين . واجتمع من أجل ذلك الماركيز دى ستيلا مع الماريشال بيتان فى سبته ثم فى تطوان فى أواخر شهر يوليو ، وإن كان حق الطيران فوق هذه المنطقة أو تلك ، وحق تعقب الثوار قد أثار من جديد مسألة الخط الفعلى لحدود كل من المنطقتين . ورغم أن الفرنسيين كانوا مستعدين فى ذلك الوقت لتحديد هـذا الخط فى الحال إلا أنهم قبلوا وجهة النظر الاسبانية والإكتفاء باتفاق مبدئى يرسم خطا مؤقتا إلى أن يتم الاحتلال الفعلى للمنطقة التى يمر فيها هذا الخط . ويمكننا أن نضيف إلى كل هذه الاتفاقيات العسكرية إتفاقية أخرى سياسية ، وقع عليها فى مدريد فى يوم ١١ يوليو وتعهدت فيها كل من الدولتين بعدم عقد صلح منفرد مع عبد الكريم ؛ وإتفقتا فيها على الشروط العامة التى لايمكن قبول أى صلح بدونها . وكانت هذه الاتفاقية السياسية هى أهم ما فى هذه الاتفاقيات وأشدها خطرا على الأمير عبد الكريم الخطابى .

ولقد سبق أن ذكرنا أن المفاوضات كانت قد بدأت بين اسبانيا والريف، وهدفت الوصول إلى عقد هدنة بين الطرفين ، ولكنها توقفت فى الاسبوع الثالث من شهر مايو نتيجة لبدء المحادثات الفرنسية الاسبانية. ولقد فكرت اسبانيا فى امكانية الافادة من المجهودات الفرنسية لكى تصفى مشكلة الريف بعمليات حربية، وبمجهود إضافى بسيط من ناحيتها . وكانت قبائل الجبالا توالى الضغط على تطوان ، كما أن قبائل الأنجارا كانت فى ثورة معلنة وراء الخطوط الاسبانية ، وظهر أن خطة الانسحاب إلى الساحل كانت فاشلة ، ولن تؤدى إلى نتيجـة مقبولة فى مدريد . ولذلك فان اسبانيا قد قبلت

المشاركة فى المفاوضات مع فرنسا ، وأعلنت أنها لن تعقـد صلحا منفرداً مع الريف .

ولقد وقعت محادثات ، أو مفاتحات بين إسبانيا والريف من ناحيـة ، وفرنسا والريف من ناحية أخرى فى أثنـاء المفاوضات الفرنسية نفسها ، وإن كانت هذه المفاتحات أو المحادثات لم تأخذ شكلا رسميا ، ولم تؤدى إلى نتيجة ايجابية . فكانت حكومة مدريد قد أرسلت السنيور إيشيفاريتا لمقابلة الأمير عبد الكريم فى خليج الحسيمة فى ٢٠ يونيو ، أى بعـد ثلاثة أيام من بدء المفاوضات الفرنسية الاسبانية . ولم يصطحب هذا السنيور معه أحداً من الضباط الاسبانيين فى هذه المهمة ، إذ أنه كان يعلم برفض الأمير مقابلة الرجال العسكريين الاسبانيين منذ فترة إعتقاله فى مليلة ، وكان كذلك قد رفض الاقتراح الاسبانى الذى أشار عليـه بارسال مندوب عنه يشارك مع الوفد الاسبانى ، فى المفاوضات مع فرنسا . وإذا كانت بعض الصحف قد نظرت إلى هذه المقابلة على أنهـا تهدف الحصول على إمتيازات لاستغلال بعض المناجم فى إقليم الريف ، فمما لاشك فيه أن هذا السنيور كان مزوداً بتعليمات رسمية من الحكومة الاسبانية ، وأنه قد عاد إلى مدريد إقتراحات جديدة من الامير عبد الكريم الخطابى ، إذ أن الحكومة الاسبانية قد أعلنت رفضها لهذه الاقتراحات فى يوم ١٠ يوليو . ونجد من ناحية أخرى أن الحكومة الفرنسية كانت قد سمحت لليون جابريللى ، المفتش المدنى لمنطقة تاوريرت ، وهى الواقعة على سكة حـديد وجدة ـ تازا ، بأن يقبل دعوة الأمير عبد الكريم لزيارة أجدير عاصمته ، وإن كانت قد ذكرت فيما بعد أنها كانت مجرد عملية مخابرات، لمعرفة الأوضاع العامـة فى دولة الريف ، وأنها قد أمرت جابريللى بتحاشى كل ما يشبه محادثات الصلح مع دولة الريف.

وإذا كان جابريللى على إتصال دائم فى ذلك الوقت بادارة المخابرات العسكرية الفرنسية فى الرباط ، وبالتالى مع المقيم العام الفرنسى ومع حكومة باريس ، فلاشك أن فرنسا كانت تحاول القيام بدراسة لمعرفة إمكانيات الوصول إلى اتفاق بشكل أو بآخر مع عبد الكريم الخطابى ، وفى يوم من الأيام ، كما يظهر من مذكرات هذا المندوب التى نشرت فيما بعد .

ولقد أثار الأمير عبد الكريم الخطابى مسألة شروط الصلح مع الاسبانيين ومع الفرنسيين ومع غيرهم من الانجليز ، وفى نفس الوقت الذى انعقد فيه مؤتمر مدريد . ولقد نشر أحد أصدقائه من الانجليز ، وهو الكابتن كانبج فى يوم ٢١ يوليو « الخطوط العامة لشروط الصلح بين فرنسا واسبانيا والريف » . وكانت مطالب رجال الريف واضحة وتتلخص فى ضرورة الاعتراف بالضفة الشمالية لنهر الورغة على أنه الحد الجنوبى لدولة الريف ، والاعتراف بدخول كل منطقة الجبالا داخل حدود هذه الدولة ، ويمكن لاسبانيا أن تحتفظ بمجرد قواعدها الأصلية فى سبتة ومليلة ، علاوة على مناجم الحديد التى تقع على بعد خمسة عشر كيلو متراً إلى الجنوب من مليلة . وهكذا نرى أن عبدالكريم الخطابى قد تقدم باقتراحات لها قيمة دبلوماسية ، إذ أنه قد ربط بينهـــا وبين عروض إقتصادية مغرية ، ودون أن يبتعد كثيراً عن الواقع . وكان الامير عبد الكريم الخطابى قد أرسل مندوبا عنه إلى طنجة فى أوائل شهر يوليو لابلاغ مندوبى حكومتى باريس ومدريد استعداده للمفاوضة من أجل الصلح . ولكن مؤتمر مدريد كان يسير بهمة فى أعماله ، وتوصل يوم ١٨ يوليو إلى التوقيع على المذكرة السياسية التى تصر على عدم عقد صلح منفرد مع عبد الكريم .

ولقد اشتملت هذه المذكرة السياسية على شروط تسمح للدولتين بالعمل

حتى النهاية فى منطقة الريف . وتعهدت فيها الحكومتان بالعمل سويا على أن يضمنا لقبائل الريف والجبالا درجة كبيرة من الحكم الذاتى ، ولكن فى حدود وفى نطاق المعاهدات الدولية التى تتعلق بالامبراطورية الشريفية ، كما أعلنت إتفاق الحكومتين على فتح باب مفاوضات ، ولكنها مشتركة ، لإعادة السلم ولانشاء نظام جديد فى منطقة الريف الثائرة ، وأصرت على أن النقط الأساسية فى مثل هذه المفاوضات يجب أن تشتمل على ضرورة الافراج عن الاسرى ، واعلان العفو العام عن الاهالى ، ووضع نظام خاص بحكم محلى إدارى ، والإعتراف بحرية التجارة فى كل منـاطق الريف ، وتطبيق نظم الجمارك وفئات رسومها التى فرضتها المعاهدات عليها ، وكذلك الاستمرار فى حظر دخول الاسلحة والذخائر إليها ، أو الإتجار فيها فى تلك المنطقة ، علاوة على تحديد قطاع ساحلى تقوم إسبانيا باحتلاله بعـد وقف العمليات الحربية .

وإذا كان الفرنسيون والاسبانيون قد احتفظوا بهذه الشروط سرية إلا أنها كانت تتعارض مع شروط الأمير عبد الكريم الخطابى ، وكان معنى وصولهم إلى إتفاق فيما بينهم هو أن أساس هذا الاتفاق يتعارض مع مصلحة الأمير عبد الكريم ، ومصلحة الريف . وظهر أن هاتين الدولتين الاستعماريتين ترغبان فى وضع الأمير أمام الأمر الواقع ، وداخل نطـــاق الاتفاقيات الدولية ، التى كان قد أعلن الثورة ضدها .

ولقد كلفت الحكومة الفرنسية المسيو جابريلى فى تاوريرت فى ١٦ يوليو بابلاغ الأمير بأن فى استطاعته – إن أراد دراسة تلك المذكرة – أن يحصل على نسخة منها من المندوبين الفرنسيين والاسبانيين فى مليلة .وأن حكومتيهما ستزودهم بنسخ منها فى يوم ٢٠ . وأن هؤلاء المندوبين سيمكثون هناك من

٢٤ يوليو حتى ١٤ أغسطس . ولكننا نلاحظ أن الأمير عبد الكريم لم يتصل بهؤلاء المندوبين فى مليلة ، بل كتب إلى مندوبية هو فى طنجة ، ووجههم إلى الاتصال بالسلطات الفرنسية المحلية . ولم يظهر الأمير عبد الكريم رغبة فى معرفة الشروط الفرنسية الاسبانية السابقة ، ولكنه طالب من جديد بضرورة الاعتراف باستقلال الريف ، وبأن تجرى المفاضات فى طنجة ، وبصفتها منطقة دولية ، كشرط أساسى للوصول إلى السلم . ولقد أرسلت هذه الخطابات فى يوم ٢٦ يوليو إلى كل من باريس ومدريد . كما أرسلت محتوياتها برقيا إلى الإقامة العامة فى الرباط . ولكن حكومة باريس لم تتقدم بأى رد ، ثم أعلنت أنها لم تستلم أى مذكرات من الأمير عبد الكريم . فاتصل مندوبو الأميرة بالماركيز دى استيلا من طنجة ، ودعاهم برقيا للحضور ولزيارته فى تطوان . ولقد رحب بهم وتحدث معهم وديا ، وعادوا بنتيجة هذه المحادثات الى أجدير . ولاشك أن الماركيز قد أعطاهم نص مذكرة ١١ يوليو ، وأنهم قد عادوا بها يوم ٢ أغسطس .

ولقد أرسل الأمير عبد الكريم الخطابى مندوبا آخر بعد اسبوع إلى الماركيز دى استيلا فى تطوان . وأصر على ضرورة الاعتراف باستقلال الريف كشرط أساسى للدخول فى مفاوضات الصلح . فلم يكن من الحكومتين الفرنسية والاسبانية إلا أن نشرتا نصوص إتفاقياتهم ، واعلنا أنه لا يمكن الاعتراف باعطاء الاستقلال للريف ، وأن الحرب ستستمر ، وأن المندوبين الفرنسيين والاسبانيين الذين وضعا تحت تصرف عبد الكريم فى مليلة سينسحبان مادام الأمير قد أهمل وجودهم . وكانت فرنسا فى ذلك الوقت أشد حرصا من اسبانيا على الدخول فى عمليات حربية كبيرة . وكانت قد إستندت إلى قواتها لكى تحاول الحصول على نصر يدعم مركزها فى كل شمال إفريقية ، بعد أن نجحت فى أن تنقل مركزها عمليات الريف من مدريد إلى باريس .

(٢) هجوم الاستعمار : ـ

كانت عودة الماريشال بيتان إلى المغرب الأقصى دلالة على بداية الهجوم المضاد لزحف رجال الريف صوب الجنوب ، أو بداية الزحف الاستعماري ضد قوى المكافحين الأحرار . ووصل الماريشال إلى الدار البيضاء وبعد أن تباحث مع الماركيز دي استيلا . ومما لا شك فيه أن الماريشال قد وعد الماركيز في تلك المقابلة بأن تساعد فرنسا اسبانيا إلى أكبر درجة ممكنة ضد الأمير عبد الكريم وأن ترسل قواتاً فرنسية لمهاجمته داخل منطقة الحماية الإسبانية نفسها. والواقع أن مثل هذه الوعود كانت تزيد في جوهرها على نصوص الاتفاقيات الفرنسية الاسبانية ، ولكن الماريشال لم يقدم هذه هذه الوعود مجاناً ، إذ أنه كان محتاجا إلى خدمات أخرى تقدمها له اسبانيا في قطاعات أخرى . ذلك أنه كان يحتاج إلى قيام الاسبانيين بزحف من القصر الصغير ضد شفشاون، وكان في نفس الوقت مستعداً لإرسار حملة من وزان صوب نفس المدينة . وفي حالة إرسال الاسبانيين لبعض فرقهم إلى خليج الحسيمة، وزحفهم على أجدير من الجهة الشرقية بطريق أنوال، فان الماريشال كان مستعداً للقيام بزحف آخر من الجنوب عن طريق تازا ثم أعالي وادي مسون ، عابرا في ذلك خط تقسيم المياه صوب المنحدرات التي تنزل بعد ذلك متجهة صوب البحر المتوسط . ولقد أعطى الماريشال هذه الوعود ، وكان مسئولا عن العمليات في منطقة النفوذ الفرنسي في المغرب الأقصى ، ولكن ما أن وصل إلى الرباط وقابل الجنرال ناولان ، المسئول الفعلي عن العمليات، حتى وجد أن لهذا الجنرال خطة أخرى ، أكثر عملية وأقل طموحا من خطة الماريشال نفسه. وكانت خطة الجنرال ناولان تتلخص في القيام بعمليات مستقلة عن عمليات الاسبانيين ، وفي تركيز المجهودات الفرنسية في استعادة المواقع التي

حشرتها فرنسا فى شمال وادى الورغة . ومما لاشك فيه أن الماريشال الفرنسى قد وصل مع الجنرال المنفذ إلى حل وسط ، مادامت خطة الجنرال قد نفذت بالاضافة إلى الجزء الشرقى من خطة الماريشال .

ولقد كانت الأحوال الجوية عائقا واضحا للعمليات الحربية فى تلك الفترة من فترات السنة ، إذ أن حرارة الجو كانت شديدة ، وكان التهديد بقرب هطول أمطار الخريف يهدد بوقف العمليات الحربية بعد شهر واحد من بدئها .

ولقد إستخدم الفرنسيون آخر الفنون الحربية الأوربية فى قطاع عملياتهم فى وادى نهر الورغة ، وبدأوا بضرب القطاع بأكمله بالمدفعية الثقيلة ضربا متصلا فى يوم ١٠ سبتمبر ، قبل أن يبدأوا بالهجوم فى اليوم التالى . وأخذت القوات الفرنسية تتقدم بطريقة منظمة ، ولمسافات صغيرة ، حتى تتمكن من فصل ومحاصرة وتطهير كل مرتفع ، قبل البدء فى العمل فى المرتفع التالى . ولقد إستمرت العمليات فى هذا القطاع حتى يوم ٢٧ أكتوبر ، وأقام الجنود مواقع ثابتة لكى يمضوا فيها فصل الشتاء . والواقع أن الفرنسيين كانوا قد وصلوا فى هذا الوقت ، وفى نقط كثيرة ، إلى الخط الأصلى الذى كانوا يعسكرون فيه قبل هجوم مجاهدى الريف فى شهر أبريل ، وفشلوا فى نفس الوقت فى الوصول إلى محاصرة بنوورياغل الجنوبيين ، وفى إجبارهم على طلب الخضوع ، رغم أن الجنرال ناولان كان قد أصر عليه كنقطة أساسية فى برنامجه .

ولكن الفرنسيون توصلوا فى قطاع تازا إلى نجاح أكبر ، خاصة وأنهم تمكنوا فى هذا القطاع من تنفيذ خطة الماريشال بيتان التى هدفت إقامة

تعاون مع الإسبانيين فى هذه المنطقة. ذلك أن حملة إسبانية كانت قد تمكنت من النزول على الساحل فى نقطة تقع إلى الغرب من خليج الحسيمة فى الفترة الواقعة بين ١١ ، ١٦ سبتمبر ، وبدأت تتوغل إبتداء من ٢ أكتوبر فى سهل أجدير ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه مجاهدى الريف يهددون تطوان نفسها . وأخذت القوة الفرنسية الزاحفة من تازا فى التسابق مع العوامل الجوية ، وكانت ترغب فى أن تتصل مقدمتها بالاسبانيين الزاحفين من مليلة وأجدير قبل أن تجبر العوامل الجوية وسقوط الثلج القوات المحاربة على وقف كل عمليات فى تلك المنطقة . ولقد إتصل خيالة الفرنسيين المتقدمين من تازا فى يوم ٦ أكتوبر، وفى سيدى الحسن ، بخيالة الاسبانيين المتقدمين من قطاع مليلة ، وإن كانت قوات الحملة الإسبانية الزاحفة عن طريق أجدير قد تاخرت فى زحفها . ثم وصلوا فى يوم ١٠ أكتوبر إلى سيدى على بورقبة التى تقع على بعد ٤٠ كيلومترا من أجدير ، بعد أن إستخدموا فى ذلك الطريق الحربي الذى كان عبد الكريم قد قام بانشائه فى الجبال . ولكن الاتصال بين قوات المشاة الفرنسية الزاحفة شمالا ، والقوات الإسبانية الزاحفة جنوبا لم يتم . ثم زادت الأمطار وبدرجة منعت العمليات. وإضطرت فرنسا إلى سحب فرسانها من سيدى على بورقبة إلى سوق السبت بعد أسبوع ،وأردفت ذلك بسحب مشاتها إلى خط مرتفعات تقسيم المياه بين الريف وحوض الملوية .

ولقد إعترف الماريشال بيتان بأن الأحوال الجوية هى التى منعته من إكمال تنفيذ خطته الأصلية، وأنه يصعب القيام بأى عمليات عسكرية جديدة فى ذلك الفصل من فصول السنة . أما عبد الكريم فانه قد اضطر الى نقل

عاصمته ومقر قيادته إلى الداخل وإلى الجنوب الغربي من تارجست .

يمكننا أن نقول أن كلا من الطرفين قد فشل فى هذه المرحلة فى الوصول إلى أهدافه ، ذلك أن عبد الكريم كان قد قام بهجومه فى الربيع ، ونجح فى تحطيم خط الدفاع الفرنسى عند الورغة ، ووصل إلى أبواب تازا ، ولكنه فشل فى أن يدخل فاس منتصرا ، حيث كان فى وسعه أن يعلن نفسه سلطانا على المغرب الأقصى ، أو أن يتصل بقبائل الأطلس . ونجد من ناحية أخرى أن الفرنسيين والإسبانيين قد فشلوا ـ رغم قيامهم بالهجوم الاستعمارى المضاد فى الخريف ـ فى القضاء على جيش عبد الكريم ، وفشلوا فى تقطيع إقليمه إلى قسمين باحتلالهم للخط المار من تازا إلى أجدير إحتلالا مستديما ، كما فشلوا فى إغراء القبائل على الخروج على طاعته . وهكذا لم يؤدى الموقف الحربى إلى أية نتيجة إيجابية لهذا الجانب أو ذاك . وأثبت الصراع أنه مستمر وطويل وصعب ، وإن كانت مظاهره الخارجية قد ظهرت متأثرة بالموقف الاستراتيجى ، ونسبة القوى العسكرية ، والاجهاد الحربى للوطنيين ، ودرجة نفوذ كل من الطرفين على رجال القبائل .

ولقد تمكن مجاهدو الريف فى أثناء هذه العمليات من أسر تسعة مواقع فرنسية وقاموا بنسف موقعين ، وأجبروا الأعداء على إخلاء ٣٢ موقعا ، وذلك فى خلال هجومهم فى فصل الربيع . وكان هذا يعنى أن الفرنسيين قد خسروا ٤٣ موقعا من ٦٦ . ولكن الفرنسيين تمكنوا من إستعادة ٢١ موقع ، وأنشأوا مواقع جديدة ، وخاصة فى قطاع تازا ، حيث تمكنوا من إحتلال مرتفعات تقسيم المياه التى تشرف على جنوب أجدير . أما إجبار الحملة الاسبانية لعبد الكريم على إخلاء عاصمته فقد جاء أمرا عفوا ، خاصة

وأن مدفعية أبطال الريف كانت تهدد تطوان نفسها طوال الوقت ، كما أن قبـائل الانجارا فى المثلث الواقع بين تطوان وسبته وطنجة كانت مستمرة فى موقفها الثورى التحررى . ونلاحظ من الجانب الآخر ، أى فى الجبهة الفرنسية ، إن قبائل الاسلاس ، وهى التى تتحكم فى الضفة الجنوبية لوادى الورغة فى أقرب نقطـة من فاس ، وقبائل صنهاجة الجنوبيـة ، وهى التى تحتل المرتفعات الواقعـة بين الورغة واللبن ، وتتحـكم فى أضعف نقطة فى الخطوط الفرنسية ، قد واصلت حربها إلى جانب عبد الكريم ، ومع بقيـة أبطال الريف . ولذلك فان نهاية العمليات فى هذا الوقت ، وهذا الشكل ، قد تركت كلا من الجانبين تحت رحمة الآخر من الناحية الاستراتيجيـة ، وأكثر عن ذى قبل .

أما عن نسبة القوات العسكرية ، والاجهاد الحربى فاننا نلاحظ أن الأمير عبد الكريم كان قد بدأ هجومه بقوة بلغت ٣٥٫٠٠٠ منهم ٢٥٫٠٠٠ من الريف ، ١٠٫٠٠٠ من الجبالا . ولكن ما أن انضم اليه رجال القبـائل فى الأقاليم المحررة من منطقة النفوذ الفرنسية حتى قدر الفرنسيون قواته بمائة ألف مقاتل ، ولكنه خسر ما يقرب من عشرين ألف نتيجـة لتقهقره فى فصل الخريف أمام تقدم القوات الفرنسية ، وإحتلالها لبعض منـاطق هذه القبائل . وعلى أى حال فيمكننا أن نقدر قوات الأمير عبد الكريم فى نهاية هذه العمليات بستين ألف مقاتل ، أى أنها قـــد زادت بمقدار ٢٥٫٠٠٠ رجل .

أما الفرنسيون فانهم قد أرسلوا إمدادات كبيرة إلى المغرب الأقصى بعد أزمة تازا فى أوائل شهر يوليو . وكانت هذة الامدادات تتكون من

١١ كتيبة أوربية من الفرنسيين ، وقوة كبيرة من وحدات المدفعية والوحدات المساعدة، علاوة على قوات المجندين من الجزائريين والتونسيين والمغاربة ، والذين جندتهم فرنسا فى قوانها الاستعمارية . وحينما بدأ الماريشال بيتان والجنرال ناولان هجومهما فى ١٠ سبتمبر كانت هناك سبع فرق بأكملها تحت قيادتهم : إثنتين فى كل قطاع على الجبهة ، وواحدة تمثل القوى الاحتياطية فى فاس . ولقد إشتملت هــــذه الفرق السبعة على ١١٤ كتيبة مشاه ، و ٢٥ آلاى فرسان ، ٢٢ سرب من الطائرات ، يشتمل كل منها على ست طائرات . ولقد أعلنت الحكومة الفرنسية أمام لجنة الشئون المالية فى مجلس الأمة فى باريس يوم ٢١ أكتوبر أن قواتها فى المغرب الأقصى قد بلغت ١٥٨٫٠٠٠ جندى لم يكن منهم سوى ١٢٫٠٠٠ من الفرنسيين ، ١٢٫٨٠٠ من أجناس أوربية أخرى فى الفرقة الأجنبية ، و١٣٣٫٢٠٠ من أهالى ومجندى المغرب العربى. وكان هذا يعنى أن أبناء المغرب الذين خدموا فى صفوف القوات الفرنسية المحاربة ضد الأمير عبد الكريم قد وصلت نسبتهم فى هذه القوات إلى ٨٥ ٪ منها ، وكانوا بذلك أكثر من ضعف قوة الأمير عبد الكريم عند نهاية الحملة . وزادت النسبة تباينا بين القوات الاستعمارية وقوات جمهورية الريف حينما أرسلت فرنسا إحدى وعشرين كتيبة جديدة لمحاربة الأمير عبد الكريم ورجاله .

ولقد بلغت خسائر الفرنسيين حتى نهاية شهر يوليو ١٢٨٥ قتيلا ، ولكنها زادت فى وقت الهجوم المضاد من أول أغسطس حتى ٢٥ أكتوبر بعدد جديد بلغ ٨٩١ قتيلا و٢٩٩١ جريحا ، وكانت نسبة عدد الفرنسيين فى هذه الخسائر إلى عدد الوطنيين تدل على أن فرنسا كانت قد تركت

العبء الأكبر فى هذه العمليات يقع على كاهل المجندين من أبناء المغرب العربى ، وأنها قد أصبحت دولة تعتمد على القوة البشرية الموجودة فى شمال إفريقية للمحافظة على تلك المنطقة خاضعة لنفوذها ولحكمها. والواقع أن الرأى العام الفرنسى كان قد أجبر الحكومة على السير على هذه السياسة بعد أن أخذ فى الامتناع عن دفع ضريبة الدم ، نتيجة لانخفاض نسبة المواليد فى فرنسا ، ونتيجة لخسائر هذه الدولة فى الرجال فى الحرب العالمية الأولى . وكان الرأى العام الفرنسى لايرحب بالخدمة العسكرية فى شمال إفريقية فى ذلك الوقت، حتى أن الحكومة قد إضطرت إلى أن ترسم فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ عمل القرعة بين الجنود لإختيار اللازمين للخدمة هناك ، وأعفت من هذه الخدمة المتزوجين واليتامى ومن فقد والده أو أخوين له فى الحرب العالمية الأولى. ولقد كلفت هذه العمليات فرنسا حتى ٢١ أكتوبر مبلغ ٩٥٠ مليون فرنك ، علاوة على ثمن معدات أرسلت من فرنسا، وبلغت قيمتها أربعمائة مليون فرنك .

اما القوات الاسبانية الموجودة فى شمال إفريقية فان عددها قد بلغ بعد إنسحاب سنة ١٩٢٤ ٦٩٫٢٩٠ إسبـانى علاوة على ١٥٫٠٠٠ جندى من الوطنيين. ولكن الإمدادات التى أرسلت لهجوم الخريف زادت عدد القوات الاسبانية فى شمال إفريقية إلى ١١٨ ألف جندى . وكان الجيش الاسبانى — على النقيض من الجيش الفرنسى — يشتمل على عدد بسيط من القوات الوطنية ، وعلى أغلبية ساحقة من الإسبانيين ، وإن كانت هذه النسبة غير ذات فاعلية كبيرة ، نتيجة لقلة قيمة الجندى الاسبانى من الناحية العسكرية.

كان معنى ذلك أن ٢٨٠ ألف جندى فرنسى واسبانى قد وقفوا فى

مواجهة ٦٠ ألفا من أحرار الريف المجاهدين فى خطوط القتال فى شمال المغرب فى ذلك الوقت . هذا من الناحية العسكريه. أما من الناحية السياسية فان الهدف السياسى لذلك الصراع الحربى كان يتلخص قبل كل شيء فى إنضمام القبائل للحركة الثورية التحررية ، أو فى بقائهــا على خضوعها للمحتلين الأجانب ، حسب وجهة نظر هذا الجانب ، أو الجانب الآخر. ولقد إعترف المستعمرون بأنهم لم يتمكنوا من السيطرة إلا على نصف القبائل التى كان الأمير قد تمكن من تحريرها فى هجوم الربيع . وكان هذا العامل فى جانب عبد الكريم . إلا أنه كان قد فشل من ناحية أخرى فى مشروعه الأصلى الكبير ، مشروع إشعال الثورة وراء خطوط الفرنسيين ، وفى كل منطقة جبال الأطلس الشماء .

ولقد اختتمت هذه السنة بترك الماريشال ليوتى للمغرب الأقصى ، إذ أنه قد أقلع من الرباط فى يوم ١٠ أكتوبر بعد أن كان قد كتب إستقالته من منصب المقيم العام لفرنسا فى المغرب الأقصى فى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وترك ليوتى المغرب الأقصى بعــد أن وصل اليها بيتان ، وأصبح مكلفا فيها منذ ٢٢ أغسطس بالاشراف على عمليـة الهجوم المضاد . وكان الماريشال ليوتى يرغب فى التشاور مع حكومة باريس ، إن كانت ترغب فى الاحتفاظ به فى المغرب الأقصى ، إذ أن إستقالته كانت مسببة بأسباب أكثر من الأسباب الشخصية . وأعلنت حكومة باريس فى ٢ سبتمبر أنه سيعود للمغرب ، وعاد اليها بالفعل ، ثم رجع إلى فرنسا فى أكتوبر ، وبعد أن ظل مقيما عاما لفرنسا فى المغرب منذ ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ ، أى بعد أربعة أسابيع بعد التوقيع على معاهدة الحماية المغربيـة . ولم يتمكن ليوتي

من السير على سياسة كسب الرؤساء التقليديين في المغرب، وعجز عن الوقوف أمام هجمات الاشتراكيين الذين طالبوا بتعيين أحد المدنيين أو السياسين في هذا المنصب الخطير ، والذى يتطلب من السياسة أكثر مما يتطلب من الشدة والبطش . ورغم إبتعاد الماريشال ليوتى عن ميدان العمليات فان السياسة لم يكن لها مجال كبير في المغرب فى ذلك الوقت ، ما دامت فرنسا قد صممت على الاستمرار فى عملياتها العسكرية وما دام الجنرال بيتان يشرف عليها فى المغرب .

(٣) زيادة الضغط الاستعمارى : —

رغما عن أن هجوم مجاهدى الريف ، والهجوم المضاد الفرنسي الاسبانى قد فشلا في ترجيح إحدى الكفتين المتصارعتين على الكفة الأخرى في عام ١٩٢٥ إلا أن تأثير الفشل لم يكن واحداً على كل من الطرفين . وإذا كان من الطبيعى أن يؤثر الإنهاك على الناحية المعنوية عند قوات ورجال الأمير عبد الكريم الخطابى بعد أن واصلت القتال أمام دولتين كبيرتين ، فان فرنسا وإسبانيا قد وجدا نفسهما مشتبكتين في حرب إستعمارية أمام خصم عنيد ، وإن كان ذلك العناد سيدفع بهما إلى زيادة التعاون فيما بينهما ، وفى حملة جديدة . وما أن جاء الشتاء حتى بدأ الإعياء في الظهور على قوات المجاهدين وعلى رجال القبائل الثائرين ، ولكن تصميم حكومتى باريس ومدريد على مواصلة الحرب الاستعمارية إزداد وضوحا : والواقع أن الحكومة الفرنسية كانت تعرف الحالة العامة السائدة في الريف عن طريق مخابراتها العسكرية ، أما عبد الكريم فانه كان يأمل — وحتى اللحظة الأخيرة — فى أن يجبر الحزب الشيوعى ، والحزب الاشتراكى ، حكومة

باريس على الصلح معه ، أو أن تتدخل الدول الأوربية ، كلها أو بعضها ، لدى حكومتى باريس ومدريد ، وتعرض وساطتها للصلح بين المتحاربين . ومما لا شك فيه أنه كان فى وسع الأمير عبد الكريم الحصول على شروط أفضل للصلح فى فصل الشتاء عن تلك التى سيحصل عليها بعد الدخـول فى معارك جـديدة تزيد من إنهـاك قواه ، وتدفع الدول الاستعمارية إلى زيادة عدد جنودها فى شمال افريقية .

كانت حكومة اسبانيا قد أظهرت تصميمها على مواصـلة الحرب حتى النهـاية ، وحين أرسل السنيور كامبو ـ زعيم الحزب الكتلانى الإقليمى ـ خطابا مفتوحا إلى الماركيز دى استيلا يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وبمجرد إنتهاء موسم العمليات فى تلك السنة ، وطلب فيه من الحكومـة أن تنتهز فرصة أحد الانتصارات لكى تنسحب من عمليات المغرب الأقصى ، أجاب عليه الماركيز بعد خمسة أيام بأنه مصمم على مواصلة التعاون والعمل المشترك مع فرنسا ، وعلى طول الخط ، ولكن بحكمـة ، ورغم أن المسألة المغربية كانت مسألة سيئة بالنسبة لاسبانيا . ولقد زاد موقف الماركيز تصلبا فى شهر نوفمبر ، وتحدث عن ضرورة القضاء على الكريم ، ونزع السلاح من أيدى قبائل منطقة النفوذ الإسبانى ، وضرورة المحافظة على النظام باسم السلطان ، وبمساعدة شيوخ القبائل الموالين .

ولقد استقال الماركيز دى استيلا من منصب المندوب السامى والقائد العام للقوات الإسبانية فى المغرب بعد ذلك ، وتسلم الجنرال سان خورخو منصب الماركيز دى استيلا ، وأصبح الجنرال خوردانا مديراً عاما للشئون المغربية والمستعمرات فى رئاسة مجلس الوزراء . وكان هذا يدل على استمرار

الحكومة الاسبانية على السير على سياستها فى المغرب الأقصى ، ورغم تغيير القواد ، إذ أنهم كانوا من مدرسة واحدة ، ولهم إتجاهات متقاربة .

أما فى المنطقة الفرنسية فان الجنرال بواشو قد استلم القيادة العليا يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من الجنرال ناولان . وكانت الدوافع التى تدفع بفرنسا إلى ضرورة الوصول لنتيجة حاسمة مع عبد الكريم تقل كثيراً عن دوافع الاسبانيين . ذلك أن معظم القبائل التى انضمت إلى الثورة مع عبد الكريم فى نهاية سنة ١٩٢٥ كانت تقع داخل منطقة النفوذ الاسبانية ، وكانت درجه الاستقلال الذاتى التى يمكنها أن تحصل عليها ، أو يمكن منحها لها ، لا تؤثر كثيراً فى الفرنسيين ، طالما بقيت هذه القبائل داخل حدودها ، وحافظت على السلم مع جيرانها . ورغم ذلك فعلينا ألا ننسى أن نهاية الحملة قد تركت خطوط الجبهة الفرنسية أطول بكثير من خطوط الجبهة الاسبانية ، وكانت واقعـــة على الحدود الجبلية بين المنطقتين ، وبعيداً عن قواعد الفرنسيين ، وكان على القوات الفرنسية أن تعانى شتاءا قاسيا قارســا على تلك الجبهة . كما أن أحزاب اليسار فى فرنسا ، وخاصة الحزب الشيوعى ، والحزب الاشتراكى ، كانوا يتخذون المسألة المغربية مادة خصبة لفضح حكومة باريس أمام الرأى العام الفرنسى . وحاول النواب الشيوعيون فى الجلسة الخاصة بميزانيات المغرب فى مجلس الأمة الفرنسى أن يشنوا هجوما شديداً على سياسة حكومة باريس فيما وراء البحار ، وإن كانت الحكومة الفرنسية ، مثلهـــا فى ذلك مثل الحكومة الاسبانية، قد ظلت مصممة كل التصميم على السير فى سياستها ، وحتى النهاية .

ولقد قامت القيادة الفرنسية فى المغرب فى أوائل سنة ١٩٢٦ بمحاولات

لا ستدراج بعض رجال القبائل الثائرة إليها ، وإعتمدت فى ذلك على سوء الأحوال العامة عند الأهالى، وعلى تفوق إمكانياتها المادية هناك. واستخدمت فرنسا فى هذه العملية نفس التكتيك الذى كان الأمير عبدالكريم قد استخدمه فيما وراء خطوط الأعداء . ففى الوقت الذى كانت فيه القوات الفرنسية ترابط فى خطوطها، قامت قوات غير نظامية ، جندتها فرنسا من المغرب ، ووضعتها تحت قيادة ضباط فرنسيين بالدخول فى أراضى القبائل المجاورة للحدود ، وأجبرتها ـ بمساعدة الطائرات الفرنسية ـ على الدخول ـ الواحدة تلو الأخرى ـ تحت طاعة الفرنسيين . وكان أكبر نجاح لفرنسا فى هذا الميدان هو استسلام ابناء مصباح من قبائل صنهاجة ، والتى كانت اراضيها تعتبر ثغرة مفتوحة فى الجبهة الفرنسية . ومع تدهور الأحوال عند الوطنيين إضطروا إلى تقديم تضحيات ، ووافقوا على شروط كانت قاسية عليهم . فلقد وافقوا على تضحية ثور عن كل عشرة أسر ، والتعهد بالخدمة حسب طلب الفرنسيين لاصلاح الطرق وتعبيدها ، ووافقوا على إعادة إنشاء جميع الطرق التى نسفها الثوار ، واضطروا إلى تسليم بندقية و ٣٠٠ فرنك عن كل أسرة فى خلال أسبوع ، بعد أن كانت كل أسرة قد دفعت ١٢,٠٠٠ فرنك مع التسليم للفرنسيين . وأخيرا فانهم قد إضطروا إلى التعهد بتسليم رجال للعمل فى القوات النظامية ، وللمساعدة على دخول القبائل الأخرى فى طاعة الفرنسيين (١) .

وكذلك سلمت قبائل الجايا والقسم الجنوبى من بنوورياغل ، وكانت أراضيهم تقع فى وسط الورغة، وتهدد فاس تهديدا مباشرا .

---

(١) نشرت هذه الشروط فى جريدة الطان فى ٥ يناير سنة ١٩٢٦ ، وذكرت الجريدة أن هذه القبيلة قد وافقت عليها .

وشعر عبد الكريم بخطورة استسلام هذه القبائل ، وحاول أن يعيدها إلى حظيرة جمهورية الريف . وشن هجوما مضادا على تلك المنطقة الواقعة على الحدود ، وأجبر القوات الفرنسية على اخلاء بعض المواقع فى خلال شهر فبراير ، مثل موقع البيبان . وقام بهجوم آخر منظم على أراضى قبيلة مطيوة الواقعة إلى الشمال الغربى من مصباح صنهاجة . ولكن الفرنسيين عادوا بهجوم مضاد ، وتقدموا إلى ما بعد مواقعهم الأولى ـ رغم استماتة مجاهدى الريف فى القتال ، كما هى عادتهم .

وجاءت الانباء فى نفس الوقت بأن قبيلة الانجارا الساكنة فى الجزء الشمالى الغربى من المنطقة الاسبانية ، وفى المثلث الواقع بين سبتة وتطوان وطنجة ، قد تفاهمت على شروط الصلح مع الإسبانيين ، وتمكن الاسبانيون فى ٧ مارس من الاستيلاء على مواقع المدفعية المنصوبة على المرتفعات الجنوبية المطلة على تطوان ، والتى كانت مدافعها المأسورة منهم تصلى المدنية بنيرانها منذ أكثر من عام . واستولوا عليها وإن كانوا قد دفعوا فى سبيل ذلك خسائر فادحة . وهكذا تهيأ الجو ، بل حتمت الظروف ، ضرورة التفاهم بين الطرفين ، وللوصول إلى حل معقول ، بعد أن تغير الموقف العسكرى ، وبهذا الشكل الواضح .

وتبدأ مشروعات المباحثات بين رجال الريف وكل من الفرنسيين والإسبانيين بتلك المحاولات التى قام بها الكابتن غوردون كاننج ، والذى كان يعطف على كفاح ابناء الريف من أجل استقلالهم ، والذى كان قد أعلن للغرب الشروط التى وضعها الأمير عبد الكريم لقبول الصلح . ويصر الكابتن كاننج على أنه قد قام بمهمة الوساطة بصفته الشخصية ، ودون اى تكليف من الحكومة البريطانية ، رغم أن الصحافة الفرنسية قد إتهمته بأنه يبحث عن الامتيازات الخاصة باستغلال المعادن والثروة المعدنية فى تلك المنطقة .

وكان كانتج قد قابل بانليفى وحصل منه على تصريح بالذهاب إلى الريف، وعن طريق الرباط ، ولكى ينصح عبد الكريم بأن يطلب رسميا شروط الصلح الفرنسية الإسبانية التى قررها الطرفان فى ١٨ يوليو . وفى هذه المرة إضطر الأمير عبد الكريم إلى أن يقبل الفرصة التى أفلتت منه فى اثناء الصيف ، وعاد كانتج فى ٢٣ ديسمبر إلى باريس ، وعن طريق الرباط ومرسيليا، وبصفته ممثلا رسميا لعبد الكريم فى طلب شروط الصلح المذكورة. وطلب كانتج بمجرد وصوله إلى مرسيليا مقابلة أرستيد بريان ، رئيس وزراء فرنسا الجديد ، ولكنه رفض مقابلته . وحين أثار النواب الشيوعيون هذه المشكلة فى مجلس الأمة وطلب كاشان تفسيرات عنها ، أصر بريان على موقفه وموقف حكومته ، وضرورة المحافظة على الامبراطورية ، وإحترام التعهدات الدولية . وذهب إلى أكثر من ذلك وادعى أن سلطة عبد الكريم على رجال القبائل تقوم على التهديد والارهاب ، وأن الأمير يستخدم بعض الجماعات من قبيلته لاجبار رجال الريف على البقاء تحت سلطته ، وأن بعض هذه القبائل قد أخذت فى التخلص من هذه السلطة . ولا شك أن بريان كان يغالط نفسه حين قرب بين تنظيم أبطال الريف والاتجاهات الفاشستية التى كانت قد بدأت فى الظهور بوضوح فى أوربا فى ذلك الوقت . ولكنه حاول بذلك أن يبعد بين اليساريين الفرنسيين وبين العطف على قضية أحرار المغرب. وشرح بريان بعد ذلك أن فرنسا لا تخسر رجالا فى هذه الحرب ، إذ أن مجندى المغرب الأقصى وشمالى افريقية الفرنسية هم الذين يقومون بالعمليات وبحراسة الحدود . واستطرد شارحا أن خسائر الفرنسيين قد انخفضت انخفاضا ملموسا فى الشهرين الأخيرين ، وأن التحسن قد ظهر فى جانب الفرنسيين . وإذا كان بريان قد رفض

التفاهم مع الأمير عبد الكريم الخطابي فان ذلك لم يمنعه من التصريح بأن الاتصالات والمفاوضات كانت مستمرة مع رجال كل قبيلة ، وعلى إنفراد. وذكر أن حكومته غير ملزمه باعتبار عبد الكريم الشخص الوحيد الذى يجب عليها أن تتفاوض معه ، بل إن التفاوض مع عبد الكريم سيسهل عليه أمر إعادة سيطرته على القبائل التى قدمت طاعتها للفرنسيين ، وعلى أساس أنه هو الممثل للاقليم . ولقد أصر على أن الحكومة لا تستطيع ترك تلك القبائل التى طلبت حمايتها تقع ثانية تحت رحمة عبدالكريم. وشرح أن مقابلته للكابتين كاننج تعنى فقد ولائه لا تفاقياته مع اسبانيا،ومن الضرورى أن تشترك اسبانيا فى مفاوضات الصلح مع فرنسا . وكان بريان قد غير سياسة الحكومة الفرنسية قبل أن يصل الكابتن كاننج إلى مرسيليا . ورغم فشل كاننج فى هذه المهمة فانه قد عاد إلى طنجة . إلا أن القنصل البريطانى هناك طلب منه ترك الأراضى المغربية نهائيا ، ودون أن يعود لمقابلة الأمير عبد الكريم .

وبعد فشل هذه المحاولة استعد كل من الطرفين لمواصلة العمليات الحربية من جديد فى فصل الربيع ، وقام الماريشال بيتان والماركيز دى استيلا بدراسة خطة العمليات الجديدة فى مدريد . وفى نفس الوقت قام مجاهدوا الريف على الجبهة بانشاء التحصينات والاستحكامات المعززة بالدشم،وخاصة فى بعض القطاعات المواجهة للفرنسيين . ولقد وصل عدد المواقع المتتالية فى بعض هذه القطاعات إلى ثلاث مواقع ، ويتكون كل منها من جملة خنادق. وأخذت هذه الاستعدادات نفس شكل الخطوط الفرنسية الالمانية فى الحرب العالمية الأولى . ولكن الأمير عبد الكريم كان قد شعر بضرورة الوصول إلى تسوية ، حتى وإن كانت محاولة الكابتن كاننج قد فشلت ، وكانت القوات تستعد للحرب .

وارسل الأمير عبد الكريم بخطاب إلى جريدة التايمز عن طريق مراسلها فى طنجة ، وأعلن فيه استعداده للصلح . (١) كما أنه واصل مكاتباته مع ليون جابريللى ، المفتش الفرنسى فى تاوررت ، وعرض عليه السماح للأسرى الاسبانيين والفرنسيين بالاتصال باصدقائهم ، وبارسال الملابس والأدوية والأطعمة إليهم . وادت هذه الحالة الأخيرة إلى قيام بعثة طبية فى شهر أبريل من تاوررت إلى تارجست ، وبقيادة جابريللى نفسه . وصحبت هذه المعاملة اقتراحات جديدة للمفاوضات . ولكن الحكومتين الفرنسية والاسبانية كانتا غير راغبتين فى ترك الفرصة تفلت منهما من جديد . وستقوم فرنسا باستغلال امكانياتها المادية والعسكرية لفرض الشروط التى ترغب فيها بالقوة على رجال الريف .

(٤) المفاوضات والتسليم : —

كانت المفاوضات التى وضعت بين الفرنسيين والاسبانيين من جانب ، ورجال الريف وعبد الكريم الخطابى من الجانب الآخر غير متكافئة . وتدل الطريقة التى سارت بها هذه المفاوضات على أنها كانت عملية سياسية لتغطية إنسحاب الثورة الوطنية ، التى أنهكتها الحرب فى الميدان ، خاصة وأن الاستمرار فى العمليات الحربية بعد ذلك كان يعتبر عملية انتحارية بالنسبة للأمير عبد الكريم الخطابى ورجاله .

وبدأت هذه العملية السياسية بمؤتمر عقدته الحكومة الفرنسية فى باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ برئاسة أرستيد بريان رئيس الوزراء وبانليفى

---

(١) نشر هذا الخطاب فى عدد ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ .

وزير الحربية وبانسو وكيل الشئون الافريقية بوزارة الخارجية وستيج المقيم العام الفرنسى فى الرباط، والماريشال بيتان ، ماريشال فرنسا. وأعلنت الحكومة يوم ٥ ابريل أن هنـــاك أملا كبيرا فى البدء فى المفاوضات . ثم تباحث رئيس الوزراء الفرنسى مع سفير اسبانيا فى باريس ، وأعقب ذلك إنعقاد مجلس الوزراء فى مدريد ، وأعلن المـاركيز دى استيلا أن فرنسا واسبانيا متفقتان كل الاتفاق على سياستهما المغربية . وبعد انعقاد جديد لمجلس الوزراء الفرنسى اعلنت حكومة باريس فى ٩ ابريل أن الحكومتين الفرنسية والاسبانية قد قبلتا اقتراح عبد الكريم للدخول فى مفاوضات ، وأنهما قد عينتـا مندوبين عنهما للدخول فى تلك المفاوضات فى وجدة مع ممثلى قبـائل الريف الثائرة . أما مندوبى الريف فكانوا هم سى محمد أزرقان صهر الأمير عبد الكريم ووزير خارجيته كممثل عن بنورياغل ، وسى محمد الحطنى وسى أحمد چدى عن القبائل الأخرى . ثم أعلن فى باريس بعد ثلاثة أيام أخرى أن الشروط التى سيتقدم بها الفرنسيون والاسبانيون فى وجده تتلخص وتنص على اعتراف القبـــائل بسيادة السلطان ، ونزع سلاحهم وانسحاب عبد الكريم من الاقليم . وستحصل القبائل بعد ذلك على نوع من الاستقلال الذاتى ، داخل نطاق المعاهدات القائمة ، وعلى ألا يدخلوا فى أية علاقات مباشرة ، مع أية حكومة أجنبية خـلاف اسبانيا وفرنسا فى منطقتيهما . وستحصل القبـائل على هدنة نظير ضمانات عسكرية ، وستقع عملية لتبـادل الأسرى بين الطرفين . ولكن فرنسا واسبانيا ستستمران فى استعداداتهما الحربية لحملة الربيع ، وإلى أن يتم عقد صلح نهائى .

لقد كانت هـــذه الشروط أصعب كثيراً من شروط شهر يوليو .

ولا شك أن الرأى العام الاوربى شعر بذلك، وشعر بخطورة فرضها، وخشى من إمكانية فشلها . وأصر وزير الحربية الفرنسى على أن يعلن فى اليوم التالى بأنها ليست الشروط الاساسية للصلح ، بل يمكن اتخاذها كقاعدة وأساس للمفاوضات، وأن ذلك يمكن إعتباره كتنازل وتساهل من جانب دولتى الحماية . وكان الفرنسيون والاسبانيون يلوحون بشرط هام وخطير، كان بريان قد أشار اليه فى ٣٠ ديسمبر، وهو أنهم سيقومون بعقد اتفاقيات منفصلة مع رجال كل قبيلة على حدة ، ودون أن يتفقوا مع الأمير عبد الكريم . وكان هـذا يستتبع من الأمير أن يوافق على الدخول فى المفاوضات، وحتى لا تفلت هذه الفرصة من أيديه ، خاصة وأن رجاله الثوار هم الذين سيقومون بعملية المفاوضات .

والظاهر أن الشروط التى أعلنت فى باريس يوم ١٢ أبريل كانت قـد أبلغت إلى سى محمـد ازرقان فى اليوم السابق لإعلانهـا ، وأن عبد الكريم قد قبلهـا فى نفس اليوم . واجتمع المندوبون الفرنسيون والاسبانيون بمندوبى الريف يوم ١٨ ابريل فى معسكر برتو ، الواقع على الطريق المؤدى من تاوررت الى تارجست . وأخذ القائد حـدو مكانه بين مندوبى الريف بدلا من سى الخطابى . وأعلن الجنرال سيمون ، رئيس الوفد الفرنسي ، والمتحدث الرسمى باسم كل من فرنسا واسبانيا معا، أن المفاوضات فى الشروط السياسية لا يمكن البدء فيها الا بعد استيفاء شروط حربية معينة والاتفاق عليها ، وهى الشروط الخاصة بتبادل الاسرى ، والاتفاق على خط الحدود الفرنسى الاسبانى بشكل نهائى. وكانت قنبلة، إذ أنها كانت تهدف حرمان رجال الريف من بطاقة يمكنهم استخدامها فى الضغط على الأعداء ، وكانت ستؤدى إلى تسوية خطوط ومواقع القوات الفرنسية والاسبانية قبل الاتفاق

على الشروط الاساسية . وظهر أن السلطات العسكرية الفرنسية والاسبانية كانت ترغب في التقدم حتى نهر القرط بجوار سيدى على بورقبة ، وذلك بعد فشلها في إقامة الاتصال بين قواتها مع عمليات شهر اكتوبر . وكان هذا العامل يهدد مواقع مجاهدى الريف . فأعلن مندوبو الريف أنهم لم يكونوا يعلمون بأن مسألة الحدود سوف تثار في هـذا الاجتماع ، واعترضوا على الشروط الحربية التي فوجئوا بها ورفضوها ، وعاد القائد حدو بالطائرة لعرض الأمر على عبد الكريم الخطابي .

ووصلت تعليمات الأمير للقائد يوم ٢٠ أبريل ، وأعلن مندوبو الريف أنهم سيقبلون الشروط السياسية التي تقدم بها الفرنسيون والاسبانيون، وبعد إدخال التعديلات عليها : فبدلا من النص الخاص « بقبول الحالة الناتجة عن الخضوع للسلطان » كما جاء في النص الفرنسي الاسباني ، اقترحوا « الاعتراف بسلطة السلطان الدينية والزمنية » ، وأما فيما يتعلق بطلب إنسحاب الأمير عبد الكريم فانهم قد شرحوا بأن مثل هذا الانسحاب المفاجىء سيتسبب في نشر الفوضى في جميع انحاء الريف ، وهو أمر يتعارض مع مصلحة الجميع . ولذلك فانهم قد اقترحوا أن يستقيل الامير من نفسه ، وبعد فترة معينة ، وعلى أساس أن يسمح له بالذهاب إلى بلد اسلامى آخر . وأما فيما يتعلق بنزع السلاح فقد كان من الصعب حدوثه قبل إنشاء قوات عسكرية محلية، تجمع من بين رجال القبائل أنفسهم. واخيراً فان تبادل الاسرى كان لا يمكن أن يقع قبل عقد الصلح ، بل من المنطقى أن يقع بعد التوقيع على الصلح .

ولكن هذه الصراحة لم تكن تعجب المندوبين الأوربيين ، فاحتج عليها الجنرال سيمون ، واضطر المندوبون إلى الرجوع لاستشارة حكوماتهم في

باريس ومدريد . والظاهر أن هاتين الحكومتين قد إقتنعتا بالطريقة التى يجب أن تسير عليها المفاوضات، إذ أنها اعلنتا فى ٢٦ أبريل سحب الإشتراط الخاص باستيفاء النقط العسكرية قبل التحدث فى الشروط السياسية . وسافر مندوب الريف من العيون إلى وجدة ، وبدء مؤتمر الصلح أعماله .

ولقد ظل مؤتمر الصلح منعقـداً من ٢٧ أبريل إلى يوم ٦ مايو ، وإن كانت المفاوضات قـد وصلت إلى أزمة يوم ٢٩ بسبب مسألة نزع السلاح والاستقلال الذاتى . ذلك أن مندوبى الريف قد أصروا على ضرورة قيامهم أنفسهم بنزع سلاح القبائل ، وإن كانوا لم يعارضوا فى اشراف بعض الضباط الفرنسيين والاسبانيين عليهم فيها ، ولكن دون قيـــام القوات الفرنسية والاسبانية نفسها بهـذه العملية . وأما فيما يتعلق بالاستقلال الذاتى داخل نطاق المعاهدات القائمة فان مندوبى الريف قد فشلوا فى فهم معنى تلك العبارة، وذلك نتيجة لعدم فهم الخبراء الفرنسيين والاسبانيين أنفسهم لمعنـــاها ، واعترافهم فى أثنـاء المحادثات بعدم امكان تفسيرها . وتشدد المندوبون الفرنسيون والاسبانيون مع مندوبى الريف بعد أن رفضوا الافراج عن كل الاسرى الموجودين لديهم فى الحال . وعرض مندوبوا الريف الافراج عن الجرحى والمرضى من بين الاسرى ، وكذلك النساء والاطفال ، وأن يسهلوا عمل بعثة ترسل إليهم . وكان الفرنسيون والاسبانيون قد رفضوا فيما مضى السماح بمرور الاطباء والمهمات الطبية إلى الجرحى فى منطقة الريف، وكان يصعب بعد ذلك ، ومع استمرار حالة الحرب ، أن يتعللوا بمسألة الاسرى على أى شكل من الأشكال . وانتهى الأمر بأن طلب مندوبوا الريف مهلة جديدة لاستشارة الامير عبد الكريم . ووافق الاوربيون على ذلك فى أول مايو ، واعلنوا أنه إذا لم تقبل مبدئيـــا شروط ١١ أبريل

الأساسية يوم ٦ مايو ، ويتم الافراج عن جميع الاسرى فى نفس اليوم ، فان الحرب ستستأنف فى صبيحة اليوم التالى .

وسافر أزرقان وحدو إلى تارجست ، وعادوا منها يوم ٥مايو،وساعد أحد زوارق الطوربيد فى نقلهم ذهاباً وايابا بين نيمور على الساحل الجزائرى وبين خليج الحسيمة . ولكن ما أن بدأ اجتماع المؤتمر يوم ٦ مايو حتى ظهر أن التعليمات التى أعطاها عبد الكريم لا تطابق الانذار الفرنسى الاسبانى . وترك مندوبوا فرنسا واسبانيا الاجتماع بعد ربع ساعة من بدايته ، وسافر مندوبوا الريف من وجدة فى نفس المساء . وبدأ الهجوم الفرنسى الاسبانى فى صبيحة اليوم التالى .

ولقد قامت الطائرات بالقاء قنابلها يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ ، ثم تقدمت القوات الفرنسية والاسبانية فى صبيحة اليوم التالى صوب تارجست من اتجاهين : خط نهر القرط ، ومواقع الحملة الاسبانية إلى الداخل من خليج سيدا بيلا . حقيقة أن القوة الاسبانية قد اعترضتها مقاومة عنيفة،وأن الاهالى قد كبدوها خسائر فادحة ، ولكن التقدم الفرنسى الاسبانى لم يلق مقاومة كبيرة فى بقية النقط . واتصلت كل من القوتين بالأخرى يوم ٢٠ . واحتلت القوات الاسبانية أنوال يوم ١٨ ، ثم دخلت قوة من المغاربة غير النظاميين إلى تارجست يوم ٢٣ . وقام الجنرال سان خورخو بمظاهرة فى نفس اليوم حين سافر من أجدير الى مليلة ، ولكى يثبت أن الإقليم الواقع بين هاتين النقطتين، وهو اقليم بنوورياغل ، قد أصبح مفتوحا . وفى نفس اليوم وصلت خطابات من عبد الكريم الى الجنرال سان خورخو فى مليلة ، وإلى ستيج فى فاس ، مطالبة بوقف العمليات الحربية .

ولاشك أن الأمير البطل كان فى موقف لايحسد عليه . حقيقة أنه كان قد نجح فى تنظيم رجاله وتسليحهم ، والنزول بهم إلى عمليات تمكن فيها من ابعاد المستعمرين ، وتهديدهم فى مناطق نفوذهم . ولكن طول مدة الحرب، وضعف الامكانيات ، مع فرض الحصار البحرى ، وزيادة عـدد قوات الاعداء وتفوقهم فى التسليح والتموين ومعدات الحملة ، كانت كلها عوامل فى غير صالح ابطال الريف . لقد كان على هـذا البطل رئيس الجمهورية أن يشرف بنفسه على إعداد الثوار وتنظيم وعملياتهم، وفى منطقة صغيرة وفقيرة، وإن كانت غنية بروحها المعنوية وبنزعتها المستقلة . وكان عليه بعد ذلك أن يوفق بين العمليات الحربية ، وبين عمليات الانتاج الضرورية ، سواء أكان ذلك فى ميدان الزراعة أو الرعى ، وحتى لاتنتهى الأقوات من المجاهدين وهم فى خط النار . وكان على أبطال الريف أن يقسموا أنفسهم بين العمل وبين الجهاد ، وكل ذلك فى توافق وفى تكامل ، ومع أهداف محددة وخطة متكاملة . ولكن طول مدة الحرب والتفاوت بين الإمكانيات المادية الموجودة أجبرته على التفاوض . وحتى فى هذه العملية حاول الأمير أن يحصل على أحسن شروط ممكنة ، ولبلاده ، قبل أن تكون لنفسه . وكان يعلم أن الاستمرار فى الحرب هى عملية انتحارية واضحة إذا ما إستمرت أطول من ذلك ، وأن معنى دخول القوات الاسبانيـة والفرنسية لنزع السلاح من القبائل يعنى الخراب والدمار ، والقتل والسلب والنهب ، والسبي وهتك الاعراض . لقد كانت معركة ، وحتى آخر وقت ، وكان يديرها وبنفسه، ومع تلك الحفنة المؤمنة المخلصة التى وقفت إلى جانبه ، وبصفتها من أركان الحرب ، ومن الوزراء والمستشارين . وكان قد قام بكل ما يمكنه أن يقوم به . وما دامت العمليات قد بدأت من جديد فعليـة أن يوقفها . وما دام

الفرنسيون والاسبانيون يعلقون على تسليمه شخصيا أهمية كبرى ، فليسلم نفسه حتى لايتحرش المستعمرون فى أبناء البلاد . ولا شك أنه كان مريراً على نفس هذا القائد الوطنى والعسكرى أن ينسحب من اقليمه ، ومن بين أهله وجنوده . ولكنها كانت شجاعة منه أن يقوم بها .

وفى يوم ٢٦ مايو أمر الأمير عبد الكريم الخطابى باطلاق سراح الأسرى الاوربيين الموجودين لديه ، وفى الساعة الخامسة والربع من صبيحة اليوم التالى ركب الأمير فرسه، ودخل وسط خطوط الفرنسيين . لقد جاء بنفسه ليسلم سيفه للعدو المنتصر. وقابلته القوة الفرنسية مقابلة قائد أعلى ، وحيته التحية العسكرية ، ثم سافر فى اليوم التالى إلى تازا .

ويصعب علينا أن نتحدث عن حركة مقاومة بعد تسليم الأمير، وفى مثل هذه الأوضاع . لقد انهارت حركة المقاومة فى كل مكان، وظهر التضارب بين عمليات بعض الفرق المكافحة التى كانت لاتزال صامدة فى الميدان . وكان رجال الريف قد بدأوا هجوما لهم فى جبهـة تطوان بعد تجدد العمليات الحربية ، ولكن بعض عناصر الجبالا قامت فى وجه ممثلى جمهورية الريف فى منطقة شفشاون فى الاسبوع الاول من شهر يونيو. ولكن علينا أن نذكر أن بعض عمليات الكفاح ضد الاسبانيين قد استمرت فى بعض المناطق ولفترة من الزمن ، حتى وإن كانت قصيرة . وكان هؤلاء المجاهدون لا يصدقون بأن ثورتهم قد إنتهت ، وبأن الاجانب سيتحكمون فى البلاد .

ولقـد تمكن الاسبانيون من احتلال مناطق الريف وغمارة فى شهر يوليو، ثم بدأوا عملياتهم ضد الجبالا فى أوائل أغسطس، واحتلوا شفشاون يوم ١٠ منه . وبنهاية موسم عمليات سنة ١٩٢٦ أصبحت المنطقة الاسبانية

من المغرب الاقصى تخضع لأول مرة فى تاريخها لحكم أجنبي فعلي، هو الحكم الاسبانى الذى جاء باسم الحماية .

ولقد أعلنت السلطات الفرنسية أنهـــا قد استولت على ما يقرب من ٣٠٫٠٠٠ بندقية و ١٣٥ مدفع و ٢٤٠ مدفع رشاش . ومما لا شك فيه أن أسلحـة أخرى ظلت موجودة فى ايدى الرجال الاحرار . وعلى أى حال فان الفرنسيين أنفسهم قد تمكنوا كذلك من تثبيت أقدامهم فى تلك الفترة فى منطقة حمايتهم ، وذلك باحتلالهم لمنطقة تازا .

وانعقد مؤتمر فى باريس بين الفرنسيين والاسبانيين فى الفترة الواقعة بين ١٤ يونيو و ١٠ يوليو ، وذلك لتسوية المشكلات السياسية الناتجة عن تسليم الأمير عبد الكريم . وقد اختتم هذا المؤتمر أعماله بالتوقيع على اتفاقية خاصة بتحديد خط الحدود بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية ، وعلى أساس اتفاقيـــة ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ . واتفقت الدولتان على ضرورة المحافظة على التعاون بينهما فى ميدان الرقابة البحرية لسواحل المغرب ، والتعاون الحربى والإدارى على الاراضى الواقعة على الحدود . وقد وقع على هذه الاتفاقية بريان معدى استيلا الذى حضر خصيصا لذلك إلى باريس يوم ١٣ يوليو . واخيرا فان هذا المؤتمر قد اتفق فيه على ارسال الأمير عبد الكريم الخطابى الى المنفى ، واختاروا جزيرة ريونيون مكانا لنفى هذا الاسد ؛

وكان ارسال الأمير الى المنفى يسمح للقوى الاستعمارية بشكل عام ، وفرنسا بشكل خاص بتدعيم حكمهـا فى بلاد المغرب ، والإنهاء على بقية حركات المقاومة الموجودة فيه .

(٥) نهاية المقاومة فى بقية المغرب :-

كانت زيارة المولى يوسف لباريس بعد تسليم الأمير عبدالكريم الخطابى تدل على أن فرنسا أصبحت هى ذات اليد الطولى ، ودون منازع ، فى إقليم المغرب الاقصى . والواقع أن فرنسا قد اعتمدت على إنسحاب الأمير عبد الكريم الخطابي ورجاله من ميدان المعركة ، والصدمة النفسية التى أصابت المناضلين المغاربة نتيجة لذلك ، لكى تقوم بعد عملياتهـا الحربية فى بقية المناطق التى لم تكن قد خضعت لها بعد فى المغرب الاقصى . واستخدمت فى ذلك امكانيات كبيرة ، كما اعتمدت على قلة الموارد فى أيدى المناضلين ، ونتيجة لمواصلتهم الكفاح لمدة سنوات طويلة .

وكان رجال سيدى راحو يعتبرون من أقوى المناضلين الموجودين فى المغرب فى ذلك الوقت ، وكانوا يسيطرون سيطرة تامة على منطقة الأطلس المتوسط . واعدت السلطات الفرنسية قواتها ، وأمرت ثلاث حملات كبيرة بالتوجه فى نفس الوقت الى هذه المنطقة . وكان للقوة فعلها ، إذ أن أحرار الاطلس المتوسط اضطروا الى التسليم بعد أن توغلت القوات الفرنسية فى بلادهم ، وعجزت أسلحتهم عن صدها . واضطر سيدى راحو نفسه إلى التسليم للفرنسيين فى خلال شهر يوليو سنة ١٩٢٧ .

ثم نقلت السلطات الفرنسية ميدان العمليات بعد ذلك إلى منطقة وزان ، وارسلت إليها قوات كبيرة كذلك . وجاء بيتان بنفسه للاشراف عليهـا ، وتعاون هناك مع بعض القوات الاسبانية فى الشمال .

أما المنطقة التالية التى أخذت فرنسا فى العمل فيهـا ، فكانت منطقة السوس . وكانت فرنسا تفكر فى ذلك الوقت فى زيادة اعتمادها على ميناء اغادير ، وبصفته ميناء للتصدير لكل اقليم السوس . ولكن القبائل المحيطة

بهذا الميناء كانت فى حالة ثورة معلنة ، ويصعب على الفرنسيين بدء عملياتهم التجارية والاستغلالية هناك دون اخضاع هذه القبائل . وكانت فرنسا قد حاولت مد نفوذ أعوانها من القياد الموالين، مثل المتوجى والجوندافى الى هذه المنطقة ، ولكنهما فشلا فى التفاهم مع الثوار . ولذلك فان فرنسا قررت استخدام الحملات الحربية كحل للموقف . وتمكنت ثلاث حملات من التوغل فى أراضى الثوار فى بداية سنة ١٩٢٨ . ودعم هذا الانتصار سلطة الحماية الفرنسية فى مراكش ، عاصمة الجنوب نفسها ، والتى كانت مهددة حتى ذلك الوقت برجال هبه الله المكالخين .

ولقد أفادت سلطات الحماية الفرنسية فى المغرب من هـــذه العمليات العسكرية لكى تبدأ فى تنظيم الاقليم . وكان ستيج هو أول مقيم فرنسى مدنى للمغرب ، ولذلك فانه اهتم بشئون الادارة المدنية بشكل يختلف عن ذلك الذى تناوله بها ليوتى من قبل ، فانشأ دائرة مدينة فى اقليم الشاوية ، وأخضع كل العمليات الحربية التى تقع فى هذه المنطقة لسلطته هو، وبصفته مشرفا على القيادة العسكرية نفسها. ثم عمل على تشكيل «مجلس للحكومة» فى هذه المنطقة ، ومهد بذلك لنوع من أنواع الحـكم المحلى فى المغرب . وكان التجار الفرنسيين ، وكذلك الفرنسيين الذين يعملون فى الزراعــة يمثلون فى غرف تجارية وزراعية . وفكر ستيج فى إنشاء هيئة جديدة تضم أبناء المهن الحرة والموظفين الفرنسيين فى المنطقة وتهتم بامورهم . وإذا كان الفرنسيون لم يرحبوا بهذا المجلس فى أول الأمر ، إلا أنهم سيقبلون عليه ، وسيتطور إلى شكل « الدائرة الثالثة » فى المغرب ، والتى ستناقش الأمور السياسية العامة والخاصة بالعلاقات الفرنسية المغربية، وستتحول إلى ممثل للرأى العام للمعمرين والمستعمرين الفرنسيين فى المغرب الاقصى . وستصل فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية الى أن تصبح مركز الحركة الاستعمارية المنادية باستخدام الشدة ضد الوطنيين .

ولقد توفى فى ذلك الوقت المولى يوسف، وتولى عرش السلطنة بدلا عنه ابنه الثالث، المولى محمد . وكان صغيرا فى السن حين تولى العرش ، ولكن آراءه كانت تمثل تطورا جديدا فى البلاد . وكانت نفس هذه السنوات قد شهدت وفاة كل من الجوندافى والمتوجى ، وهما القائدان الاقطاعيان اللذان وقفا إلى جانب نظام الحماية فى أصعب أوقات حياتها ، وخاصة مع هجمات هبة الله على جنوب المغرب . ولكن فرنسا ظلت تعتمد فى هذه المنطقة على نفوذ فارسها الثالث ، سى التهامى الجلاوى ، والذى سيلعب أدوارا أخرى بعد ذلك إلى جانب فرنسا والفرنسيين .

ولقد ظلت منطقة الحـــدود المغربية الجزائرية قرب تافيلالت لاتقبل خضوعا لسلطات الحماية فى المغرب، وتقاوم كل توغل فى أرضها من جانب القوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر . ولكن فرنسا أنشأت قيادة عامة لهذه المنطقة خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، قيادة ترتكز إلى بودنيب ، وتمد سلطتها عبر الحدود على جزء هام من الأراضى الصحراوية . ولكن الوطنيين واصلوا هجماتهم على المراكز العسكرية التى حاول الفرنسيون إقامتها فى البرج، جنوب الأطلس الأعلى ، كما أخذت « جيوش » الوطنيين فى مهاجمة قوافل الفرنسيين وطوابير إمدادهم وتموينهم . وساء الموقف هنالك نتيجة لمحاصرة عدد من المواقع العسكرية. وكان فى وسع فرنسا أن تحتل العيون الواقعة فى هذه الواحة بكل سهولة ، خاصة وأن الأراضى كانت مكشوفة ، وكان سلاح الطيران الفرنسى فى وضع يسمح له بالسيطرة على الموقف. ولكن الفرنسيين صمموا على الاستناد إلى هذه الحالة لكى يقوموا بمد عملياتهم الحربية على مناطق الصحراء نفسها . وأخذت القوات الفرنسية

فى الزحف المنظم من شرق تافيلالت وغربها فى نفس الوقت واستمرت هذه العملية طوال عام ١٩٣٠ . واحتل الفرنسيون أهم العيون التى كان العرب يتزودون منها بالماء . واستمرت هذه العمليات طوال عام ١٩٣١ وتمت فى أوائل العام التالى، رغم فشل الفرنسيين فى وضع أيديهم على بلقاسم الانجادى، قائد الثورة هناك .

واستخدمت السلطات الفرنسية فى المغرب سياسة التوغل فى إقليم الأطلس المتوسط فى عام ١٩٣١ ، ١٩٣٢ لمد سيطرتها الفعلية عليها . وبعد أن كانت فرنسا تعتمد على الأسواق للضغط على الوطنيين ، اضطرت إلى السير على طريقة الاحتلال الفعلى المنظم، والذى يمتد باستمرار، حتى تتمكن من إخضاع الاقليم . وقامت فرنسا فى سنة ١٩٣٣ بعمليات أخرى فى منطقة الأطلس الأعلى ، ومهدت بها للعمليات التى قامت بها فى نهاية هذه السنة وبداية عام ١٩٣٤ فى كل من إقليم ماوراء الأطلس ، وحتى حدود موريتانيا . ولقد سمحت هذه العمليات بوصل منطقة الاحتلال الفعلية للفرنسيين فى مكناس ، وعبر ممرات جبال الأطلس المتوسط ، بمنطقة تافيلالت، والتى كانت متصلة بدورها بالسلطات الفرنسية فى الجزائر ؛ كما أنها سمحت للنفوذ الفرنسى بالامتداد من الشمال إلى الجنوب ، ومن مراكش عبر الأطلس إلى وادى السوس، ومنها إلى ما وراء الأطلس، وإلى أراضى الرقيبات ووادى درعة ثم موريتانيا. وتمكنت القوات الفرنسية فى المغرب فى شهر إبريل سنة ١٩٣٤ من احتلال إيجيل، عاصمة موريتانيا الشمالية ، والاتصال بالقوات الفرنسية فى إفريقية الغربية والسنغال .

وهكذا تمت وحدة السلطنة المغربية ، وانتهى ما كان يسمى ببلاد

السائبة ، وخضعت الأقاليم بأكملها لحكومة المخزن ، وإن كانت قد خضعت في حقيقة الأمر لنظام حكم حديث ، ونظام حكم يعتمد على الفرنسيين أكثر من إعتماده على الوطنيين .

وإذا كانت وحدة المغرب الإدارية قد تمت بهـــذا الشكل في هذه المرحلة ، وبطريقة قد يفهم منها أن فرنسا قد ساعدت على وحدة البلاد ، فعلينا أن نشير إلى أن هذه الوحدة كانت إدارية وعسكرية أكثر من كونها اجتماعية وسياسية ، خاصة وأن فرنسا كانت قد بدأت في تطبيق سياستها البربرية ، للتفريق بين المغاربة على أساس عنصري ، رغم إدعائها العمل على وحدة المغرب الإدارية .

كما أن فرنسا قد ساعدت بدخولها إلى المناطق الجنوبية على دفع أسس التطور بينها ، وبشكل ساعد على نشأة تجارة وكبار تجار في هذه المناطق . وستعمل الحماية بهذه الطريقة على تهيئة الجو اللازم لنشأة وإزدهار مجموعة من الأهالي يمكن تسميتهم بأنهم من الطبقة البورجوازية ، ويزيد إعتمادهم على التجارة عن اعتمادهم على فلاحة الأرض أو حيازتها ، وملكيتهم لقطعان البهائم . وسيأتي نظام التعليم والإدارة التي ستعمد فرنسا إلى إدخالهم هناك لكي يعطي لهذه الطبقة البورجوازية النامية مميزات خاصة ، تفصل بينها وبين بقية الشعب وتربط بينها — اقتصاديا وفكريا — وبين الدولة صاحبة الحماية .

لقد تمت تهدئة المغرب الأقصى ، وتمت بذلك مرحلة خاصة من تاريخه ، ولكن العوامل الداخلية نفسها كانت تشير إلى وجود المتناقضات في ذلك الوقت ، وبشكل يؤدي إلى استمرار الكفاح ، حتى وإن كان هذا الكفاح قد أخذ شكلا جديدا .



خاتمة الباب

كانت حركات الكفاح الوطنى ، والجهاد المسلح، التى انتشرت فى أنحاء المغرب الأقصى ، تشبه إلى حد كبير حركات الجهاد المماثلة التى وقعت فى إقليم ليبيا وضد الايطاليين . ولقد امتدت الثورات ضد نظام الحماية ، وبمجرد إعلانها ، فى أقاليم الاطلس المتوسط والاطلس الأعلى وما وراء الاطلس، وكذلك فى إقليم وزان،وكل ذلك داخل منطقةالحماية الفرنسية. ولقد عمل الجنرال ليوتى فى أول الأمر على محاولة حصر هذه الثورات فى مناطقها، حتى يمنع من انتشارها ومن التهامها المناطق المجاورة لها . وقام بذلك فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يضع أسس الادارة الحديثة للبلاد . ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الأولى ساعدت على زيادة اشتعال هذه الثورات ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى انقسم فيه للعالم إلى معسكرين، وكانت دولة الخلافة الإسلامية تقف فى المعسكر المعادى لدولة الحمايه الفرنسية . ولقد أنهكت عملية التهدئة قوى فرنسا ، رغم أنها اعتمدت فيها على الميزانية المغربية ، وعلى المجندين من بناء المغرب الكبير .

وجاءت الفترة التالية لنهاية الحرب تشهد ثورة تحررية فى منطقة الريف ، والتى حاولت اسبانيا أن تمد سلطتها الفعلية إليها. وتعتبر هذه الثورة ، مع إعلان جمهورية الريف ، مرحلة زاهية فى تاريخ كفاح المغرب ضد الاستعمار .

ولم تتمكن القوى الاستعمارية من القضاء على الثورات فى المغرب الأقصى الا بعد أن كتلت جهودها ضد ثورة الريف ، وبعمليات صعبة ، ولكن

القضاء على هـــذه الثورة سمح للمستعمرين بعد ذلك بالانتهاء على المقاومة الوطنية فى بقية أنحاء البلاد ، وإن كانت هذه العمليات الجديدة قد امتدت حتى سنة ١٩٣٤ .

وإذا كان استخدام السلاح كوسيلة قد فشل فى الوصول باحرار المغرب إلى الحصول على استقلالهم ، فان ذلك لم يمنع من ظهور حركات سياسية فى المغرب حاولت الوصول لنفس الهدف ، وإن كانت قد استخدمت طرقا سياسية .

الباب الثامن

الحركات الوطنية السياسية



إذا كان المجاهدون قد اتخذوا الجبال والصحارى والبوادى ميادين لعملهم ، وإتخذوا السلاح وسيلة يصلون بها إلى أهدافهم ، فان فشلهم فى ميادينهم وقصور أسلحتهم أمام أسلحة المستعمرين قد دفع بعناصر أخرى إلى النزول إلى الميدان .

وكانت هذه العناصر تسكن المدن، وتناقش وتجادل ، وتتخذ القانون أساسا لحركتها ، والإضرابات وإقفـــال الحوانيت ، وتجمعات الطلبة وتجمعات العمال ، مع الصحافة والرأى العام وسيلة لعملها .

وستختلف هذه الحركات فى شكلها العام عن بعضها، وستعطى لحركتها اسم الدستور فى تونس ، واسم الاستقلال فى المغرب ؛ وإن كانت ستظهر باشكال مختلفة فى اقليم الجزائر .

وسنلاحظ أن هذه التشكيلات ستأخذ شكل الأحزاب السياسية، وستناقش العلاقة بين الفرد والفرد ، والعلاقة بين الحـاكم والمحكوم ، سواءاً أكان الحاكم وطنيا أو أجنبيـا ، وسيدل ذلك على أن أبناء الطبقة الوسطى هم الذين سينزلون إلى ميدان المعركة .

ولكنا سنلاحظ كذلك وجود اختلافات جوهرية بين اتجاهات القوى الموجودة داخل المعسكر الوطنى نفسه : فستكون هناك عناصر إسلامية ، وتعتمد على التعليم ، وستطالب بضرورة المحافظة على الشريعة وتطبيقها ، وسيكون على رأسهم العلمـاء والفقهـاء ، وهى عناصر اليمين التى ستظهر فى الجزائر مع جمعية العلماء ، وفى تونس مع الحزب الدستورى ، وفى المغرب الأقصى مع ذلك الجناح اليمينى الموجود داخل كتلة العمل الوطنى ؛ وتأتى بعد ذلك عناصر يمكن تسميتها بأنها وسط ، وستحاول تطبيق القانون العام

على كل من يسكن البلاد ، سواء أكان من الوطنيين أو من الأجانب .
وأخيراً نصل إلى اليسار الذى سيظهر وضوحه بشكل خاص فى الجزائر
مع حركة نجم شمال افريقية، خاصة وأن الجزائر كان لها كثير من العمال
الذين تحولوا إلى طبقات كادحة فى مناجم ومصانع الفرنسيين .

ولكن هذه الحركات الوطنية لن تتمكن من توحيد صفوفها فى كل
أقطار المغرب الكبير ، ولذلك فان فاعليتها ستكون ضعيفة ، وإلى أن تتغير
الظروف وتتقارب الاتجاهات . ولكنها كانت تمثل اتجاهات تحررية ،
ووصلت إلى محققات لها قيمتها .

الفصل الثانى والثلاثون

بداية الحركات الوطنية فى الجزائر

وتعاونت الأحداث والتطورات التى وقعت فى أوائل القرن العشرين فى كل العالم الشرقى الإسلامى وفى أوربا نفسها وساعدت على بداية الحركة القومية الجزائرية ، وساعدت على تطورها ونموها واتخاذها الشكل والصفات التى امتازت بها عن غيرها من الحركات القومية فى العالم .

(١) التطور ووضوح القوى : ـ

حقيقة أن زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر ، فى عام ١٩٠٤ ، لم تعط نتائج مباشرة ، ولم ينتج عنها مظاهرات أو اضطرابات . ولكنها تركت آثاراً فى بعض النفوس التى استطاعت فهم هذا المصلح الشرقى ؛ وبذرت بذورا ستنبت على مر السنين .

وحين جاء الانقلاب العثمانى سنة ١٩٠٨ ومنح الدستور لبلاد الشرق الأدنى ووقف عدد من الدول الأوربية موقف العداء من الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية ، وجاءت الحرب الاستعمارية التى بدأتها إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب ، هزت هذه الحرب كل العالم العربى والإسلامى. وكم من متطوع من تونس والجزائر ، وخصوصا من مناطق الجنوب ، قام بالتطوع والسير على الأقدام للاشتراك فى معسكرات المجاهدين ، والدفاع عن أراضى العروبة والإسلام ، فى مناطق طرابلس وفزان . لقد أزكت هذه الحرب ، بما اشتملت عليه من ضرب الإيطاليين لموانى بيروت والعقبه وسواحل اليمن ، نار القومية العربية ، وحماس الشعوب الإسلامية ،

من الهند حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وتركت اثارا عميقة في نفوس كل الشعوب الشرقية والإسلامية . كانت آراء السيد جمال الدين الأفغاني لإصلاح العالم الإسلامي قد فعلت فعلها ، وكانت سياسة السلطان عبد الحميد لتقوية الجامعة الإسلامية قد قطعت مراحل واضحة . ورغم مجيء رجال تركيا للفتاة وحزب الاتحاد والترقي وتناسيهم لعامل الرباط الديني ، فان الحرب الإيطاليـة ـ الطرابلسيـة قد أشعلت نار الحماس والتضامن العربي والإسلامي أمام هـذا الاعتداء الغربي الاستعماري . حقيقة أن كثيرا من الجزائريين قد شعروا بضعفهم وضعف العالم العربي الإسلامي أمام الغرب وأسلحته . ولكنهم شعروا بهـذا الرباط الوثيق الذي يربطهم باخوانهم في الدين واللغة . وتكاثف هـذا الشعور مع فرض فرنسا للخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين للعمل على خروج عدد كبير من أبناء الجزائر وهجرتهم واستيطانهم في الشرق العربي ، وخصوصا في سوريا ، حيث رحبت بهم السلطات الحكومية والأهالي على السواء .

وساعدت سوء الحالة الاقتصادية ، وبؤس الأهالي ، على خروج عدد من الجزائريين يطلبون العمل ، ويسعون وراء الرزق في الخارج . وذهب عدد منهم إلى فرنسا نفسها ، حيث وجدوا أن الأحوال تختلف تمامـا عن تلك التي يطبقها الفرنسيون في الجزائر .

وأخذت فرنسا في استغلال القوى البشرية الجزائرية ، خصوصا وأنها أخذت تشكو من قلة عدد المواليد . وجاءت الحرب العالمية الأولى، ووجدت فرنسا فرصتهـا في الجزائر ، لمواصلة حرب لا تمت للجزائريين بصلة . احتاجت فرنسا لوقود بشرى لهـذه الحرب ، ترتبه في صفوف تصد بصدورها نيران الألمان ، فأسرعت إلى تجنيد الشبان الجزائريين

وأرسلتهم للدفاع عن الأراضى الفرنسية فى الجبهة الشرقية. جندت الحكومة الفرنسية ما يزيد على أربعمائة ألف جندى جزائرى ، وحشدت ثمانين ألفا للعمل فى المصانع والمناجم ، بدلا عن العمال الفرنسيين المجندين . ودفعت الجزائر ضريبة غالية ، إذ أن فرنسا نفسها قد اعترفت بقتل خمسة وعشرين ألفا من الجزائريين فى هذه الحرب . وعلينا أن نلاحظ أن الجزائريين لم يرحبوا بالخدمة العسكرية فى جانب الفرنسيين ، بل قاوموا عمليات التجنيد الإجبارية ، خصوصا فى قسطنطينة ومنطقة الأوراس .

وكان هذا استجابة للدعوة للجهاد التى نشرتها السلطات الاسلامية فى الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، وهدفت بها إلى إضعاف الأعداء الغربيين وخلق المشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية أمامهم ، وفى الأقاليم الاسلامية التى يحتلونها ويسيطرون عليها . كما أننا نلاحظ أن منطقة جنوب الجزائر قد قامت بدور فعال فى حركة الجهاد الإسلامية ، التى امتدت فى كل شمال إفريقية ، من حدود مصر الغربية حتى المحيط الأطلسى ، وجنوبا إلى السودان ، والتى أجبرت الإيطاليين على الانسحاب من طرابلس إلى الموانى والمدن الساحلية ، وأجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ بقوات عسكرية ضخمة فى شمال إفريقية لمواجهة ثورة المسلمين هناك .

ولقد اضطرت السلطات الفرنسية فى الجزائر إلى تخفيف تطبيق « قوانين الأهالى » الاستثنائية ، تشجيعا لن يخدم فى القوات الفرنسية . فسمحت بتنقلهم من إقليم إلى إقليم دون حمل جواز سفر أو بطاقة مرور ، والحصول على تأشيرة خاصة . كما ألغت لهم كثيرا من المخالفات وأعفتهم من الغرامات الجماعية . وأحالت النظر فى مخالفاتهم إلى قضاة الدرجة الأولى ، بعد أن

كانت من اختصاص رجال الإدارة . وسمحت بزيادة عـــدد النواب الجزائريين فى المجالس المحلية إلى الثلث ، وأشركتهم فى انتخابات العمد .

ساعدت كل هذه الأمور على شعور الجزائريين بقيمتهم لا للجزائر وحدها ، بل ولفرنسا أيضا . وشعر الجزائريون بأنهم شاركوا اقتصاديا وبشريا فى الحرب العالمية، بدرجة تزيد عن تلك التى شارك بها الفرنسيون أنفسهم. علم الجزائريون قيمة كتائبهم العسكرية فى الحرب ، ووازنوا بين عملياتها وعمليات الكتائب الفرنسية الأخرى . كما وازن العامل الجزائرى فى المصانع والمناجم بين قيمة تحمله وقيمة تحمل الفرنسى . ووجد الجزائريون بعـد ذلك أنهم أتباع ، عليهم الخدمة ، وللفرنسيـين النصر والغنم . واستغـل المستوطنون الفرنسيون فترة الحرب لتزويد فرنسا بكل ما يلزمها من خيرات الجزائر ، وكونوا ثروات طائلة فى فترة قصيرة . وعاد الجزائريون بعـد الصلح إلى وطنهم يحملون ما اقتصدوه من رواتبهم الصغيرة ليجدوا أن الداء قد استفحل، وأن أصابع الاخطبوط المستعمر قد سيطرت على بلادهم. عادوا بشعور جديد ، وبنتائج تجارب جديدة اكتسبوهـا بسواعـدهم وبصدورهم فى المصانع والمنـــاجم وميادين القتال ، فاستغلوا دراهمهم البسيطة فى إعادة شراء قطع صغيرة من الأرض، تسمح لهم بالعيش فى بلادهم. وبدؤا يفكرون فى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، بل ومستقبـل الأمـة الفرنسية نفسها ، بعد أن دافعوا عنها وعملوا لها وهيئوا لها وسائل النصر . فبدأ عدد من الجزائريين فى التفكير فى السياسة ، وساعدهم على ذلك نشوء الصحـافة فى الجزائر ، وظهور شخصيات تأثرت بتجـارب هذه الحرب ، وأثرت بالتالى فى الحركات السياسية فى الجزائر .

كان أول من نزل هذا الميدان هو الأمير خالد الهاشمى ، ابن الأمير محي الدين ، وحفيد الأمير عبد القادر الجزائرى . وكان ضابطا فى الجيش الفرنسى وشارك فى الدفاع عن فرنسا ضد الأعداء . فما أن إنتهت الحرب حتى كون وفدا وتقدم على رأسه إلى فرساى ، وطالب بتطبيق تصريحات الرئيس ويلسون على الجزائر ، واعطاء أبنائها حق تقرير المصير . كانت هذه بداية حركة الكفاح القومى ، وسيواصل غيره من الجزائريين السير على منواله ، وإن كانت حركته لم تمس إلا فئة قليلة من أبناء البلاد . وتعتبر هذه المرحلة مقدمة للحركات السياسية الجزائرية التى ستحاول جميعها ، وحتى الحزب الشيوعى الجزائرى ، العودة بتاريخها إلى الوراء والا نتساب إلى هذه الحركة . وعاد الأمير خالد دون نتيجة إلى الجزائر ، فأنشأ هيئة سياسية أسماها « وحدة النواب المسلمين » ، وأقام لها جريدة حرة ومتحررة اسمها « الإقدام » وأخذ يطالب فيها بضرورة « اصلاح » الأحوال فى الجزائر على أساس المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والسماح للجزائريين بدخول مجلس النواب الفرنسى . وأخذ تأثير الحركات الاشتراكية يظهر فى هذه الهيئة . ولكن الفرنسيين ازدادوا عداوة لها ، واتهم الاستعماريون الأمير خالد بالخيانة ، فقامت السلطات الفرنسية بنفيه من البلاد .

ولكن الحركة الوطنية أخذت تسير وتتطور رغم استخدام الشدة والعنف ضدها . وأخذت الجمعيات والهيئات السياسية فى الظهور ، وأخذت اتجاهاتها فى الوضوح ، خصوصا فى الثلاثينات ، وهى الفترة التى يمكن فيها تحديد اتجاهات هذه التيارات السياسية ، وموازنتها الواحدة بالأخرى .

فيمكننا أن نجد فى أقصى اليمين رجال الطرق الصوفيـة الذين تعاونوا مع الاستعمار ، نظير الإحتفاظ بامتيازاتهم المادية ونفوذهم على الأهـالى ، خصوصا فى الجنوب . وكانوا فى ذلك يمثلون خطرا على البـــلاد وعلى الحركة القومية الجزائرية ، ويزيد عن قيمة الخطر الفرنسى نفسه، خصوصا وأن الأهالى كانوا يثقون بهم، ولا يعتقدون فى السلطات الاستعماريه .

ويأتى بعد هـــذا اليمين المتعدل ، ويتكون من المنتخبين والنواب الجزائريين الذين يرغبون فى الوصول بأنفسهم وبأبناء بلدهم إلى الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية ، وان يعاملوا معاملة الفرنسيين . وانضم إلى هذا القطاع عدد من المثقفين الجزائريين ، والذين تعلموا تعليما غربيا،وحاولوا إقناع أنفسهم بأنهم قد أصبحوا من الفرنسيين .

أما الوسط فكان يتكون من الجزائريين الذين يعتزون بشخصيتهم المستمدة من اللغة العربية والدين الاسلامى على السواء . وكانوا من العلماء الذين تأثروا بتعاليم الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا . وأصبحوا أكثر استجابة من غيرهم لتعاليم الأمير شكيب أرسلان وكانو يرفضون فكرة الجنسية الفرنسية ، ويعملون على الاحتفاظ بتراث الآباء والأجـداد فى صورة عربية إسلامية .

وأما اليسار فاشتمل على جمعية « نجم شمال إفريقية » التى ضمت كثيرا من العمال الجزائريين ، وخصوصا من يعمل منهم فى فرنسا ، وكانت لهـا مطالب اجتماعية علاوة على مطالبها السياسية . وحاربت هـذه الجمعية فى سبيل توحيد كل من تونس والمغرب الأقصى مع الجزائر ، ولـكنها امتازت باراء اشتراكية لا تعارض فى إقامة روابط متينـــة بين فرنسا وشمال إفريقية ، وخصوصا فى أولى مراحل حياتها .

ونجد إلى أقصى اليسار الحزب الشيوعى الجزائرى مـــع فـكرة الانترناسيونال بشكل يتمم هذه اللوحة التبسيطية .

وسنلاحظ أن قوى اليمين المتطرف قد اختفت مع تطور الحركة الجزائرية، وسارت قوى اليمين المتعدل ، وقوى الوسط ، صوب اليسار فى خطوات سريعة ، وخاصة بعد الحرب العالميـــة الثانية ، مما أدى إلى خروج ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٩٥٤ بشكلها واتجاهاتها الواضحة ، ومما يدل على اضطراد تقدم حركة الوعى السياسى والقومى والاجتماعى عند الجزائريين .

(٢) العلماء المسلمون : —

شعر العلماء المسلمون بخطر نفوذ وسلطة رجال الطرق الصوفية على الشعب ، وعملهم على استغلاله والتمويه عليه باسم الدين ، فقرروا محاربة البدع وأوصوا بالتقشف . وكانوا من المتـأثرين بتعاليم ابن تيميـة ومن تلاميذ الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، ومن أنصار « الإصلاح » فى العالم الاسلامى والنظر إلى الاسلام نظرة حديثة . فنظموا مجهـودهم فى « جمعية العلماء المسلمين » بارشاد الشيخ عبد الحميد بن باديس الذى أصـدر جريدتى « الشهاب » و « البصاير » ، وسار فى مقالاتهـا على غرار الشيخ محمد عبده . واعتمدت جمعية العلماء على الإسلام لتجديد الجزائر والوصول بها إلى الاستقلال . فرفضت التفاهم مع الأحزاب السياسية الفرنسيـة أو المساومة على حقـوق البلاد . وعملت هذه الجمعيـة باشراف الشيخ بشير الابراهيمى الذى انتشر نفوذه فى المنطقة الغربية من الجزائر منذ سنة ١٩٣٢ ، والذى أصبح رئيسا للجماعة بعـد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس عام ١٩٤٠ ، وبمساعدة الشيخ طيب العقبى ، والذى أقام بضع سنوات فى الحجاز ، وساهم بعد رجوعه إلى بلاده فى نشر المدارس الحرة وإنشائها .

وعمل العلماء المسلمون على التقريب بين السنة والشيعة وبين العرب والبربر، لخلق كتلة إسلامية جزائرية واحدة وعملوا على إلقاء المحاضرات وفتح المدارس ونشر الكتب التى تتحدث عن تاريخ بلادهم وتعمل على تمجيده . وحاولوا أن يخلقوا بذلك جيلا جديداً مثقفا بثقافة عصرية عن طريق اللغة العربية . وانتشرت مدارسهم فى كل المدن وعدد كبير من القرى ، وأخذ ابن باديس فى تدريس الفلسفة وأصول الدين والقانون فى مدرسته فى قسطنطينة . وفكرت الجمعية فى إنشاء جامعة دينية إسلامية عربية فى مدينة الجزائر نفسها ، لكى تكون منارا للعلم والدين فى عاصمة بلادهم . ووصل نفوذهم إلى العمال الجزائريين فى فرنسا ، وأخذوا فى إرشادهم وتثقيفهم وغرس روح القومية العربية الإسلامية فى نفوسهم .

وقامت هذه الجمعية بمهاجمة رجال الطرق الصوفية ، وأكدت أن فرنسا لن تتمكن من إدماج الجزائر ، بل عليها أن تسير بها حتى الاستقلال الذى يؤكده شخصيتها ولغتها ودينها وشعبها وتاريخها . وكان أحد زعماء المثقفين فى اليمين المعتدل ، قد أعلن فى إحدى مقالاته المنشورة فى عام ١٩٣٦ أن « الوطن الجزائرى » غير موجود ، وأنه ليس هناك من يعتقد جديا فى « القومية الجزائرية » . فرد عليه الشيخ ابن باديس بأن الأمة الجزائرية المسلمة موجودة ، مثلها فى ذلك مثل بقية الأمم ، وأن لهذه الأمة تاريخها المجيد ، ولها وحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وعاداتها وطباعها . وأن هذه الأمة ليست فرنسا ، ولا يمكنها أن تكون فرنسا ، ولا ترغب فى أن تكون فرنسا ، ولن تكون أبدا فرنسا ، حتى إذا رغبت نفسها فى سياسة الادماج . إن للجزائر أراضيها الواضحة وحدودها المعروفة . وأكد الشيخ بن باديس حقوق شعوب الأرض كلها فى الاستقلال ، وشرح أن الجزائر

يمكنها أن تصل إلى مرتبة الدومنيون من فرنسا ، مثل كندا من بريطانيا، وينشأ عن ذلك ترابط بين دولتين ، وتتمتع كل منهما بالحرية .

وخشيت السلطات الاستعمارية من نشاط جمعية العلماء المسلمين ، خاصة وأن مدارسهم الحرة تفوقت فى الميدان على مدارس الحكومة ، وبدأت تخرج من الشبان من يختلف عن هؤلاء الذين أرادت الحكومة إعدادهم لمناصب الامامة والقضاء . كما هدد نشاطهم رجال الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا . وكانت هذه السلطات الاستعمارية قد تعودت على العمل مع رجال الطرق الصوفية ، الذين امتازوا بالسلبية بعد سيطرة الفرنسيين على البلاد، وقلت جرأتهم على مناقشة الادارة مع الزمن . ولم توافق هذه السلطات على أن تتعامل مع رجال الاسلام الجدد الذين رفضوا الخضوع لها . فقام الحاكم العام ، كارد ، باتخاذ إجراءات صارمة فى المسائل الدينية وكانت فى منتهى الخطورة بالنسبة للجزائر .

كانت إدارة الشئون الدينية قد إنفصلت عن إدارة الدولة وأنشأت لها الحكومة العامة منذ عام ١٩٣٠ لجانا خاصة إستشارية فى كل مقاطعة. وكان من السهل الطعن فى هذه اللجان من الناحية الشرعية وناحية تمثيلها للمسلمين. فعاد السكرتير العام لحكومة الجزائر ، ميشيل، وأصدر خطابا دوريا فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ ، عرف فيما بعد باسمه، وكلف فيه السلطات المحلية بوضع العناصر الشيوعية ، والعلماء «الوهابيين»، المتهمين بمحاولة التهجم على فرنسا، تحت المراقبة. وهدف بهذا الخطاب الدورى إلى وقف نشاط أعضاء جمعية العلماء المسلمين ، وترك السلطات المحلية تتخذ ما تشاء من إجراءات ضدهم ، دون حاجة إلى تدخل السلطات القضائية . وكان من نتيجة ذلك أن دبر

رجال الادارة التهم لأعضاء جمعية العلمـــــاء المسلمين ، حتى تهم الشروع فى القتل مع سبق الإصرار، وذلك عن طريق شراء ذمم بعض أعوان الاستعمار، وجعلهم يتقدمون ببلاغات كاذبة، تذكر أنهم استلموا بعض المال مع سلاح صغير ، وهو سكين فى الغالب، لقتل إحدى الشخصيات .

وظهرت سوء نية رجال الادارة وتصرفهم بدون رقيب . ولكن هـذه الاجراءات لم تباعد بين الشعب الجزائرى وجمعية العلماء المسلمين ، ولم تؤثر بالتالى على إلتفاف عدد كبير من الجزائريين حول هذه الجمعية وإعتناقهم لمبادئها وسيرهم على خطاها .

أكد العلماء المسلمون أن هناك قومية جزائرية وإن صفتهـا الاسلام والعروبة . فعاد كثير من الجزائريين إلى التمسك بصلواتهم وقاطعوا التدخين. كما أفتى هؤلاء العلماء بأن التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى للحصول على صفة المواطن الفرنسى يعنى الارتداد عن الإسلام ، ويتسبب فى عدم الصلاة على المتجنس بعد وفاته ، ويحرمه من حق الدفن فى مقـابر المسلمين . فتمسك الجزائريون بقـانون الأحوال الشخصية الخاص بهـم ، ولم توافق إلا قلة نادرة منهم — لا تعـدو بضعة آلاف — على الدخول فى الجنسية الفرنسية . وكانت هـذه لطمة واضحـة أصابت النظم الفرنسية ، والسياسة الفرنسية الاستعمارية فى الجزائر . وساعدت على التمييز بين الصفات الجزائرية والصفـــات الفرنسية ، وبالتالى على نضج الشخصية الجزائرية ونموها وتطورها . وكانت جمعية العلماء المسلمين، وهى التى تمثل قوة الوسط بين قوى الجزائر ، أكبر الهيئات التى عملت فى هذا القطر نفسه، والتى تركت آثارا واضحة ، دون أن تغير من إتجاهها العام .

(٣) نجم شمال افريقية : ـ

ونشأت حركة وطنية جزائرية أخرى بين طوائف العمال الذين خدموا في المصانع والمناجم في فرنسا. شعروا بانخفاض رواتبهم بالنسبة للفرنسيين رغم أدائهم أعمالا أصعب من التي يقوم بها هؤلاء . وكانوا يخدمون كعمال غير مهرة مما يعرضهم للبطالة قبل اى عامل آخر . ولهذا فانهم ربطوا بين قوميتهم العربية ودينهم الاسلامي وبين هذه المعاملة غير العادية من جانب الفرنسيين . واتجهت مطالبهم إلى النواحي الاجتماعية مع إعتزازهم بالجانب الوطني القومي .

كان مصالي الحاج هو الروح المحركة لهذه الحركة التي اتخذت لنفسها اسم « نجم شمال إفريقيـــة » وضمت التونسيين والمراكشيين كما ضمت الجزائريين . وتركز معظم نشاط هذه الحركة بين العمال الذين يخـدمون في المنطقة الباريسية وبدأت عملها في عام ١٩٢٦، وفي ظلال الحزب الشيوعي الفرنسي ، وللدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعيـــة للمسلمين المغاربة، ولتعليم أعضاء الجمعية وتثقيفهم . وبلغ عدد أعضائها أربعـة آلاف في عام ١٩٢٩ وزادت من نشاطهـا واستخـدمت المنشورات والصحـف وقدمت المحـاضرات . وإحتفظت بالطـابع العمالي والثوري ، وإمتـازت بحبها للعمل المباشر ، ولم يحمها من الكبت والانتقام إلا وطنيتها الظـاهرة المتدفقة .

وأصدرت السلطات الفرنسية أمرا بحل هذه الجمعية في سنة ١٩٢٩ بحجة أنها تدعو الى ثورة الأهالي ضد الحكم الفرنسي ، وتطالب باستقـلال شمال إفريقية . ولم يبلغ سن رئيسها في ذلك الوقت إلا تسعا وعشرين سنـة . لم

يكن من المثقفين ، ولكنه امتاز بفصاحة وبساطة وملكة قوية على الخطابة بالفرنسية والعربية . وكانت له قدرة فائقة على التنظيم . ورغم حل الجمعية، فان نجم شمال إفريقية قد واصل عمله فى السر ، وظهر فجأة من جديد فى عام ١٩٣٤ وبجانب مصالى الحاج أركان حرب يتألف من عمار وبلقاسم . فلم تتراجع السلطات الفرنسية عن القبض عليهم ، بحجة إعادة تكوين هيئات غير مشروعة وتحريض العسكريين على عدم الطاعة ، والقيام بدعاية فوضوية . وكان من المتوقع أن تختفى هذه الجمعية بعد ذلك ، ولكن الصف الثانى استلم القيادة ، وخرج بالجمعية مرة جديدة باسم « الاتحاد الوطنى للمسلمين المغاربة » وأيد مركزها حكم محكمة النقض الذى أفتى فى ابريل سنة ١٩٣٥ بأن قرار حل الجمعية فى سنة ١٩٢٩ كان اجراء غير قانونى . فأفرجت السلطات عن مصالى الحاج وأعوانه فى أول مايو، مما سمح لهم بالعودة إلى نشاطهم السابق . ولكن السلطات الفرنسية أصدرت أمرا بالقبض عليهم من جديد فى شهر سبتمبر، ووقع عمار وبلقاسم فى أيدى هذه السلطات، ولكن مصالى الحاج تمكن من الوصول إلى جنيف ، حيث أخذ فى مواصلة كفاحه مع الصف الثانى من القادة الجزائريين ، وواصل إرسال الأوامر لهم من سويسرا إلى فرنسا .

وجاءت وزارة الجبهة الشعبية فى باريس سنة ١٩٣٦ فأفرجت عن المعتقلين السياسيين ومنهم زعماء الجزائر. وأثار ظهور مصالى الحاج وبلقاسم وعمار مرة جديدة فى فرنسا موجة من الحماس الشعبى بين العمال المغاربة وبين العناصر اليسارية الفرنسية . وبدأت مرة جديدة سلسلة من المحاضرات والنشرات والمقالات . وذهب زعماء نجم شمال إفريقية إلى الجزائر . وخطب مصالى الحاج فى عشرة آلاف جزائرى فى ملعب

هذه المدينة ، وأعلن هناك برنامجه الوطنى الذى يتلخص فى المطالبة والعمل على إستقلال كل بلاد شمال إفريقية . ثم واصل مصالى الحاج جولتـه فى المدن الجزائرية ، حيث تمكن من إجتذاب عدد كبير من الجزائريين إلى حركتة الوطنية .

ولكن هذا النشاط أغضب كلا من عناصر اليمين المتطرفة وعناصر اليسار المتطرفة . ذلك أن « وحدة النواب الجزائريين » كانت لاتعترف فى هذا الوقت بوجود الشخصية الجزائرية ، وكان معظم أعضائها قد تعلموا فى المدارس الفرنسية ، وإرتبطت مصالحهم ووظائفهم بالحكومة الفرنسية ، وحاولوا الوصول بأنفسهم وبيلادهم إلى الاندماج مع فرنسا. أماالشيوعيون فانهم رؤوا فى هذه الحركة تقسيما للقوى العاملة فى فرنسا وإمبراطوريتها ، وتفتيتا للحركة العالمية. أكد الدكتور بن جلول ، رئيس المؤتمر الاسلامى، رغبة الأهالى فى التطور داخل حدود الدولة الفرنسيـة ، وأصر الشيوعيون على ضرورة الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية ، رغم موافقتهم على إعطاء الحرية الدينية، وعلى أهمية العمل على إدخال المدنية الفرنسية فى الجزائر. فاصطدموا بنجم شمال إفريقية وباتجاهه الوطنى .

فانقلب رجال الجبهة الشعبية فى فرنسا على نجم شمال إفريقية، واتهموه بالتحالف مع المستوطنين الفاشستيين . وفى مؤتمر الجزائر الإسلامى ، قام الأعضاء ، وبمساعـدة الشيوعيين ، بطرد أعضاء نجم شمال إفريقيـة الذين أنشدوا عاليا « نشيد الاستقلال » . وإستندت الحكومة الفرنسيـة إلى توصية الحاكم العام، وأصدرت أمرها بحل جمعية نجم شمال إفريقية، بدعوى أنها موجهة ضد فرنسا . وتكاثر الأعداء على هذه الحركة ، فاتهمها البعض

بأن اتجاهها غير إسلامى ، مستندين فى ذلك إلى اتجاهها المتحرر ، واتهمها آخرون بأنها تثير عداء العرب ضد اليهود ، خصوصا وأنها تقدمت بطلبات تتعارض مع اتجاه حكومة سيطر عليهـا اليهود والشيوعيون ، واتهمتهـا مجموعة أخرى بالانفصالية والاقليميـــة ، بدعوى أنها تبعد عن إطار الانترناسيونال . ولم ترتكب جمعية نجم شمال إفريقية أى تهمة من هـذه التهم الموجهة اليها .

ولكن المستوطنين كانوا فى عداء مستمر مع حكومة الجبهة الشعبية ، نظرا لاشتراك الشيوعيين فيها ، فهاجموا قرارها الصادر بحل هذه الجمعية ، وفضحوا وجود اليهود على كراسى الحكم وتأثيرهم على كبت الحركات الوطنيـة ، وكانت هـــذه المهاجمة داخـل إطـار التكتيك السياسى المستوطنين . أما رجال وحدة النواب الجزائريين والمؤتمر الاسلامى ، فانهم رؤوا فيها حركة عماليـة تقدمية تهـــدد مصالحهم ووظائفهم المرتبطة بالادارة الفرنسية . وأخيرا فان الشيوعيين قد رؤوا فيها حركة إنفصالية قومية ، وكانوا قد رسموا فى خطتهم العامة ، أمر ربط عمال الجزائر بالانترناسيونال عن طريق باريس ، وجاء نجم شمال إفريقية يحاول فصم هذا الرباط ، وإقامة روابط أخرى عربية مع تونس ومراكش ، قبل الارتباط بباريس ، وبقية العالم .

ولقد اتفقت جمعية نجم شمال إفريقية ، مع جمعية العلماء الجزائريين فى المطالبة بالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية فى الجزائر ، وطالبت بتدريسها فى مدارسها ، كما إتفقت معها فى ضرورة توحيد جهود المسلمين فى شمال إفريقية للحصول على إستقلالهم ، ولكنها إختلفت عنها فى مطالبهـــا الاقتصادية

والاجتماعية ، التي قربت بين نجم شمال إفريقية والقوى اليسارية . ولكن رجال نجم شمال إفريقية إختلفوا عن الشيوعيين في إصرارهم على شخصيتهم وقوميتهم ، وإعتبار أنفسهم عمالا ، ولكن مسلمين . وهكذا نجد أن نجم شمال إفريقية قد اقترب من الحزب الحر الدستورى الجديد في تونس ، وكتلة العمل المراكشي ، وسار على الخطوط العامة التي رسمها الأمير شكيب أرسلان عن القومية العربية والإسلامية ، في تطورها من أجل الاستقلال ثم الوحدة على أسس متحررة عادلة .

ثم حاول مصالى الحاج تغيير نجم شمال إفريقية في سنة ١٩٣٧ الى حزب نظامى اشتراكى، واختار له اسم « الشعب الجزائرى » وحدد بذلك برنامجه للعمل من أجل الجزائر ، قبل أن يعمل من أجل كل شمال افريقية . وزاد نجاح مصالى الحاج في كل من الجزائر وبين صفوف العمال الجزائريين في فرنسا نفسها . ورفع رجاله العلم الجزائرى في مظاهرات ١٤ يوليو سنة ١٩٣٧ فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه بتهمة إرتكاب الجرائم في حق السيادة الفرنسية ، وحكمت عليه بالسجن سنتين مع حرمانه من الحقوق السياسية والمدنية . ولكن رجاله واصلوا العمل في الميدان . ويعتبر فوز الأستاذ بومنجل في إنتخابات بلدية الجزائر سنة ١٩٣٨، فوزا لحزب الشعب الجزائرى، وفوزا لمصالى الحاج وهو في سجنه، إذ أن بومنجل كان من رجال حزب الشعب الظاهرين .

وهدد الافراج عن مصالى الحاج السلطات الفرنسية في سنة ١٩٣٩ ، خاصة وأن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب ، فواصلوا الاحتفاظ به في السجن ، وألغوا نهائيا حزب الشعب الجزائرى ، ومنعوا جريدته

« الأمة » من الظهور . ثم صدر حكم جديد ضده فى مارس سنة ١٩٤١ بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وحرمانه من الاقامة فى فرنسا لمدة عشرين سنة .

(٤) رد الفعل الفرنسى :ـ

كانت فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أن تظهر بمظهر المتحرر ، والأخذ بيد الجزائريين للوصول بهم الى مرحلة الحضارة والمدنية اللائقة بشعوب متصلة بالغرب . وكانت فرنسا تخفى وراء ذلك رغبتها الملحة فى كسب عدد من المواطنين أثبتوا جدارتهم فى ميادين القتال، كما أثبتوها فى المصانع والمناجم ، وكان هذا تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد فى فرنسا نفسها، واستغلالا للقوى البشرية والأيدى العاملة الموجودة فى شمال افريقية . فأصدرت قوانين ٤ فبراير سنة ١٩١٩ والغت بذلك القوانين الاستثنائية المطبقة على المسلمين ، وسوت بينهم وبين المستوطنين فى شئون الضرائب ، رغم تحديدها لنسبة عدد الناخبين الجزائريين ، دون أن تسوى بين هذه النسبة ونسبة المستوطنين الأوربيين . ولكن سرعان ما رأت فرنسا أن أبناء الجزائر يطالبون بتطبيق مبادىء الرئيس ويلسون ، ويكافحون، رغم إختلاف إتجاهاتهم الناتجة عن إختلاف تكوينهم، للحصول على حقوقهم السياسية كاملة. ثم رأت أن الحركة تسير مع المطالبة بالاعتراف بالشخصية الجزائرية القائمة على أساس لغوى وإجتماعى وإقتصاى يختلف عن الأسس التى بنى عليها المجتمع الفرنسى .

ولقد عملت فرنسا على إحتضان حركة وحدة النواب الجزائريين فى أول أمرها، ولم تعلن عداءها الصريح لجمعية العلماء المسلمين، ولكنها رأت فى

جمعية نجم شمال إفريقية ، خطراً يهددها ويهدد بفقدها لكل أملاكها فى شمال إفريقية ، فأعلنت حربها على هذا الحزب، واستغلت الفرقة القائمة بينه وبين حزبى اليمين والوسط السابقين ، تلك الفرقة القائمة على أساس اختلاف تكوين زعماء هذه الحركات ، والقائمة على أساس المطالب الاجتماعية التى نادى بها نجم شمال افريقية ، والتى لم توافق عليها جمعية العلماء ، وعارضها حزب وحدة النواب . استندت فرنسا على ذلك لكى توقع بين رجال الجزائر وقادتها فى أول أطوار المعارك الجزائرية . فما ان فشل موريس فيوليت فى تطبيق سياسته التى هدفت الى اعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين الجزائريين والسماح للمسلمين بالاشتراك فى المجالس النيابية الفرنسية، حتى قامت السلطات الفرنسية بمنع رجال نجم شمال افريقية أوحزب الشعب الجزائرى من الاشتراك فى المؤتمر الاسلامى الذى انعقد فى شهر يونيو سنة ١٩٣٧ . حقيقة أن رجال حزب الشعب الجزائرى كانوا قد صمموا على تنفيذ سياسة الانفصال عن فرنسا، ولكن أعضاء وحدة النواب الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين وضعوا برنامجا للمؤتمر لا يبتعد كثيرا عن برامج فيوليت ، رغم أن العلماء المسلمين ، وهم قوة الوسط ، أصراوا على الدفاع على الشخصية العربية الاسلامية للجزائر ، والتقدم بمطالب دينية تنص على إنتزاع السلطات الدينية من أيدى الادارة الفرنسية ، ومطالب لغوية تنادى بتعليم اللغة العربية إجبارا فى مدارس الجزائر. وجاءت قرارات هذا المؤتمر لا تختلف فى الكثير عن برنامج فيوليت الذى اتهمه الفرنسيون بأنه متساهل مع العرب، واتهمه الوطنيون اليساريون بأنه يحاول الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا دون أن يقدر على اعطائها أبناء حقوق الفرنسيين .

وظهر الانقسام بين صفوف الجزائريين ، وشعر رجال اليمين والوسط أن التقدم بمطالبهم سيحظى بتأييد الأحزاب اليسارية الفرنسية . ولكن رجال أحزاب الوسط واليمين المتطرف فى فرنسا كانوا قد أعدوا عدتهم لمقابلة مطالب الجزائريين المعتدلين . فما أن وصل وفدهم إلى باريس حتى ثارت الضجة، واكتسحت موجة الرجعية موجة التحرر الصغيرة التى كانت قد ظهرت فى فرنسا . وكان تصلب الفرنسيين فى هذه المسألة أكبر دافع للمعتدلين الجزائريين إلى التطرف ، إذ أن أعضاء جمعية العلماء المسلمين أيقنوا ألا سبيل لتحقيق مطالبهم إلا أن طريق الاستقلال ، وساروا فى هذا نحو اليسار ، وصوب حزب الشعب الجزائرى . وأثرت نفس المسألة على رجال وحدة النواب الجزائريين الذين بدأوا يفكرون فى الاختلاف الواضح بينهم وبين الفرنسيين ، وشعروا بأن فرنسا لاتعاملهم كفرنسيين ، رغم الارتباطات الثقافية وتبادل المصالح بين كثير منهم وبين الفرنسيين والإدارة الفرنسية .

ثم تلى ذلك حركة من الكبت والاضطهاد ضد رجال حزب الشعب الجزائرى . وأبعدت هذه السياسة بين الفرنسيين وبين رجال اليمين فى الجزائر ، أعضاء وحدة النواب . شعروا بأن الفرنسيين يعارضون فى معاملتهم معاملة الند للند ، رغم اشتراكهم فى الثقافة والمصالح ؛ ورأوا سوء المعاملة التى يعاملها الفرنسيون لأبناء الجزائر من أبناء حزب الشعب ، وأيقنوا أن السلطات الفرنسية لن تحجم من معاملتهم بالمثل ، رغم اتجاههم المعتدل، واعتزازهم بوظائفهم وبثقافتهم الفرنسية . فنرى أن فرحات عباس، وهو من رجال وحدة النواب ، يحتج على المعاملة غير اللائقة التى عامل بها

الفرنسيون بها مصالى الحاج، رئيس حزب الشعب الجزائرى وهو فى السجن، خصوصاً وأن سلطات السجون أمرت بحلق رأس وحواجب هذا الزعيم الجزائرى، وأساءت معاملته، رغم أنه لم يكن إلا معتقلا سياسياً. وهكذا نجد أن محاولة التفريق بين الجزائريين قد فشلت، وجاءت عمليات الكبت والاضطهاد وسوء المعاملة لكى تبعد بين المعتدلين الجزائريين وبين الفرنسيين، وتدفع بهؤلاء المعتدلين دفعا من اليمين إلى الوسط، وبرجال الوسط صوب اليسار. فيمكننا أن نقول إن السياسة الفرنسية ساعدت الأحزاب الجزائرية - بطريقة غير مباشرة - على سرعة التطور، وعلى التكتل والوقوف صفا واحدا أمامها، وهى لا تدرى أنها تعجل بذلك بانضاج الشخصية الجزائرية، كما تعجل بانهاء الإدارة الفرنسية فى هذا القطر، وقد آلت على نفسها أن تحتفظ به فرنسيا.

ولقد واصلت فرنسا سياسة الكبت والاضطهاد قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها. وازدادت فرنسا قسوة على المجاهدين الجزائريين كلما شعرت بالضعف فى أوربا، وكلما رسب هذا الشعور فى نفوس الفرنسيين ودخل إلى منطقة اللاشعور.

(٥) الحرب وظهور البيان : —

سقطت فرنسا صريعة أمام قوات ألمانيا بعد خمسة أسابيع من بدء الحرب، وسلم من رجالها ما يزيد على المليون ونصف المليون، رغم تحصنهم داخل استحكامات خط ماجينو، وقبلوا الأسر والمعيشة داخل نطاق الأسلاك الشائكة وأمام فوهات البنادق الرشاشة الألمانية، ولم يقووا على الدفاع عن بلادهم أو أنفسهم. واستسلمت حكومة فيشى لكل مطالب الألمان أو

لمعظمها ، ولم تناقش فى أى أوامر صدرت إليهـا . سلمت أراضيهـا جزءا فجزء ، ولكنها احتفظت بالقوانين العرفية وحالة الطوارىء فى الجزائر ، كما احتفظت بزعماء الحركات السياسية الجزائرية داخل جدران السجون ، وذلك فى الوقت الذى سمحت فيه للجنة ألمانية بالإقامة فى الجزائر . وبلغت فرنسا فى هذا الوقت أقصى مراحل ضعفها ، ولكنها رفضت أن تحاول فهم ذلك الشعب الذى يجاهد من أجل حريته فى شمال إفريقية .

فرح كثير من الجزائريين بانهزام فرنسا واعتقدوا أن الألمان سيساعدونهم على الحصول على حريتهم واستقلالهم ، خاصة وأن السلطات الألمانية قد وعدت ببحث هذه المشكلة فى تسويات ما بعد الحرب . واعتقد جزء من الجزائريين بضرورة الدفاع عن فرنسا ومعسكر الحلفاء ، وظنوا أن هذا الدرس القاسى الذى حصلت عليه فرنسا سيجعلها أكثر فهما لقضايا الشعوب المناضلة من أجل استقلالها . وجاءت القوات الأمريكية ونزلت فى مدينة الجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وحاول بعض الجزائريين أن يفهموا موقفها من القضية الجزائرية ، بعد قضائها على نفوذ حكومة فيشى ونفوذ لجان الهدنة الألمانية الإيطالية . ولكن الأمريكيين كانوا قد صمموا قبل مجيئهم إلى شمال إفريقيـة على عدم إضعاف فرنسا وعـدم التدخل فى « شئونها الداخلية » وكان هذا شرطا لمواصلة ديجول و « فرنسا الحرة » العمل إلى جانب الحلفاء . فشعر الجزائريون أن واجبهم يحتم عليهم الاعتماد على أنفسهم . وكانوا لا يقدرون فى هذا الوقت العصيب ، وأمام القوات العسكرية الغربية وتفوق أسلحتها على القيام بأية حركة إلا إذا كانت سلمية ، ولكنهم شعروا جميعا بأن لهم معركة خاصة ، هى معركة الجزائر ، ويتساوى فيها أعضاء الأحزاب اليمينية مع أحزاب الوسط وأحزاب اليسار . فاجتمع عدد من

زعماء الحركة الوطنية الجزائرية فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ وتفاوضوا فيما بينهم فى مستقبل أمتهم وفى خروجها وتحريرها من براثن الاستعمار، والوصول بها إلى مرحلة الحرية والاستقلال . كان منهم رجال من المستقلين ومن النواب ومن العلماء ومن حزب الشعب ، فقرروا نشر « بيان » يتقدمون به إلى أبناء الجزائر وإلى فرنسا وإلى دول الحلفاء ، يشرحون فيه أمانيهم وآمالهم، ويقررون فيه الطريق الذى اختاروه لبلادهم .

شرح هذا « البيان » إفلاس نظام الاستعمار وفشله وتغير الظروف التى سمحت له بالبقاء من قبل ، كما شرح أن هذا النظام لم يعد على الأمة الجزائرية إلا بالفقر والجهل والتشرد وإعلان القطيعة بينها وبين الأمم الأخرى التى تتصل بها بصلات لا يقدر التاريخ على فصمها . وقرر أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الحالة ـ التى تتنافى مع الإنسانية والبشرية ـ هو إعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة . وحاول زعماء الجزائر تهدئة روع الفرنسيين وحلفائهم الغربيين، فصرحوا بأنهم يقبلون التعاقد مع فرنسا بطريقة الند للند، وبشكل يحتفظ للجزائر بحريتها وشخصيتها ، ويحتفظ لفرنسا بمصالحها ، كما يحتفظ لكل سكان الجزائر بمعاملة متساوية ، دون تفريق بين الأجناس .

كان نشر هذا البيان نقطة تحول خطيرة فى تاريخ تطور الحركات السياسية فى الجزائر ، خاصة وأن معظم رجال الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية انضموا إليه ، وكونوا هيئة سمت نفسها بأنصار البيان والحرية وأخذوا يجاهرون بآرائهم بعد أن اتفقوا على السير لتحقيق الاستقلال وتحرير البلاد .

كانت هذه هى أول مرة ترى فيها حكومة فرنسا إجماع زعماء الجزائر

على إتجاه معين، وعلى مطالب عامة محددة . وكانت فرنسا تلعب حتى ذلك الوقت على اختلاف تكوين واتجاه ومطالب كل من زعماء اليمين والوسط واليسار في الجزائر ، ووجدت الآن أن هؤلاء الزعماء الوطنيين قد وقفوا منها موقفا محددا ، وميزوا بين اختلاف وجهاتهم السياسية فيما بينهم، وبين موقف عام موحد يقفونه تجاه فرنسا . وشعر رجال الاستعمار والمستوطنون بخطورة الموقف ، فصمموا على إظهار قوتهم والانتقام من هذا الشعب المجـــاهد المناضل باغراقه في الدماء، وكأنهم قد تناسوا ثقل وطء أحذية الجنود الألمان على أعناقهم منذ بضعة أشهر . وتحالف في ذلك كل من رجال الحكم والإستعمار والاستيطان .

جاء الجنرال ديجول إلى الجزائر وذهب إلى قسطنطينة وأعلن برنامجا متحررا ، وإن كان لايختلف كثيراً عن برنامج فيوليت . فوعد المسلمين ببعض الإصلاحات ، ولكن على أساس كونهم من الفرنسيين ، ويقيمون بأرض فرنسية . وأردف ذلك بحركة اعتقالات سوى فيها بين رجال اليمين واليسار ، فزج بفرحات عباس في السجن ، وألقى القبض على مصالى الحاج وأرسله إلى الصحراء ثم إلى الكنغو . ولم تكن هذه المعاملة تتفق في كثير أو قليل مع نص خطابه في قسطنطينة أو مع الروح الذى حاول به التمويه على الشعب الجزائرى ، رغم معرفته بخطورة الحالة في الامبراطورية الفرنسية، ومطالبة رجال المستعمرات — حتى في إفريقية السوداء — بمعاملة تتفق مع حقوق الإنسان .

ثم استعد رجال الاستعمار والاستيطان لإظهار قوة بأسهم وأسلحتهم أمام الجزائريين بعد أن فشلوا في إظهارها أمام الغزاة الألمان. فرتبوا الأمر،

وانتهزوا الفرصة التي سنحت مع مظاهرات ٨ مايو سنة ١٩٤٥ وحاولوا إعطاء درس للجزائريين يمنعهم من المطالبة بالحرية والاعتزاز بشخصية بلادهم .

قامت المظاهرات في هذا اليوم بمناسبة احتفال العالم الغربي بعقد الهدنة مع ألمانيا ، وشارك الجزائريون فيها ، وصمموا في بعض الجهات على الاشتراك فيها كجزائريين، أدوا واجبهم في هذه الحرب إلى جانب الفرنسيين والحلفاء . فرفعوا علم الجزائر على رأس مظاهراتهم في سطيف ، فما كان من رجال الأمن إلا أن فتحوا النيران على المتظاهرين ، فتأزمت الحالة بسرعة، خاصة وأن رجال الجيش والطيران والمصفحات والبحرية الفرنسية بدءوا في مجزرة بشرية ، اشترك فيها عدد من المستوطنين الفرنسيين في كل المنطقة .

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمي ، وطورد المسلمون في المدن والقرى والمداشر، كما تطارد السباع في الغابات ، وعمت المذابح فذهبت ضحيتها القرى العديدة ، لم ينج منها رجل ولا إمرأة ولا صبي ، وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفا فتدمر القرى على رأس من فيها من رجال ونساء وأطفال، حتى تسوى بها وبما فيها الأرض ، فكانت الدماء تجرى غزيرة ،وقد صبغت الأرض بلونها الأحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من أخذ مناظر لها من الطائرات .

« وهنالك قرى أخرى دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء .

«أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف ، وقالمة ، فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الاوربيين يهاجمون الديار ،ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية، ويذهبون بها خارج المدينة ، ويأمرونها ـ تحت تهديد الرشاشات ـ بحفر

القبور الجماعية ، ثم يقتلون الفوج إثر الفوج ، ويأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

«أما النساء فقد امتهن شر امتهان ، وانتهكت حرماتهن انتهاكا جديرا بأعمال وحوش الاحتلال الاولين ، وقطعت آذانهن من أجل الاقراط ، وأيديهن من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند يتباهى بتلك الغنائم ، ويتفاخر باحراز أكبر عدد منها ....

« دامت المذبحة أياما وليالي سوداء . وأسفرت عن مقتل ٤٥ ألفا من المسلمين ، واضمحلال قرى كاملة ، وخراب جهات فسيحة، وإعدام النخبة المفكرة فى كامل الجهة [١] » .

ويهمنا من هذه المجزرة البشرية أن السلطات الفرنسية فى الجزائر لم تنفذ سياستها وحدها ، بل أعطت فرصة للمستوطنين الفرنسيين للاشتراك فيها بدور واضح . وظهر أن السلطات الفرنسية تعانى من مركبات النقص التى يعانيها المستوطنون ، وحاولت التنفيس عنها بشكل وحشى لكبت كل حركة وطنية فى شمال إفريقية. ولكنها جهلت أن التصلب قد يؤدى إلى الانكسار، وأن المرونة قد تطيل من أجلها فى الجزائر . ولكن الفرنسيين لم يحكموا العقل ، ولا الضمير ، والانسانية ، فبذروا بذلك البذور الأولى لوحدة الشعب الجزائرى ، ودقوا بأنفسهم مسامير نعش إدارتهم الاستعمارية فى الجزائر . كان ديجول قد أمر بالإفراج عن فرحات عباس وأنصاره، فعادت الحكومة من جديد واستندت إلى هذه « الاضطرابات » وأعادت القبض على هذا الزعيم وعلى الشيخ محمد البشير الإبراهيمى ، رئيس جمعية العلماء

(١) أحمد توفيق المدنى ، هذه هى الجزائر ، ص٢٧٧-٢٧٨

المسلمين ، وعلى معظم رجال الأحزاب الجزائرية وبقية رجال حزب الشعب الجزائرى . وزاد عدد المتعلقين هـذه المرة على ٤٥٠٠ وطنى جزائرى ، وصدرت الاحكام على ٩٩ منهم بالإعدام وعلى غيرهم بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى آخرين بالاشغال المؤقتة أو ببضع سنوات من السجن . وحلت الحكومة جماعة أنصار البيان ، كما حلت حزب الشعب الجزائرى ، واحتفظت بالمعتقلين حتى ١٦ مارس سـنة ١٩٤٦ . ولكن السجون زادت عود رجال الجزائر صلابة ، وما أن خرجوا من السجن ، حتى أسس فرحات عبـاس حزبا جديدا أسماه الاتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى وأسس مصالى الحاج ورجال حزب الشعب حزب انتصار الحريات الديموقراطية . وتبلورت شخصية الجزائر أكثر من ذى قبل ؛ وتقارب الزعمـاء فى تفكيرهم وفى برامجهم ، واستعدوا جميعا لمواصلة الكفاح من أجل بلادهم ، خاصة وأن آراء جديدة قد انتشرت فى العالم العربى فى ذلك الوقت ، وأخذت الحركة العربية والتحررية فى السير بخطى جديدة ، ورأى الجزائريون نهاية تحكم فرنسا فى سوريا ولبنان ، وقيام جامعة عربية تنظر إلى أقاليم شمال إفريقية ، وتنتظر الوقت الذى يشارك فيه سكانها بقيـة إخوانهم العرب الاحرار فى الشرق الادنى ، حياة العزة والحرية .



الفصل الثالث والثلاثون

تونس والحركة الدستورية

كان لموقع تونس الجغرافى وقربها من بلاد المشرق العربى تأثيرا كبيرا على تطور الاتجاهات السياسية فيها منذ بداية القرن العشرين. وكانت لطبيعة وسائل الانتاج فيها ، وهى التى تعتمد على الزراعة وبعض الرعى، تأثيرا كذلك على طبيعة المعارك التى خاضتها التشكيلات السياسية التى ظهرت فى هذا الاقليم. وتأثرت العلاقة بين رجال التشكيلات السياسية الناشئة بتلك العلاقات العامة التى تأثرت بالاستعمار الفرنسى ، وهو استعمار مسيحى ، وتأثرت بالتالى بالحركات التى ظهرت فى الشرق الاوسط العربى والعثمانى ، وتأثرت بعد ذلك بالعادات والتقاليد التى كانت تربط بين ابناء تونس، رغم كونهم من طبقات اجتماعية مختلفة . ولذلك فان الحركات الوطنية التى ظهرت فى تونس ستتأثر بالعلاقات المتحررة التى ظهرت فى فترة ضعف نظام الاقطاع وازدياد الوعى بين الطبقة الوسطى النامية، وإن كانت قليلة العدد ، وصغار الطبقة الوسطى الذين حاولوا الاتجاه نحو التعليم لتحسين أحوالهم ، وتأثرت بعد ذلك بالطبقة الكادحة التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها . وسيكون تاريخ الحركات السياسية فى تونس متأثرا من ناحية أخرى بالعوامل التى أتت إليها من كل من المشرق العربى ومن الدولة الاستعمارية الفرنسية .

(١) الارتباط بالمشرق وظهور تونس الفتاة :

اعتزت تونس بكونها قصبة من قصبات العروبة والاسلام فى شمال افريقية، واعتزت بأن بلادها تحتضن جامعة الزيتونة، أقدم الجامعات الاسلامية فى العالم العربي ، وهى الجامعة التى أخرجت عددا من الرجال يعتزون

بعروبتهم وباسلامهم. وكانت تونس قد أفادت كذلك من حركة الاصلاح التى قام بها خير الدين باشا التونسى ، والتى اشتملت ، ضمن ما اشتملت عليه، على إنشاء المدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ ، وهى مدرسة عملت على تطوير الدراسات إلى شكل حديث، رغم اعتمادها على اللغة العربية كذلك ، وأخرجت لتونس وللعالم العربى عددا من رواد الحركة التحررية، نذكر منهم على سبيل المثال على باش حمبه ، وبشير صفر . هذا علاوة على أن خير الدين باشا كان قد دعم الروابط التونسية بالدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية . وتعتبر فترة حكم خير الدين باشا فترة تقدم واضحة فى تاريخ تونس الحديث . وحينما جاءت فرنسا لاحتلال تونس سنة ١٨٨١ أخذت انظار التونسيين فى الاتجاه نحو الآستانة ، وبنفس الطريقة الذى رنت بها اعين المصريين صوب عاصمة الدولة العثمانية . ولقد فرض الوضع الدولى على تونس هذا الاتجاه وعمل على تقويته ، خاصة وأن هذا الشعب العربى المسلم وجد فى الاحتلال الفرنسى عملية هجوم مسيحى، تتطلب منهم تدعيم علاقاتهم وصلاتهم باخوانهم المسلمين ، وبعاصمة دولة الخلافة .

وسنلاحظ ازدياد التجاوب بين التونسيين وبين اخوانهم فى المشرق العربى، وخاصة مع ظهور الحركة السلفية واشتداد ساعدها بشكل متحرر مع السيد جمال الدين الافغانى ، والاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ولقد اتصل كثير من التونسيين بالشيخ محمد عبده الذى قام بدوره بزيارة لتونس كانت أكثر خصوبة فى هذا الاقليم وأثرت فيه أكثر من أى اقليم آخر فى شمال افريقية . ولقد نتج عن هذه الزيارة بذر البذور الأولى لفكرة إنشاء المدرسة الخلدونية الحديثة فى تونس ، وهى المدرسة التى أنشأها بشير

صفر ، وهو من خريجى المدرسة الصادقية ، لكى يتمم بها ، وهو العربى المسلم ، الرسالة التى بدأتها المدرسة الصادقية من قبل .

ولقد شهدت السنوات الاولى من القرن العشرين فى تونس تجمع عدد من خريجى المدرسة الصادقية الذين استندوا إلى أساس عربى اسلامى واضح ، وزادوا عليه بجزء هام من الثقافة الاوربية المتحررة ، وعملوا على تجميع عدد من المدرسين والمثقفين فى حركة قومية ودينية ، فى نفس الوقت الذى تساير فيه حركة الجامعة الاسلامية ، وتتصل بالرأى العام عن طريق الصحف ، مثل جريدة الحاضرة ، التى أصبح مقرها ندوة تجمع رجال الفكر العربى الاسلامى وتوحد بينهم وبين أهدافهم ونشاطهم . ولقد اهتمت هذه الجماعة بالاحداث التى وقعت فى بلدان المغرب العربى وباخبار المشرق العربى ، ووقفت ناقدة لسياسة المولى عبدالعزيز الموالية لدول الغرب فى المغرب الاقصى ، بعد أن كانت قد نبهت لخطورة الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى على مستقبل العرب والمسلمين . ولقد اشتملت هذه الجماعة ، من بين ما اشتملت عليهم ، على الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى يعتبر علما من اعلام الحركة الوطنية العربية والاسلامية فى تونس ، بل وفى العالم العربى فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين .

ويعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبى مثالا للقائد أو الزعيم الذى يشتمل على العناصر الاساسية الضرورية للقيادة فى تلك الفترة من تاريخ العرب ، فبعد أن ولد من أب جزائرى تعلم فى الزيتونة ثم فى الخلدونية ثم أكمل تعليمه فى المشرق العربى ، وبدأ فى العمل فى الصحافة فى بلاده ، وأنشأ جريدة سبيل الرشاد منذ سنة ١٩٠٤ وسيكون له دور أساسى فيما بعد فى تأسيس حزب تونس الفتاة .

ويظهر الترابط والتكامل بين طريقة العمل السياسى فى كل من تونس وفى الدولة العثمانية فى السنوات الاولى من القرن العشرين من التشكيلات السياسية التى قاموا بانشائها ، بل حتى من التسميات التى اختاروها لها . فحين قام الاحرار العثمانيون بانشاء جمعية الاتحاد «والترقى» عمل التونسيون على إنشاء حزب « التقدم » ، وحين ظهرت جماعة تركيا الفتاة نشأ فى تونس حزب تونس الفتاة . وكانت التسمية تشتمل على عناصر تزيد بكثير عن مجرد التشابه فى المسميات إذ أن الاتصالات كانت واضحة بين الرجال الوطنيين فى كلا الاقليمين .

حقيقة أن حزب التقدم التونسي كان قد بدأ بالدعوة إلى ضرورة مشاركة التونسيين فى حكم بلادهم، دون أن يمس ذلك أساس نظام الحماية، وكان فى حقيقة الأمر يخشى من عملية قيام الفرنسيين بمنح الجنسية الفرنسية ليهود تونس، وبشكل يزيد من عدد الفرنسيين فى الاقليم . ولكن مطالبته بالمشاركة فى حكم البلاد كانت تحمل فى صلبها أسس توسيع مجال العمل أمام العناصر الوطنية ، ومشاركتها فى ادارة شئون البلاد ، وعن طريق الشورى ، أو الطريق الدستورى ، وهو نفس الطريق تقريبا الذى سارت عليه جمعية الاتحاد والترقى فى مطالبها الدستورية فى الدولة العثمانية. وكانت جماعة التقدم هى الاساس الذى نشأ منه بعد ذلك حزب تونس الفتاة .

ولقد قام على باش حمبة بدور أساسى فى تكوين حزب تونس الفتاة . وكانت ثقافته الاولى عربية اسلامية أكملها بدراسة فرنسية إنتهت مع اجازة الحقوق من باريس . واشتغل بالمحاماة وكتب فى الصحافة وفى جريدة الحاضرة، كما عمل مع حزب التقدم . ومع هذا القائد زادت الفكرة الاستقلالية

وضوحا فى تونس ، وإن كانت قـــد ظلت مرتبطة من الجانب الآخر بضرورة ربط تونس بحركة الجامعة الاسلاميـة . واشرف على باش حمبة على اصدار جريدة « التونسى » بالفرنسية ، وصدرت نسخة عربيـة منها باشراف الشيخ عبد العزيز الثعالبى .

وظلت جماعة تونس الفتاة تمثل الحركة الوطنية فى البلاد ، وتمثل تجاوبها مع حركة تركيا الفتاة فى الدولة العثمانيـــة ، وتشارك الحركة الوطنية فيها اتجاهاتهـا . وإذا كانت الجمعيات العربية قد اضطرت فى الفترة السابقـة لاعلان الحرب العالمية الأولى إلى الانفصال عن المعسكر العثمانى ، وخاصة فى الاقاليم السورية ، فان حركة تونس الفتاة قد ظلت على تجاوبهـا مع الدولة العثمانية ، وبشكل يشبه إلى حد كبير تجاوب الحزب الوطنى المصرى مع الدولة العثمانية فى ذلك الوقت .

وحينما نشبت الحرب الإيطالية التركية سنة ١٩١١ بشأن طرابلس الغرب وبرقة كانت تونس الفتاة جهازا هاما من أجهزة تكتيل الرأى العام العربى والاسلامى فى كل بلاد المغرب العربى للوقوف فى وجه الاعتداء الاستعمارى على هـذا الاقليم العربى الاسلامى . بل لقد قامت تونس الفتاة ورجالهـا بدور هام فى امداد المحاربين المجاهدين الليبيين فى ميدان المعركة بما يلزمهم من أسلحة وذخائر وتموين . وعملوا من باريس ، ومن تونس على الوصل بين رجال السفارة العثمانية فى عاصمة الدولة الفرنسية وبين المجاهدين العرب والاتراك وخاصة فى إقليم تونس ، وأسهموا بنصيبهم فى تسهيل عمليات مرور بعض الضباط الاتراك عن هذا الطريق إلى ميدان القتال . ولاشك أن هذا الدور يمثل الاتجاه العربى الاسلامى عند تونس الفتاة ، وبشكل يسجله لهم التاريخ .

ونلاحظ فى نفس الفترة قيام عدد من الاصطدامات الهامة بين التونسيين وقوات الاحتلال الفرنسية ، وسلطات الحماية فى تونس نفسها . ويمكننا أن نذكر فى هـــذا المجال المعركة التى نشبت بين الأهالى ورجال السلطة الفرنسيين حين قررت بلدية تونس مسح مدافن الجلاز لتقسيم الأراضى المجاورة لها وبيعهـا . ونزلت الشعـارات بأن هذه العملية تهـدف تدنيس مقابر المسلمين، التى لايحق للمسيحيين التصرف فيها . ومهما يكن من أمر هذه الشعارات فانها كانت تمثـل اتجاه الرأى العـام الاسلامى فى ذلك الوقت، وتهـدف وقوع صدام مسلح بين الوطنى المسلم والمحتـل المسيحى . وكان الأمر كذلك، وأطلقت قوات البوليس النار على الأهالى، فكانت معركة سالت فيها الدماء وباسم الدين ، وفى وقت هجمت فيه إيطاليا على ليبيـا ، فظهر التجاوب مع بقية المسلمين .

لقد كانت هذه الحادثة سببا فى إعلان السلطات الفرنسيـة الأحـكام العرفية فى تونس مـدة عشر سنوات ، ولكنهـا كانت بداية لتبـلور الرأى العـام التونسى ، واعتزازه باسلامه فى معركته ضد الاستعمار . وسرعان ماظهرت المشكلات بين العمال التونسيين، نتيجة لاختلاف فى مرتباتهم وأجورهم عن أجور العمال الايطاليين والفرنسيين، وأدى ذلك إلى إضراب عام وإلى حركة لمقاطعة البضائع الأوربية والتعامل مع المؤسسات الاجنبية. وحاولت سلطات الحماية إرهاب القائمين على الحركة الوطنية ، ولكنهم لم يتثنوا عن موقفهم، فحكمت بنفيهم من الاقليم . فاختار على باش حمبة والشيخ عبدالعزيز الثعالبى الآستـانة مقرا لهم . وستـكون سياستهم فى أثناء الحرب العـالمية الأولى هى سياسة الجامعة الاسلامية ، وفى توافق مع الدولة العثمانية فى كل

شمال إفريقية . إتصلوا فى الآستانة بالأمير شكيب ارسلان ، والبارونى ، وعبد العزيز جاويش ، ومحمد فريد ، وألفوا فى عاصمة الدولة العثمانية هيئة لتحرير شمال إفريقية ، تعاونت مع السنوسيين فى برقة ، واتصلت بعدد من رجال الطوارق فى فزان وجنوب تونس وجنوب الجزائر ، ووصلت دعايتها إلى قلب الصحراء الكبرى . وكانت هذه اللجنة وراء إمداد السيد أحمد الشريف السنوسى ببعض ما يحتاج اليه ، وتوجيهه صوب التوغل فى حدود مصر الغربية ، وفى الوقت الذى كان على جيش جمال باشا أن يقوم فيه بمهاجمة مصر من ناحية قناة السويس . وكانت كذلك وراء إرسال البارونى إلى طرابلس ، وعمله من هناك على إثارة حركة تحررية تمتد من طرابلس حتى تونس والجزائر . وحاولوا تجميع قوات من أبناء المغرب الموجودين فى أوربا وإرسالهم إلى شمال إفريقية والمشاركة فى عمليات التحرير . ولقد أشرف على كل ذلك على باش حمبه ، الذى كان يعتبر الموجة لحزب تونس الفتاة . ولكن وفاته قبل إنتهاء الحرب العالمية الأولى عملت على إظهار قيادة جديدة . كما أن تطور الأوضاع فى كل من تونس والعالم العربى كانت قد عملت على إخراج تشكيل سياسى جديد ، هو الحزب الدستورى .

(٢) الحزب الدستورى :

إذا كان على باش حمبة هو الروح الموجهة لحزب تونس الفتاة ، فيمكننا إعتبار عبد العزيز الثعالبى الموجه الاول للحزب الدستورى فى تونس .

وكانت فرنسا قد حلت حزب تونس الفتاة ونفت أعضاءه البارزين ، فاضطر من بقى منهم فى البلاد إلى أن يعمل فى الخفاء طوال مدة الحرب .

وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى سافرعبد العزيز الثعالبى إلى باريس، وكان يعلق آمالا كبيرة على مبادىء الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية . وإذا كان مؤتمر فرساى قد خيب آمال الشعوب فى تلك المبادىء النظرية التى لم تقدم أى دولة أوربية على تنفيذها، فان هذا لم يمنع الثعالبى من محاولة الاتصال بالرأى العام الفرنسى لشرح قضية بلاده ومحاولة الاتصال بالجناح اليسارى الفرنسى من بين الأحزاب هناك لشرح مساوىء نظام الحماية فى بلاده ، بعد أن كانت تونس قد أخذت فى السير على طريق التقدم فى الفترة السابقة لهذه الحماية . شرح لهم كيف أدت سياسة التوطن وإغتصاب الاراضى إلى بؤس الطبقة الكادحة وفقرها بعد الحماية ، ثم إستند إلى حقوق الشعب الطبيعية فى تولى أموره بنفسه للوصول إلى ضرورة تطبيق الحكم الوطنى فى بلاده . وكان الثعالبى فى هذه المبادىء يدافع عن وجهة نظر تونس الفتاة السابقة فى ضرورة حصول بلاده على الاستقلال عن الحكم الاجنبى الفرنسى . ولكن المجال لم يعد ما كان عليه فى الفترة السابقة للحرب ، إذ أن تطور الاوضاع الدولية أظهر فى تونس جماعة من القادة تربى عدد منهم فى المدارس الفرنسية ، وكانت لاتصر كثيرا على فكرة الاستقلال ، بل كانت تقدم عليها فكرة الدستور ، أى تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وفى ظل الاوضاع القائمة . كانت هذه الحركة تمثل بوضوح نمو قطاع من الطبقة الوسطى التونسية ، وتشبه إلى حد كبير نمو حزب الامة فى مصر ، وهو الحزب الذى كان يسعى الى افساح المجال أمام القادرين من رجال السياسة وحسب ، قانون العرض والطلب ، أى حسب عملية النمو الطبيعى للطبقة الوسطى فى ذلك الوقت، للمطالبة بالمشاركة فى حكم البلاد . كانت حركة تهدف تحديد سلطات

الحاكم ، وفى نفس الوقت الذى تفسح فيه المجال أمام أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة ، طبقة أبناء دافعى الضرائب ، الذين رأوا أن من حقهم الاشتراك فى التصويت على إقرار الضرائب والميزانيات قبل إجبـــارهم على دفعها . وكانت هذه المجموعة بحكم ثقافتها الحديثة ، وبحكم نشاط عدد من رجالها فى الميدان الرأسمالى ، وبحكم تكامل النظام الرأسمالى فى العالم أجمع ، تفضل تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم على إخراج الفرنسيين من البلاد. وكانت ظروف الحرب قد ساعدت على نمو طلائع هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة فى تونس ، كما كان عليه الحال بالنسبة لمصر . وفى الوقت الذى كان فيه عبد العزيز الثعالبى يفضح نتائج الاستعمار الفرنسى لتونس وعمليـة التوطن هناك وتحكم الاجانب فى مصالح أبناء البلاد ، تمكن عدد من هؤلاء القادة من الظهور فى الميـــدان فى تونس ، ومن إنشـاء حزب يسمى الحزب الدستورى ، وعـلى أساس أن الحصول على الدستور يعرقـل من نشاط الاستعماريين الاستغلالين تجاه القوى الوطنية .

ولقد قدمت هذه الجماعة مطالبهـا إلى الباى فى شهر يونيو سنـة ١٩١٩ ووعدهم الباى بالموافقة على إنشاء حزبهـم . ولكن عبد العزيز الثعالبى لم يوافق أساسا على الخطوط العامة لهذه الحركة ، وإن كان نشاطه السابق والتجاء هذه العناصر النامية اليه جعلته يشعر بأن الوصول إلى الدستور هى خطوة ستؤدى بالتطور الطبيعى إلى المطالبة بالاستقلال لم يوافق الشيخ عبد العزيز الثعالبى على الخطة العامة لهـذه الحركة ، وظلت الخلافات واضحـة بين أهدافه التى ترنوا إلى الاستقلال ، وبين أهداف القائمين على هـذه الحركة التى تهدف الوصول إلى الدستور. ولكنه وجد أن من الواجب عليه كقائد سياسى عدم التخلى عن هذه المجموعة التى تطالب بالدستور : فباركها وبارك

حركتها، في نفس الوقت الذي حاول فيه دائما توجيههم نحو الهدف الاساسي الذي يتمثل في الاستقلال .

لقد أصبح الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد ذلك هو الممثل للحركة الدستورية في تونس ، وإن كان يختلف عن كثير من قادتها في أنه يتخذها كمرحلة أولى للاستقلال. ولقد أفادت هذه الحركة من وجود اسم الشيخ عبد العزيز الثعالبي على رأسها ، وكان كل ذلك مكسبا لتونس ، إذ أنه كان يمثل مراحل طبيعية لتطور الفكر وتطور الاوضاع الاقتصادية في هذا الاقليم .

وتقدم الحزب الدستوري ببرنامج عام له في سنة ١٩٢٠ ، برنامج يتلخص في ضرورة إنشاء مجلس تشريعي ، وإن كانوا قد وافقوا على إشراك العناصر الاوربية إلى جانب العناصر الوطنية فيه ، بدعوى أن ذلك سيؤدي بهم إلى الوصول إلى محققات سياسية ، وإن كانوا قد تناسوا أن هذه العملية ستعطي للفرنسيين حقوقا شرعية جديدة في البلاد . وطالب هذا الحزب بانشاء حكومة مسئولة أمام مجلس تشريعي ، وانشاء جيش وطني ، وإستعادة الاراضي التي حصل عليها المتوطنون ، وفتح الباب أمام التونسيين لجميع وظائف الدولة .

وكان الثعالبي من رجال السياسة ومن رجال التنظيم ، فقبل الاشراف على هذه الحركة وسافر إلى تونس . وأخذ في تنظيم الحزب وتمكن من الحصول على تأييد الباي لبرنامجه. ولكن السلطات الفرنسية كانت بالمرصاد ، وعملت في أول الطريق على توجيه ضربات واضحة للباي ، وعلى أساس مشكلات نتجت عن تصريحات تفوه بها رئيس الجمهورية الفرنسية عند زيارته

لتونس تلخصت فى أن تونس ستظل إلى الابد مرتبطة بفرنسا ، مما أدى إلى ثورة الرأى العام، ورفض الباى التوقيع على بعض المراسيم، لكى توقع بينه وبين العناصر الوطنية ، وعلى أساس اتهامه لهم بأنهم من الشيوعيين. والمهم هو أن هذه العملية قد انتهت بموت الباى محمد الناصر المفاجىء وفى ظروف غامضة ، وارتقاء العرش أحد البايات الموالين لفرنسا وهو سيدى محمد الحبيب .

وعمدت فرنسا بعد ذلك إلى توجيه ضربات واضحة للمعسكر الوطنى فى تونس، فمنحت علاوات إستثنائية للمواطنين الفرنسيين ، وفتحت باب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام التونسيين ، وأخذت فى إصدار القرارات بابقاء الوضع القائم فى تونس على ماهو عليه، وتشجيع حركة التوطن الفرنسى فى تونس . كما عمدت فرنسا فى نفس الوقت إلى التمويه على الرأى العام التونسى ، ولكن دون أن توافق على منح الدستور ، فجاء المرسوم الصادر فى ١٣ يوليو ينص على إنشاء أربعة أنواع من المجالس فى تونس ، هى المجلس الكبير ، ولجنتى المالية والاشغال، والمجالس الاقليمية، ومجالس القياد ، وكانت مشتركة، أى أنها كانت فرنسية تونسية. وهدفت فرنسا من وراء هذا المرسوم أن يبدأ التونسيون فى دراسة بنوده ومحتوياته ، وإن يختلفوا فى الرأى عليه وعلى أهدافه . وإذا كان الحزب الدستورى قد رفض هذه الاصلاحات الفرنسية ، فان ذلك لم يمنع من أن هذه العملية قد أدت إلى حدوث إنقسام داخل الحزب الدستورى. وكان أول إنشقاق يتمثل فى ظهور حزب الاصلاح ، الذى وافق على الاشتراك فى الانتخابات الجديدة ، وفى هذه المجالس الاربعة . وسمح ذلك لفرنسا بأخذ وثبة

جديدة، تمثلت فى تدعيم النفوذ الفرنسى فى تونس فى السنوات الباقية من العشرينات، وفى إستخدام الكبت وسيلة لعرقلة مجهودات الحزب الدستورى.

ولكن إذا كانت فرنسا قد نجحت « بمشروعاتها الاصلاحية » فى سنة ١٩٢٢ فى الوصول إلى عملية الانشقاق داخل حزب الدستوريين ، والاستناد بالتالى إلى جماعة المعتدلين من حزب الاصلاح ، فان استمرارها فى سياسة الكبت قد دفعت بعناصر جديدة شابة متوثبة إلى الظهور فى ميدان العمليات، وكانت تفوق فى نشاطها بقية أعضاء الحزب الدستورى، وكانت أكثر منه صلاحية للعمل فى الميدان . وكانت هذه الجماعة تتمثل فى عدد من الشبان الذين تثقفوا بثقافة غربية ، وعملوا فى الصحافة ، وأنشأوا جريدة مستقلة لهم عن جريدة صوت التونسى ، كانت هى جريدة العمل . وظهر من بين كتاب هذه الجريدة الحبيب بورقيبة ، وكان شابا يرغب فى بناء الوطن التونسى على أسس اجتماعية وسياسية حديثة . وظهر الفارق بين جريدة صوت التونسى وبين جريدة العمل ، التى أخذت تعالج موضوعات إجتماعية واقتصادية لم يتمكن رجال الطبقة الاولى من النزول إلى ميدانها. وأخذت هذه الجريدة، جريدة العمل فى الاصرار على ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية، وفضح سياسة فتح تونس للبضائع الاجنبية، وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين، واهتمت بموضوعات تحرير المرأة وضرورة السير على سياسة تقدمية ومتحررة فى الاقليم، سواء أكان ذلك فى الميدان الثقافى أو السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى ، خاصة وأن عددا من العمال الزراعيين كانوا لا يختلفون فى تونس فى ذلك الوقت فى حالهم عن حال عبيد الارض تحت نظام الخماسين، أى الذين يحصلون نتيجة لفلاحتهم الارض على خمس المحصول .

ومع إزدياد تعنت السلطات الفرنسية مع العناصر الدستورية قبل حزب الدستور هيئة تحرير جريدة العمل ، وهى من الشبان ، فى الهيئة التنفيذية للحزب . وهدف الحزب الدستورى من وراء ذلك إلى تدعيم نفسه . ولكن وصول هذه العناصر الشابة إلى الهيئة التنفيذية سمح لها بالتركيز على مطالبها الحديثة ، والتى تتمثل فى مبدأ فصل السلطات وضرورة إنشاء مجلس تشريعى والاهتمام بنشر التعليم . ورغم أن الاقامة العامة قد حلت الحزب الدستورى واتخذت ضد أعضائه إجراءات مشددة ، وأن الفرنسيين وسلطاتهم قد قاموا بكبت العناصر الوطنية فى تونس ، فان أنجح عملية قامت بها الاقامة العامة الفرنسية كانت هى محاولة الوصول إلى التفريق بين العناصر الدستورية التقليدية العربية الاسلامية ، والتى كان لها تاريخ فى سجل الكفاح السياسى ، وبين العناصر الشابة ذات الثقافة الفرنسية الحديثة ، وأدى ذلك إلى ظهور الحزب الحر الدستورى الجديد ، وأصبح يمثل مرحلة جديدة فى تطور الحياة السياسية فى تونس .

(٣) الحزب الحر الدستورى الجديد : —

تمت القطيعة بين الحزب الدستوى والحزب الدستورى الجديد بعد مؤتمر قصر بنى هلال فى مارس سنة ١٩٣٤ ، ذلك المؤتمر الذى رفضت العناصر الدستورية الاشتراك فيه ، وبشكل سمح للعناصر الشابة بتعيين الحبيب بورقيبة أمينا عاما للحزب ، واتخاذ اسم الحزب الحر الدستورى الجديد شعارا له ، وإنشاء لجنة تنفيذية سميت باسم الديوان السياسى .

حقيقة أن الحزب الجديد قد اتهم الحزب الدستورى القديم بقلة الاهتمام

بالدعاية بين الجماهير ، واتهمه بقصر العمـــل على العناصر البورجوازية والتقليدية ، إلا أنه فى واقع الأمر كان يمثل ظهور قيـادة شابة جديدة تحاول مد ميدان العمليات إلى الطبقات الكادحة ، وأن تلقى جانبا القيادات التقليدية ذات السمعة العتيدة ، ويمثل عملية نمو هذه القيـادات مستندة إلى تكتيك مرن ، يتمشى مع العصر ، ويسمح لهذه القيادات بالوصول إلى اهدافها ، وحسب امكانياتها وطبيعة تكوينها .

وكان الحبيب بورقيبه قد حصل على اجازة فى القانون ودبلوم فى العلوم السياسية من فرنسا سنة ١٩٢٦ ، وعمل بالمحامـاة وبالصحافة ، واتصـل بالعناصر اليسارية وامتاز على غيره بأنه حاول النزول إلى الطبقـة الشعبية لـكى يجند منها رجال الحزب الدستورى الجديد ، ودن أن يقصر حركته على العناصر المثقفة . وأخذ الحبيب بورقيبة فى القيـام بجولات فى طول البلاد وعرضها لعقد المؤتمرات الشعبية ولاختيار العناصر اللازمة فى التنظيم الحزبى . وكان الحبيب بورقيبـه يربط دائمـا بين فكرة التحرر السياسى وفكرة التقدم والتطور الاجتماعى ، وإن كان كل ذلك يقع داخـل اطار تفكير رجل القانون ، رجل الحقوق ، رجل الطبقة الوسطى البورجوازية ؛ الرجل الذى يهدف إلى الاستقلال ، عفوا ، بل إلى الدستور ، وعلى أساس أن يكون هـذا الدستور يتمشى مع الدستور الفرنسى ، وان كان يحمـل اسم الدستور التونسى . فهـو دستورى فى تونس ، وهو رجـل الدولة ، ويا حبذا لو كان هو رأس هذه الدولة .

لقد كان الحبيب بورقيبه من أنصار الثقافة الفرنسية ؛ رغم أن الثقافة لا تنتسب إلى وطن ، حتى عنـد الفرنسيين أنفسهم . واعتمد بورقيبه على

موقع تونس الجغرافى، فذكر أنها تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب ، وأن ظروفها تحتم عليها اتخاذ هذا الاتجـاه . وعلى أى حال فان الحبيب بورقيبه كرجل متعلم وكزعيم حزبى لم يتمكن من فرض نفوذه السياسى فى الاقليم الا على أساس الاستناد إلى الدعائم التى يمكنه بها بناء مثل هـذا الحزب . ولذلك فانه قد وقف إلى جانب فكرة إنشاء نقـابات العمال فى تونس، وعمـل بذلك على تجنيـد العمال التونسيين الذين كانوا قد انضموا إلى الحزب الشيوعى الفرنسى عن طريق اللجنة العامة للشغالة وحاول إنشاء نقابة عمالية خاصة بهم لتونس . ويعتبر الحبيب بورقيبة فى هذه العملية يمثل القائد الاجتماعى الوطنى الذى يحاول تكتيل المجهودات والقوى الوطنية التقدمية من أجل البلاد ، وإن كانت علاقة الحزب أو المـكتب السياسى بنقابات العمال التونسيين ستعمد فيما بعد إلى محـاولة السيطرة على هؤلاء العمال ، من الناحية السياسة والتنظيم فى أول الأمر ، لكى تثبت بعد ذلك الأوضاع القانونية الدستورية ، والتى تتمثل فى استمرار عملية استغلال الطبقة الوسطى للقوى الكادحة ، باسم الدستور .

ولقد ناصبت السلطات الفرنسية هـذا الحزب الجديد العـداء ، فالقت القبض سنة ١٩٣٤ على عدد من زعمائه وابعدتهم عن مجـال نشاطهم ونفتهم إلى داخل البلاد وإلى الواحات . والواقع أن تاريخ الحزب الحر الدستورى فى تونس ، من الناحية الشرعية ، يعتبر تاريخا قصير المدى ، إذ أن السلطات الفرنسية لم تكن تفرج عن زعمائه إلا لكى تعيد القاء القبض عليهم أو نفيهم عن مراكز النشاط . ولكن مجىء حكومة الجبهة الشعبية إلى الحـــكم فى باريس سنة ١٩٣٦ فتح مجالا واضحا أمام قادة الحزب الحر الدستورى الجديد ، ووافق الدستوريون الجدد الشبـان على مشروعات الاصلاح التى

وضعتها فرنسا لتونس في ذلك الوقت، وإن كانت تشتمل على السم في الدسم، على مبدأ السيادة المزدوجة، وإن كان الحبيب بورقيبة قد ادعى بعد ذلك بعدم معرفته ذلك، وخطورة ذلك، وهو رجل القانون.

ولقد اشتمل تاريخ تونس منذ سنة ١٩٣٧ على حركة من الاضطرابات اشتبك فيها عدد من العمال مع عدد من رجال الأمن، ووقع فيها القتلى والجرحى. وفي نفس الوقت حضر عبد العزيز الثعالبي إلى تونس وحاول احياء الحزب الدستوري، فما كان من العناصر الشابة إلا أن عقدت مؤتمرا لها واعلنت تأييدها التام للحركات العمالية وتأييدها لإنشاء نقابات عمالية تونسية. ورغم أن عبد العزيز الثعالبي قام لمحاولات لتجميع القوى الوطنية في تونس في هذه السنة إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وكان عبد العزيز الثعالبي دائما وراء فكرة تكتيل القوى الوطنية، مهما اختلفت في تكوينها وفي وسائلها، وللوصول بها إلى الاستقلال. ولكن مما لا شك فيه أن شخصية الحبيب بورقيبة والعوامل الشخصية أثرت على هذه المحاولة وأدت إلى فشلها، إذ أنه كان في وسعه أن يكتل جهوده مع غيره من الوطنيين، حتى وإن كانوا من المتخلفين، رغم أنهم كانوا من المسلمين والتقليديين، بدلا من أن يتجه صوب فرنسا ويصر على استمرار القطيعه معهم (١).

قاد الحزب الدستوري الجديد حركة اضرابات العمال في تونس سنة ١٩٣٨، كما قاد اضرابات الطلاب في نفس هذه السنة. وتمكن عن طريق

---

(١) يمكن موازنه ذلك بموقف الحبيب بورقيبة في الدعوة الى الحلف الاسلامي سنة ١٩٦٦، أي بعد ثلاثين عاما من محاربته عن سماهم بالتقليديين.

ذلك من تجنيد عدد كبير من التونسيين فى تنظيماته . ولكن سرعان ما أصدرت فرنسا قراراً بحل هذا الحزب من جديد ، وقرارات أخرى باعلان الأحكام العرفية ، وأخذت فى التضييق على قادته . واعلنت الحرب العالمية الثانية ، والحبيب بورقيبه فى السجن مع زملائه ، فنقلوا إلى جنوب فرنسا . وتعتبر مرحلة الحرب العالمية الثانية مرحلة خاصة فى تاريخ تونس وتاريخ الحركة الوطنية فيها .

(٤) ظروف الحرب العالمية الثانية : —

أصبحت تونس مسرحا لعمليات الحلفاء شمال افريقية وخاصة فى سنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ واختارها الألمان مكانا لصد هجوم قوات الحلفاء من مصر وليبيا من الشرق ، ومن الجزائر من الغرب . وشهدت تونس فى هذه الفترة ، والتى كانت فيها تحت سيطرة النفوذ الألمانى، تقاربا أو محاولة للتقرب قام بها كل من الألمان والإيطاليين من ناحية الانجليز والأمريكيين ورجال فرنسا الحرة من ناحية أخرى . وعرض الألمان على الباى محمد المنصف، الذى كان قد تولى العرش سنة ١٩٤٢ ، ولم ينس افرنسا محاولاتها اذلال والده سنة ١٩٢٢ ، عرضوا عليه عروضا سخيه اشتملت على انهاء الحماية الفرنسية على اقليمه وضم مقاطعة قسطنطينة إلى بلاده . ولكن الباى محمد المنصف رفض السير فى هذا الطريق وطالب السلطات الالمانية بضرورة الغاء مرسوم سنة ١٨٩٢ الذى كان يقضى بامكانية حصول الاستعمار الفرنسى على أراضى الاوقاف التونسية، وبتطبيق المساواة بين أجور العاملين الفرنسيين والتونسيين ، واحترام الحريات العامة .

وكان الباى محمد المنصف يرغب فى وقف النفوذ الفرنسى عند حده ،

خاصة وأن فرنسا كانت قد وقعت صريعه تحت أقدام الألمان ، فرفض الوصل بين الأسرة الحسينيه فى تونس وبين نظام الحكم الفرنسى ، واختار محمد شنيق لتأليف وزارة وطنية، دون أن يستشير فى ذلك الاقامة العامة الفرنسية حتى وأن كانت هذه الوزارة قد أشتملت على وزراء من الحزب الدستورى القديم أكثر مما اشتملت عليه من عناصر شابه من الحزب الدستورى الحديث .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن الرئيس روزفلت قد فاتحه فى أمر مستقبل البلاد ، ولكنه رد عليه طالبا ضرورة احترام حياد تونس . وعلى أى حال فان شعور فرنسا بالهزيمة ومحاولتها فرض نفسها بالقوة على العناصر الوطنية فى شمال افريقية دفع بعدد من قادتها هناك إلى محاولة تسوىء سمعه الباى، وعلى أساس أنه كان على علاقات ودية مع الألمان ، ومنح عدداً من كبار ضباطهم أوسمة تونسية ، ورفض الرد على مفاتحات الرئيس روزفلت .

ويرى لنا الحزب الحر الدستورى الجديد أن العناصر القيادية فى الحزب الدستورى القديم هى التى كانت على اتصال بالحركة النازية ، والعهدة هنا على الراوى ، أماهم - رجال الحزب الدستورى الجديد - فكانوا يتمنون انتصار المعسكر الغربى (١) ويرون أن انتقال مسرح القتال إلى تونس اجبر الايطاليين على الافراج عن بورقيبه ، ومحاولة استخدام نفوذه بين

---

(١) المطبوعات التى تشتمل على هذه الموضوعات صدرت بعد تولى السيد الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية التونسية وصدرت عن وكالة الدولة للابناء ، أو باشراف السكرتير الصحفى لرئيس الجمهورية رهو جرس .

أهالى تونس لدعودة الشعب إلى التعاون مع المحور ، وأن بورقيبه اشترط إعلان استقلال تونس ، ودعوة مؤتمر دولى للاعتراف به ، وأنه لم يقم بأكثر من توجيه بيان يوم ٦ أبريل سنة ١٩٤٣ شن فيه هجوما واضحا على الاستعمار الفرنسى ، ولكنه نبه فى نفس الوقت الشعب إلى « الاطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى أى حال فان سلطات المحور قد سمحت له بعد ذلك بالعودة إلى تونس .

والمهم هو أن السلطات الفرنسية حاولت التخلص من الباى ومن زعماء الحركة الوطنية فى تونس فاتهمتهم بالتعامل مع دول المحور ، والتجسس لحسابه . واسلمت القيادة البريطانية الباى إلى السلطات الفرنسية التى اعتبرته أسير حرب . وأخذت السلطات الفرنسية فى التنكيل بالوطنيين وأصدرت أمراً عسكريا فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٣ بخلع البـاى المنصف ،وتولية محمد الأمين باشا، باياً على تونس . ورغم أن الباى قد رفض التنازل عن العرش إلا أن السلطات الفرنسية قامت بنفيه إلى واحة الاغواط . وحاول عبد العزيز الثعالبى وصحبه أن يبرزوا أهمية ازمة العرش فى هذه الفترة ويطالبوا بعودة الحاكم الشرعى ، ولكن قضاء الله كان أقرب إليه منهم ، فتوفى فى منفاه فى فرنسا سنة ١٩٤٨ ، ودون أن تسمح الظروف الدولية بابراز مشكلة العرش التونسى بنفس الطريقة التى برزت بها مشكلة العرش المغربى سنة ١٩٥٣ مع محمد الخامس ومع حزب الاستقلال .

وأخيراً نلاحظ أن عبد العزيز الثعالبى قد قام بنشاط واضح مع الجامعة العربية لكى تتبنى مشكلة تونس، وعلى أساس تدعيم الروابط بينها وبين بقية بلدان الجامعة العربية ، وإن كان نزول العرب وجامعتهم إلى هذا الميدان لم يتم بشكل واضح إلا بعد الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ .



الفصل الرابع والثلاثون

المغرب الاقصى والاستقلال

إذا كانت فرنسا قد تمكنت فى سنة ١٩١٢ من إعلان حمايتها على المغرب الاقصى فليس معنى ذلك أنها قد إستلمت الاقاليم بغير مقاومة عسكرية ، ومقاومة سياسية . كانت قوات المجاهدين بقيادة الشيخ ماء العينين تواصل عملياتها ضد التوغل الفرنسى فى جنوب المغرب وموريتانيا ، وكانت قبائل الأطلس والأطلس المتوسط لا تسمح بمرور القوات الفرنسية فيها ، ورأينا (١) أن رجال الريف قد قاموا كذلك بحركة جهاد منظمة لمنع دخول الأجانب إلى البلاد . هذا من الناحية العسكرية . أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن القوى السياسية الموجودة فى الميدان قد عملت على مقاومة نظام الحماية والاحتلال الأجنبى للبلاد ، حسب مقوماتها وطبيعة تكوينها ، وكانت فى ذلك تختلف الواحدة عن الأخرى ، نتيجة لمصالحها الاقتصادية ، ونتيجة لثقافتها . وإذا كانت حركات الجهاد المسلح التى سجلت اسمها فى تاريخ المغرب الأقصى قد وضحت مع عمليتى الشيخ ماء العينين والامير عبدالكريم الخطابى فان عمليات جهاد أخرى إستمرت فى الأطلس والأطلس المتوسط عجز التاريخ حتى الآن عن إعطائها حقها ، مادام قد عجز عن معرفة تفاصيلها والدور الذى قام به هؤلاء الرجال الصناديد من أجل حرية بلادهم . وإذا كان السلاح قد فشل فى الوصول بالمغرب الأقصى إلى إخراج المحتلين الأجانب من أراضيهم فان ذلك لم

(١) أنظر الفصل الثلاثون ، ص ٩٦٢ ــ ٩٨٠ .

يمنع بعض الساسة والشبان المتعلمين والمثقفين من القيام بحركات كفاح سياسي، نمت وتطورت وهدفت الوصول إلى نفس النتيجة وإن كان ذلك عن طريق السياسة لا عن طريق الحرب وعمليات الجهاد المسلح . وكانت أولى هذه التنظيمات السياسية هي كتلة العمل الوطنى التى أدت فيما بعد إلى ظهور حزب الاستقلال فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

(١) **كتلة العمل الوطنى** : —

إذا كانت الاوضاع الاجتماعية — الاقتصادية فى المغرب قد تطورت فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وفى السنوات الاولى من القرن العشرين من نظام إقطاعى يعتمد على الأرض ومحصول الأرض ومن يعيش على الأرض من كادح وحيوان ، وسمح هذا التطور بظهور طبقة وسطى متاجرة تتعامل برءوس الأموال وتفضل العمل فى ميدان التجارة على ميدان الزراعة ، فان هذا التطور هو الذى أدى — مع إحتكاكه بالرأسمالية الأوربية — إلى وقوع المغرب تحت نظام الحماية الأجنبية . ولكننا نلاحظ من الناحية الثقافية أن إقليم المغرب كان يعتز باسلامه وبقيادته الاسلامية التى تتمثل فى السلطان ، أمير المؤمنين . وكان يعتز بهذه القيادة الدينية منذ قرون طويلة،ويعتبرها الوريثة الشرعية لخلافة الأمويين فى الأندلس . ويعتبر هذا العامل هو الأساس الذى رفض المغاربة إستنادا اليه الدخول فى وحدة أو إتحاد مع الدولة العثمانية خلال حكم الأشراف السعديين ثم الاشراف العلويين. إذ أنهم كانوا يقدمون هذه الامارة الدينية العربية الادريسية الهاشمية على خلافة آل عثمان التركية . ويعتبر هذا العامل الدينى، أو الثقافى، أو المعنوى ، عاملا أساسيا فى إقامة التوازن بين القوى الوطنية والقوى

الاستعمارية الدخيلة ، حتى وان كانت هذه العلاقة قد استندت الى أسس اقتصادية .

اعتز المغرب إذا باسلامه . واذا كان العالم الاسلامى قد خضع خلال قرون طويلة لفترة جمود نتجت عن الفقر والتقهقر فان أبناء المغرب الاقصى قد عاشوا نفس هذه الفترة ، وخضعوا فيها لنفس النتائج . ولكن حركة البعث الاسلامى التى ظهرت مع الحركة السلفية عندنهاية القرن الثامن عشر كانت قد وجدت صدى وتجاوبا فى إقليم المغرب الاقصى . وحين إشتد ساعد هذه الحركة مع السيد جمال الدين الافغانى والاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وعلى أساس إعادة فتح باب الاجتهاد فى الإسلام والاستمرار فى تطهيره مما دخله من الشوائب ، حينئذ بدأ تجاوب فى المغرب الاقصى ، كاقليم مسلم، مع هذه الحركة،حتى وان كان قد سار فى هذه العملية ببطء أكثر من غيره من أقاليم العالم العربى ، وذلك نتيجة لموقعه الجغرافى ، وإبتعاده عن مركز الاشعاع الذى كان يتمثل فى ذلك الوقت فى القاهرة .

وكان المغرب الأقصى يتمتع ـ علاوة على قيادته الاسلامية ـ بوجود جامعة القرويين فيه ، وهى مركز من مراكز الاشعاع الاسلامى فى العالم العربى له قيمتة ، وسيلعب دورا هاما فى الحركة الثقافية والدينية بمجرد وصول الآراء الاسلامية المتحررة اليه . وإذا كان المغرب قد خضع خلال عصور طويلة لحركة جمود فكرى ودينى تمثلت فى ظهور وانتشار الطرق الصوفية التى اشتهرت بجمودها ورجعيتها ، بل وبتحالفها مع الاستعمار ، فان وصول الروح الاسلامية المتجددة عن طريق المثقفين المسلمين إلى المغرب سيكون له أثر كبير فى تطوير الفكر الاسلامى،

بل وفى إتخاذ الاسلام أساسا للحركة الوطنية فى كفاحها ضد الاستعمار ، وخاصة فى المرحلة الأولى من مراحل الكفاح الوطنى فى هـذا الاقليم . وسيقف رجال الاسلام فى فاس وفى جامعة القرويين فى مواجهة المولى عبد العزيز حينما يظهر أنه قد أخذ فى التعاون مع الغرب وبشكل لا يتمشى مع مصالح الوطنين ، مصالح عباد الله الصالحين . وستبدأ حركة المقاومة للنفوذ الاستعمارى الأوربى من جامعة القرويين ومن رجال إمتازوا بحصولهم على ثقافة عربية إسلامية ، وإن كان تطور الأحداث وزيادة الاحتكاك بالغرب سيؤدى إلى نزول قيادات جديدة إلى الميدان جمعت بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافة العربية المتحررة فى القاهرة ، وقيادات أخرى جمعت بين الثقافة العربية الحديثة والثقافة الاوربية المتحررة . وسنجد بهذا الترتيب أسماء قادة تتمثل فى علال الفاسى ثم تستمر مع أحمد بلافريج ونصل فى النهاية إلى محمد الوزانى ، وتمر فى مرحلة من مراحلها بأسماء عبد الخالق الطريس ، ومحمد المكى الناصرى ، وهما من المنطقة الشمالية ، منطقة الحماية الاسبانية فى ذلك الوقت .

والواقع أن العمل فى ميدان الكفاح السياسى فى المغرب الاقصى لم يبدأ فى الظهور إلا بعـــد أن فشلت عمليات الجهاد المسلح التى قام بها الأمير عبد الكريم الخطابى فى الريف ، وظهرت فى منطقتين مختلفتين من المغرب ؛ الأولى هى منطقة الرباط ، العاصمة الجديدة للمغرب ، مع أحمد بلافريج ، والذى كان قد بدأ دراسته الحديثة بالفرنسية وأتم تعليمه فى القاهرة فى الجامعة المصرية ، وكانت منطقة عمله هى منطقة إحتكاك مستمر مع الادارة الفرنسية الحديثة التى أدخلت إلى الاقليم ، والثانية هى منطقة فاس ، العاصمة

الدينية والتقليدية للمغرب والتى ظهر فيه علال الفاسى، والذى كان قد بدأ دراسته وأتمها فى جامعة القرويين الاسلامية . لقد جمع أحمد بلافريج حوله عددا من رجال المغرب الذين يقتربون منه فى طبيعة التكوين ، وألف جماعة « أنصار الحق » ، والاسلام هو دين الحق حتى وإن لم يذكروا ذلك ، ولكنها تسمية حديثة لا تحمل فى جوهرها الكثير من التسميات الدينية الواضحة . ولقد عملت هذه الجماعة على محاولة زيادة الوعى الحديث بين الأهالى . أما مجموعة علال الفاسى فانها قد عملت على أساس نشر الدعوة السلفية فى أول الأمر فى القرويين ، وتحولت هذه الدعوة بمرور الزمن من مجرد دعوة دينية تحارب الجمود وتطالب بالاصلاح والتطور إلى حركة سياسية تحررية أخذت فى مهاجمة القوى الرجعية ، وخاصة قوى الطرق الصوفية التى كان الاستعمار يستند اليها . ومع مرور الزمن وبدء فرنسا بالسير على سياسة فصل العرب عن البربر، مع مشروع الظهير البربرى ،ستدفع هذه الحركة رجال المجموعتين إلى التقرب الواحدة مع الأخرى،داخل نطاق كتلة العمل المغربى .

كانت فرنسا تسير على سياسة التفرقة بين عناصر الأمة لكى تدعم حكمها فى البلاد . ورأت فرنسا أن أكبر خطر يتهددها فى المنطقة هو خطر إنتشار حركة التكتل الاسلامى ، أو التكتل العربى ، فظهرت بسياسة جديدة تهدف الفصل بين العرب والبربر فى شمال إفريقية . وكانت فرنسا تعلم أن ٤٨ ٪ من سكان المغرب الأقصى يعيشون فى الجبال ، سواء فى الريف أو فى الأطلس المتوسط أو فى الأطلس الأعلى ومنطقة السوس، ويحتفظون بلغتهم القديمة التى سبقت مجيىء اللغة العربية مع الفتح الاسلامى. وكان توصل فرنسا إلى الفصل بين من إحتفظ بلغة الأم القديمة وبين

من إعتز بلغة الضاد يعنى إنقسام المغاربة على أنفسهم إلى قسمين يمكنه أن يسمح لفرنسا بالبقاء فى الاقليم . وإعتقدت فرنسا أن رجال الجبال لم يكونوا قد هضموا بعد فى ميدان العقيدة الإسلامية الواضحة ، وكانت هناك مجهودات فرنسية مع الآباء البيض فى الجزائر، تسعى إلى تحويل جزء من رجال القبائل إلى الدين المسيحى وجذبهم صوب فرنسا عن طريق عقائدى دينى . وكانت منطقة العزلة فى الجبال لاتزال تحتفظ لنفسها بتقاليدها وبعرف خاصة بها ، ورأت فرنسا أن تعترف بهذه التقاليد القديمة وتثبتها وبشكل يوقف تطبيق الشريعة الاسلامية فى هذه المناطق . وظهر المشروع الفرنسى على خطورته حين أصدرت الظهير البربرى والذى كان يقضى علاوة على ذلك بتعليم اللغات البربرية فى المناطق التى يسود فيها من يتحدث البربرية، علاوة على تطبيق العرف والتقاليد ، قبل الشريعة الاسلامية فى الشئون الشخصية لسكان هذه المناطق ، رغم أنهم من المسلمين، ويتحدثون العربية. ظهر أن فرنسا لاتقصر مجهودها على محاولة الاحتفاظ بمناطق معينة فى المغرب فى ظل نظم فولكلورية ترجع إلى ماقبل أربعة عشر قرن ، وفى الوقت الذى تحاول فيه تطبيق القانون المدنى فى المناطق العربية ، بل تحاول فصل الشعب المغربى عن بعضه . والوصول بالتالى إلى قوتين واضحتين تضطر كل منها إلى الالتجاء اليها ، وإلى حكمها الاستعمارى فى علاقاتها مع القوة الاسلامية الاخرى التى تسكن نفس البلاد . ظهرت هذه الخطورة السياسية بمشروع الظهير البربرى ، فما كان من العرب إلى أن أصروا على عروبتهم كمظهر واضح وهام من مظاهر الاسلام . وكان عمق الشعور الدينى الاسلامى عند المغاربة هو الذى جعلهم يتخذون من هذه العملية

سلاحا واضحا يتسلحون به، وكانت بداية الكفاح السياسى الوطنى المغربي ضد الاستعمار .

صدر الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ وبعد أن انتهت حركة جهاد أبطال الريف وظهرت الارهاصات الاولى لحركة الاصلاح فى المغرب مع مع بلا فريج فى الرباط ، وعلال الفاسى فى فاس . وأدى ذلك إلى تجاوب وتكتل بين القوى الوطنية الموجودة فى الميدان ، فكان ذلك أساسا لظهور كتلة العمل المغربى .

وإذا كانت هذه الحركة قد بدأت فى الظهور بين فئات المغاربة المستنيرة إلا أنها قد تمكنت عن الوصول إلى محققات واضحة ، خاصة وأن الظهير البربرى كان قد مس معتقدات الأهالى . وبدأت المدن تشهد المظاهرات، وبدأت السلطات الفرنسية فى إعتقال القادة ، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطنى المغربى ، فى مواجهة قوى الاستعمار . واضطرت السلطات الفرنسية إلى أن تغير من سياستها، وأعلنت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر إختيارى ، ويعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم ، وكان هذا تراجعا واضحا من جانب فرنسا، وبالتالى إنتصارا هاما لصالح كتلة العمل الوطنى. ولقد استلزمت هذه المعركة مع الحملات السياسية التى اشتملت عليها إصدار المجلات باسم الكتلة ، وباسم المغرب فى كل من باريس والمغرب . وكان من طبيعة هذه المعركة أن توثق علاقاتها بالمغاربة فى المنطقة الاسبانية ، إذ أنها منطقة مغربية كذلك، رغم خضوعها للحماية الاسبانية. فتوثقت علاقات علال الفاسى مع كل من عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنونه لانشاء فروع للكتلة فى المنطقة الشمالية .

ولكن علينا أن نذكر أن كتلة العمل الوطنى فى المغرب لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم ؛ بل كانت تمثل اتجاها سياسيا وطنيا ، بين قادة وطنيين للعمل من أجل البلاد ، وكانت تستند إلى أسس سياسية ودينية قبل إعتمادها على الأسس الاجتماعية أو الطبقية . ولكن هذه الكتلة نزلت إلى ميدان العمل الجماهيرى منذ سنة ١٩٣٤ حين رفضت الاقامة العامة الفرنسية للسلطان سيدى محمد الخامس أن يقوم بالصلاة فى جامعة القرويين التى كانت معقلا من معاقل الكتلة الوطنية . وانتهزت الكتلة هذه الفرصة لكى تزيد من إعلان ولائها للسلطان، حتى تجتذبه اليها ، وتتخذه شعارا للوحدة الوطنية، وأساسا للكفاح الوطنى والاسلامى ضد السيطرة الاجنبية والمسيحية على البلاد .

والواقع أن محمد الخامس كان قد تولى العرش فى سن صغير عند وفاة والده سنة ١٩٢٧ ، وكان هو الابن الثالث لمولاى يوسف ولعبت الاقامة العامة دورا هاما فى الوصول به إلى العرش ، وعلى أساس صغر سنه ، وخضوعه التام للبرامج الفرنسية التى وضعت لتعليمه ، بل والترويضه . ولكن الاقامة فشلت فى معرفة أنه أسد صغير سرعان ماتنمو مخالبه ويصل إلى مرحلة النمو والاكتمال ، وبشكل يجعل منه ملكا يصعب على الكثير من عتاة الاستعمار أن يتعامل معه . ولكن الفترة الأولى من حياته شهدت منه هدوءا فى التفكير ، ودراسة للموقف قبل أن يقوم باعطاء ضربات أذهلت فيما بعد العالم العربى والاسلامى ، وأذهلته إذ أنها جاءت من ملك أثبت أنه زعيم شعبى وقائد وطنى وإمام إسلامى، فشل العالم العربى والاسلامى فى أن يجد مثيلا له .

احتاط زعماء الكتلة إذا من امكانية حدوث الوقيعة مع سيد البلاد، حتى وإن كان فى تلك الفترة لا يعارض كثيرا اتجاهات الاقامة العامة الفرنسية. وعملت على اجتذابه الى الحركة الوطنية بتكرارها التصريحات التى تشتمل على الولاء لعرشه ، وعلى الخضوع التام لسلطته . واجبر ذلك رجال الكتلة الوطنية على عدم التقدم بمطالب دستورية تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أى تطالب بالدستور ، بل تصر أساسا على اعطاء المعسكر الوطنى حقوق سيادته التامة قبل أن تفكر فى العلاقات بين الحاكم والمحكوم فى الداخل .

والواقع أن أول برنامج للكتلة الوطنية فى المغرب جاء متواضعا ، ونشأ فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، واشتمل على المطالبة باصلاحات داخلية ، ولم يشتمل حتى على مطالب واضحة قد تؤدى إلى الاصطدام بالاستعمار الفرنسى . لقد ركز هذا البرنامج نقده على نظام الادارة المباشرة ، وطالب بتنفيذ روح الحماية التى تشتمل على قصر النشاط الفرنسى فى البلاد على اعطاء التوجيه والارشاد ، وترك الباقى لابناء البلاد . لقد طالب بفتح باب الوظائف أمام المستنيرين من المغاربة حتى يتمرنوا على شئون الحكم ، وطالب بفصل السلطات القضائية عن السلطات الادارية وتعيين الشباب المؤهل فى وظائف القياد والباشاوات أى الآمرين فى المراكز والمحافظين . وطالب بانشاء مجالس بلدية ومجالس للطوائف ، وإتخاذ ذلك كخطوة أولى للوصول إلى الحكم النيابى . وأوضحت فى نفس الوقت أنه من الضرورى الابقاء على السلطان مسيطرا على السلطتين التشريعية والتنفيذية فى خلال هذه المرحلة الانتقالية . أما فى ميدان الاقتصاد فانها طالبت باحترام مبدء حرية التجارة، طبقا لقرارات مؤتمر الجزيرة ، وانتقدت سياسة فرنسا الاحتكارية ، واهتمت بحق العمال فى إنشاء النقابات الخاصة بهم. ولكنها طالبت بضرورة

توحيد نظام التعليم فى المغرب ، وهدفت من وراء ذلك إلى إلغاء الحقوق التى حاولت فرنسا أعطائها للعناصر البربرية ، وهدفت من ورائها إلى قسم العناصر الوطنية فى الاقليم . وظهر عدم تبلور الاتجاهات داخل هذه الكتلة من أنها قد طالبت بزيادة عدد البعثات إلى كل من فرنسا والمشرق العربى فى نفس الوقت ، ودل ذلك على أنهم كانوا موزعين بين الخط الثقافى الذى سيسيرون عليه إن كان هو القاهرة أو باريس .

وإذا كانت الاقامة العامة فى الرباط قد وافقت على دراسة هذه المطالب إلا أنها قد خضعت فيما بعد لتأثير المستعمرين والمعمرين الفرنسيين فى المغرب الاقصى . وجاءت الجبهة الشعبية إلى الحكم فى باريس ، وساعد ذلك على زيادة اتصالها بالعناصر النابهة والمكافحة من أبناء المغرب الاقصى . ولكن هذه الفترة نفسها كانت تشتمل على وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم ، مما أثر على المنطقة الشمالية فى المغرب، فادى ذلك الى انشقاق بين قادة الكتلة . وفى الوقت الذى عجزت فيه حكومة الجبهة الشعبية عن وضع سياسة محددة تقدمية لفرنسا ومستعمراتها ومحمياتها فياوراء البحار، كانت العوامل الأخرى التى أتت من اسبانيا ، مع وصول كل من مصر وسوريا ولبنان إلى تسويات شكلية فى مشكلاتهم السياسية ، كان لكل ذلك تأثير على الوضع فى المغرب الاقصى ، وتأثير أدى إلى إنشقاق بين أعضاء هذه الكتلة .

(٢) الانشقاق :

حاول كل من علال الفاسى ومحمد الوزانى اعادة تنظيم الحزب بعد أن كانت السلطات الفرنسية قد أمرت بحلة ، ولكن عملية التنظيم نفسها أدت إلى انفصال بين القادة . وكان مشروع التنظيم يشتمل على ضرورة إنشاء لجنة

تنفيذية ولجان فرعية، وعلى إنشاء مجلس وطنى، ومؤتمر وطنى يقوم بانتخاب اللجنة التنفيذية . ووقعت انتخابات مبدئية لتأليف لجنة مؤقتة فاز فيها علال الفاسى بالرئاسة ، ومحمد الوزاني بالامانة العامة. ولكن سرعان ما أعلن محمد الوزانى انسحابه ، وعزا الفاسى هذا الانسحاب الى عدم رضاء الوزانى عن نتيجة الانتخابات ، ولكن الواقع هو أن الوزانى كان يمثل ذلك الجناح المثقف بثقافة غربية داخل صفوف الكتلة، وكان هذا الجناح قليلا فى عدده، بل يمثل اتجاه أقليـة صغيرة . وإذا كانت الاغلبية قد رأت الموافقة على الوصول الى حكم الشورى ، أو الحكم الدستورى ، فانهم كانوا يلحون فى ضرورة ربطة بالنظام الملكى ، أما ذوى الثقافة الغربية فكانت فكرة الدولة الدستورية قد اختمرت فى اذهانهم، وأخذوا يقدمونها على غيرها من الافكار . ويشبهه هذا الانشقاق ذلك الانشقاق الذى حدث داخل الحزب الدستورى فى تونس ، وخرج نتيجة له الحزب الحر الدستورى الجديد، منذ بضعة سنوات ، وكان يشبه كذلك إلى حد كبير ذلك الانقسام الذى وقع داخل الوفد المصرى سنة ١٩٢٢ والذى نتج عنه خروج الاحرار الدستوريين برئاسة عدلى وتكوينهم لحزب جديد لهم فى مصر . وكما كان الحال فى تونس ، وكما كان عليه الحال فى مصر من قبل سيصبح الحال على نفس المنوال فى المغرب، بين انصار الفاسى وأنصار الوزانى، وسيؤخر هذا الانقسام وصول المعسكر الوطنى إلى محققات واضحة. بل إن انسحاب محمد الوزانى من كتلة العمل الوطنى سينشأ عنه فيما بعد ظهور حزب جديد فى المغرب ، هو حزب الشورى والاستقلال ، فى الوقت الذى ستتبلور فيه كتلة علال الفاس وأحمد بلافريج فى شكل حزب الاستقلال . هذا من ناحية علاقة العناصر الوطنية ببعضها فى المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية من المغرب .

أما فيما يتعلق بمنطقة النفوذ الاسبانى ، فنلاحظ إن قيام الحرب الاهلية فى اسبانيا ، وما تلى ذلك من قيام الجمهورية ثم من وصول الجنرال فرانكو الى الحكم ، قد أثر على المعسكر الوطنى فى المنطقة الخليفية ، خاصة وأن بعض القادة فكروا فى ذلك الوقت فى اقامة صلات معينة مع هذا المعسكر أو ذاك . هذا علاوة على أن المنطقة الخليفية فى شمال المغرب كانت على اتصال بالبحر المتوسط ، وببلدان البحر المتوسط ، أكثر من منطقة الحماية الفرنسية . وكان تأثرها واضحا بالحركات والتيارات التى سادت فى بقية العالم العربى ، سواء فى شمال افريقية أو فى مصر أو سوريا . ونتج عن تفاعل هذه العوامل مع بعضها ظهور حزب الاصلاح برئاسة عبد الخالق الطريس ، وحزب الوحدة والاستقلال برئاسة محمد المكى الناصرى وذلك منذ سنة ١٩٣٦ .

لقد كانت اللجنة التنفيذية تمثل الاتجاه العربى الاسلامى الواضح ، مع الولاء التام للسلطان ، ونشطت فى العمل بعد خروج الوزانى ، واختارت أحمد بلا فريج امينا عاما بدلا عنه . وراع فرنسا هذا النشاط فأمرت بحل هـذه اللجنة التنفيذية فى مارس سنة ١٩٣٧ ولكن علال الفاسى وصحبه أعادوا تنظيم قواهم ، تحت اسم الحزب الوطنى ، وواصلوا نشر صحفهم وتنوير الرأى العام لحركتهم . وكانت جريدة الاطلس تعلن تمسكها بالاسلام وتنادى بالاصلاح وتطالب بقيـام نظام نيابى انتخابى ، يستمد من أسس الاسلام . وطالبت هذه الجريدة بضرورة مكافحة التبشير المسيحى فى مناطق البربر ، كما عملت على القيام بنشاط اسلامى يجذب أنظار الشعب ، وخاصة فى المناسبات الدينية وفى المواسم والاعياد . لقـد كانت اللجنة التنفيذية تصر على أهمية العامل المعنوى والعامل الدينى ، وتعلن ولاءها للسلطان ، وادى ذلك إلى نموها نموا طبيعيا ، ودون أن تصدم بصاحب الحق الشرعى ، أمير

المؤمنين . وأعلنت تمسكها بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية، وخاصة في بلاد عاشت مدة اربعة عشر قرن في ظل نظام ملكي. ولكنها ذكرت بأنه يمكن لهذه الملكية أن تتطور الى شكل دستوري، كما كان عليه الحال في بعض البلاد الاسلامية الأخرى .

ولكن فرنسا قاومت هذا الحزب من جديد ، وحلته وشردت زعماءه واعتقلت قادته . وقضى علال الفاسي مدة تسع سنوات معتقلا في جابون ، في افزيقية الاستوائية ، منذ سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٦ .

أما في المنطقة الشمالية فنلاحظ أن حكومة الجمهورية الاسبانية قد حاولت التقرب من الزعماء الوطنيين هنالك ، ولكنهم اشترطوا عليها الاعتراف باستقلال المنطقة . ولم يحاول الجنرال فرانكو معارضة القادة المغاربة الموجودين في المنطقة الخليفية . ورغم عدم وجود اختلاف في البرنامج العام بين عبد الخالق الطريس، رئيس حزب الاصلاح ، ومحمد المكي الناصري رئيس حزب الوحدة والاستقلال ، وعلال الفاسي رئيس اللجنة التنفيذية ثم رئيس الحزب الوطني ، رغم ذلك فان الاتحاد لم يعد بين صفوف هؤلاء القادة . وعمل عبد الخالق الطريس من تطوان في الوقت الذي عمل فيه محمد المكي الناصري من طنجة . وكان لكل منهم جريدته التي حاول أن ينشر بها آراءه واتجاهاته . وكان عبد الخالق الطريس يصر على أن البدء بالاصلاح هو أساس تكوين المجتمع ، وبالتالي هو أساس انشاء الدولة المستقبلة القوية . ولكن محمد المكي الناصري كان يصر على أن مهمة الرجل السياسي المغربي في ذلك الوقت هي ضرورة الاصرار على وحدة التراب المغربي ، حتى قبل المطالبة بالاستقلال ، إذ أن تناسي عامل الوحدة،

وبصفته فى المكان الاول ، قد يهدد بضياع بعض الاقاليم المغربية من المجموع . ونظروا الى محمد الوزانى،مع حزب الشورى والاستقلال على أنه يفضل ويسبق تطبيق الشورى أى الدستور على الاستقلال ، أى أنه يسبق معركته مع السلطان وبشأن الدستور على معركته كوطنى ضد المستعمرين. والواقع أن هذه الزعامات والقيادات الوطنية كانت قد بلغت مرحلة من النمو الفردى يصعب عليها فيها أن تتراجع عن جزء من أمانيها ، ويصعب عليها بالتالى أن تعمل فى مجموعة واحدة من أجل الصالح العام ، خاصة وأن الاخطار الخارجية لم تكن موجودة فى ذلك الوقت .

ومع هذا الانقسام فى المعسكر الوطنى سرت الاشاعات المتعددة بين كل مجموعة والمجموعات الأخرى تروى أن هذا الزعيم يتصل بهذه الدولة ،وأن الزعيم الأخر يتصل بدولة ثانية ، ويحصل منها على التاييد المادى والادبي . ولكن تاريخ الحركات الوطنية فى العالم العربى لاتسمح لنا بالحكم على هذه الاشاعات أكثر من كونها إشاعات، خاصة وأن هؤلاء القاده كانوا من المكافحين السياسيين الذين ثبت ولاءهم لفكرة العروبة والاسلام ، سواء فى بلاد المغرب أو حتى فى بلاد المشرق، ومع مشكلات فلسطين .

لقد كان اختفاء عامل الخطر الخارجى هو الذى جعل هؤلاء الزعماء يتناسون عملية توحيد الجهود ، وإمكانية العمل فى مجموعة متحدة . ولكن مجىء الحرب العالمية الثانية ، والازمات التى ستقع فى هذا الاقليم العربى الهام ستجبرهم على تغيير خططهم، حتى وإن كان ذلك مؤقتا، ما داموا جميعا يكافحون من أجل الاستقلال .

(٣) حزب الاستقلال :

جاءت الحرب العالمية الثانية وعدد من زعماء المغرب مبعدين عن البلاد أو محكوم عليهم بالنفى . وشهدت هذه الحرب سرعة وقوع فرنسا صريعة تحت أقدام النازى، وماتلى ذلك من التوقيع على الهدنة وامتداد نفوذ حكومة فيشى على كل بلاد شمال افريقية . ولقد كثر الحديث عن اتصال عدد من زعماء شمال إفريقية فى هـذه المرحلة بقادة النازى ، ولكن شيئا من ذلك لم يثبت تاريخيا .

وكان الصراع واضحاً بين سلطات فرنسا الخاضعة لحكومة فيشى فى الجزائر، وبين سلطات فرنسا الحرة التى بدأ الجنرال ديجول فى التحدث باسمها . وظل الأمر على هذا المنوال حتى سنة ١٩٤٣ حين أخذت الحرب فى الشرق الادنى شكلا جديدا ، بعد تقهقر قوات الماريشال روميل غربا إلى ليبيا ومنها إلى تونس . وإذا كانت قوات فرنسا الحرة قد أخذت فى العمل فى ذلك الوقت فى إفريقية السوداء وشاركت فى معارك ليبيا ومعارك تونس فان اتجاه الولايات المتحدة الامريكية كان يهدف الى كسب ود القادة الفرنسيين الموجودين فى الجزائر، وكانوا من رجال فيشى . ولكن هذه العملية انتهت بسيطرة الجنرال ديجول على لجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر . وكانت الولايات المتحدة الامريكية تحاول فى ذلك الوقت انزال قوات لها على سواحل المحيط الاطلسى فى المغرب الاقصى ، وجاء كل من تشرشل وروزفلت إلى فندق الانفا الذى يطل على الدار البيضاء ، واجتمعا هناك لدراسة خطط الحرب فى شمال افريقية . وكما اتصل روزفلت فى الشرق الأدنى بالملك عبد العزيز آل سعود ، اتصل كذلك بالسلطان محمد بن يوسف، وتفاهم

معه فى كثير من الموضوعات . تفاهم معه دون وساطة المقيم العام الفرنسى ، وتفاهم معه كرئيس دولة وأمير للملايين من المسلمين .

ونلاحظ من هذه الفترة حدوث تغيير واضح فى موقف محمد الخامس وفى موقف ذلك العدد من القادة الوطنيين الذين كانوا فى المغرب فى ذلك الوقت ، موقفهم من الحماية الفرنسية ، وبالنسبة لمستقبل البلاد . إذ أن الايام التالية ستشهد انعقاد مؤتمر وطنى ينتج عنه حزب الاستقلال ، كحزب حديث له برنامج ومطالب محددة . وسيزيد التجاوب بين محمد بن يوسف وبين الحركة الوطنية فى المغرب منذ ذلك الوقت وبشكل واضح لاغبار عليه .

ولقد انعقد هذا المؤتمر الوطنى فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ واعتمد على بقايا الحزب الوطنى وضم إليه جمعيات المدرسين وعدد من كبار الموظفين والعلماء ، كما استعان بكثير من الطلاب الذين كانوا يدرسون فى ذلك الوقت فى القاهرة . ولقد قرر هذا المؤتمر أن يتخذ لنفسه اسم حزب الاستقلال ، وجعل الاستقلال هو هدفه الاول ، وعلى أن يكون الوصول اليه بطريقة مباشرة دون مساومة أو انتقاص ، أو حتى الوصول اليه على درجات ، وعلى أساس الاستناد إلى هذا الاستقلال للانضمام إلى الامم المتحدة . كان هذا الاستقلال يستلزم بالتالى اسقاط الحماية كشرط أساسى للبدء فى مفاوضة فرنسا . واستمر برنامج الحزب بعد ذلك مع المطالبة بضرورة توثيق الروابط مع دول العالم عامة ، والدول العربية والاسلامية خاصة . أما فيما يتعلق بنظام الحكم فانه قد أعلن ولاءه للاسرة الحاكمة ، وإن كان قد طالب فى برنامجه بضرورة تطبيق نظـام الملكية الدستورية ، وبمنح الحريات الديموقراطية لافراد الشعب .

واستبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذى أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك محمد الخامس .

ولقد رفع هذا الحزب هذه المطالب إلى السلطات لدراستها والموافقة عليها . وكان علال الفاسي في ذلك الوقت في منفاه في افريقية الاستوائية ، وكان أحمد بلا فريج هو المحرك الأساسي لهذه العملية . وكان يمتاز من ناحية بصدق نظره ، كما يمتاز من ناحية أخرى بولائه للجالس على العرش . ووعد محمد الخامس بدراسة هذا البرنامج ، وزاد مع الأيام إظهار ميله لهؤلاء الرجال الذين يعملون في ميدان الكفاح الوطني باسم حزب الاستقلال . وأدى ذلك إلى خروج بعض الاشاعات تروى أن محمد الخـامس هو الذى كان وراء هذه العملية ، وهو الذى وجه الجميع لانشاء حزب الاستقلال ، بل للوصول إلى الاستقلال ، خاصة وأنه كان أبا روحيا للجميع . والمهم هو أن المظاهرات أخذت تسير في الشوارع مطالبة بالاستقلال ، وبشكل أقلق السلطات الفرنسية ، وفى وقت لم تكن فرنسا قد تحررت نفسها فيه بعد . ولذلك فان السلطات الفرنسية ستأخذ موقف العداء حيال هذه الحركة الوطنية ، حيال حركة الاستقلال ، وتثبت بذلك ضعفها ، كما ستثبت الأيام إعجزها عن وقف سير عجلة التاريخ .

ومع نهاية الحرب ستزداد هذه الحركة الاستقلالية قوة ، ورغم تعنت السلطات الفرنسية ستظهر عوامل جديدة في الميـدان ، وسيزداد التقـارب وتسهل المواصلات بين بلدان العالم العربي ، وفى وقت كانت أسس جامعة الدول العربية قد وضعت مع بروتوكول الاسكندرية . وإذا كانت فرنسا قد عارضت قيام أى تقارب بين زعماء المغرب وقادة العرب في المشرق ، فان عددا من زعماء المغاربة من المنطقة الشمالية الاسبانية سيتمكنون من الاتصال بالمشرق بسهولة . وسيصل الحال إلى أن يقف محمد الخامس في طنجة سنة ١٩٤٧ ويعلن في خطاب رسمي أن بلاده عربية ، ومن الطبيعى أن تتجه أنظارها إلى بقية إخوانها العرب .



خاتمة الباب

يمكننا أن نقول إذا بأن تاريخ المغرب العربى فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين فى شهد تكالب دول إستعمارية متعددة على المنطقة ، كما شاهد نموا واضحا فى عملية النضال والكفاح ، الذى قامت به الشعوب هناك . وكان هذا التطور فى ميدان الكفاح يدل على تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى نمو الفكر السياسى وتبلور المصالح الوطنية بوضوح ، وبشكل يجعلها متعارضة مع مصالح المستعمرين المستغلين .

وإذا كانت بلاد المغرب العربى قد بدأت هذه المرحلة وهى مفككة الأوصال ولا يجمع بينها إلا سلطة المستعمر ، فانها قد تركتها مع نهاية الحرب العالمية الثانية واقطارها تتجه إلى اخوانها العرب والمسلمين .

حقيقة أن أبناء المغرب الكبير كانوا يدينون بأن الإسلام هو الدعامة الاساسية لشخصية المجتمع ، وأن التمسك بالاسلام هو السبيل الوحيد لإخراج المستعمرين من البلاد ، ولكنهم مروا بهذه المرحلة لكى يصلوا فى نهايتها إلى اعتزازهم بعروبتهم كذلك ، وإلى اتجاههم صوب اخوانهم العرب.

والتقت المعارك التى نشبت فى شمال افريقية جميعا مع نهاية هذه المرحلة فى ضرورة الاعتماد على الكفاح السياسى الذى يعتمد أولا وأساسا على الطبقات الشعبية ، والعمل على تنظيمها وتسليحها ماديا ومعنويا لتتمكن من الانتصار فى المعركة .

وسيزيد الاتصال بين المغرب العربى والمشرق العربى فى المرحلة القادمة وعلى مر الأيام ، وفى الوقت الذى ستتحول فيه حياة العرب إلى معارك هامة وتمس أكثر من إقليم ، وستزيد فيه أهمية الوحدة العربية من جديد ,



الباب التاسع

استقلال ليبيا وتونس والمغرب
وجبهات التحرير



كانت ظروف الحرب العالمية الثانية بما اشتملت عليه من معاني الصراع بين الديموقراطيات والدكتاتوريات مساعدة على زيادة نمو الحركات التحررية في كل مكان . وشارك أبناء المغرب الكبير فى هذا الصراع ، سواء في أقاليمهم أو فى أوربا نفسها ، والتى عاش فيها عدد كبير من العمال والطلبة فى فترة هذه الحرب ، هذا علاوة على مشاركة عدد من أبناء المغرب الكبير فى القوات المسلحة فى أثناء هذه الحرب .

وكانت تجربة فريدة أمام أبناء المغرب لكى يشاهدوا أن فرنسا ، وهى الدولة التى حكمتهم أو فرضت حمايتها عليهم قد خرت صريعة أمام الألمان ، ويشاهدوا انتقال السلطة من باريس إلى فيشى التى كانت تخضع لتوجيهات النازيين والفاشستيين . لقد إنتهت تلك الهالة التى كانت تحيط بفرنسا ، وباعتبارها أكبر الدول العظمى البرية التى خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة ، وحتى الجنرال ديجول حينما أراد المحافظة على ترفسا ، إتخذ « الحرية » شعارا له أمام خضوع الماريشال بيتان لسيطرة النازيين . إنها معركة الحرية ، ومعركة الديمقراطية .

وشاهد أبناء المغرب الكبير انسحاب الحلفاء وهجوم النازيين ، ثم هجوم قوات الديمقراطيات الغربية وتقهقر من اشتهروا بأنهم أحسن جنود فى العالم . إنه السلاح والتسليح الذى يتحدث ويفرض نفسه ، وليس هناك مجال للنقاش والجدال والاقناع ، أو التفاهم بالسياسة . وهناك التناحر والتنافس بين دول المعسكر الغربى وبعضها ، إذ أن إتجاه الولايات المتحدة وكان يختلف عن إتجاه كل من بريطانيا وفرنسا الحرة ، رغم وجودهم فى فى معسكر واحد .

وأخيراً فان أبناء المغرب الكبير قد شاهدوا التطورات التى حدثت فى بلدان المشرق ، وحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالها ، كما شاهدوا ميلاد جامعة الدول العربية ، التى كانت أملاً للعرب ، وكان فيها مقعد لكل شعب عربى يمكنه أن يصل إلى الاستقلال ، وإلى الحرية . كما شاهدوا وقوف الدول العربية إلى جانب ليبيا ، حتى تتمكن من الوصول إلى حريتها واستقلالها .

وإذا كانت السياسة الفرنسية قد جمدت فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فان ذلك سيكون عاملا مساعدا لكى يصر رجال المغرب على ضرورة وضع حد لتلك النظم البالية ، حتى وإن تطلب الأمر استخدام القوة أمام المستعمر الأجنبى ، الذى ظهر ضعفه فى أثناء الحرب : فكان التحرر ، وتطلبت الظروف والقوى الوصول إلى التحرير ، وللوصول إلى الاستقلال .

ولكننا سنلاحظ أن معارك التحرير ستسير منفصلة عن بعضها فى بلاد المغرب الكبير ، حتى فى الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى طبيعة القوى الوطنية ودرجة نموها فى ذلك الوقت ، وكذلك إلى درجة تأثرها بالقوى الموازية لها من ناحية ، والقوى المعادية لها من ناحية أخرى . ولكنها ستنتهج التحرير وسيلة لها لكى تصل إلى الاستقلال ، وكخطوة أولى فى سبيل تحقيق الوحـــدة ، وفى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية . فالى أى معركة سارت ؟ وما هى محققاتها .

فلنبدأ من البداية ، ومع الترتيب الزمنى لحصول دول المغرب الكبير على الاستقلال . نبدأ بليبيا ، ثم نسير مع تونس والمغرب الأقصى ، حتى وإن كانت معركة الاقليم الأول سياسية ، فى الوقت الذى استخدمت فيه جبهات التحرير وسيلة فعالة فى الاقليمين الأخيرين .

الفصل الخامس والثلاثون

استقلال ليبيا

كانت ظروف الحرب العالمية الثانية هي التي ساعدت، بالصراع الذي وقع فيها بين الحلفاء ودول المحور، على وصول ليبيا إلى الاستقلال . وكانت ظروف نفس الحرب ، وعملياتها هي التي ساعدت على تفوق نفوذ الامير محمد إدريس السنوسى على غيره فى هذا الاقليم العربي . ولاشك أن ليبيا قد دفعت ثمنا غاليا لحصولها على الاستقلال ، ودفعته بعد سنوات طويلة من الكفاح، من دماء رجالها وابنائها . ولكننا سنلاحظ أن خط سير الاحداث فى ليبيا سيبدأ من برقة ، وهو الاقليم الذى تفوق فيه نفوذ السنوسيين ، وسيسير فى توافق مع النفوذ البريطانى فى الشرق الاسط ، وإلى أن يتمكن من التغلب على العقبات ، ومن الوصول إلى الاستقلال. وكان إنشاء الجيش السنوسى فى أول الحرب العالمية الثانية هو أول خطوة لتدعيم زعامة وقيادة السيد محمد ادريس السنوسى ، والوصول بالتالى إلى امارته على كل ليبيا .

(١) الجيش السنوسى :

كانت بريطانيا قد فرضت على السيد محمد ادريس المهدى بعد التجائه إلى مصر سنة ١٩٢٣ عدم الاشتغال بالسياسة ، وذلك عن طريق غير مباشر ، إذا أن السلطات المصرية هى التى حصلت منه على مثل هذا الوعد . ولم تكن بريطانيا فى ذلك الوقت ترغب فى اثارة المشكلات مع المملكة الإيطالية . ولكن بريطانيا كانت لا تجهل أهمية وجود الأمير فى مصر ، خاصة وأنه يسيطر على معظم أبناء برقة ، وعلى الاقل من الناحية الدينية . ورغم أن

بريطانيا لم تكن فى نزاع مع إيطاليا الا أن التنافس الاستعمارى بين هاتين الدولتين قد ازداد فى الوضوح مع وصول الفاشستيين إلى الحكم فى روما، ومع بداية تحدثهم مع ضرورة احياء الامبراطورية اللاتينية القديمة والتحدث عن البحر المتوسط ــ وهو طريق الامبراطورية البريطانية الرئيسى ــ على أنه بحرهم . وزاد خوف بريطانيا من ايطاليا فى الثلاثينات ، وخاصة حين بدأت ايطاليا فى شن هجومها على امبراطورية اتيوبيا . حقيقة أن السلطات المصرية كانت قد قيدت حركة السيد محمد ادريس المهدى حين زيارة الملك فيكتور عما نويل الثالث لمصر لزيارة رفيق صباه أحمد فؤاد ، والتمهيد للعمليات التالية فى شرق افريقية . ولكن سرعان ما شعرت بريطانيا بأن عملية احتلال إيطاليا لاتيوبيا تعتبر تهديدا صريحا لها فى الشرق الاوسط ، وفى شمال شرق افريقية . ووقفت بريطانيا معارضة لايطاليا فى عصبة الامم ، وطالبت بتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها . ونلاحظ فى ذلك الوقت أن بريطانيا قد اتصلت بالسيد محمد ادريس فى قصره فى حمام مريوط سنة ١٩٣٦ وأبلغه الكولونيل برملو رغبة القائد العام للاسطول البريطانى فى البحر المتوسط فى رؤيته على سفينة قيادته الراسية فى ميناء الاسكندرية . ومما لاشك فيه أن تاريخ ومحتويات مثل هذه الزيارة لم ينشر حتى الآن ، ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الحادث، حتى وإن كان قد إقتصر على «جولة فى الأفق السياسى» مع بعض التمنيات الرقيقة عن مستقبل السنوسية ومستقبل الليبيين الموجودين فى المنفى ، إذ أن معنى ذلك هو تمهيد الجو لكسب السيد محمد ادريس فى حالة الاحتجاج إليه .

وجاء بعد ذلك اعلان الحرب العالمية الثانية ، وحاولت السلطات البريطانية فى مصر أن تستعين بنفوذ السيد محمد ادريس المهدى . كما ظهرت

اتجاهات موازية لذلك عند الحكومـة المصرية التى شرعت فى تجنيد رجال قبائل أولاد على فيما يسمى بسرايا العرب ، وعند السفارة الفرنسية التى حاولت الاتصال بدورها بعدد من المهاجرين الليبيين ، وخاصة من ذوى الاتجاهات الجمهورية ، والذين كانوا من اقليم طرابلس الغرب ، والذى يجاور كل من تونس وتشاد . ولكن انهزام فرنسا فى الحرب وموافقتها على الهدنة أخرجها من ميدان العمليات مع الليبيين ، وبصفتها دولة كبيرة . كما أن العناصر الليبية الذين اتصلت بهم الحكومة المصرية فضلوا البقاء فى التنظيمات العسكرية التى سيقوم بها الأمير محمد ادريس المهدى ، وبمعاونة البريطانيين ، على دخولهم فى سرايا العرب .

ولقد نشط السيد محمد ادريس نشاطا كبيراً بمجرد اعلان الحرب ، واسرع إلى مقابلة رجال السلطات البريطانية فى القاهرة ، ثم قرر عقد اجتماع فى داره بالاسكندرية لما يقرب من اربعين شيخ من المهاجرين الليبيين فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٩ . وانتهى هذا المؤتمر بتفويض الأمير فى أن يقوم بمفاوضة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية لتكوين جيش سنوسى ، يشترك فى افتتاح الاقاليم الليبية وفى استرجاع ارض الوطن بمجرد دخول ايطاليا الحرب . وإن كانوا قد اشترطوا ذلك بتكوينه لهيئة منتخبة شورية « مربوطة به ومربوط بها » حتى يصلوا الى حكم الشورى . وقابل الأمير محمد ادريس بعد ذلك الجنرال ويلسون ، القائد العام للجيش البريطانى فى مصر ، وشرح له استعداد الليبيين للتطوع فى جيش سنوسى يعمل مع البريطانيين ومع جيوش الحلفاء ابتداء من مصر . ولقد أيدت جمعية الدفاع الطرابلسى البرقاوى من دمشق هذه القرارات ، وأظهرت استعدادها لتنفيذها والمشاركة فى تحرير البلاد .

وسرعان ما أعلنت إيطاليا الحرب بعد أن ظهر أن فرنسا لن تقاوم طويلا أمام الالمان ، واعلنتها على فرنسا وبريطانيا فى نفس الوقت . فنقل الأمير مقره من داره فى فيكتوريا بالاسكندرية إلى مزارعة فى كرداسة بالجيزة، حتى يكون قريبا من مقر القيادة البريطانية العامة للشرق الاوسط . وسرعان ما ادت الاجتماعات إلى اتفاق مع البريطانيين ، لتكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاستخلاص بلادهم من أيدى الايطاليين. واجتمع الشيوخ الليبيين من جديد فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بالقاهرة وقرروا وضع ثقتهم فى بريطانيا التى ستساعدهم فى تخليص بلادهم من الايطاليين ، وقرروا اعلان الامارة السنوسية ، ومبايعة السيد محمد ادريس أميرا على البلاد ، وكذلك تكوين مجلس شورى للامير ، هـــذا علاوة على الدخول فى الحرب ضد ايطاليا مع الجيوش البريطانية ، وتحت العلم السنوسى ، وتكوين «حكومة» سنوسية مؤقتة تشرف على الادارة والتجنيد . واخيرا تكليف الأمير بالتوسل لدى بريطانيـا لكى يطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولادارة الحكومة وميزانيتها ، ولكن على أن يتم كل ذلك تحت العلم الليبي، علم الامارة السنوسية .

ولقد حضر الجنرال ويلسون الاجتماع بعد ذلك ووعد باعطاء الليبيين كل ما يلزمهم . وبدأ العمل فى تكوين الجيش السنوسى وتدريبه، وأنشئت لذلك المعسكرات فى امبابة وجنيفة والبرلس والهرم ، وأماكن كثيرة إلى جوار المعسكرات البريطانية فى الشرق الاوسط . واشرف البريطانيون على تدريب الليبيين وتسليحهم ودفع رواتبهم . وبلغ عـدد القوات السنوسية مايزيد على ١٤٫٠٠٠ جندى ، بقيادة ١٢٠ من الضباط الليبيين . وكانت الرتب العسكرية تمنح لهؤلاء الضباط بناء على اختيار الكولونيل البريطانى

لهم ، وبعد موافقة السيد محمد ادريس ، ولكن باسم القائد العام للقوات البريطانية فى مصر . وإن تاريخ هذا الجيش السنوسى لمرتبط كل الارتباط بتاريخ العمليات الحربية فى منطقـة الشرق الاوسط ، سواء أكان ذلك فى صحراء مصر الغربية أو فى برقـة وطرابلس . ولاننسى أن قوات فرنسا الحرة قد تمكنت فى نفس الوقت من الحصول على عـدد من المتطوعين الليبيين للخدمة مع قواتها ، واستخدمتهم من مصر ومن تشاد، مع القوات التى خضعت لقيادة الجنرال ليكلير .

(٢) الامارة وبريطانيا :

عملت القوات السنوسية مع القوات البريطانية فى صحراء مصر الغربية . وحين قامت قوات الماريشال جراتزيانى بالزحف على السلوم فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، ووصلت بعد ذلك إلى سيدى برانى كانت هناك قوات سنوسية قد بدأت فى عملها مع القوات البريطانية ، بقيادة الجنرال ويفل ، وشاركت معها فى الهجوم البريطانى المضاد الذى تمكن من الاستيلاء على سيدى برانى فى شهر ديسمبر ثم الدخول الى برقة فى أوائل شهر يناير سنة ١٩٤١. وشاركت فى معارك البردية وطبرق والجغبوب ، وفى الاستيلاء على كل برقة وفى طرد الايطاليين من بنغازى فى شهر فبراير . وفى نفس الوقت كانت عناصر ليبية أخرى قد اشتركت مع قوات فرنسا الحرة فى عملية الزحف من الجنوب ، ومن تشاد على ليبيا .

ولكن سرعان ما رتب الفاشستيون صفوفهم، ووصل الماريشال روميل إلى شمال افريقية ، وكان يمتاز بالسرعة فى التفكير ، والسرعة فى الحركة، والسرعة فى الانتصار . حقيقة أن الأمير محمد ادريس السنوسي كان قـد

أشرف مع البريطانيين على عملية التوجيه المعنوى ، أو الدعاية ، فيما وراء خطوط الاعداء ، ولكن هذه المجهودات لم تكن كافية أمام الهجوم المفاجىء الذى شنه الفيلق الافريقى وبتوجيه من الماريشال روميل . فبـــدأ تقهقر الحلفاء من جديد ، وكان على الليبيين أن يحموا ظهورهم فى أثناء تقهقرهم . وإذا كانت بريطانيا قد بذلت مجهودا كبيرا مع الجنرال أوكنلك ، وتمكنت من التوغل من جديد فى برقة ، فى الوقت الذى تمكنت فيه قوات الجنرال ليكلير من الزحف شمالا ، فان هذه العمليات قد انتهت بهجوم المانى ايطالى جديد وسريع ، أوصل قوات المحور الى الكيلو متر رقم ٥٠ غربى العلمين . وكان على بريطانيا أن تقيم فى هذا الموقع خطوط دفاعها عن الدلتا وعن قناة السويس ، وعن الشرق الاوسط بأكمله . وقام الليبيون بدورهم كاملا فى هذه العملية .

وحين جاء ونستون تشرشل الى القاهرة ، وعين الجنرال الكسندر قائدا عاما للشرق الاوسط ، والجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن ، ظهر أن هنـاك هجوم جديد سيوصل البريطانيين والحلفاء الى ليبيا مرة أخرى . والواقع أن هذا الهجوم الجديد كان حاسما فى تاريخ الحرب ، إذ أنه أوصل قوات الحلفاء الى طرابلس . وتعاون مع البريطانيين فيه رجال فرنسا الحرة ، واستمرت العمليات الحربية بعد ذلك فى تونس ، وتهيأ الجو لنزول القوات الامريكية فى الجزائر وفى المغرب الاقصى . ولقد وضعت الاسس بذلك لانتصار الحلفاء . وشارك رجال الجيش السنوسى فى هذه العمليات مشاركة فعالة . ولقد صرح انطونى ايدن فى مجلس العموم البريطانى سنة ١٩٤٢ باتصال الأمير السنوسى بالهيئات البريطانية المسئولة فى مصر ، وبانشاء الجيش السنوسى ، وبتقديم هذا الجيش لمساعدات قيمة فى العمليات

الحربية في الصحراء الغربية، وتعهد في نفس الوقت بأن حكومته لن توافق على رجوع السنوسيين في برقة تحت الحكم الايطالى بعد نهاية الحرب . وكان الأمير محمد ادريس السنوسى يواصل زياراته لمعسكرات التدريب ومعسكرات الجيش السنوسى حتى يرفع من الروح المعنوية للرجال . وكانت الرواتب التى تصرف لهم تشجعهم على حمل السلاح .

ولقد مهدت هذه العمليات لظهور القيادة الجديدة السياسية لليبيا ، حتى وإن كان ظهورها في اقليم برقة أشد ظهورا منه في اقليمى طرابلس وفزان. وحين تم لقوات الحلفاء السيطرة على اقليم برقة ارسل الأمير وفدا للاشتراك في الاحتفالات الخاصة باخراج الايطاليين من البلاد . ورغم أن برقة كانت في ذلك الوقت تحت الادارة العسكرية البريطانية ، إلا أن هذه الاحتفالات قد ساعدت على زيادة ترديد اسم الأمير ، وبصفته أمير البلاد . ورحب البريطانيون بذلك ، إذ أن هذه الامارة الجديدة كانت تعمل معهم .

ثم وصل السيد محمد ادريس المهدى بنفسه إلى برقة في شهر يوليو سنة ١٩٤٤، وكانت زيارة تاريخية مليئة بالاحتفالات. وذهب معه في هذه الزيارة ذلك العـــدد من الشيوخ والرؤساء الذين كانوا قد بايعوه في القاهرة ، والذين اعطوا لانفسهم صفة الجمعية الوطنية العمومية، التى اشتركت في الحرب الى جانب البريطانيين . ولقد ادلى الأمير بتصريحات في برقة هنأ فيها البلاد بخلاصها من الاستعمار ، ولكنه شرح أنه لا يطمع في أى شىء من هذه الدنيا الفانية الا رؤية الليبيين يتمتعون بحريتهم ضمن حلف دفاعى وتعاون مع بريطانيا . كانت هذه هى تمنياته وما سعى اليه . وشرح مساعدة بريطانيا وكرمها حيال جهادهم وتكوينهم لقواتهم العسكرية ، كما شرح أنهم حلفاء

أوفياء ، وأن ميثاق الاطلنطى والنبل البريطانى هما أكبر عون له على الوصول الى تحقيق الحقوق المشروعة . ونصح الاهالى بالصبر والتأنى ، خاصة وأن الحرب لم تكن قد انتهت بعد . وشرح أن الجمعية الوطنية العمومية هى التى ستساعده على تنظيم الأمور ، بعد أن اتخذت الخطوات الأولى فى هذا السبيل. وإذا كان الأمير لم يتحدث صراحة فى هذا الخطاب الذى القاه فى بنغازى عن الاستقلال ، فانه قد تحدث فى الخطاب التالى فى درنة عن هذا الاستقلال، وذكر أنه سيكون نتيجة للتعاون مع بريطانيا العظمى . ولكن المهم هو أن الظروف لم تكن تسمح باعلان هذا الاستقلال فى ذلك الوقت. كما أن الظروف الداخلية لم تكن تسمح للأمير بزيارة اقليم طرابلس . وقرر العودة إلى مصر ، لمواجهة مهام كبيرة .

(٣) الاطماع الاستعمارية والاستقلال :

إذا كان وجود القوات البريطانية فى اقليم برقـة قد عمل على تدعيم نفوذ الأمير محمد ادريس السنوسى هناك ، فان دخول قوات فرنسا الحرة اقليم فزان المجاور لتونس ولحدود الجزائر الجنوبية ، كان يحد من سيطرة الأمير على هـــذا الاقليم . وكانت لفرنسا أطماع واضحة فى غات وغدامس التى كانت مراكزا للطرق الصحراوية وللقوافل . وتهـدد أمن الحدود للمناطق العسكرية الجنوبية فى كل من تونس والجزائر . ولذلك فان القوات الفرنسية لم تكن قد صممت على تركها ، سواء للأمير أو حتى لأبناء الاقليم . وكذلك كان الحال بالنسبة لإقليم طرابلس الذى زاد فيه وضوح الاتجاه الجمهورى ، كما ظهرت فيه بعض الاتجاهات المعارضة لنفوذ سمو الأمير . وكانت العمليات الحربية قد سمحت للأمريكيين بالاستناد

إلى منطقة طرابلس لإكمال تنقلاتها ومواصلاتها الحربية مع شمال افريقية وجنوب أوربا فى ذلك الوقت . وهكذا شاهد الاقليم الثالث فى ليبيا وجود قوات أمريكية فيه . وإذا كانت بريطانيا قد حاولت البقاء فى برقة ، وبصفتها اقليما مجاورا لمصر . ويمكن لسلاح الطيران من قواعده من بنغازى الاشتراك فى عمليات الدفاع عن قناة السويس بسهولة ، فان فرنسا لم تكن مستعدة لإخلاء إقليم الفزان ، كما أن الولايات المتحـدة الأمريكية لم تكن مستعدة لإخلاء قواعدها فى طرابلس . وظهر فى ذلك الوقت الاتجـــاه الأمريكى الذى ادعى بأنه معادى للاستعمار ، والذى كان يهدف فى نفس الوقت إحـلال استعمار جديد ، يرتكز إلى الاحـلاف العسكرية بدلا من الامبريالية البريطانية ونظام الاستعمار والتوطين الذى كانت فرنسا تسير عليه فى شمال افريقيـة فى ذلك الوقت . وإذا كانت بريطانيـا تؤيد نفوذ الأمير ، فقد كانت هناك دولتين تحاولان عرقلة نفوذه . وإذا كانت بريطانيا ترحب بفكرة توحيد الأقاليم الليبية الثلاث، برقة وطرابلس تحت ، وفزان إمارة السيد محمد إدريس السنوسى ، فان كل من فرنسا والولايات المتحدة كانت تعارض فى ذلك .

وظهر إتجاه يدعى الشفقة على إيطاليا ، خاصة وأنها كانت فى أحوال اقتصادية واجتماعية سيئة ، ويعترف لها بأنها قامت ببعض الشىء فى ليبيا ، ويهدف إعادة نفوذها إلى هذا الاقليم بأكمله ، تخلصا من التنافس الاستعمارى، وكبتا لحركات التحرر الوطنى فى المنطقة . ولكن ظروف العرب كانت قد تغيرت ووقفت الدول العربيـــة إلى جانب ليبيا للحصول على حقوقها واستقلالها .

كانت جامعة الدول العربيـة قد أنشئت ، وكان عبـد الرحمن عزام ،

رجل ليبيا قد أصبح أمينا عاما لها . وتقدم السيد محمد إدريس بتقرير إلى وزراء خارجية الدول العربية فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطالب فيه بتمثيل الشعب الليبى فى الجامعة العربية، وبمؤازرته للحصول على إستقلاله ، وعلى حقوقه الطبيعية فى تقرير مصيره ، مثل باقى الشعوب العربية . ولكن ميثاق الجامعة كان ينص على اشتراك الدول المستقلة فى هذه الجامعة ، وإن كان ذلك لم يمنع الدول العربية من الوقوف إلى جانب ليبيا .

ولقد تبلورت مطالب الليبيين فى ذلك الوقت فى ضرورة الحصول على الاستقلال ، وفى ضرورة الاحتفاظ بوحدة الاقاليم الثلاث ، وفى الانضمام إلى الجامعة العربية . واتصلت الأمانة العامة بوزراء خارجية الدول العظمى فى باريس ، الذين اجتمعوا لتقرير الصلح مع إيطاليا فى ابريل سنة ١٩٤٦ ، ورفضت فكرة تقسيم ليبيا ، واشترطت وجود مندوب عن الجامعة العربية فى حالة البدء فى عملية استفتاء شعبي هناك ، حتى وان كان هذا الاستفتاء باشراف الامم المتحدة نفسها . وجاء بعد ذلك اجتماع الملوك والرؤساء العرب فى زهراء انشاص فى شهر مايو من نفس السنة ، واتفقوا على أن استقلال طرابلس وبرقة هو أمر طبيعى ، وضرورى فى نفس الوقت لأمن مصر ، وأن على الجامعة العربية أن تهيىء الأسباب لهذا الاستقلال ، وأن تتعهده فى بادىء الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربيـــة فى تلك البلاد ، ومعاونتهـا اداريا وماديا حتى تتمكن من النهوض بمسئولياتهـا الداخلية ، وتصبح عضوا فى الجامعة العربية . وكذلك أيد مؤتمر بلودان موقف الطرابلسيين وأمانيهم المشروعة ، وأصر على عروبتهم وضرورة حصولهم على الاستقلال .

ولكن علينا ألا ننسى أن عددا من أحرار الليبيين ، وخاصة من اقليم

طرابلس كانوا قد ألفوا فى سنة ١٩٤٧ هيئة تحرير ليبيا ، التى انضم اليها الشيخ بشير السعداوى. وعملت هذه الهيئة من أجل الوصول الى الاستقلال. ولكن التفاهم بينها وبين الأمير لم يكن على طول الخط . ولقد اضطرت نتيجة للأطماع الأجنبية الاستعمارية فى البلاد الى أن تقلل من نشاطها ، وتعالج الموقف بما تقتضيه خطورته من حكمة . وكان معنى ذلك الانصراف عن المعركة القيادية بين العناصر الملكية والعناصر الجمهورية ، مادامت قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والأمريكية موجودة فى البلاد . فظلت القيادة السنوسية وحدها ، ودون منازع فى الميـــدان . وان كان هذا الموقف قد مهـد لإقامة اتحاد بين الأقاليم الثـلاث بدلا من الوصول الى الوحدة .

ولقد تمكنت ليبيا بعد زيارة لجان التحقيق الرباعية ، والتى شاركت فيها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا لها فى سنة ١٩٤٨ من الوصول الى الاستقلال . ووصلت الى مرتبة المملكة ، وهى متحدة وسنوسية فى نفس الوقت . ومهد ذلك للاتفاق مع القوى الأجنبية بشأن القواعد العسكرية ، وبشأن المعونات المالية والفنية . وأصبحت ليبيا عضوا فى جامعة الدول العربية .



الفصل السادس والثلاثون

استقلال تونس

زاد تبلور القوى الموجودة فى تونس بعد نهاية الحرب العالمية الثـانية ، وفى طريق يوصل إلى المطالبة بالاستقلال عن الحماية الفرنسية ، وفى الوقت الذى ظهرت فيه جامعة الدول العربية كأمل أمام أعين العرب الوطنيـين . وإذا كانت فرنسا ستحاول التمويه على العناصر الوطنيـة فى تونس بترك مسألة السيادة جانبا ، وتسبيق مسألة النمو الاجتماعى والاقتصادى عليهـا ، فان هذه العملية ستفشل أمام العناصر الوطنية . وإذا كانت فرنسا قد وافقت على إدخال بعض الاصلاحات على نظام الحماية فى تونس، وخاصة فيا يتعلق بالادارة الداخلية ، فانها قد عمدت إلى ذلك لمحاولة تدعيم نظام الحماية نفسه ، وعن طريق الوصول إلى « ثنائية » السيادة أو إلى « سيادة مشتركة » فرنسية تونسية . ولكن هذا الاصرار من جانب فرنسا على الاحتفـاظ بسلطاتها وإمتيازاتها ، وفى وقت ظهر فيه ضعفها سيساعد العناصر الوطنية على النزول إلى معركة للتحرير ، وستساعدهم الظروف للوصـــول إلى الاستقلال .

(١) فشل سياسة التفاهم : ــ

كانت القوى الوطنية الموجودة فى تونس بعد الحرب العالمية الثانيـة تتلخص فى الحزب الدستورى القـديم ، والذى كان يعتمد على الطبقة البورجوازية ، وكبار التجار وكبار ملاك الأراضى ، مثل اعتماده على عدد العلماء واساتذة جامعة الزيتونة ، وخاصة المسنين منهم . وكان هذا الاتجاه

يعتمد على ضرورة زيادة الروابط الموجودة مع بلدان المشرق العربى ، خاصة وأنهم كانوا يتخذون العروبة والاسلام أساسا لشخصيتهم ، وفى معركتهم ضد الحماية الفرنسية ، وسلطة الدولة الحامية ، وهى مسيحية .

وكان هناك من جانب آخر قوة الحزب الحر الدستورى الجديد ،والتى حاولت أن تدعم قوتها بالنزول إلى ميدان الطبقة الشعبية ، وإلى العناصر الكادحة الموجودة فى البلاد . وكان هذا الحزب يعتمد على تنظيم حديث ، ويضع فى برنامجه بعض المطالب الاجتماعية والتى تهدف تحرير الطبقة العاملة من سيطرة الطبقة الوسطى ، والاعتماد عليها فى المعركة السياسية . وسيظهر هذا الحزب أكثر تحرراً وأكثر علمانيـة من الحزب الدستورى القديم ، وخاصة بعد إستمرار المعركة ضد الحمـاية ، وتفاعله فى نفس الوقت مع العناصر التقليدية الموجودة فى البلاد . وسيتمكن هذا الحزب الحر الدستورى من الوصول إلى محققات واضحة فى ميدان الاستقلال خاصة وأن الظروف الخارجية ستساعدة ، وبصفتها عوامل ضغط على القوة الاستعمارية الفرنسية فى شمال افريقية فى ذلك الوقت . وسيلعب الحبيب بورقيبة دورا هاما فى العملية ، وإن كان قد استند إلى حد كبير إلى معاونة ، وحتى إلى منافسة صالح بن يوسف له فيها .

ولقد قام الحبيب بورقيبه برحلته المشهورة إلى مصر ، كمغامرة من المغامرات ، أصر على أهميتها ، والاخطار التى واجهته فيها حين استقل أحد القوارب الصغيرة إلى طرابلس ، ثم واصل السفر بعـد ذلك حتى القاهرة . وكان برنامج الحبيب بورقيبه يتلخص أولا وقبل كل شىء فى طلب تأييد ومعونة دول الجامعة العربية له فى سياسته الوطنية ضد الفرنسيين ، وكانت

مصر تعتبر بالنسبة إليه ، وبالنسبة لكل قادة العرب والتحرير فى ذلك الوقت، هى مركز الحركات التحررية والوحدوية ، ولكل المنطقة .

وصل الحبيب بورقيبه إلى القاهرة لكى يجد الأمير عبد الكريم الخطابى مقيما فيها ، وعلى رأس مجموعة من الوطنيين المكافحين التفت حوله ، وصممت على الوصول إلى استقلال بلادها . وكان الأمير عبد الكريم الخطابى قد تمكن من الفرار سنة ١٩٤٧ من الباخرة التى كانت تقله من جزيرة ريونيون إلى جنوب فرنسا عند مرورها بقناة السويس . وأنشأ الأمير المجاهد فى القاهرة « لجنة تحرير المغرب العربى » ، والتى أصرت على عملية التحرير أكثر من اعترافها بقيمة المفاوضات والمساومات وانصاف الحلول مع المستعمرين . وكان من الطبيعى أن يتصل الحبيب بورقيبه فى القاهرة بهذه الهيئة التى تعمل لتحرير كل المغرب العربى ، بما فى ذلك تونس نفسها .

ونظراً لأهمية الحبيب بورقيبة ودناميكيته ، وخاصة فى التنظيم السياسى ، عهد إليه الأمير عبد الكريم الخطابى بأمانة لجنة تحرير المغرب العربى ، رغم وجود اختلاف جوهرى بين القائدين ، إذ أن الحبيب بورقيبه لم يكن من رجال الجهاد المسلح . ولكن يهمنا هنا أن نذكر أن تولى الحبيب بورقيبه لهذه المهام فى القاهرة ساعد على زيادة رواج اسمه فى العالم العربى ، وساعد على نشأة صلات وثيقة بعد ذلك مع علال الفاسى الذى حضر من المغرب الأقصى ، ومع تلك المجموعة من الشبان الجزائريين المناضلين ، والذين كانوا فى غالبيتهم فى أول الأمر من رجال حزب الشعب وانتصار الحريات الديموقراطية ، والذين ظهر منهم فيما بعد أحمد بن بيللا وكريم بلقاسم والشيخ الابراهيمى .

وكانت آراء الأمير عبد الكريم الخطابي تهدف إلى تجميع القيادات الوطنية في بلاد المغرب العربي ، ووضع خطه موحدة أو متكاملة للعمل فيما بينهم ، ومساندتهم لبعضهم في معركتهم ، وإن كان لا يؤمن إلا بالسلاح وسيلة لا سترداد الحقوق المغتصبة . ولكن الحبيب بورقيبه كان قلقا في موقفه ، كما كان يرغب في الوصول إلى حل سريع بالنسبة لمشكلة تونس ، ولذلك فان الحلول السياسية كانت أقرب إليه من الحلول العسكرية. خاصة وأنه كان من رجال السياسة . وشعر الحبيب بورقيبه وهو في القاهرة بأنه يحتل المركز الثاني أو الثالث في لجنة تحرير المغرب العربي ، وأن السلطات المصرية لا تعطيه من الأهمية ما كان يقدره لنفسه ، رغم أنه لم يكن قد وصل بعد إلى رتبه « رئيس دولة » . والواقع أن مصر والعالم العربي في ذلك الوقت كانت مشغولة بمشكلة فلسطين ، وبحرب فلسطين ، أكثر من انشغالها بمشكلات المغرب العربي . والمهم هو أن هذه الفترة التي قضاها الحبيب بورقيبه في مصر ، والتي بلغت عامين ونصف عام ، جعلته يقرر ضرورة العودة إلى التفاهم مع فرنسا والسلطات الفرنسية ، بدلا من بقائه في مصر . لقد وجد الحبيب بورقيبه أن مكانه في تونس ، وأن « قضيته » يمكن الوصول فيها إلى تفاهم مع الفرنسيين . فاتصل بالملحق العسكري الفرنسي في القاهرة ، وعلى أساس أن فرنسا لن تفقده أبدا كصديق حتى وان إختلفت مطالبة عن مصالح الفرنسيين إذ أنه سيلتقي بهم في نهاية المطاف . وسافر الحبيب بورقيبه إلى تونس ، واعد له صالح بن يوسف — زميله في الكفاح ، والكاتب العام للحزب الحر الدستوري في أثناء غيبته — استقبالا حافلا قل أن تشهد تونس مثله . وكان أول عمل قام به الحبيب بورقيبه هو تقديم تحيته للباي، ولكي يقطع الطريق على أي اشاعات تحاول

الوقيعة بين الدستوريين ، وبين صاحب السيادة على البـلاد ، حتى وإن كانت سيادة ناقصة . واستعد بعد ذلك للتفاهم مع الفرنسيين .

وكان نفـوذ صـالح بن يوسف قد ازداد فى ذلك الوقت فى تونس وبشكل طغى على اسم الحبيب بورقيبه . وكان صالح بن يوسف قد جمـع مؤتمرا وطنيا كبيراً فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، واشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى « القـــديم » ، واتحاد نقابات العمال التونسية ، وكذلك اتحاد الموظفين واتحاد طلبة جامعة الزيتونة . وكان هذا المؤتمر قد أصدر قراراته فى شكل « ميثـاق وطنى » وأعلن سقوط نظام الحماية بعد أن ثبت فشله من الناحية القانونية ، ومن الناحية السياسية. وكان أول قرار من نوعة تصل إليه الحركة السياسية فى تونس . وكان أول ميثاق يصر على عروبة تونس ، وعلى ضرورة انضمامها للجامعةالعربية. وعلينا الا ننسى أن الاصرار على صفة العروبة ، والاتصال بالمشرق كانت خطرا يهدد زعامة وقيادة الحبيب بورقيبه نفسها ، إذ أنه كان يمثـل رباط الوصول بين الاتجاه الشرقى والاتجاه الغربى ، وكان الاصرار على الاتجاه العربى يقدم عليه رجـال حزب الدستور « القديم » ، كما يقدم عليه صالح بن يوسف ، رجـل التحرير ، الذى كان يلقى خطبـه فى جامعة الزيتونة . ولذلك فان الحبيب بورقيبه قد اعتمد فى ذلك الوقت على انشغال الجامعـة العربية بمشكلة فلسطين لـكى يوجه الحركة صوب الخط السياسى الذى يمكنه من مواصلة السيطرة عليها ، وهو التفاوض والتفاهم مع الفرنسيين.

وكانت فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إعطاء بعض الترضيات للعناصر الوطنية التونسية ، وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء

التونسيين فى المجلس الاستشارى ، حتى يصبحون متساويين مع الفرنسيين فى العدد، وكذلك عن طريق تشكيل لجنة عليا من كل قسم من أقسام ذلك المجلس لوضع الميزانية . كما قررت زيادة عدد الوزراء التونسيين . وكانت هذه الاصلاحات لا تمس صلب المشكلة التونسية ، والتى تتمثل فى الاستقلال ، بل تفتح الطريق أمام بعض العناصر التونسيـة ، فى الوقت الذى تصل فيه فرنسا إلى تطبيق سياستها الخاصة بالسيـادة المشتركة ، خاصة وأنها كانت تعد مشروعا للمجالس البلدية والمحلية يعطى للفرنسيين ، من ناحية العـدد والتصويت نفس حقـــوق التونسيين . ولكن العناصر الوطنية التونسية رفضت هذا الاتجاه ، وفى أثناء غياب الحبيب بورقيبه فى مصر . فعمدت السلطات الفرنسيـة إلى تضييق الخناق على العناصر الوطنيـة فى تونس . ونعرف أن سلطات الأمن قد هاجمت المؤتمر العـام الذى عقده صالح بن يوسف فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولكنه نجح وهو على المنصة ، وحين دخول قوات الامن مكان الاجتماع ، من أن يصرخ باعلى صوته بأن الاتفاق تام على ضرورة الحصول على «الاستقلال» وامتلأ المكان بصرخات الاستقلال ... الاستقلال ... فى الوقت الذى دارت فيه المعركة لاخراج الوطنيين من مكان اجتماعهم .

وظهر اتجاه فى فرنسا ، بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس، للتفـاهم « السياسى » مع التونسيين . ولا شك أن هذة السياسة كانت تهدف كسب الوقت وإستخدام الحبيب بورقيبه ضد اتجاه صالح بن يوسف التحررى الاستقلالى . وأعلن روبير شومان ، وزير الخارجية الفرنسية فى ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ أن : « الاستقلال الداخلى هو الغاية السياسية التى تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التى تؤلف الاتحاد الفرنسى ، وكذلك الدول

المرتبطة معها بروابط الحماية » وكان هذا يكفى لفتح باب التفاهم والمفاوضات مع الحبيب بورقيبة . وإن كانت الفقرات التالية من تصريح روبير شومان تنص على ضرورة الوصول إلى تهدئة الموقف والبدء باصلاحات اجتماعية وعمرانية وإقتصادية ، تمهد الطريق للوصول إلى الحل السياسى السليم . وأسرع الحبيب بورقيبه باعلان « فرحة » بصدور مثل هذا البيان ، وردعليه روبير شومان بتعين مقيم عام فرنسى جديد فى تونس ، وهو أحد المدينيين ، وبالموافقة على تشكيل وزارة تونسية ، يشترك فيها بعض الدستوريين ، للمفاوضة مع الفرنسيين .

لقد تهيأ الجو للمفاوضات ، ولكن عناصر المستوطنين الفرنسيين فى تونس هاجمت هذا الاتجاه ، ووقف كولونا يفضحه فى مجلس «الجمهورية» فى باريس ، كما نقده الجنرال جوان نقدا لاذعا مرآ ، وكان هذا الأخير إبنا لأحد المستوطنين الذين شبوا على احتقار الوطنيين فى شمال افريقية .

واضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تساير رأى المستوطنين الفرنسيين، خاصة وأنهم كانوا يقربون منها أكثر من قرب التونسيين، وكانت سياسة فرنسا الضعيفة تهدف إلى محاولة تدعيم النفوذ الفرنسى حتى تغطى ضعفها. ولذلك فان فرنسا قد أصرت على ضرورة تطبيق «الاصلاحات» الاجتماعية والاقتصادية ، قبل مناقشة التغيرات السياسية العامة. ولكنها حاولت إدخال بعض إصلاحات إدارية ، للتمويه بها على الرأى العام التونسى من ناحية ، وللوصول إلى السيادة المزدوجة من الناحية الأخرى . وأصرت فرنسا على ضرورة إشراك المستوطنين الفرنسيين فى إدارة تونس ، وبنفس حقوق

التونسيين ، وأصرت بالتالى على ضرورة بقائهم وتمثيلهم فى المجالس التشريعية والبلدية . وفرضت أمر رئاسة المقيم العام للمجلس الاستشارى الكبير ، واحتفاظ سكرتير الاقامة بالاشراف على جميع المصالح الحكومية . ولكنها سمحت فى نفس الوقت بارضاء التونسيين فى نطاق الوظائف الحكومية ، وسمحت لهم باحتلال ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة ، وثلثى الوظائف المتوسطة ، ونصف الوظائف العالية ، وكل ذلك تحت إشراف السكرتير العام للاقامة ، والمقيم العام .

ولقد وجد الحبيب بورقيبة فى ذلك الوقت أن هذه الشروط يمكن اعتبارها أساسا للمفاوضة، رغم أنها تتعارض مع الشروط التى كان قد عرضها شخصيا على حكومة باريس ، ورغم أنها كانت تتناسى مطالب الوطنيين فى المؤتمر الكبير سنة ١٩٤٦ . واعتبر الحبيب بورقيبه أنها « خطوة » تتلوها خطوات جديدة ، وعلى أساس سياسة « خذ وطالب » ومرحلة بعد مرحلة ، وبنفس الطريقة الذى يبدأ بها صغار الاطفال فى السير . وهكذا ترك الحبيب بورقيبة الباب مفتوحا أمام الفرنسيين فى المفاوضات وفى الوقت الذى تأزم فيه الموقف بين كل من الباى ووزارته والرأى العام الوطنى التونسى من ناحية ، وبين سلطات الحماية من ناحية أخرى ، وفى الوقت الذى سارت فيه القوى صوب الاصطدام .

(٢) **الاصطدام : ـ**

كان محمد شنيق قد أرسل مذكرة إلى الحكومة الفرنسية ، وبصفته رئيسا للوزراء ، فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وشرح فيها الحد الأدنى لمطالب

التونسيين فى ذلك الوقت . وردت عليها الحكومة الفرنسية فى ١٥ ديسمبر برد يعتبر رفضا تاما وصريحا للمطالب الوطنية . فظهر عدم جدوى التفاهم بين الوطنيين والفرنسيين . وصممت فرنسا على إرسال مقيم عام فرنسى قوى لتونس فى أوائل سنة ١٩٥٢ ، واختارت لذلك الجنرال دى هوت كلوك ، الذى وصل إلى تونس على ظهر بارجة حربية ، وكان سفيرا لفرنسا فى بروكسل ، وهدفت فرنسا من ورائه إلى تدعيم نفوذها السياسى والعسكرى فى شمال افريقية . ولكنه وصل لكى يجد أن عدداً من الوزراء التونسيين قد وصلوا فى نفس اليوم إلى باريس لعرض قضية تونس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتى انعقدت دورتها فى هذه السنة فى تلك المدينة . ووجد المقيم العام الجديد أن ترابط الأحداث لا يحمل كثيراً من معانى الاحترام المتبادل بين ممثل الجمهورية الفرنسية ، وبين وزراء تونسيين . ودفعه ذلك ، كما دفع بحكومته ، إلى ضرورة التصلب أمام المطالب الوطنية .

حقيقة أن الأمم المتحدة رفضت الاستماع إلى الوزراء التونسيين ، وعلى أساس أن المشكلة مشكلة داخلية ، ليست لها أية صفة دولية ، ولا تهدد استقرار الأمن والنظام فى العالم . ولكن ذلك لم يمنع عدداً من الدول العربية والافريقية من اتخاذ قرار بعرضهم القضية التونسية على الأمم المتحدة فى الدورة التالية . وصعب على فرنسا التراجع ، وكذلك صعب الأمر على التونسيين . وإجتمع مؤتمر وطنى فى تونس فى الخفاء فى ١٧ يناير وقرر إلغاء نظام الحماية ، وضرورة معاملة المستوطنين الفرنسيين فى تونس على أساس أنهم يكونون جالية أجنبية . وطلب المقيم العام من الباى اقالة

الوزارة ، ولكن الباى رفض ، وكتب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجا على هذه المعاملة التى تخرج عن اختصاصات سلطات الحماية. ولكن الفرنسيين كانوا يعتمدون على القوة وعلى قوات الأمن والنظام الموجودة فى الاقاليم لتنفيذ سياستهم، فالقوا القبض على معظم الزعماء التونسيين ، وحتى على عدد من الوزراء ، وبشكل وضعوا به الباى أمـام الأمر الواقع . ثم جاء رد رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الباى تظهر فيه قلة الكياسة ، إذ أنه قد وجه الباى إلى التفاهم مع السلطات الفرنسية ، وحملة فى نفس الوقت نتائج مثـل هـذا الموقف الذى يعتبر ردا غير كريم على ما قامت به فرنسا فى تونس من مهمة حضارية كبيرة . لقد ثبت أن فرنسا تستخدم القوة ، وكان ذلك أســاسا للاصطدام ، ولتبلور موقف الوطنيين ضد الفرنسيين .

وكان الحبيب بورقيبه من ضمن الزعماء الذين ألقت السلطات الفرنسية القبض عليهم. ونفته إلى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس الجنوبى ، وابقت عليه هناك مدة عامين ونصف عام ، وإلى أن جاء منديز فرانس إلى الحكم، وقرر الوصول إلى تسوية مع المعسكر الوطنى . واستخدمت فرنسا الشدة والعنف ضد الأهالى والوطنيين ، واطلقت العنان لرجال الفرقة الأجنبية للتفرس فيهم ، وخاصة فى مناطق الجنوب . وأخذت عمليـــات التفتيش والبحث عن الاسلحة وعن العنـاصر الوطنية تأخـذ شكل ارهاب منظم ، وترتكب فيها الجرائم وتنتهك الحرمات ، وباسم السلطة وباسم النظام. وكم من دور هدمت وممتلكات نهبت وأعراض هتكت فى هذه العمليات . ولقد كانت سياسة القوة تؤدى إلى سياسـة الانتقام ، ولم تكن هـذه السياسة تؤدى إلا إلى الاشتباك .

ونصل إلى صيف سنة ١٩٥٢ ، وحملت الانباء صدى انهيار الحكم الملكى فى مصر وقيام الضباط الأحرار بعملية تحرير بلادهم من الأوضاع الفاسدة. وكان من أثر ذلك أن فكر البـاى نفسه ، رغم تقدمه فى السن ، وكان قد بلغ الخامسة والسبعين ، فى ضرورة بقائه داخل المعسكر الوطنى . أما فرنسا فانه قد تعاقب عليهم حكم وزارات يمينية حتى أوائل سنة ١٩٥٤ ، ورفضت هـذه الوزارات تقديم أى تنـازل للوطنيين . وسرعان ما بدأت عمليات كفاح فى تونس ، وبدأت فى شكل القاء القنابل ، والقيـام ببعض الاغتيالات الفردية ، ثم استمرت منذ صيف سنة ١٩٥٤ فى شكل مجموعات مسلحة أخذت فى مهاجمة قوافل الفرنسيين وطوابيرهم ، والنزول إلى معارك شبه عسكرية ، إذ لم تكن عسكرية . وزادت قوة هذه المجموعات المسلحة وخاصة فى الجنوب. وجاءت الأنباء بأنهم يكونون «جيش التحرير التونسى» ويخضعون لسياسة جبهة التحرير التونسية . ولكن فرنسا أصرت فى نفس الوقت على أنها عناصر من «الفلاجه» ، أى عصابات المناسر التى تعمل لحسابها الخاص . وكان لظهور هـذه القوة المسلحة الجديدة تأثيرا كبيرا فى الرأى العام السياسى التونسى ، وفى وقت ازدادت فيه عمليـات التحرير قوة وفى كل العالم .

حقيقة أن مجلس الأمن رفض فى خلال عام ١٩٥٣ الاستماع إلى «القضية التونسية» ، ولـكن ذلك لم يكن يعنى فشل الحركة الوطنية بل كان يعنى تحول المشكلة من قضية سياسية ، إلى عملية حربية . وكانت فرنسا فى ذلك الوقت فى مشكلات واضحة مع محمد الخامس سلطان المغرب الأقصى ، وفى حرب معلنة ، وتكبدها الكثير فى الهند الصينية، ولكنها أصرت على إستخدام القوة أمام المجاهدين التونسيين .

وكان عدد رجال التحرير التونسيين لا يزيد فى ذلك الوقت كثيرا على ثلاثة آلاف مقاتل أو مجاهد ، ولكنهم تمكنوا من السيطرة على معظم المناطق الجنوبية فى الاقليم . وظهر صدى عملياتهم فى أوساط العمال والفلاحين ، فانتشرت حركة الاضرابات والاعتصامات ، وأدى ذلك إلى اشتباكات شبه مستمرة ، سالت فيها الدماء وأدت إلى إستمرار المعركة بين الوطنى والأجنبي .

وحينما استعدت الحكومة الفرنسية لتوجيه ضربتها إلى سلطان المغرب سنة ١٩٥٣ فكرت فى ضرورة تغيير المقيم العام فى تونس ، وفى محاولة للتموية على الرأى العام التونسى . فاختارت فرنسا فوازار مقيما عاما وأصدرت بعض المرسومات التى ذكرت أنها تهدف الاصلاح ، ولكن الرأى العام التونسى لم يوافق عليها . ولقد ازداد تعقد الموقف نتيجة لتكوين المستوطنين الفرنسيين جماعات مسلحة للقيام بعمليات اغتيال للعناصر الوطنية ، وراح ضحيتها فرحات حشاد الزعيم النقابى التونسى الكبير ، قرب مدينة تونس . وظهر فى هذه العملية تستر سلطات الأمن الفرنسية على عمليات الارهاب التى يقوم بها المستوطنون . ودفع ذلك بالعناصر الوطنية إلى الاصرار على موقفها ، وزيادة حماسها فى عملياتها . وكان عدد من التونسيين قد تمرن على الحرب ، وشارك عدد آخر فى حرب فلسطين ، ودخلوا قوات التحرير . ثم ظهر ترابط وتنسيق بعد ذلك بين رجال جيش التحرير التونسى وبين الحزب الحر الدستورى ، وبشكل يساعد على استمرار المعركة فى ميادينها السياسية والعسكرية فى نفس الوقت .

وعلينا أن نصل بعد ذلك إلى بداية عام ١٩٥٤ لكى نصل إلى المحاولات الخاصة بتسوية الموقف ، وعلى أساس الاستقلال الداخلى ، وبعد أن أنهكت فرنسا فى تونس ، وتأزم الموقف أمامهـا فى المغرب الأقصى واضطرت إلى الموافقة على تصفية موقفها فى الهند الصينية .

(٣) الاستقلال الداخلى : —

ظهرت بوادر الانهاك ، أو الاعتراف بالانهاك على فرنسا منذ ربيع سنة ١٩٥٤ . ومهدت فرنسا للتسوية بنقل الحبيب بورقيبه من منفاه فى الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل الجنوبى لتونس إلى الأراضى الفرنسية نفسها . وكانت فرنسا قد فتحت على نفسها مشكلات كبيرة فى المغرب الأقصى ، فى الوقت الذى سجل فيه ثوار الهند الصينية ورجال التحرير فيها انتصارات واضحة ضد القوات الفرنسية هناك ، واصبح لزاما على فرنسا أن تجمع إمكانياتها . قبل أن يزيد الخرق على الراقع . وتقدم منديز فرانس فى نفس خطاب طلب الثقة أمام مجلس الأمة فى باريس بوعد لحل المشكلة التونسية على أساس ديموقراطى . وكان منديز فرانس يسير على سياسة بريطانيا حيال مستعمراتها وامكانية تحويلها إلى ممتلكات حرة ، ترتبط بالوطن الأم ، ولكن مع احتفاظها بشخصيتها ، وبحقها فى تصريف شئونها فى نفس الوقت . وشعر المستوطنون الفرنسيون أن حكومة باريس لن تقف إلى جانبهم ، فاستعدوا بدورهم لعملية التراجع . وكانت هناك حتمية أمام فرنسا لحل مشكلاتها التى تراكمت فى مستعمراتها حتى تمنع الانهيار المفاجىء وفى كل الأقاليم . ووافقت فرنسا على الاتفاق مع أحرار الهند الصينية فى جنيف فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ ، واستعدت للاتفاق مع رجال تونس ، فى الوقت

الذى زاد فيه تأزم الموقف فى المغرب الأقصى ، وهدد رجال الجزائر بالنزول بدورهم إلى ميدان العمليات . وقام منديز فرانس برحلة سريعة ومفاجئة إلى تونس ، وأعلن هناك أن حكومته قد وافقت على مبدأ الحكم الذاتى لتونس ، وعلى أساس أن تتم تحديد العلاقات بين البلدين بمفاوضات تقع بين الطرفين .

وفى ذلك الوقت أعلن الحبيب بورقيبه من منفاه « فرحة » بهذه السياسة ، واستعد للمفاوضة . وكان من الصعب على فرنسا أن تتجاهل الزعماء السياسيين لتونس فى مثل هذه المفاوضات ، ولكن الأمر كان صعبا عليهم باخراج الحبيب بورقيبه من المعتقل لكى يجلس على نفس المائدة ويفاوض الوزراء الفرنسيين . فاستقر الرأى على ضرورة تشكيل وفد « رسمى » لتونس فى هذه المفاوضات ، واستتبع ذلك تشكيل وزارة تونسية جديدة ، برئاسة أحد المستقلين ، للقيام بهذه العملية . ووقع الاختيار على طاهر بن عمار ، وكان من كبار الملاك الزراعيين ، وعلى أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ، هم المنجى سليم ومحمد المصمودى ، وجلولى ، لتمثيل الدستوريين فى الوزارة ، وفى المفاوضات . ودخلوا الوزارة بهذه الصفة ، وأصبحوا وزراء دولة ، فى الوقت الذى كان فيه بقية الوزراء من المحايدين .

ولقد انتهزت الحكومة الفرنسية هذه البداية « الشكلية » لطلب تسليم رجال جيش التحرير أسلحتهم للسلطات الرسمية . ولكن هذه الخدعة لم تدخل على التونسيين ، بل اشتدت حركة المقاومة عنفا ، وخاصة مع نهاية فصل الصيف ، والبدء فى الخريف ، وإعلان ثورة الجزائر . ومرة جديدة وجدت فرنسا نفسها أمام الأمر الواقع ، وأمام ميدان جديد ، لم تكن تفكر فى إمكانية فتحه أمامها ، وبالطريقة التى فتح بها . وأصبح على فرنسا

أن تقاتل فى تونس والجزائر والمغرب الأقصى فى نفس الوقت ، أو أن توافق على التراجع فى أحد الميادين للتمكن من مواصلة العمليات فى الميدانين الآخرين . وكان وجود الحبيب بورقيبه كمرحب بسياسة المفاوضة مع الفرنسيين وموافقته على برنامج منديز فرانس ، تشجع فرنسا على تصفيه الميـــدان التونسى ولو مؤقتا ، للتفرغ للميدانين الآخرين . فوضعت الاقامة العامة شروطا جديدة لانهاء القتال فى تونس ، وأصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، ضمن سلامة التونسيين بعد تقديم اسلحتهم وذخائرهم للسلطات ، وكان فى وسع المجاهد أن يسلمها إلى السلطات الفرنسية أو السلطات التونسيـة كما يشاء . ووافق على ذلك الحبيب بورقيبه ومجموعته الدستورية .

والواقع أن هذا الموقف من جانب الحبيب بورقيبـه كان يعتبر ثقـة كبيرة بالفرنسيين ، ويعتبر الغاءا للعناصر المحاربة ، قبل أن يتم الساسة عملية الحصول على الاستقلال . وكان من الضرورى على ساسة تونس فى ذلك الوقت أن يحاولوا الابقـاء على قوات جيش التحرير كوسيلة ضغط على المفاوض الفرنسى ، وللحصول على أكثر ما يمكن الحصول عليه منه ، وكان هذا الموقف أساسا للاختلاف فى وجهة النظر بعد ذلك بين الحبيب بورقيبه وبين صالح بن يوسف الذى اعتبر أن هـــذه العملية إضاعة للمجهود ، وحرقا للبطاقات ، دون أية نتيجة إيجابية للبلاد . وسيستمر هذا الخلاف بين القـادين على مر الأيام ، وستأتى الحوادث لكى تدعم وجهـة نظر صالح بن يوسف فى أنها كانت تضحيه فى صالح الفرنسيين أكثر من كونها فى صالح التونسيين .

وسقطت حكومه منديز فرانس فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وحاولت العناصر اليمينية الفرنسية الرجوع فيما وعدت به ، خاصة وأن عددا كبيرا من قوات جيش التحرير التونسى ، وخاصة فى الشمال، كانت قد سلمت السلاح وطبقا للاوامر . ولكن إدجار فور الذى خلف منديز فرانس فى الحكم خشى من جديد من عودة إكتساح الثورة لتونس ، فقرر الوصول إلى حل وسط مع الحبيب بورقيبة . وكان إدجار فور زعيما يساريا معتدلا ، وكان الحبيب بورقيبة يؤمن بمبدأ الاستقلال على مراحل ، فتمت الصفقة، وصدر بيان مشترك ، فرنسى تونسى يؤكد تصريح ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولكنه ينص فى نفس الوقت على إحتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع الخاصة بتونس .

واستمرت المفاوضات بعد ذلك ، وهى التى انتهت باتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وهى الاتفاقيات التى منحت تونس الاستقلال الذاتى ، أو الاستقلال الداخلى .

ولقد نصت هذه الاتفاقيات ، وفى الاتفاقية، الاساسية على المبادىء العامة الخاصة بالعلاقات الفرنسية التونسية ، وضرورة التعاون بين البلدين فى جميع الميادين ، وأكدت إستمرار العمل بالمعاهدت المعقودة بين البلدين، وثبتت بذلك معاهدة الحماية التى كانت فى واقع الأمر أساسا للادارة الفرنسية المباشرة فى تونس . كما أنها نصت فى المادة الثانية والخامسة على إستمرار تولى فرنسا لشئون الدفاع والشئون الخارجية ، وإحتفظت بالامتيازات للفرنسيين المقيمين فى تونس، فى نفس الوقت الذى مدت فيه هذه الامتيازات على التونسيين المقيمين فى فرنسا ، رغم وجود تضارب قانونى بين مثل هذه

الامتيازات وعلاقة الحماية التى نص عليها فى المادة الثانية . وإذا كانت هذه الاتفاقية قد إعترفت باللغة العربية لغة رسمية فى تونس فانها قد نصت على أن اللغة الفرنسية لاتعتبر لغة أجنبية فى نفس الاقليم. ونصت هذه الاتفاقية على تضامن الطرفين الكامل للدفاع عن أمنها ، وعلى أنه لا يجوز إتخاذ أى تشريع يتعلق بالدفاع أو الأمن الداخلى أو الاحصاء فى تونس إلا بموافقة الطرف الآخر . ونصت على تكوين لجنة مشتركة برئاسة القـــائد العام الفرنسى ، والذى كان فى نفس الوقت وزيرا للدفاع التونسى ، لتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحها « ومسئولياتها » تجاه العالم الحر . ولاشك أن هذه المواد كانت تتعارض مع مبـدأ السيادة القومية لتونس ، وتعمل على بقاء الاقليم داخل نطاق حلف دول شمال الاطلنطى .

وكان لهذه الاتفاقية ملاحق خاصة بالتحكيم ، وباشراف فرنسا على المواصلات والموانى والمنـاجم ، وعلى تسليم سلطـات الأمن إلى الادارة التونسية بعد فترة تتراوح بين عام ونصف وعامين .

ووقع المفاوضون فى نفس الوقت على إتفاقيات أخرى ، كانت أربعة. تختص الأولى منها بوضعية المستوطنين الفرنسيين ، وإحتفاظهم بقوانينهم المدنية الفرنسية وتحت إشراف المنـدوب السامى الفرنسى ، وإستخـدامهم لغتهم الأصلية فى التعليم ، وعدم تدخل الحكومة التونسية فى شئون إقامتهم أو تنقلهم بين تونس وفرنسا . كما نصت على إشتراكهم فى المجالس البلدية دون التشريعية ، وعلى ألا يصل عددهم إلى النصف . أما الاتفاقية الثانيـة فكانت تتعلق بالنظام القضائى ، وعلى تبعية التونسيين لقضاء تونس إلا فى فى القضايا السياسية أو المتعلقة بالأمن العام ، أو المتصلة بالفرنسيين فانهـا

تنظر أمام القضاء الفرنسي . وكانت الاتفاقية الثالثة هي الاتفاقية الثقـافية والتي نصت على بقاء بعثة تعليمية تحت إشراف المندوب السامي ، كما نصت على تدريس اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة في المدارس التونسية. وأما الاتفاقية الرابعة فكانت هي الاتفاقية الاقتصادية والمالية ، وجاءت مجحفة بحق التونسيين ومجحفة بحق إستقلالهم . إذ أنها قد نصت على إقامة إتحاد إقتصادي كامل بين البلدين ، وعلى بقاء تونس داخل كتلة الفرنك الفرنسي . حقيقة أن فرنسا قد تعهدت بغطاء النقد الفرنسي ، وضمان الدين العام ، وسداد العجز في الميزانية، ومساعدة تونس في تصريف فائض إنتاجها داخل منطقة الفرنك الفرنسي ، ولكنها حصلت في نفس الوقت على حق الاشراف على إصدار الأوراق الماليـة في تونس ، والاشراف كذلك على تبادل النقد وتحويله وتصديره . ونصت هذه الاتفاقية على مبدء الوحدة الجمركية بين البلدين ، وعلى بقـــاء الجمارك التونسية تحت إدارة موظف فرنسي مدة سبع سنوات ، وملاحظة النظم الجمركية الفرنسية عند كل تعامل تقوم به تونس مع دولة ثالثة . وأخيرا وليس آخرا فان هذه الاتفاقية قد نصت على حق الفرنسيين وحريتهم في استثمار الأموال والمشروعات في تونس وعلى أساس تعهد الحكومة التونسية بعدم ممارسة أي حق لها حيال هذه الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في بلادها . كما نصت على ضمان بعدم تغيير التشريع الخاص بهـــذه الشركات ورؤوس أموالها إلا إذا كان ذلك لابداله بالتشريع الفرنسي نفسه . وتعهدت تونس بعدم التدخل في نظام ملكية الأراضي الزراعية . وأخيرا فانها قد تعهدت بعدم عقـد أي قرض أجنبي ، ما دامت فرنسا قـد وافقت على تغطيـة عجز ميزانيتها .

لقد أصبحت تونس مستقلة ، ولكنه إستقلال داخلي . والمهم هو أن الحبيب بورقيبة نفسه قد إعتبر هذا الاستقلال إحدى مراحل الاستقلال الفعلي ، ولم يقبله إلا على أساس ضرورة تغييره ، معتمدا في ذلك على إستراتيجيته الخاصة، والتي عرفت باسم الطريقة «البورقيبية»، والتي تتمثل في مبدأ «خذ وطالب» . ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقيبة ، ومهدت له الطريق إلى الحكم ، وإلى رئاسة الجمهورية .

(٤) اعلان الجمهورية : —

قدم طاهر بن عمار استقالته للباى بمجرد التوقيع على المعاهدة مع فرنسا، ولكن الباى طلب منه تشكيل وزارة جديدة للاشراف على عملية الانتخابات. واشتملت هذه الوزارة على خمس وزراء من الدستوريين . وفى ذلك الوقت وصل صالح بن يوسف إلى تونس، وإستقبله الحبيب بورقيبة نفسه، والذى أصبح رئيس الحزب الدستورى إستقبالا رائعا. ولكن التنافس بين الرجلين إزداد فى الوضوح . وكان لكل منهما شخصيته القوية وسياسته ومبادئه. وكان الحبيب بورقيبة يرغب فى إظهار نجاح سياستة ، والتصفيق لطريقة السير على مراحل أمام الجميع . ولكن صالح بن يوسف دخل المسجد الكبير فى تونس وأعلن أن معركة المغرب العربى الكبير هى معركة واحدة، وضد الاستعمار، ولا يمكن قبول أى إستقلال داخلى أو جزئى أو إقليمى إلا إذا امتد من آخر حدود المغرب إلى حدود مصر ، وإن هذا الاستقلال يجب أن يكون إستقلالا سياسيا ، واجتماعيا وإقتصاديا فى نفس الوقت . وشعر الحبيب بورقيبة بوجود اتجاه خاص بين رجال الجيش التحرير ، وخاصة فى الجنوب ، وبين أولئك الرجال الذين لم يسلموا سلاحهم بعد ، وكان

من السهل عليهم التزود بالأسلحة والتى كانت تسير مع القوافل عبر الصحراء فى ذلك الوقت وحتى مدينة الجزائر نفسها . وكان لصالح بن يوسف نجاح خاص بين العناصر التونسية العميقة فى عروبتها وفى وطنيتها . وكان قد أثبت كفاءة واضحة فى أثناء توليه أمر الحزب وقت وجود الحبيب بورقيبة فى القاهرة ، كما كان قد وصل إلى منصب الوزارة ، وكان هو العامل الذى أجبر الباى وأجبر زملائه الوزراء على تقديم المطالب التونسية واضحة وجريئة إلى الفرنسيين فى أوائل سنة ١٩٥٢ . ولذلك فان الحبيب بورقيبة قد إعتمد على العناصر الموالية له شخصيا ، وعلى تلك العناصر التى لم يكن لها صبر على الجهاد والكفاح ، وتلك التى تفضل السياسة للوصول الى أهدافها ، والتى كانت تتوقع سرعة استلامها لمناصبها ومسئوليتها – اعتمد عليها لكى يبعد صالح بن يوسف عن الحزب ، أى يبعده بالتالى عن القاعدة الشعبية المكافحة التى استند اليها . وعقد الحبيب بورقيبة مؤتمرا وطنيا بسفاقص فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وبدعوى إعادة تنظيم الحزب ، وفى الواقع لاخراج صالح بن يوسف من صفوفه . ونجح الحبيب بورقيبة فى السيطرة على الموقف فى المؤتمر ، خاصة وأن صالح بن يوسف لم يشارك فيه . ولكن صالح بن يوسف لم يتراجع عن الهجوم ، ونظم اجتماعا فى اليوم التالى فى مدينة تونس نفسها ، وهاجم فيه سياسة الحبيب بورقيبة « التونسية » والتى تحرم تونس من التضامن مع بقية شعوب المغرب ، والتضامن مع بقية البلاد العربية . واعتمد صالح بن يوسف على للعناصر العربية الاسلامية ، وأدى ذلك الى زيادة التبلور بين السياستين ، والتبلور بالتالى بين العناصر الموجودة داخل كل معسكر . ولاشك أن خطر صالح بن يوسف ، وهذا الاتجاه

العربى الاسلامى على الحبيب بورقيبة هو الذى سيدفع به بعد ذلك الى زيادة الاصرار على سياسة العلمانية ، سواء أكان ذلك فى السياسة أو حتى فى التعليم ، ولكى يقضى على العناصر المعارضة ، وبصفتها معركة قيادية قبل أى شيء .

وكان محمد الخامس قد عاد فى هذه الفترة الى بلاده ، فطالبت تونس بأن تعامل مثل المعاملة التى وافقت فرنسا عليها حيال المغرب . ومهد ذلك للاتفـاق الفرنسى التونسى فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ، وهو الاتفـاق الذى ألغى ارتباطات الحماية ، ونص على الاستقـــلال . ولذلك فقد كان من الضرورى اعادة النظر فى اتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وعلى أساس الوصول الى استقلال مع الاحتفاظ بالترابط مع فرنسا .

وبعد ست وخمسين عاما من الحماية أصبحت تونس دولة مستقلة . وأصبح على الدولة أن تنظم اداراتها ، وتشرف على تنظيم بلادها . وانتخبت جمعية تأسيسية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ ، ونجحت فيها قائمة الوحدة الوطنية ، التى كانت برئاسة الحبيب بورقيبة ، وكان معظم أعضائها من الأحرار الدستوريين . وحصلت على هذه القائمة على ٨٠ ٪ من الأصوات . فقدم طاهر بن عمار استقالته وألف بورقيبة الوزارة .

وكانت أول وزارة فى تونس المستقلة ، وستقوم بادخال تغيير كبير على مستقبل البلاد . وكان الحبيب بورقيبة قد صرح فى شهر يوليو سنة ١٩٥٥ بأن تونس ستظل ملـكية دستورية ، ولكن موقفـه تغير بمجرد استلامه السلطة ، وأصدر مرسوما فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وضع به أمراء البيت المالك تحت سلطة القانون العام ، بعد أن كانوا يخضعون لمجلس

البلاط ، ثم أرسل مرسوما جديدا في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ حرم فيه الباى من التشاور مع رئيس الوزراء ، ثم ألغى عيد العرش ، وأخيرا وافق الباى على التوقيع على مراسيم تلغى بعض عمليات التعامل الخاصة ببعض ممتلكات الأسرة المالكه . وأصبح الباى نتيجة لذلك بدون حول أو قوة ، وقلت هيبته مع تلك الطنطنة الكبيرة الذى كان رجال الحزب يقومون بها للحبيب بورقيبة . والواقع أن هذا الشيخ لم يكن يمثل آمالا كبيرة لدولة ناهضة تمكنت من الحصول على الاستقلال . وجاء بعد ذلك اتهام الحبيب بورقيبة للباى بأنه كان على صلات مع العناصر الرجعية ومثيرى الفوضى في البلاد ، وكان يعنى بذلك رجال صالح بن يوسف ورجال العروبة والجهاد الاسلامى . والمهم هو أن الجمعية التأسيسية قررت عزل الأسرة الحسينية ، واقامة نظام جمهورى ، يحدد شكله فيما بعد ، واختارت الحبيب بورقيبة كرئيس للدولة في نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بمنصب رئيس الوزراء . ووافقت الجمعية التأسيسية في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ على دستور الجمهورية الذى صدر في أول يونيو ، والذى نص على أن تونس دولة مستقلة دينها الاسلام ولغتها العربية ونظامها هو النظام الجمهورى ، وهى تهدف وحدة بلاد المغرب . كما نص على ضرورة اقامة النظام الديموقراطى والاعتراف بسيادة الشعب ،وعلى فصل السلطات. ومهد الحبيب بورقيبة الطريق لانشاء نظام جمهورى رئاسى ، وعلى أساس تجميع السلطات بين يديه ، ويستخدم في ذلك الحزب وسيلة من وسائل السيطرة والتحكم .

ولقد تمكن الحبيب بورقيبة بعد ذلك من القيام بعملية « تونسة »

الوظائف ، وعمل على تطهير هذه الوظائف من معارضيه . كما تمكن من
من القيام بمشروعات لتدعيم النظام العلمانى فى تونس . ولكن الأوضاع
الاقتصادية من ناحية وطبيعة القوى المحيطة به فى داخل تونس وخارجها
هى التى أملت عليه خط السياسة الذى سار به بعد إستقلال تونس ،
وفى وقت كانت كل من المغرب الأقصى والجزائر تكافح من أجل استقلالها
وتمام سيادتها .



الفصل السابع والثلاثون

إستقلال المغرب

كانت الطريقة التي سارت عليها فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في معاملتها للمغرب الاقصى تدل من ناحية على الاتجاهات الفرنسية الجديدة فيما يتعلق بممتلكاتها ومحمياتها ، وأدت إلى عكس ما كانت فرنسا ترجوه منها . ولقد استخدمت فرنسا الضغط ، ولكن هذه السياسة ستقابل عزما وتصميما من جانب العناصر الوطنية والمغربية على ضرورة الحصول على الاستقلال . وإذا كانت فرنسا قد نجحت مرحليا في بعض العمليات ومع استخدام سياسة الضغط والشدة ، فانها قد فشلت في النهاية ، وبطريقة لم تكن تتوقعها ، إذ أنها دفعت الموقف دفعا ، وساعدت بتشددها على وصول المغرب إلى الإستقلال .

(١) سياسة الضغط الفرنسي : —

كان شعور فرنسا بضعفها هو اكبر دافع لها على محاولة إظهار قوتها أمام المغاربة . وكان كثير من الفرنسيين يعتقدون أن المغربي يحترم القوة ويخضع لها أكثر من احترامه للتفاهم وللفكر . وكانت فرنسا قد نظرت بعين غير راضية إلى مقابلة محمد الخامس مع الرئيس روزفلت ، ورأت في هذه المقابلة تعبيرا عن استقلال هذا الملك ، وتدعيما لسلطته ونفوذه وبشكل لا توافق عليه . وكانت العلاقات متأزمة على أشدها مع العناصر الوطنية المغربية منذ إعلان وثيقة الاستقلال . وكانت السلطات الفرنسية قد قامت

بعمليات إلقاء القبض على هؤلاء الزعماء حتى تثبت قوتها ونفوذها وتقضى على الحركة الوطنية النامية . ولكن الواقع أن موقف السلطات الفرنسية من محمد الخامس ، ومن العناصر الوطنية الموجودة فى البـــلاد، دفع بالجميع إلى التعاون والتكاتف، وساعد على سرعـة نمو الحركة الوطنيـة وعلى تنـاسى الخلافات لمواجهة قوة الضغط الخارجية . وأصبح على فرنسا أن تواجـه حركة وطنيـة متزايدة، تصر على الاستقلال ، وتحـترم الملك ، فى الوقت الذى وقف فيـــه محمد الخامس وقفات وطنيـة واضحة أمام قوة الضغط الفرنسى .

حقيقة أن الحكومة الفرنسية قد حاولت فى سنة ١٩٤٦ أن تقوم بتهدئة الموقف فى المغرب الأقصى، وعلى أساس الوصول إلى تفاهم مع العناصر الوطنية، وقامت هذه الحكومة باختيار إريك لابون مقيما عاما لها فى المغرب . وبدأت هذه الفترة بالاعـلان عن سياسة تهدف الاصلاح وتهدف تهدئة النفوس ؛ وصدرت الأوامر باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ومن بينهم علال الفاسى . كما استعدت فرنسا للتقدم ببرنامج خاص بالاصلاحات للمغرب . ولكن علال الفاسى انتهز هذه الفرصة وسافر إلى مصر حيث بدأ اتصاله بالجامعة العربية ، وبدأ فى تنوير الرأى العـام عن حقيقة المشكلة المغربيـة وطبيعة الاستعمار الفرنسى الموجود هناك . أما عن برنامج الاصلاحات الفرنسى فكان فى واقع الأمر يهدف إلى الوصول إلى « سيادة مشتركة » مغربية فرنسية، كخطوة أولى لدخول المغرب إلى نطاق «الاتحاد الفرنسى» . وكانت هذه هى نفس السياسة التى حاولت فرنسا تطبيقها فى نفس الفترة مـع تونس . ولقد اشتمل هذا البرنامج على ضرورة إقامة مجالس بلدية منتخبة فى المدن

كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي . ولكنه نص على ضرورة اشتراك المستوطنين الاوربيين فى هذه المجالس مع الوطنيين ، وبنفس نسبة عددهم . فظهر أنه كان خطوة إلى الوراء . كما اشتمل من الناحية الاقتصادية على ضرورة إنشاء شركات برؤوس أموال وطنية مع اشتراك الحكومة الفرنسية فى تنفيذ المشروعات الاستغلالية ، وخصوصا فى عمليات استخراج المعادن وفى شركات النقل والطيران . وإذا كان هـــذا الجانب يظهر على أنه اشتراكى بالنسبة للفرنسيين، مادامت الدولة الفرنسية هى التى ستشترك وتسيطر على عملية التنمية والاستغلال ، فانه قد ظهر أمام الوطنيين المغاربة على أنه نشاط احتكارى للدوله الفرنسية ولثروات المغرب الوطنية. واشتمل المشروع كذلك على ضرورة العمل على تحسين الأحوال العامة للأهالى ، وذلك بانشاء قرى جماعية يقوم بفلاحتها المغاربة، وتمدهم الدولة بالآلات الزراعية الحديثة . ولكن هـــذا الجزء من المشروع كان يتعارض مع مصالح المستوطنين إذ أنه كان سيوجد أمامهم منافسا قويا فى الإنتاج الزراعى ، كما أنه كان سيؤدى إلى حرمانهم من الأيدى العاملة اللازمة لهم والتى كانوا يحاولون الاحتفاظ بها لأنفسهم وبأقل الأجور . أما العناصر الوطنية فانها قد رأت فى عملية البدء بتطوير وسائل معيشة الأهالى تأجيـــلا للمشكلة السياسية ، لمشكلة السيادة ، ولمسألة الاستقلال . ولذلك فانهم قد عارضوه كذلك ، فى نفس الوقت الذى عارضه فيه المستوطنون . وإذا كان رجال الصناعة قد أيدوا مثل هذا المشروع ، فانهم قد اضطروا إلى تغيير موقفهم بعد أن ظهر أن الإقامة العامة ستشترى الآلات الزراعية اللازمة من الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من شرائها من فرنسا. وهكذا لم يحظ هذا المشروع الخاص « بالاصلاحات » بأى تأييد ، ومن أى قطاع . فزعزع ذلك من

مركز اريك لابون ، الاشتراكى الفرنسى . وجاء تغيير الوزارة فى باريس فى سنة ١٩٤٧ دليلا على فشل هذه السياسة ، خاصة وأن الوزارة الجديدة كانت من العناصر اليمينية، وكان وجود جورج بيدو فيها كوزير للخارجية، ومسئول عن العلاقات مع حمـــايات المغرب ، وهو المتطرف ضد المغاربة والحركات الوطنية ، يبشر بوقوع صدام بين الطرفين .

لقد اختارت الوزاره الجديدة الجنرال الفونس جوان مقيما عاما لها فى المغرب . وكانت ظروف نشأته فى الجزائر ، وعلاقاته بالمغاربة ، وصلاته بحكومة فيشى ، وبالنازيين ثم بالأمريكيين فيما بعد، تدل على أنه سيستخدم طريق الشدة مع العناصر الوطنيـــة . وكانت حكومة باريس قد ضاقت بموقف محمـــد الخامس تجاهها ، وتأييده للحقوق الوطنية . ومع توافق الأحداث التاريخية ، وقلة وجود المصادر ، اتخذت حكومة باريس فى ذلك الوقت قرارا بنقل الأمير عبدالكريم الخطابى من منفاه فى جزيرة ريونيون، وارجاعه إلى فرنسا . ولا شك أن الحكومة الفرنسية قد هدفت من وراء هذه العملية ارهاب محمد الخامس ، واجبـاره على التساهل معها ما دام أسد الريف سيصبح قريبا من بلاده ، ويمكن أن يعتبر من الشخصيات التى تصلح لتولى الحكم ولكن هذه السياسة لم تعط أية نتائج إيجابية بالنسبة لفرنسا سواء مع الأمير عبد الكريم الخطابى ، أو محمد الخامس، خاصة وأن فرنسا قد قامت فى نفس الوقت بحملة اعتقالات كبيرة ضد الرجال الوطنيين بشكل عام ورجال الاستقلال بشكل خاص. ولقد تمكن الأمير عبدالكريم الخطابى من ترك السفينة التى كانت تقله حين مرورها فى قناة السويس، والتجأ إلى مصر، وفوت بذلك الفرصة على فرنسا لاستخدامه بديلا للقط ضد محمد الخامس ،

وبدعوى أن ظروفه الصحية هى التى تحتم رجوعه من المنفى . وكانت صدمة كبيرة للعناصر الفرنسية اليمينية . وفى القاهرة أخذ الأمير فى إنشاء « لجنة تحرير المغرب العربى » . وكان مجىء علال الفاسى إلى القاهرة يسمح بزيادة تكتل العناصر الوطنية داخل هذه اللجنة ، التى أصبحت بمكاتبها الثلاث ، والخاصة بتونس والمغرب والجزائر ، تمثل تصميم رجال المغرب على إنهاء استعمار بلادهم ، وتصميمهم على الوصول إلى الاستقلال . وفى نفس الوقت لم يتراجع محمد الخامس عن موقفه الوطنى ، رغم استخدام الضغط عليه . وكان محمد الخامس قد قرر زيارة طنجة ، وبصفتها جزءا من بلاده . وكانت سلطات الحماية تماطل فى الموافقة على هذه الزيارة ولكنه صمم عليها . وفى ليلة سفره إلى طنجة قامت حركة اعتقالات واسعة النطاق بين العناصر الوطنية والعمال الموجودين فى الدار البيضاء ، وبشكل أدى إلى اصطدامات مسلحة فى شوارع هذه المدينة . ولا شك أن الفرنسيين قد دبروا هذه العمليات لمنعه من السفر الى طنجة ، اذ أنهم قد أتوا له بأخبارها وهو يستعد للسفر . ولكنه سافر رغم ذلك ، ورغم تغير حالته المعنوية نتيجة لعدم رضائه عن سياسة الضغط الفرنسى على رعاياه الوطنين المخلصين . ولقد ظهر موقفه واضحا فى خطابه فى طنجة حين أهمل الفقرة الخاصة بدور فرنسا فى نشر الحضارة والمدنية فى المغرب ، وحين ذكر أن بلاده ترتبط بالبلاد العربية الأخرى فى الشرق الأوسط بأوثق الروابط ، وأنها ترغب رغبة أكيدة فى تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما فى الشئون العالمية . واذا كان الأمير عبد الكريم الخطابى يتصل بالجامعة العربية فى القاهرة ، فان محمد الخامس يصر على العربية فى أن بلاده عربية . وعلى أنه سيدعم علاقاته بالجامعة التى لا تقبل الا البلاد العربية

والمستقلة . وكانت لطمه جديدة أصابت الفرنسيين . وإذا كانت سلطات الحماية والاقامة العامة قد واصلت سياسة الضغط على صاحب العرش وعلى العناصر الوطنية ، فانها كانت قد وصلت الى مرحلة ظهر فيها اعتزاز الملك بالعناصر الوطنية فى البلاد، وظهر فيها ولاء القادة الوطنيين لصاحب العرش، وكلهم فى مواجهة الاستعمار .

ولقد وقف الجنرال جوان فى ذلك الوقت يشرح أن الحضارة المغربية لها صفات مميزة عن بقية صفات الحضارة العربية ، وأن المغرب الاقصى بحكم تضاريسه، وبحكم استراتيجيته ، وواجهته الكبيرة المطلة على المحيط الاطلسى، له صفات غربية تربطه باوربا وبالغرب ، أكثر مما تربطه ببقية العرب وبالشرق . ولكن المغاربة لم يكونوا فى حاجة إلى شرحه لكى يفهموا منه حقيقة شعورهم وطبيعة شخصيتهم .

وتقدم الجنرال جوان بعد ذلك بمشروع للاصلاح ويتعلق بالادارة المغربية ، وكان ينص على ضرورة زيادة عدد الوزارات فى المغرب، ولكنه كان يهدد بأن تصبح الوزارة فرنسية مغربية ، ما دام رؤساء المصالح الفرنسيين الموجودين فى المغرب سيشتركون فيها . كما اشتمل على مشروع يتعلق بالمجالس البلدية والقروية ، ولكنه نص على أن عدد المقاعد ستكون فيها مقسومة على اثنين : قسم للمغاربة ، وقسم يساوية للمستوطنين الفرنسيين . أما مجلس الشورى فانه كان يشتمل على قسم للفرنسيين أعضاء الغرف التجارية والصناعية، وقسم ثان للفرنسيين المستوطنين ومن أصحاب المهن الحرة ، وقسم ثالث للمغاربة، ويكون بالتعيين . وجاء الجنرال جوان لكى يحاول إدخال بعض التعديل ويقسمه إلى قسمين : قسم فرنسي

بالانتخاب المباشر ، وقسم مغربي بالانتخاب على درجتين وكذلك اشتملت هذه المشروعات على ادخال النظام اللامركزى فى الحكم ، ولكن على أساس اضعاف سلطة السلطان على الباشاوات والقياد . أما إذا كان هناك تفكير فى تغيير نظام الحماية من أساسه ، فان الجنرال جوان كان يرحب بالفكرة، ولكن على أساس دخول المغرب « الاتحاد الفرنسى » أى على نفس المستوى مع السنغال وجابون والكنغو الفرنسى !! ولا شك أن مشروعات الجنرال جوان كانت تهدف كذلك الوصول الى « السيادة المشتركة » ، وإن كانت مغلفة بغلاف يختلف قليلا عن ذلك الذى غلفت به مشروعات اريك لابون .

ولقد قام الجنرال جوان بتقديم هذه المشروعات فى نفس الوقت الذى واصل فيه استخدام سياسة الضغط على العناصر الوطنية ، وعلى صاحب البلاد . وأدى ذلك إلى الاصطدام مع محمد الخامس ومع العناصر الوطنية .

(٢) الاصطدام بصاحب العرش :

قام الجنرال جوان بتقديم مراسيم خاصة بطريقة الاصلاح التى يرغب فيها إلى محمد الخامس للتوقيع عليها ، ولكن الملك رفض القيام بذلك، فادعى المقيم العام الفرنسى أنه يعرقل تطوير بلاده ، ووصولها إلى النظم الديموقراطية . وقام الجنرال جوان بعد ذلك بمحاولة لاستخدام رجال الطرق الصوفية ضد محمد الخامس ، وكان فى وسع فرنسا أن تعتمد فى هذه العملية على سى محمد الكتانى ، ولكن نجاح هذه العملية كان ضربا من المحال ، وخاصة بعد تطور الآراء فى المغرب ، ووضوح الرؤيا أمام العناصر الوطنية . وشعرت فرنسا بأن هناك معارضة قوية ، حتى داخل نطاق المجلس الاستشارى، والذى كان الاعضاء المغاربة فيه من المعينين . فقامت حكومة باريس بمحاولة

للفصل بين محمد الخامس ، وبين العناصر الوطنية فى البلاد ، وذلك عن طريق دعوة الملك الى زيارة لباريس ، وفى وقت تأزمت فيه العلاقات بين الوطنيين وبين الفرنسيين . ولكن محمد الخامس لم يتراجع ، وسافر إلى باريس، وقدم هناك مطالب بلاده واضحة ، وفى مذكرتين ، فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠، وطالب فيها باطلاق الحريات العامة، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا ، أى تغيير نظام الحماية . وكانت هذه صدمة جديدة للنفوذ الفرنسى فى البلاد. وإذا كانت سلطات الحماية قد أصرت على ضرورة توقيعه على المراسيم الخاصة بالاصلاحات ، فان الملك قد أحالها إلى لجان خاصة لدراستها. وفى نفس الوقت بدأت معارضة العناصر المغربية داخل مجلس الشورى تأخذ شكلا واضحا ضد النفوذ الفرنسى ، ووصل الحال إلى فضح نيات الاستعمار الفرنسى فى البلاد ، وفى جلسة كان يرأسها الجنرال جوان بنفسه ، واستمر بعد ذلك فى شكل احتجاج من جانب الجنرال ، والى انسحاب العناصر الوطنية من الجلسة ومن المجلس .

ولكن الجنرال جوان ذهب بعد ذلك الى القصر وطلب الى محمد الخامس أن يصدر بيانا يستنكر فيه أعمال رجال حزب الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين ؟ ولكن الملك كان فوق الاحزاب، وفوق رجال الاحزاب، ولم يكن يوافق على تنفيذ مثل هذه التوجيهات . وذكر للمقيم العام أنه من سلطة القضاء وحده ادانة رجال الاحزاب، إن كانوا قد ارتكبوا مايعاقب عليه القانون . ولكن الجنرال قدم انذاراً للملك بادانة الاستقلال والا فالاستقالة من العرش . وذكر أنه سيقوم بنفسه بعزله . واعطى للملك مهلة، إذ أن كان سيترك المغرب فى زيارة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى الملك أن يستغلها فى التفكير فيما طلب إليه تنفيذه . وبعد عودة الجنرال

كان محمد الخامس لايزال مصمما على موقفه . فلعب الجنرال بطاقة جديدة ، وهي استغلال القائد سي التهامي الجلاوى ، باشا مراكش ، لتهديد الملك . واضطر محمد الخامس الى الكتابة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مستنكرا استخدام هذه السياسة في بلاده ، وضد رعاياه وضد شخصه . ولكن رئيس الجمهورية الفرنسية ادعى حياده في مثل هذه المسائل التي تخص الوزارة . فاضطر محمد الخامس إلى أن يوقع على الاستنكار المطلوب ، وإن كان قد رفض تحديد اسم حزب الاستقلال فيه ، وكان في وسع رئيس الوزراء أن يقوم باكمال هذا التفسير اللازم للفرنسيين .

لقد ثبت أن هناك صدام لامحالة بين سلطات الاقامة وبين صاحب العرش، وخاصة حينما أخذ القائد الجلاوى في التحدث عن محمد الخامس ، وفي التهديد بالزحف من مراكش إلى الرباط على رأس رجاله . وكانت الجامعة العربية تعرف حقيقة الموقف في المغرب ، وصممت على عدم ترك محمد الخامس بمفرده في هذه المعركة ضد الاستعمار . واشتعل الرأى العام في كل العالم العربي، وعرضت المشكلة المغربية على الامم المتحدة ، ولأول مرة سنة ١٩٥١ . وإذا كانت الاقامة العامة قد واصلت سياسة الكبت في المغرب وواصلت القاء القبض على الوطنيين، فان التصريحات التي ادلى بها بعض القياد والباشاوات في المغرب ، عن ضغط الجلاوى والاقامة العامة الفرنسية عليهم، لكى يعلنوا أنهم ضد السلطان ، قد عملت على فضح الجنرال جوان ، وبشكل اجبر الحكومة الفرنسية على تغييره ، وعلى تعيين الجنرال جيوم بدلا منه في المغرب. ولكن تغيير الرحل لم يكن يعني أبدا تغيير السياسة ، خاصة وأن جيوم كان من أعوان جوان المخلصين ، وكان الاصطدام قد بلغ مرحلة يصعب فيها التراجع ، وعلى الطرفين .

وتكاملت الأحداث في المغرب الكبير مع بعضها ، ومع أحداث الشرق الأدنى . وجاءت الأنباء من القاهرة بسيطرة الضباط الأحرار على الحكم ، وبتصميم المصريين على التخلص من الاستعمار . ولاشك أن ذلك كان تدعيما للحركة الوطنية التحررية في كل مكان . ثم جاءت حادثة إغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد قرب تونس ، وبشكل يوجه التهمة بصراحة إلى عناصر المستوطنين الفرنسيين في شمال إفريقية ، وإلى السلطات الفرنسية الموجودة في بلاد المغرب الكبير . وخرجت المظاهرات في مدينة الدار البيضاء ، ووقفت قوات الأمن الفرنسية تجاه العمال المغاربة موقف الحرب ، بل قامت بعمليات إنتقام ، وأدى الأمر إلى مذبحة في هذه المدينة . لقد تبلور الموقف بشكل واضح بين الوطني والمستعمر ، وفي وقت ظهر فيه الاصطدام بين سلطات الحماية وبين صاحب العرش .

وإذا كان بعض المفكرين الفرنسيين قد حاولوا في هذه الفترة الاستناد إلى العوامل الانسانية ، والنواحي الدينية ، لكي يقربوا بين المغاربة ، وبصفتهم من المسلمين المؤمنين ، وبين الفرنسيين وبصفتهم مسيحيين يؤمنون بالمحبة والسلام ، فلاشك أن هذه الحركة قد إفتقرت إلى عوامل النجاح ، وخاصة في وقت ظهر فيه الاصطدام بين الطرفين ، ونتيجة لتضارب المصالح بين من يرغبون في الاحتفاظ بالوضع القائم ، وبين من يرغبون في التغيير ، مهما كلفهم الأمر . وجاءت وزارة جوزيف لانييل إلى الحكم في باريس ، وهي وزارة يمينية ، وكانت لا توافق على التراجع أمام الحركة الوطنية في المغرب ، إذ أن ذلك سيظهرها بمظهر الضعف ، وخاصة في وقت إستمرت فيه عمليات المقاومة في تونس . إذا فمن اللازم إستخدام الشدة ، وإلى أقصى درجة ممكنة .

وقررت السلطات الفرنسية فى المغرب ضرورة القيام بعمل يذهل الرأى العام ويرهبه فى نفس الوقت ، وهو التخلص من محمد الخامس ، وإبعاده عن بلاده . ووافقت حكومة باريس على الخطة .

وإعتمدت فرنسا من جديد على سى التهامى الجلاوى، وكان من رجالها المعروفين ، وكان له نشاط يرتبط ببعض الشخصيات الفرنسية ، وخاصة فى توزيع بعض المواد التموينية فى منطقته ، وإشرافه على الدعارة والرقيق الأبيض هنـاك . وكانت مصالحه مرتبطة تمـاما بمصالح الاستغـلال الفرنسية ، خاصة وأنه كان يتقـاضى مائة فرنك عن الرأس الواحـدة فى الليلة الواحدة ، ويشرف على عملية هذه التجارة وتوزيع عناصرها بين خيام القبائل . كما كان نفوذه وسلطته يرتبطان بالبقاء الفرنسى بعد أن عمل مع الفرنسيين أربعين عاما .

حقيقة أنه كان من الصعب على الفرنسيين أن يتخلصوا من محمـد الخامس ، خاصة وأنه كان يمثل السلطتين الزمنية والدينية فى نفس الوقت : كان هو السلطان فى نفس الوقت الذى كان أميرا للمؤمنين . وكان من الصعب على الفرنسيين إنتزاع السلطـة الزمنية منه مادام يحتفظ بالسلطـة الدينية. ولذلك فان سى الجلاوى قد بدأ فى مهاجمته فى ناحية سلطتة الدينية وأخذ فى جمع العرائض من عدد من الباشوات والقياد، وخاصة فى الجنوب، تطالب بأمير مؤمنين جديد غير محمد الخامس . وأتم جمع ٢٥٠ وثيقة وإن كان عددا من القياد والباشوات قد رفض التوقيع ، وفضح وجود مثل هـذه الحـركة ، وخاصة فى الرباط والدار البيضاء وفاس وصفرو . واتهم الجلاوى سيده محمد الخامس بأنه قد أصبح سلطان حزب الاستقلال،

ولم يعد سلطانا للمغرب . وإستند الجلاوى إلى هذه الوثائق لكى توافق حكومة باريس على إختيار المغاربة لأمير مؤمنين جديد . وكان الجلاوى قد اتفق سلفا على الشخصية الجديدة ، وهى محمد بن عرفة ، الذى كان من أعمام محمد الخامس ، وكان متقدما فى السن بدرجة لا تسمح له بكثير من الحركة ، أو حتى بالتفكير . وجاءت الأنباء بأن الباشاوات والقياد قد بايعوا إبن عرفة أميرا للمؤمنين . وصحب ذلك تحرك بعض فرسان الأطلس الأعلى ، وبعض رجال القبائل من مراكش صوب الرباط . وإدعت سلطات الاقامة أن حياة محمد الخامس ونظام الحكم فى المغرب قد أصبح مهددا ، فجاءت بقواتها الفرنسية لمحاصرة القصر . وهنا والقصر محاصر أجبر محمد الخامس على ترك بلاده ، وحملته طائرة فرنسية إلى جزيرة كورسيكا تمهيدا لنقله إلى جزيرة مدغشقر فى المحيط الهندى. وأعلن المقيم العام الفرنسى خلعه ، فى الوقت الذى أعلن فيه الجلاوى أن الرأى العام، وشيوخ البلاد وحكامها ، قد إختاروا بن عرفة سلطانا عليهم. وكانت ضربة كبيرة ، وأكبر من أن تحتملها الحركة الوطنية ، سواء فى المغرب أو فى المشرق .

لقدارتفع صوت علال الفاسى من محطة إذاعة صوت العرب من القاهرة يفضح هذة العملية ويعلن ولاء كل العناصر الوطنية لمحمد الخامس . وسرى نفس التيار فى أنحاء بقية العالم العربى الاسلامى ، ووقفت الحكومات العربية مصممة على الدفاع عن حق المغرب الذى أصبح يتمثل فى عودة محمد الخامس واستقلال بلاده .

حقيقة أن المغرب قد عاش فترة بضعة أشهر فى دهشة تامة ، ولم تزودنا

الأنباء بقيام حركات عنف يقوم بها الوطنيون . ولكنه كان الهدوء الذى يسبق العاصفة . وبدأ ابن عرفه حكمه بالتنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء ، والتنازل عن سلطته التشريعية لمجلس معين نصفه من الفرنسيين ونصفه من المغاربة المعينين ، كما تنازل عن حقه حتى فى الاعتراض على ما يتخذه هذا المجلس من قرارات تشريعية . ولم يمض أسبوعين على توليته السلطة حتى وقع على المرسومات التى قدمتها الاقامة له ، والخاصة بانشاء المجالس البلدية والمجالس القروية . والظاهر أن الفرنسيين كانوا يوافقون عليه نتيجة لتقدم سنه ، ونتيجة لعـــدم رغبته فى بحث أى مشكلة ، أوحق الاشتراك فى أى قرار بشأنها . واعتقد الفرنسيون إنهم سيصلون عن طريقه إلى تطبيق مبـدأ السيادة المزدوجة ، ولـكن الأمر إختلف عن ذلك ، إذ سرعان ما استجمع المغرب قواه ، وأعد للامر عدته ، فـكانت المقاومة المسلحة ، ثم ظهر جيش التحرير .

(٣) رجال المقاومة والتحرير : —

إن الطريقـة التى سارت عليها السياسة الفرنسية فى المغرب جعلت من صاحب العرش رمزا للكفاح ضد الاستعمار ، ورمزا للاستقلال . وسيؤثر ذلك على نمو الأوضاع الجديدة فى المغرب ، وبشكل يدعم من نفوذ القصر ، وفى كل ميدان .

ولقد بدأت المقاومة فى المغرب فى شكل عمليـات مسلحة ، وإن كانت فردية ، واشتملت على القاء القنابل اليدوية وإطلاق الرصاص على الخونة والمتعاونين مع الفرنسيين . وقام بهذه العمليات عناصر مع الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بحزب الاستقلال . وكانت هذه العمليات تمثل المرحلة

الأولى فى كفاح المغرب المسلح ضد الاستعمار الفرنسى . ويمكننا أن نذكر من بين الشهداء الذين قاموا بدورهم فى هذه العمليات الشهيد الزرقطونى والشهيد علال بن عبد الله ، الذى لم يتراجع عن القاء قنبلة على موكب ابن عرفه عند خروجه من القصر لتأدية فريضه الجمعة فى المسجد المواجه للقصر . وتمت العمليـــة بمنتهى السرعة ، وأمام دهشه الحرس السلطانى الأسود ، ودهشه الحرس الخـاص للسلطان ، وهم من الضباط الفرنسيين . وكانت هذه العملية أكبر تحدى يمكن تصوره لسياسـة فرنسا الاستعمارية فى بلد قرر أهله أن يعيشوا فى حرية . ولا تزال تفاصيل هذه الحركة ، وطريقـة تنظيمها ، مجهولة حتى الأن ، إلا فيما يتعلق ببعض الروايات الشخصية التى تذكر فى المحادثات ، ولم تنشر بعد . وكانت الدار البيضـاء كمركز للعمال والطبقات الكادحة الوطنية من المراكز الهامة فى هذه العمليات . وتتالت الأحداث،وأخذت السلطات الفرنسية فى إستخدام الشدة ضد كل الوطنيين . ولكن الظاهر أن تنظيم هذه المقاومة كان أقوى وأعمق من أن يصل إليه الفرنسيين . ونعرف أن الدكتور الخطيب كان يخرج فى سيارة الاسعاف ، وبفصته جراحا معروفا ، ويدخل إلى أماكن وقوع الحوادث ، ولانقاذ المصابين ، وكان فى نفس الوقت أحد كبار قادة المقاومة فى المغرب ، والمشرف على المقاومة فى الدار البيضاء ، وسيصبح بعـد قليل قائد جيش التحرير المغربى . وكم من رجال خدموا معه ، وأدوا واجبهم،وباعصاب هادئه ، وانتصروا أو استشهدوا فى سبيل بلادهم .

وسرعان ما انتشرت الحركة فى البادية ، وأخذ المغـاربة فى احراق مزارع المستوطنين الفرنسيين ومساكنهم . واشتدت هذه العمليـات فى

أوقات نضوج المحاصيل، وكانوا يدفعون بأحد الأرانب، التي ربط بأحد أرجلها قطعة من النسيج المبللة بالبترول والمشتعله ، داخل المزارع . ومع ذعر الحيوان الصغير وفراره من مكان لآخر تنتشر النيران وتلتهم المحصول، ودون أن يتمكن الفرنسيون من العثور على رجال المقاومة . ولقد زادت حركة خروج الفرنسيين في ذلك الوقت من المغرب وعودتهم إلى فرنسا بشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها ، ومهد الطريق أمامها للتراجع .

حقيقة أن وزارة منديز فرانس كانت تخشى من أن تطبق فى المغرب نفس السياسة التى كانت قد طبقتها فى تونس ، حتى لا تعرض نفسها لهجمات العناصر اليمينية ، واتهامهم اياها بتصفيه الامبراطورية ، كما أنها كانت لا تجرؤ على مواجهة المشكلة ، ما دامت قد بدت وكأنها تستند إلى وثائق بعض القياد والباشاوات، وإلى قطاع من الرأى العام المغربى فى ذلك الوقت . ولكن تطور الأحداث فى تونس ونشوب الثورة فى الجزائر فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، ومجيء ادجار فور إلى الحكم أجبر هذا الأخير على اتخاذ سياسة جديدة فى المغرب خاصة وأن انتشار الثورة فى الجزائر كان يتطلب من فرنسا مجهود كبير .

وكانت عناصر المستعمرين المتطرفة قد اخذت فى ذلك الوقت فى القيام بعمليات ارهابية ضد الأهالى ، وقامت بانشاء بعض المنظمات الارهابيـة لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع . وفشلت هذه العمليات فى ارهاب الوطنيين، بل زادتهم تصميما على العمل فى المقاومة . وخشيت حكومـة باريس من أن يؤدى ضغط المستوطنين الفرنسيين عليهـا إلى تحميلها الـكثير ، وفى وقت انتشرت فيه الثورة الجزائرية . ولذلك فانها عينت جرانفال مقيما عاما

في المغرب بدلا من الجنرال جيوم . وثبت أمام هـذا المقيم العام الجديد أن العناصر الوطنية كلها تطالب بعودة محمد الخامس ، وتطالب بالاستقلال ، وأنه من المحال استمرار فرنسا على سياستهـا السابقة ، حتى ولو كان المستوطنين يرغبون في الاستمرار فيهـا . واضطر جرانفال إلى اتخاذ إجراءات معينة ضد العناصر المتطرفة من المستوطنين ، ونصح حكومـة باريس بالعمل على إعادة محمد الخامس إلى بلاده .

وإذا كانت حكومـة باريس قد تباطأت في اتخاذ الاجراءات ، فان تطور الأحداث في المغرب في ذلك الوقت قد اجبرهـا على التراجع . إذ سرعان ما أخذت قبائل زيان وزمور في الأطلس المتوسط في مهاجمة المواقع العسكرية الفرنسية ، وهاجمتها باسلحة وبنادق حديثة ، وبطريقة وتكتيك حربي حديث . ويذكر جرانفال في مذكراته عن مهمته في المغرب كيف أن الوطنيين كانوا يصرخون في وجهة بحياة بن يوسف ، وكيف أن قائد القوات الفرنسيـة في المغرب قد أعلن له هجوم قبائل الأطلس المتوسط على خنيفره قائلا : « إنها الحرب ... »

وكانت أخشي ما تخشاه فرنسا في ذلك الوقت هو وجود تنسيق بين عمليات رجال القبائل في المغرب وعمليات الثورة المسلحة في الجزائر ، خاصة وأن الوطنيين كانوا يتحدثون عن وجود جيش تحرير مغربي ، في الوقت الذي كانت القوات الفرنسية في الجزائر تقاسي من جيش التحرير الجزائري ، وكان جيش التحرير التونسي لا يزال يقلق الفرنسيين في المنطقة الجنوبيـة من إقليمهم . وكان التوافق بين العمليات في كل إقاليم المغرب الكبير ، مع استخدام الاسلحة الحديثة وتكتيك حربي له قيمته يجبر فرنسا على التفكير

فى الموضوع ، خاصة وأن اذاعات صوت العرب من القاهرة كانت تخاطب الوطنيين ورجال التحرير فى كل مكان . وخشيت فرنسا أخيرا من أن تكون هذه الأسلحة الموجودة فى أيدى رجال جيش التحرير قد وصلت من مصر ومن رجال الثورة فى القاهرة . وأخيرا فقد كان عليها أن تقلل من اتساع خطوط عملياتها خاصة وأن بقاءها فى الجزائر كان أكثر قيمة من بقاءها فى كل من تونس والمغرب ، كما أن أمل الفرنسيين فى التغلب على الثورة الجزائرية كان يسمح لهم بالتفكير فى امكانية العودة بعد ذلك إلى كل من تونس والمغرب والتفرس فى الاقليمين . وعلى هذا الأساس وافقت الحكومة الفرنسية على عملية التراجع فى المغرب الأقصى ، بعد أن سيطرت قوات جيش التحرير المغربى على الأقاليم الشمالية والوسطى من البلاد ، وانفض كثير من رجال القبائل من حول التهامى الجلاوى ، وعجزت فرنسا عن مواجهة الموقف .

(٤) عودة الملك والاستقلال : —

وكان تراجع فرنسا فى المغرب يتمثل قبل كل شىء فى عودة محمد الخامس إلى بلاده ، وإن كانت فرنسا ستحاول وضع صمامات الأمن اللازمة لكى تمنع من تهديد المغرب بعد عودة محمد الخامس إليه لسلطتها ونفوذها فى شمال افريقية . وبدأت العملية بتصريحات جرانفال ، ثم بتصريحات من سى التهامى الجلاوى أعلن فيها مشاركته للمغاربة فى المطالبة بعوده محمد بن يوسف إلى عرش بلاده . وكان هـذا انتصاراً كبيرا للملك وانتصارا للحركة الوطنية هناك .

وجاءت فرنسا بمحمد بن يوسف إلى نيس ، وذلك للتفاهم فى معة أمر

عودته للبلاد . ولكن الوفود المغربية تزايدت على مقره ، وفى نفس الوقت الذى أعلن فيه موافقة ابن عرفه على الانسحاب من الرباط إلى طنجة . وسافر محمد الخامس إلى باريس ، واحسنت الحكومة الفرنسية استقباله . وتشكل مجلس وصاية على العرش من أربعة أعضاء كان من بينهم سى مبارك البكاى ، باشا صفرو ، والكولونيل السابق فى القوات الفرنسية ، والذى كان قد رفض التوقيع على وثيقة عزل محمد الخامس .

وبدأت المحادثات فى سان كلو ، فى الوقت الذى أقام فيه محمد بن يوسف فى فندق هنرى الرابع فى سان جرمان . والواقع أن محمد الخامس لم يصر كثيرا على التفصيلات ، إذ أنه كان يعلم ، وخاصة بعد مداولاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر ، أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها . وشارك فى هذه المفاوضات عدد من الساسة المغاربة ومن المستقلين ومن رجال الاستقلال . وانتهى الأمر باصدار تصريح لاسيل سان كلو فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، والذى وافق فيه محمد الخامس على قرارات مجلس الوزراء الفرنسى الصادرة فى اليوم السابق ، والتى تتخلص فى منح مجلس الوصاية كامل السلطة لادارة شئون الامبراطورية الشريفية ، وفى تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية فى البلاد ، وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة ، مرتبطة فى تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل ، أى ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل L'independence dans l'inter-dependence . وأخيرا النص على اقامة ملكية دستورية حسب رغبة محمد الخامس نفسه . وكان استقبال محمد الخامس فى بلاده استقبالا شعبيا منقطع النظير ، بل كان عاملا فعالا فى تطور الاوضاع والعلاقات بين

القوى الموجودة فى المغرب فى ذلك الوقت . وكان رجال جيش التحرير المغربى قد ظهروا كقوات مغربية وطنية فى هذه الاحتفالات .

ولكن جيش التحرير المغربى ظل يسيطر على مناطق بأكملها من البلاد ، وكان بذلك وسيلة ضغط وطنية هامة على الفرنسيين ، واجبرتهم على الاعتراف بانهاء نظام الحماية ، وبالاعتراف باستقلال المغرب ، ودون هذا التكامل غير الواضح مع فرنسا .

ولكن عملية بناء الدولة المغربية الحديثة كانت تلقى عليها بمسئوليات جديدة ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى لم تكن العلاقات الفرنسية المغربية قد استقرت فيه بعد . وكان استمرار الثورة فى الجزائر يعتبر تهديدا واضحا للنفوذ الفرنسى . وكان أى تعاون ممكن بين جيش التحرير المغربى ، وجيش التحرير الجزائرى يهدد بالاساءة إلى العلاقات بين البلدين من جديد . وكان المغرب يحتاج إلى إنشاء قواته « الملكية » الحديثة حتى يدافع عن التراب المغربى . فتم الاتفاق مع فرنسا على تحويل المجندين المغاربة فى القوات الاستعمارية الفرنسية إلى كتائب خاصة، تعتبر نواة لإنشاء الجيش المغربى . وفى نفس الوقت طلبت الحكومة المغربية ، وهى التى تألفت برئاسة سى مبارك البكاى، إلى رجال جيش التحرير المغربى تسليم أسلحتهم والانضمام إلى القوات الملكية المغربية ، فى حالة ثبوت صلاحيتهم الطبية. حقيقة أن الثورة الجزائرية كانت فى ذلك الوقت فى حاجة إلى تأييد ، وإلى تأييد عسكرى من الاقاليم المغربية الشقيقة، ولكن بقاء جيش التحرير المغربى بعيدا عن سيطرة حكومة الرباط لم يكن أمرا مقبولا فى الملكية المغربية فى ذلك الوقت، إذ أنه كان يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة الداخلية. وكان هناك جيش تحرير جديد قد انشىء فى ذلك الوقت فى المنطقة الجنوبية من المغرب، والشمالية من موريتانيا ، وبقيادة

حرمة باباتا ، الذى كان نائبا عن موريتانيا فى البرلمـــان الفرنسى، ثم ترك ملابسه التقليدية العربية فى مكان ما بباريس ، لكى يظهر فى اليوم التالى فى القاهرة ،ويظهر بعد وقت قليل فى وادى درعة على رأس رجال الرقيبات ، وبصفته قائد جيش تحرير موريتانيا .والمهم هو أن عملية تصفية جيوش التحرير فى المغرب ، أو تحويلهـا إلى قوات ملكيـة ، كانت ضرورية لتـدعيم جهاز الدولة الجـــديدة والمستقلة ، ولكنها لم تكن فى صالح الثورة الجزائرية .

لقد أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح عليـه أن يصفى مشكلاته مع الدولة صاحبة الحـماية القديمـة ، ويتعامل مع الدول الشقيقة والمكافحة من أجل استقلالهـا . وكانت مرحلة جديدة فى تاريخ البلاد .

خاتمة الباب

تمكنت بهذا الشكل كل من ليبيـا وتونس والمغرب من الوصول إلى الاستقلال ، وسارت كلها على سياسة التحرير للوصول إلى أهدافها .

ولكن علينا أن نلاحظ أن عملية تحرير ليبيا قد ارتبطت بنفوذ وإمكانيات دولة أوربية معينة، هي بريطانيا في وقت الحرب العالمية الثانية ، وبتضارب المصالح بينها وبين إيطاليا، وأن هذه العملية قد سارت برئاسة أحد الأمراء الذي تمكن برجاله من تقديم خدمات واضحة لبريطانيا في مدة الحرب ، وأنها قد انتهت،وبتأييد الدول العربية المستقلة، بحصول ليبيا على استقلالها، وإن كان ذلك في شكل مملـكة متحدة تتكون من ثلاث أقاليم يرتبطون سويا بالتاج السنوسي .

أما بالنسبة لتونس فان العملية قد جاءت نتيجة لفشل إمكانيات التفاهم مع الفرنسيين ، وتولى القيـادة الحزب الحر الدستورى الجديد . وأخذت العملية شكلها الواضح مـع تكوين جيش التحرير التونسى فى الجنوب . وجاءت الصعوبات التى واجهت فرنسا فى الهند الصينية وفى المغرب ثم إعلان الثورة الجزائرية عواملا مساعدة لانتصار الوطنيين فى هـذا المعسكر أمام المستعمرين. ولكنا نلاحظ أن تونس قد اعتمدت على جيش تحرير وطنى لها، فى نفس الوقت الذى اعتمدت على سياسة الحزب الحر الدستورى . وقد استمرت هذه العملية مع انشقاق بين العناصر « السياسية » والتى كان يمثلها

الحبيب بورقيبة ، وعناصر التحرير ، والتي كان يمثلها صالح بن يوسف . وانتهت بسيطرة السياسيين على العسكريين . كما أن هـذه العملية قد أدت إلى سيطرة الحزب الحـــر الدستوري على تونس ، وتغيير النظام الملكي بنظام جمهوري رئاسي . ولم تتمكن هـذه الجمهورية من مواصلة تعاونها مع الثورة الجزائرية المجاورة لها ، رغم أن الجزائريين كانوا جمهوريين كذلك .

وأما بالنسبة للمغرب فان عمليـة الاستقلال قد بدأت في شكل أزمة ، ونتيجة للضغط الفرنسي على العنـاصر الوطنية ، واستمرت في شكل صدام مع الملك مما أدى إلى تأييد الرأي العام للمعسكر الوطني ، وعرض القضية على الأمم المتحدة ، وما تلى ذلك من ظهور المقاومة وإنشاء جيش التحرير . ولقد كان رجوع محمد الخامس إلى بلاده يعتبر نصرا واضحا للمغرب . إلا أن مسئوليات الحكومة الجديدة أجبرتها على تصفية جيش التحرير الوطني المغربي ، وفي وقت احتاجت فيه الثورة الجزائرية إلى تأييد خارجي . وأدى كل ذلك إلى زيادة نمو سلطة القصر في المغرب ، وفي الوقت الذي زاد فيه تبلور الاتجاه الجمهوري في كل من تونس والجزائر .

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد اعتمدت كذلك على توجيهات لجنة المغرب العربي في القاهرة وعلى إنشاء جيش التحرير الجزائري ، إلا أنهـــا كانت الثورة الوحيدة التي عملت على تنفيذ برنامجها حتى النهاية ، وهو البرنامج الذي كان يتمثل في ضرورة تحرير الاقليم من الناحية العسكرية والسياسية ، ومد يد المعونة للاقاليم المغربية المجاورة ، والتي لاتزال تكافح ضد الاستعمار ، وذلك تمهيدا لتحرير كل بلاد المغرب الكبير من الناحية السياسية ، وهي

المرحلة الأولى واللازمة لتحرير المغاربة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .
وكانت الجزائر بثورتها العارمة ، وبانصهارها في ثورة شعبية لمدة سبع سنوات ، وبتضحياتها الكبيرة التي بلغت المليون ونصف مليون شهيد ، وبالمحققات التي وصلت إليها ، تحتاج إلى معالجة موضوعها وبمفرده ، رغم أنها قد عملت كذلك بجيوش تحرير مثـــل الاقاليم المغربيـة المجـاورة لهـا .



الباب العاشر

الثورة الجزائرية



لقد كانت مفاجأة للجميع أن يعلن فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الجزائر قد أعلنت الثورة وصممت على تحرير بلادها من الحكم الفرنسى .

كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهام عن أنها قد هضمت ومثلت الجزائر، وأنها قد حولت هذا الاقليم العربى الاسلامى إلى إقليم فرنسي أوربى ، ولكن الواقع أن ضغط الأحداث الداخلية والخارجية كانا قد ساعدا على نمو ونضج الشخصية الجزائرية ، وبشكل منفصل تمام الانفصال عن الشخصية الفرنسية .

حقيقة أنه يصعب علينا فصل الثورة الجزائرية عن تلك العمليات التحررية التى انتشرت فى جميع بلدان العالم العربى ، بل وفى جميع أنحاء العالم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. ولكن نظام الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، بما استخدم من وسائل اقتصادية وسياسية ، وحتى فى ميدان التعليم ، لم يكن يبشر بقرب نشوب ثورة وطنية فى الجزائر وكان وجود عدد كبير من الجزائريين فى القوات المسلحة الفرنسية ، وفى فرنسا نفسها، وبين العمال ، يدعم من فكرة استمرار البقاء الفرنسي فى الجزائر . كما أن الافتقار إلى التمرن على التحدث بالعربية كان يظهر الجزائرى وكأنه قد فقد جزءا هاما من مقومات شخصيته الوطنية .

ولكن تكامل العوامل داخـــل الجزائر نفسها ، وتفاعلها مع القوى الاستعمارية ، وتأثرها بالحركات الموجودة فى العالم العربى ، والتى وصلت إلى حدود الجزائر الشرقية مع تونس، والغربية مع المغرب، كانت تحتم على الجزائريين ضرورة الحركة .

وما دام اللون العام للحصول علي الاستقلال فى ذلك الوقت كان

هو عمليات التحرير فان الجزائر ستسير بنفس الأسلحة للوصول إلى أهدافها .

وما دامت فرنسا كانت قد حطمت القيادات الطبقية الموجودة فى الجزائر فى فترة المائة وثلاثين عاما من استعمارها للبلاد ، ومادامت قد حولت الجزائريين إلى طبقة كبيرة من القوى العاملة الكادحة ، فلا شك بعد ذلك فى إشتداد ظهور اللون الشعبي الواضح للثورة الجزائرية ، ولعملية تحرير الجزائر .

وتعتبر ثورة الجزائر فريدة فى نوعها ، وفى تصميم رجالها على تنفيذ ماعاهدوا الله عليه ، وحتى فى المحققات التى وصلوا إليها .

الفصل الثامن والثلاثون

حتمية الثورة وظروفها

كانت السياسة التى سارت عليها فرنسا فى الجزائر، منذ أن وطأت أقدامها هذه البلاد تقوم أساسا على محاولة محو الشخصية الجزائرية، واخضاع الاقليم بالقوة، وجعله ميدانا للاستغلال الصريح للمستوطنين والمستغلين وصغار وكبار الموظفين الفرنسيين. وأباح الفرنسيون لنفسهم كل شىء فى هـذا الاقليم، فى الوقت الذى إدعوا فيه أنهم قد حولوه إلى قطعة من أوربا. والواقع أنه لم تمض عشر سنوات على بعضها دون أن تشهد الجزائر ثورة ضد الحكم الفرنسى، ولكن فرنسا كانت تكبتها بطريقة أو بأخرى. ومع تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الجزائر فى الفترة الواقعـة بين الحربين العالميتين، أخذت الاحزاب السياسية فى العمل فى الجزائر. ولكن جمود السياسة الفرنسية، وخاصة فى الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية كانت عاملا أساسيا، عاون مع غيره من العوامل، وخاصة حركة انتشار روح الحرية والتحرر فى العالم بشكل عام، والعالم العربى والشمال الافريقى بشكل خاص، إلى الوصول إلى اصطدام بين الفرنسيين والجزائريين. ولقد حتمت ظروف التطور الطبيعى هذا الصدام الذى أخذ شكل الثورة المسلحة، دامت فرنسا قد اعتبرت الجزائر جزءا لايتجزء من الوطن الأم. وكانت حرب التحرير، واقوى حرب تحرير شهدتها اقاليم المغرب الكبير، أو حتى اقاليم العالم العربي، إذ أنها كانت عميقة فى معركتها، ولها أهداف واضحة تصل إلى الجذور.

(۱) جمود السياسة الفرنسية :

كانت فرنسا قد شعرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الإفريقية وبداية مطالبة شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية ، خصوصا بعد أن شاركوا معهم بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازى . فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى «اتحاد فرنسى» وكأنها كانت تسخر من شعوب هذه المستعمرات، بادعائها أنها ستعاملهم معاملة الند للند ، أو معاملة أفراد الأسرة الواحدة . ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنولث البريطانى ، واقتبست منه المظهر دون الجوهر . وكان الاستعمار الفرنسى فى ذلك أكثر رجعية وجمودا من الاستعمار البريطانى الذى واصل تطوره حتى يطيل من أجله ومن حياته .

أعطت فرنسا لمستعمراتها « السابقة » الحق فى إرسال عدد من النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعيـة فى فرنسا مساو لعدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين فى هذه المستعمرات . وأنشأت فرنسا مجلسا ثالثا يسمى « مجلس الاتحـــاد الفرنسى » أعطته بعض السلطات الاستشارية والاختصاصات الفنية لتوجيه أنظار الحكومة ، دون أن يكون له الحق فى إصدار التشريعات الخاصة بممتلكاتها فيما وراء البحار . ورغم اعتبار فرنسا أن الجزائر أرض فرنسية ، واعتبارها أن مقاطعات قسطنطينة والجزائر ووهران تكمل مقاطعات فرنسا نفسها ، نجد أن فرنسا ـ رغم ذلك ـ لم تحاول إعطاء الجزائر نفس الحقوق التى تمتع بهـا الفرنسيون ، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذى طبقته فى دول الاتحاد الفرنسى من حيث التمثيل النيابى ، رغم إصرارها على أن الجزائر أرض فرنسية من الناحيتين الإدارية والسياسية .

وكان الاقتصاد الفرنسى قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائرى، فعلى الجزائرى أن تستخرج المواد الخام ويرسلها إلى فرنسا لكى تتحول إلى مصنوعات ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادى آخر يساعد على تطور الجزائر وقيام الصناعة فيها ، ويفقد « الدولة الأم » مارتابت أمرها على جنيه من هذا الإقليم المستغل .

وكانت فرنسا فى حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقودا لنيران حروبها الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضى الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا . وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الاطلنطى ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ماكانت الجزائر جزءا منها، واعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية، بعد دخول فرنسا هذا الحلف .

وتشابكت كل هذه العوامل فى دفع فرنسا إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر وتسخيرها فى خدمة أغراضها الاستعمارية وأحلافها العسكرية ، وفى إعطاء فرنسا للجزائر نظاما يجمع بين الاتحاد الفرنسى وبين اعتبارها أرضا فرنسية؛ محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التى بدأت فى النمو فى بقية اقاليم المغرب الكبير، وبينها وبين الحركات التحررية العربية فى الشرق الأدنى . فتمخض هذا الوضع المعقد عن الدستور الجزائرى الذى حاولت فرنسا التمويه به على شعب الجزائر ، واستخدامه وسيلة لتفتيت الحركة الوطنية فى هذا القطر .

ومنحت فرنسا الجزائر قانونا أساسيا أبعد مايكون عن مبدأ الحرية

وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها ، إذ أنه بني على أساس كون الجزائر أرضا فرنسية . ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين فيه ، فانه ذكر أن جنسية أهله هي الفرنسية ، ولكن سمح للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية . ثم أكد هذا الدستور ضرورة تطبيق نظام خاص على الجزائر طبقا لطبيعة أرضها وحالة سكانها . وواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسي ، ووضع بذلك حدا فاصلا بين المقاطعات الجزائرية والمقاطعات الفرنسية . ثم رسم إنشاء مجلس جزائري يشترك فيه الفرنسيون والمتعلمون من الجزائريين بنسبة النصف (٦٠ عضوا) ، ويشترك فيه بقية الجزائريين بنسبة النصف الآخر ، وعلى أن تكون الرئاسة لكل من القسمين كل سنة. ومرة أخرى نجد أن فرنسا تفرق بين الجزائري المتعلم في المدارس الفرنسية، والجزائري الذي يعمل في خدمة الإدارة الفرنسية ، والجزائري الذي خدم في صفوف القوات الفرنسية ، وبين الوطني الذي حصل على ثقافة عربية . وضمت الأول إلى دائرة الفرنسيين الانتخابية ، وتركت الثاني في دائرة « الأهالي » . وحاولت بهذا إشعار المثقفين والمحاربين القدماء وموظفي الدولة الجزائريين بأنهم قد أصبحوا فرنسيين ، وكان هذا تفريقا للقوى الوطنية في الجزائر ، وعملا على تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها .

وتركت فرنسا لهذا المجلس الجزائري حق دراسة ميزانية الجزائر وحق تقديم المشروعات الاقتصادية والإجتماعية اللازمة لها . ولكنها قيدت تنفيذ الميزانية واعتماد هذه المشروعات بشرط موافقة الحكومة الفرنسية عليها . وهكذا أصبحت سلطة هذا المجلس الفعلية لا تعدو الناحية الاستشارية .

ووضع هذا الدستور مبدأ تطبيق كل القوانين الفرنسية في الجزائر ، واشترط موافقة المجلس الجزائري عليها. كما أنه سمح لمسلمي الجزائر بالاشتراك

فى المجالس التشريعية الفرنسية فى باريس ، بعدد من النواب يساوى عدد النواب الفرنسيين المقيمين فى الجزائر . واعتبر أن اللغة العربية لغة رسمية ثانية ، فى الجزائر لا فى فرنسا ، وذكر أنها ستدرس بهذه الصفة هناك ، كما ذكر أن الدين منفصل عن الدولة ، وترك المجلس الجزائرى الإشراف على تنفيذ ذلك .

لقـــد جاء هذا الدستور إذن مشوها وفى تعارض تام مع مصالح الجزائريين وأمانيهم الوطنية، ذلك أنه أصر على أن الجزائر قطعة من فرنسا وعلى أن جنسية الجزائرى هى فرنسية ، وحاول بث الفرقة بين الجزائريين، وسلبهم كل حق فعلى للتشريع . وحتى من حيث الشكل فان هذا الدستور قد أعطى لمليون أوربى حق انتخاب ستين نائبا ، فى الوقت الذى لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد .

ولقد شعر الجزائريون بخطورة هـذا الدستور وبخطورة تطبيقـه على الأمة الجزائرية ، فأخذوا فى إنتقـاده ومهاجمتـه وفضح مساوئه وشرح عجزه عن التمشى مع مصالح الشعب . فما كان من فرنسا إلا أن تحمست وراء هذا الدستور وصممت على تنفيذه بالقوة، بل واتخاذه وسيلة لضرب القوى الوطنية الموجودة فى الجزائر .

وإدعت فرنسا أنها كانت كريمة سخية مع الجزائريين ، وأنه لا يمكنها أن تعطيهم أكثر من ذلك ، حتى لايحكمها الجزائريون فى يوم من الأيام . وكان هذا من جانبها تصميما على الخضوع لنفوذ رجال الأحزاب اليمينية ، واليمينية المتطرفة، الذين زادوا من قوتهم ومن سيطرتهم على حكومة باريس على مر الأيام . وتدخلت السلطات الفرنسية فى الانتخابات لتكوين هـذا

المجلس الجزائرى ، وفى إختيار وتزكيـة الأعضاء الذين يشتهرون باللين ويوافقتهم على كل ما يعرضه عليهم الفرنسيون من قرارات . ثم تدخلت الادارة الفرنسية بعد ذلك فى الانتخابات . وبذلت كل مافى وسعها لانجاح مرشحيها على حساب العناصر الوطنية . ففاز المستقلون — وهم مرشحو الادارة الفرنسية — بثلاثة وأربعين مقعدا ، بينما لم يحصل رجال حزب إنتصار الحريات الديموقراطية — حزب الشعب سابقا — إلا على تسعة مقاعد ، أما رجال إتحاد أنصار البيان الجزائرى فانهم لم يحصلوا إلا على ثمانية مقاعد . وأصبحت غالبية الجزائريين فى هـذا المجلس الجزائرى عبـارة عن خشب مسندة ، لا يرفضون للفرنسيين بصمة ، ولا يعارضون أمامهم فى أى مشروع . فضمنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية بهذه الطريقة لنفسهـا السيطرة على الجزائر ، بل إن عناصر اليمين قد ضمنت بها عدم تطبيق روح الدستور الجزائرى نفسه . وظل هـذا الوضع قائم منذ سنة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤ ، فلم تفتح الوظائف أمام المسلمين ، ولم يحصل التعليم العربى على أى أية إعانة من الدولة ، كما أن الادارة الاستعمارية لم تتنازل عن إختصاصاتها وإشرافها على الشئون الدينية .

ورأى الجزائريون أن الاستعمار الفرنسى قد تمكن بهذا الدستور الأبتر ، وبوسائله الرجعية الفاسدة من إستغلال الجزائر وتسخيرها لمصلحة المستغل الاجنبى . وجرى كل ذلك فى وقت سرى فيه الروح الاستقـــلالى بين شعوب العالم أجمع سريان النار فى الهشيم ، وتحررت فيه دول كثيرة فى آسيا وإفريقية ، وحتى فى المناطق السوداء منها . فهل كان الجزائريون أقل تقدما من هذه الشعوب ؟ وهل كانوا أقل كفاءة فى إدارة شئون بلادهم ؟

وهل كانوا أقل كفاءة منهم فى الكفاح السيـاسى والعسكرى لانتزاع حقوقهم المغتصبة ؟

لقد اشتركوا منذ سنوات فى معـارك سياسية أظهروا فيها كفاءتهم وحرصهم على مصالح بلادهم ، وحملوا السلاح ، ودافعوا عن الامبراطورية الفرنسية ، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الأجنبى ، لقد طال الصبر وشعر الجزائريون بالتحدى وبافلاس السياسة الفرنسية ، وبدناءة الجندى الفرنسى الذى اشتركوا معه فى الدفاع عن بلاده ، وجاء بعد ذلك لكبت الشعوب المسالمة التى تطالب بحقها فى العيش فى حرية .

ولم تتورع السلطات الفرنسية عن تجديد الحملات فى سنوات ١٩٤٨ و١٩٤٩و١٩٥٠و١٩٥١ لكبت الشعور الوطنى الجزائرى ، فادعت تعقبها لبعض الفارين من وجه العدالة ، وارتكبت الأهوال والفظائع تجاه النساء والاطفال والشيوخ . وكان هذا إرضاء لمركبات نقص عملت فى نفوس الفرنسيين منذ سنوات ، ولم يكن لها من نتيجـة إلا أن تدفع الجزائريين دفعـا نحو حمل السلاح والدفاع عن الأنفس والأبناء وانتزاع الحرية المغتصبة .

وحاولت الجامعة العربيـة وأحرار المغرب الموجودون فى القـاهرة الاتصال بأحرار الجزائر ، وشعرت حكومة مصر أن أقل واجب عليها هو أن تمد يد العون الثقافى إلى الجزائر العربية . فتقدمت بطلبها وعرضها إلى الحكومة الفرنسية لإنشاء معهد للدراسات العربية فى الجزائر . وكم أثار هـــذا المشروع من عقد ومشكلات ومخاوف وأوهام أمام حكومة باريس . فوافقت فرنسا مبدئيا على إنشاء ذلك المعهـد ، كما وافقت على شخصيات الأساتذة فيـــه ، ولم يكن لها أى إعتراض على هؤلاء

الأساتذة الأجلاء، الذين لا يحملون إلا العلم والود والأخوة لبلاد المغرب الكبير . ولكنها عادت ورفضت إعطائهم تأشيرة الدخول إلى الجزائر ، رغم ترحيبها بهم للمجيء إلى فرنسا . وأردفت السلطات الفرنسية بذلك حركة تنكيل برجال الجزائر الأحرار ، فادعت أنها قد وضعت أيديها على مؤامرة رتبها حزب إنتصار الحريات الديموقراطية (الشعب سابقا) وشنت حملة كبيرة على مراكزه للبحث عن المنظمة السرية التى نظمها الحزب، وتهدف إلى قلب نظام الحكم. واستخدمت السلطات وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الجزائريين الأحرار ، وحكمت على أغلبيتهم بالأشغال الشاقة والسجن ، وأجبرت مصالى الحاج على الذهاب والاقامة تحت المراقبة فى فرنسا . وأبعدت هذه الوسائل بين الجزائريين والفرنسيين، وأظهرت أمام الرأى العام العالمى أن فرنسا تواصل سياسة الكبت والتعنت فى الجزائر . فزاد هذا من تصميم الشعب الجزائرى على النزول إلى المعركة .

وبدأ الجزائريون بالضغط على رجال الأحزاب ، وظهر اتجاه جديد نحو الاتحاد وجمع الصفوف ، ومقابلة الاستعمار صفا واحداً . وتمكن الجزائريون من إنشاء جبهة الدفاع عن الحرية ، وكانت عبارة عن اتحاد شعبى ، سيتطور سريعا حتى يصل إلى شكل جبهة التحرير الوطنى الجزائرى، التى ستقود معركة التحرير ضد فرنسا .

وأخذت هذه الجبهة تطالب بحل المجالس المزيفة ، والبدء بانتخابات حرة ، والاهتمام باللغة العربية ، وتنفيذ فصل الدين عن الدولة ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعن مصالى الحاج . واشترك فى هذه الجبهة حزب انتصار الديموقراطية والاتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى ، وجمعية العلماء ، والأحرار المستقلون ، والشيوعيون الجزائريون . واجتمعت هذه

الجبهة يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٥١ فى الملعب البلدى بمدينة الجزائر، وأعلنت عزمها على مقاطعة الانتخابات ، وعدم ترشيح الأحزاب المشتركة فيها أى مرشحين يمثلونها فى هذه الانتخابات . ودل هذا على عدم رغبة الجزائريين فى إصلاح الأساليب الاستعمارية الفرنسية البالية فى بلادهم ، وعدم صرف مجهودهم فى هذا السبيل ، بل ترك المجال مفتوحا للادارة الفرنسية تداس فى الانتخابات كما تشاء ، على أن تتحمل نتائج أفعالها .

وإختار الجزائريون إذن طريقا جديداً ، وهو الطريق الوحيد الباقى أمامهم ، طريق الثـورة لتحطيم الاستعمار وانتزاع الحقوق الطبيعيـة بقوة السلاح ممن أصم آذانه عن سماع صرخات هذا الشعب المطالب بحقوقه الطبيعية .

ولقد دفعت فرنسا الجزائر دفعا إلى الثورة التى تكفل للشعب الجزائرى تحقيق آماله والدفاع عن مصالحه وانتزاع حقوقه المغتصبة .

(٢) الثورة :

تعتبر العناصر الجزائرية الأولى التى شاركت مشاركة فعالة فى ثورة الجزائر المسلحة بشكل عام من بين رجال حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وخصوصا تلك التى كانت تعمل فى توافق مع لجنة تحرير المغرب العربى فى القاهرة ، بالإضافة إلى العناصر الثورية التى انضمت إليها من جبهة الدفاع عن الحرية ، ومن بقية الأحزاب الوطنية الجزائرية . وكان عـدد أعضاء حزب انتصار الحريات الديمقراطية قد إزداد ودخل فى هيئة إدارته عـدد من المثقفين الذين آمنوا بالمبادىء وبالنظم العصرية، أكثر من إيمانهم وولائهم « للزعامات » القديمة . وظهر إتجاه جديد واضح منذ إبريل سـنة ١٩٥٣ داخل هذا الحزب، وخاصة بعد أن اجتمع المؤتمر الخاص به وانتخب مجلسا

إداريا جديداً آمن أعضاؤه بالخضوع لحكم الأغلبية، أكثر من إيمانهم بتنفيذ أوامر مصالى الحاج، الذى كان تحت المراقبة فى ذلك الوقت . وأخذت هذه الأغلبية الجديدة تناقش أوامر الرئيس وتعارضه فى بعض الأحيان ، فطالب مصالى الحاج باعطائه تفويضا مطلقا ، مستندا إلى أن الوضع السياسى يستلزم رأسا واحداً ، بينما أصرت الأغلبية — وكانت مثقفة ومنظمة — على ضرورة تطبيق الديمقراطية والاشتراكية ، فأدى الأمر إلى الانقسام بين قوات هذا الحزب الشعبى الكبير قبيل إعلان الثورة المسلحة فى الجزائر .

وكانت هذه الأغلبية المثقفة المنظمة معجبة بالثورة المصرية وبالخطوات التى سارت عليها فى ذلك الوقت لتكتيل شعور الشعب وقواته والوقوف به صفا واحدا للدفاع عن حريته، ومساعدة إخوانه . وكانت معجبة بمبادىء « الاتحاد والنظام والعمل » التى أعلنتها الثورة المصرية ، ورأت أن تسير على خطاها وفى توافق معها داخل نطاق المعركة العربية بشكل عام . أما مصالى الحاج فانه كان يعتقد فى تميز القضية الجزائرية بشخصيتها العامة، وبوجود اختلاف كبير بينها وبين بقية القضايا العربية، وخصوصا فى الشرق الأدنى .

واجتمع فى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مؤتمر حزب انتصار الحريات الديمقراطية فى بلجيكا . ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية هذا المؤتمر، فقرر مصالى الحاج وأركانه فصل هذه الجماعة عن الحزب ، وتفويض نفسه عن سياسة الحزب ومسئولية توجيهها . فرد على ذلك أعضاء اللجنة المركزية بعقد مؤتمر فى الجزائر نفسها فى أواسط شهر أغسطس من نفس السنة ، وأعلنوا أن المسألة ليست مجرد مسألة زعامة، وفصلوا مصالى الحاج وأركان حربه ، وتحملوا مسئولية سياسة الحزب والسير بها نحو الثورة المسلحة .

وكان هذا الوقت هو أنسب الأوقات لإعلان ثورة الجزائر ، خاصة

وأن إنهاك فرنسا كان قد وضح بعد حرب الهند الصينية ، ونشوب الثورة عالية في كل من تونس والمغرب ، واستخدام فرنسا للقوات الجزائرية العربية في كبت الحركتين الاستقلاليتين هناك .

وحاولت الحكومة الفرنسية استخدام الجزائر سدا منيعا يفصل بين كل من تونس والمغرب ويحاول هدم الوحدة المغربيــة وتثبيت أقدام فرنسا العاتية في بلاد المغرب العربي . ولكن رجال اللجــنة المركزية من حزب انتصار الحريات الديموقراطية قرروا البدء في العمل ، وإعلان الثورة قبل أن تفيق فرنسا من مشكلاتها وتتفرغ للجزائريين . واتصلوا بمنظماتهم السرية فأعلنت استعدادها للعمل ، فاتفقوا على الساعــة الأولى من صبيحة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ لبدء التحرير وانتزاع حرية البلاد واستقلالها . واستعدت المنظمات السرية ، وأعدت ما تملكه من قطع سلاح ومفرقعات لهــذه الساعة المحددة ، دون أن تعلم بذلك سلطات الاستعمار الفرنسية .

وكانت الخطة محكمة ، وجرى تدبيرها بكل مهارة ، وانفجرت الثورة في طول الجزائر وعرضها ، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب في ساعة واحدة . وانفجرت هذه النيران في ٦٤ مدينــة وقرية في نفس الوقت ، وكانت هذه الخطة من وضع «لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل» ونجحت باشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت لكي تسترد حريتها وحقوقها . كما أنها نجحت في الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من أيدي الجنود الفرنسيين ، ومن النقط العسكرية المنتشرة في البــلاد . وكانت مفاجأة كبرى للسلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر ، التي فشلت في معرفة مراكز هذه الثورة ، واضطرت بالتالي إلى توزيع قواها في طول البلاد وعرضها ، وكان هذا في صالح الثوار .

وأخذت السلطات الفرنسية فى إلقاء القبض على الرجال الوطنيين فى كل مكان ، ولكن ذلك لم يؤثر فى عمل المنظمات السرية . فأصدرت الحكومة الفرنسية أمرها بحل حزب انتصار الحريات الديموقراطية ، وألقت القبض على كثير من رجاله ، ولكن أيديها لم تصل إلى تلك الحفنة من الرجال الذين واصلوا العمل ، ودون أن يشغلوا أنفسهم بالدعاية ، ودون أن يمكنوا الفرنسيين من معرفة شخصياتهم .

وشعرت فرنسا أنها تحارب قوى نظامية ، وشعرت بعجزها عن تعقب هؤلاء الرجال الاحرار ، فأعلنت أنهم عصابات وقطاع طرق ، لا يهدفون إلا إلى عمل الفوضى وبث الذعر فى نفوس المواطنين الصالحين . فما كان من رجال المنظمات السرية إلا أن وزعوا منشورهم الأول الذى اخص القضية الجزائرية ، ووضع كلا من الشعب الجزائرى والحكومة الفرنسية والرأى العام العالمى أمام مسئولياته . وصدر هذا المنشور الأول بتوقيع لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل ، وصدر موجها إلى الشعب الجزائرى وإلى أنصار القضية الوطنية ، موضحا تلك الأسباب العميقة التى دفعت بهم إلى شرح برامجهم ومغزى هذه الحركة التى هدفت إلى تحقيق الاستقلال الوطنى فى نطاق وحدة المغرب الكبير . وشرح هذا المنشور أن الحركة الوطنية قد دخلت مرحلتها النهائية بعد أن توفرت لها جميع شروط النجاح . لقد اتحد الشعب الجزائرى وراء فكرة الاستقلال والعمل ، وأصبح فى مقدورة المساهمـــة فى حل المشكلات الدولية وتقرير مصير المشكلة الجزائرية بمساعدة الدول العربية الشقيقة والشعوب الإسلامية ، وفى توافق مع الحركات الاستقلالية فى كل من تونس المغرب ، مما يدفع بقضية شمال إفريقية دفعا إلى الأمام لإيجاد حل عادل لها . وكانت كل من تونس المغرب قد بدأت ثورتها ، دون أن

تشترك الجزائر معها . ودقت ساعة الخطر ، وظهر أن فى استطاعة فرنسا أن تتفرغ للجزائر بعد أن نفضت أيديها من مشكلات تونس المغرب. وهكذا أصبح على الجزائريين ألا يتخاذلوا عن المبادىء الثورية ، والعمل على تحرير بلادهم بقوة السلاح وقوة الإيمان. واتخذ الثوار الجزائريون لأنفسهم لقب جبهة التحرير الوطنى ، وسمحوا بهذا لكل جزائرى أن يضم إلى صفوفهم ، بها كانت طبقته الاجتماعية واتجاهه السياسى ، ينضم إلى معركة التحرير دون أى اعتبار آخر ، ويهدف إلى الاستقلال الوطنى ، ويعمل على إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديموقراطى اشتراكى ، فى دائرة الدين لإسلامى ، مع احترام جميع الحريات الأساسية ،ودون أى تمييز بين الاديان والمعتقدات . وعليه أن يعيد الحركة الوطنية إلى طريقها الثورى الصحيح ، والابتعاد بها عن أنصاف الحلول ،والعمل على جمع شتات الشعب الجزائرى، وتصفية النظام الاستعمارى العتيق .

وهدفت جبهة التحرير الوطنيـــة الجزائرية إلى « تدويل » القضية الجزائرية ، والعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقية فى نطاقها الطبيعى الذى هو النطاق العربى الإسلامى .

وأكد هذا المنشور صداقة جبهة التحرير الجزائرية لجميع الدول التى تساند قضية الجزائر ، وأعلن احترامه لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة . أما وسائلهـا فـكانت الـكفاح والجهاد بكل الوسائل حتى تحقيق الأهداف الوطنية .

وكان على جبهة التحرير الجزائرية أن تعمل فى الداخل والخـارج ، وأن تحارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية ، وإجبار فرنسا على

الاعتراف بشخصيتها الواضحة . وكانت مهمة ثقيلة مرهقة ، وتتطلب معركة طويلة مضنية .

ولم تتراجع جبهة التحرير الجزائرية من أول أمرها عن وضع الأسس التي يمكن لفرنسا الاعتراف بها إذا ما أرادت المفاوضة ورغبت في تجنب إراقة الدماء . وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية كاملة غير منقوصة ولا مجزأة ، وأن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يمهد لهذه المفاوضات ، وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وإلغاء حالة الطوارىء ، والكف عن تعقب رجال المقاومة . ثم كان عليها — علاوة على ذلك — أن تعترف في تصريح رسمي ، بالشخصية الجزائرية بشكل يلغى جميع القوانين التي أصرت على كون الجزائر أرضا فرنسية ، رغما عن الأسس التاريخية والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التي تستند إليها الشخصية الجزائرية ، وتميز بين هذه الشخصية وبقية فرنسا .

ولم تكن جبهة التحرير الجزائرية ترغب في الأخذ دون أن تسهل على فرنسا مهمتها ، فأظهرت أنها حركة غير تعصبية ، وتعهدت بضمان المصالح الثقافية والاقتصادية لفرنسا ، ومصالح الأشخاص والعائلات الفرنسية ، ما داموا قد حصلوا عليها بطريقة شريفة واضحة . كما تعهدت بضمان ترك الفرصة أمام جميع الفرنسيين الراغبين في البقاء بالجزائر ، للاختيار بين جنسيتهم الأصلية ، وفي هذه الحالة يعتبرون أجانب بالنسبة للقوانين السارية ، وبين الجنسية الجزائرية ، فيكونون جزائريين لهم ما للأهالي من حقوق ، وعليهم ما على الأهالي من واجبات .

وعرضت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن يكون تحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر موضوع مفاوضات بين الدولتين ، على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

وأظهر هـذا المنشور أن المسألة تفوق حركة بعض العصابات وقطاع الطرق ، كما أظهر أنهـا ثورة مسلحة لا ترضى عن الاستقـلال بديلا ولا عن السيادة عوضا . وأصبحت فرنسا أمام الأمر الواقع ، وكان عليها أن تختار بين الحرب إلى النهاية وبين المفاوضة وإعطاء الحقوق لأصحابهـا . ولم يسمح لها ضعفها بانتهاج سياسة متحررة ، بل دفعها دفعا نحو التصلب وإلقاء كل قواتها فى الميدان ، لـكبت حركة ذلك الشعب المناضـل الذى يكافح من أجل حصوله على حقوقه الإنسانية ، التى ادعت فرنسا أنها منحتها للعالم منذ قرن ونصف ، ورفضت تطبيقها على أكثر الأقاليم ارتباطا بها .

وعلينا أن نسجل أن مصالى الحاج لم ينضم إلى هذه الحركة مع أركان حزبه من أنصار الزعامات الحزبية ، بل أعلن تأسيس « الحركة الوطنيـة الجزائرية » مما أثار موجـة من الاستنكار فى الجزائر وفى العـالم العربى والإسـلامى . وحاول أن يكسب إلى جانب هـذه الحركة بعض رجال المنظمات السرية ، ولكن رجال جيش التحرير أعلنوا أن الجيش واحد غير مجزء ، وهو جيش التحرير الوطنى الجزائرى ، وأن القيادة السياسية واحدة هى جبهة التحرير الوطنى الجزائرى . ودفع ذلك بالجزائريين دفعا إلى صفوف الثورة ، ولم يبق للحركة الوطنية الجزائرية إلا بعض أفراد من العمال المقيمين فى فرنسا نفسها .

وانتشرت الثورة فى كل أنحـاء الجزائر ، وقسم رجال جيش التحرير بلادهم إلى مناطق معينة ، مثل منطقة جبل الأوراس تحت قيـادة الزعيم مصطفى بن بولعيد ، ومنطقة النمامشة تحت قيادة سى صالح ، ومنطقة بلاد القبائل الكبرى تحت قيادة كريم بلقاسم ، ومنطقة الشمال الشرقى المجاورة

لتونس تحت قيادة يوسف زيغود ، ومنطقة وادى الساحل تحت قيادة عمروش ، ومنطقة وهران تحت قيادة المبروك .

أخذ رجال جيش التحرير فى مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الأسلحة والذخائر ومواد التموين اللازمة لهم لمواصلة الحرب ، كما أخذوا فى القيام بأعمال إرهابية داخل المدن الكبيرة التى امتازت على غيرها بوجود عدد من المستوطنين الأوروبيين فيها ، ووجود حاميات قوية حولها . وكان هؤلاء المستوطنين دعامة الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، واستخدمتهم السلطات العسكرية الفرنسية فى الانتقام من العرب والتمثيل بهم فى كل مناسبة يجرؤون فيها على الاعتزاز بشخصيتهم، فسلحتهم وكونت منهم فرق الدفاع الذاتى ، وتركت لهم حرية العمل فى تعذيب المسلمين واصطيادهم حسبما يشاؤون . فواصل الفدائيون الجزائريون إلقاء القنابل اليدوية على تجمعاتهم وعلى المقاهى والأندية التى يترددون عليها .
وكان رجال جبهة التحرير يعلمون أن الفرنسيين يستندون فى بقائهم فى الجزائر إلى أسس اقتصادية ومادية ، ويعتمدون على الاستغلال واستنفاذ موارد الجزائر الاقتصادية والمادية . فعمدوا إلى تخريب مزارع الفرنسيين ومزروعاتهم وإلى قتل بهائمهم وقطع أشجارهم ، فعادت هذه الخطة على الفرنسيين بخسائر فادحة ، واضطرت كثيرين منهم إلى ترك الجزائر إلى غير رجعة .

وكان جيش التحرير الوطنى الجزائرى يتألف أولا من قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وأمام السلطات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين وفى المراكز الخطرة ، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية وحملوا علم الجزائر فوق أكتافهم . وكان معظمهم من المحاربين

القدماء الذين شاركوا فى الحرب العالمية الثانية وفى معارك الهند الصينية ، وانضم إليهم آلاف من رجال المشاة الجزائريين الذين كانوا فى ذلك الوقت فى القوات الفرنسية فى الجزائر ، وفروا بأسلحتهم وذخائرهم ، وانضموا إلى جيش التحرير النظامى ، فى سريات بل وفى كتائب بأجمعها ، مما اضطر فرنسا بعد ذلك إلى سحب بقية هذه القوات المسلحة من الجزائر وإرسالها إلى شرق فرنسا وإلى ألمانيا الاتحادية ، وإرسال قوات فرنسية أخرى بدلا منها . ولكن جيش التحرير الوطنى الجزائرى كان قد كسب ما يزيد على ١٠٫٠٠٠ جندى وطنى بين صفوفه ومعهم أسلحتهم . وأخيراً ، فقد اشتمل هذا الجيش على عدد من « المجاهدين » المتطوعين الذين جاءوا للانتقام مما أوقعه الفرنسيون بأهلهم وذويهم ، وحاولوا أن يستردوا حقوقهم وينتزعوا من الغاصب حقوق أبنائهم فى العيش. وكانوا لا يملكون الكساوى الرسمية ، ولم تكن إمكانيات جيش التحرير تسمح باعطائهم الأسلحة ، فقبلوا الجهاد متسلحين بايمانهم وبخناجرهم الصغيرة ، وعملوا على قتل الجنود الفرنسيين للحصول على أسلحتهم وذخائرهم ، حتى ينضموا إلى صفوف جيش الثورة النظامى .

وإمتاز جيش التحرير الوطنى الجزائرى باحتياطى كبير يتكون من بضع مئات من الآلاف الذين انتظروا دورهم للاشتراك فى شرف تحرير بلادهم ، والذين لم يحل بينهم وبين تحقيق أهدافهم إلا ندرة الأسلحة .

وتكونت القيادات فى الجزائر من مناطق مختلفة ، تخضع كل منها لقائد مسئول يعمل مع أركان حربه وفى توافق مع « المندوب السياسى » الذى يمثل جبهة التحرير فى هذه المنطقة . وتركت القيادة لكل منطقة إستقلالا كبيرا فى تصريف أمورها ، على أن يكون ذلك فى إنسجام مع الخطة

العامة للقيادة العليا . ولقد وقف الشعب الجزائرى مع جيش التحرير الوطنى ومع جبهة التحرير الجزائرية فى هذه المعركة الطويلة المضنية ، فعاونها بالمال والخدمات والتموين . واشتركت كثيرات من بنات الجزائر وفتياتها إلى جانب الرجال فى هذه المعركة ، وعمل بعضهن فى التمريض وقيادة السيارات وسلاح الاشارة ، وحمل البعض الأخر البنادق والمدافع الرشاشة ، ونزلن بها إلى أرض المعركة . وإمتنع الجزائريون عن دفع الضرائب للسلطات الفرنسية. وسلموا هذه الأموال إلى المندوبين السياسيين لجبهة التحرير . ولم تر الجزائر من قبل ، بل نستطيع أن نقول لم تر أجزاء كثيرة من العالم، مثل هذا الروح الثورى الذى اندلع واشتعل وشب عاليا وتأجج فى روح هذا الشعب ودمائه . فلم يمض وقت طويل حتى انضم إلى هذه الثورة فتيان فلم يزد عمرهم عن اثنى عشر عاما ، حملوا السلاح ونزلوا إلى الميدان ، وكأن لهم خبرة سابقة ومران طويل فى فنون الحرب. وانضم إلى جبهة التحرير الجزائرية عدد كبير من الأطباء الجزائريين ، عملوا سرا فى أول الأمر ، وعالجوا المرضى من المجاهدين ، ثم تركوا وظائفهم ومستشفياتهم وخرجوا إلى الجبال لتأدية واجبهم الوطنى بين المجاهدين . وجاء بعدهم الأساتذة ورجال القانون، بل وحتى التجار وكثير من الزراع . وانضم إلى الجبهة رجال الجمعيات السياسية فى الجزائر ، من أنصار البيان إلى إلى جمعية العلماء ، الشيوعيون الجزائريين . وظهر أمام العالم أجمع أن الجزائر فى ثورة ، وأنها ثورة سياسية وإقتصادية وإجتماعية فى نفس الوقت .

ونظمت جبهة التحرير الوطنية صفوفها، ووفقت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية وبين جيش التحرير فى الجزائر نفسها من ناحية أخرى.

وأصبحت القاهرة هى مركز هذه الجبهة فى الخارج . وعمل محمد خيضر فيها مع أحمد بن بيللا على تسيير أمور جبهتهم . وإنتشر أعضاؤها فى بلدان العالم يشرحون قضيتهم ، إن إحتاج الأمر إلى شرح ، ويطلبون العون من الشعوب والحكومات المتحررة والصديقة . وعمل فى هذا الميدان كل من محمد يزيد والحسين آيت أحمد وبوضياف والأحول والدكتور محمد أمين الدباغين وأحمد بودا وأحمد توفيق الدني وفرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمن قيوان وعبد الحميد مهرى ومحمد بن يحيى ومحمد إبراهيم. ونرى من هذه الأسماء أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد تكونت بالفعل من كل رجال الأحزاب السياسية فى الجزائر . ولكن السلطة الفعلية ظلت فى أيدى مجلس الثورة الجزائرية الذى سيطر على كل من جبهـــة التحرير وجيش التحـرير ، وكان مركزه فى كل مـكان ما بالجزائر نفسها .

وأقلق جيش التحرير الوطنى الجزائرى مضاجع الفرنسيين فى الجزائر وقام بتحرير أجزاء كثيرة من بلاده ، وحرم على القوات الاستعمارية السير فى كثير من الطرق الـكبيرة . ثم عمل على تنظيم الأراضى والمناطق التى حررها من الفرنسيين ، وأقام فيها إدارة حكوميه منظمـة . ووصل به به الأمر فى أوائل سنه ١٩٥٦ إلى إقامة سلطـة الدولة الفعلية على منـاطق كثيرة فى شرق الجزائروسطها وغربها، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل فى هذه المناطق ، وخاصة فى منطقة جبال الأوراس ، التى أقاموا فيها محطة إذاعة لاسلكية أخذت تحدث الجزائريين باسمهم ، وتدعوهم إلى مواصلة الكفاح .

وأيقن العالم أجمع فى هذا الوقت أن أيام فرنسا فى الجزائر قد أصبحت

معدودة ، وكم من مجند فرنسى رفض السفر إلى الجزائر لمحاربة الوطنيين المجاهدين من أجل حقوقهم الطبيعيـــة . وكم من فرنسى هرب بسيارة مشحونة بالأسلحة والذخائر وانضم بهـا إلى صفوف الثوار . كانوا من الفرنسيين ، ولكنهم إعتقدوا في عدالة القضية الجزائرية . وزاد الطين بلة تدهور الأحوال المالية فى فرنسا ، وإحتياج الحكومة الفرنسية إلى القروض لمواصلة فرض نفسها على الجزائر . ولم يختلف إثنان من الجزائريين في هذا الوقت على ضرورة مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية . وأخـذ العمال الجزائريون فى فرنسا ويواصلون وينظمون صفوفهـم ويوزعون المنشورات ، ويتلهفون على قراءة « المجاهد » جريدة جبهة التحرير الوطنية. وإقتطعوا من أرزاقهم ، وعملوا ساعات إضافية فى المصانع والمناجم وتبرعوا بدخلها لثورة بلادهم . ووصل السلاح من كل مكان ، ومن أيدى الجنود الفرنسيين ومن المصانع الفرنسية نفسها ، مادام الجزائريون يدفعون الثمن.

ولكن العناصر اليمينيـة المتطرفة واصلت الضغط على حـكومة باريس لدفعها إلى الاستمرار فى حرب الافناء ضد الشعب الجزائرى . وتعاون فى ذلك كل من الصهيونية والرأسمالية والاستراتيجية الأمريكية . فاعتقدت فرنسا أن لهـا حلفاء يسندونها ضد العرب ! فواصلت حربها الاستعمارية التى اتسمت بروح الضعف وإمتلأت بالتعذيب والتخريب ، واتخذت شكل الإبادة والإفناء .

(٣) التدمير والتعذيب والابادة : —

ماأن شعرت الحكومة الفرنسية بقوة ثورة الجزائر حتى أسرعت بارسال الامدادات الحربية لقمع الثورة الشعبية فى هذا الاقليم . وإشتملت هذه الإمدادات على وحـدات وفرق بأكملها من الأسلحـة البرية والبحرية

والجوية . وأخذت هذه القوات تبنى معسكراتها فى كل مكان، كما احتلت المدارس التى رفض الجزائريون إرسال أبنائهم إليها .

وإعتقدت فرنسا أن فى إستطاعتها القضاء على الثورة الجزائرية، وخاصة بعد أن نفضت أيديها مؤقتا من مشكلات تونس والمغرب، ولكنها سرعان ماوجدت أن الثورة تزداد كل يوم ناجحا . وسحبت جزءا من قواتها من هذين الاقليمين الأخيرين ، وخاصة من الجنديين العرب ، لكى تواجه بهم إخوانهم العرب الثائرين ، ولكنها وجدت أن كثيرا منهم قد عمدوا إلى للفرار ، وإلى الانضمام إلى الثوار فى معاقلهم . خرجوا فرادى وجماعات ، بل وفى سرايا وكتائب بأكملها ، وحملوا معهم كل ماتمكنوا من حمله من أسلحة وذخائر،شحنوها فى سيارات النقل وصعدوا بها إلى الجبال، وإضطرت فرنسا إلى إستدعاء الاحتياطى الفرنسى ، وكانت هذه مسألة أثبتت إنقسام الرأى العام الفرنسى على نفسه بين رجعيين مستعمرين،ومتحررين لا يرغبون فى كبت حريات الشعوب الأخرى . وشهدت الصحافة فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ حوادث فرار الجنديين الفرنسيين أنفسهم وإيقافهم للقطارات العسكرية التى تقلهم إلى موانىء الجنوب ، وتفرقهم فى المزارع وفى كل اتجاه ، رغم ارتدائهم الزى العسكرى ، وحملهم للعلم الفرنسى . كان من بينهم الطلبة والعمال والمثقفون ، وشعرت الحكومة بأن الأمر يخرج من أيديها وأن جزءا كبيرا من الرأى العام الفرنسى يؤيد إستقلال الجزائر، أو على الأقل يعارض إستغلال الحكومة لها فى حرب استعمارية لا يجنى من وارئها إلا حفنة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار رجال الأعمال والاستعمار .

ووضعت الحكومة الفرنسية ـ بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية فى

شمال إفريقيه ـ نظاما لتدريب هؤلاء المجندين ، واستخدمت فى ذلك سلاحا نفسيا ، واتهمت المتحررين بالخور والفزع وعـدم الرجولة ، وأصرت على تدريبهم بحيث أخرجت من بينهـــم جنودا متطرفين ، لا يراعون قوانين الحرب ، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملائهم القدماء . وهكذا سيلعب هؤلاء المجندون أكبر دور رأته الحروب العالمية فى التعذيب والإبادة .

ولقد شعرت الأحزاب اليسارية الفرنسية بعدم رغبة أغلبية الشعب الفرنسى فى مواصلة هذه الحرب الاستعمارية ، فحاولت الإفادة من هـذا الموقف ، وخاصة الحزب الاشتراكى الدولى ، الذى أعلن على رأس برامجه فى انتخابات سنة ١٩٥٥ الاعتراف بالشخصية الجزائرية . ولقد نجح هذا الحزب بالذات فى الانتخابات واستطاع أن يحصل على أغلبيـة لم تتوفر له من قبل ، نتيجة لإعلانه عن هذه السياسة . وتولى الحـكم جى موليه الذى أسرع بارسال الجنرال كاترو وزيرا فرنسيا مقيما فى الجزائر ، كتمهيد لجس نبض الوطنيين ، ثم الدخول فى مفاوضات معهم ، وإعطائهم بعض حقوقهم التى يطالبون بها .

ولكن الأحوال تغيرت فى فرنسا بسرعة كبيرة نتيجة لضغط كل من رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكومة . واتهم رجال الاستعمار الجمهورية المصرية باشعـال ثورة الجزائر ، إنكاراً منهـم للاعتراف بالشخصية المتميزة والوطنية لهذه الثورة . كما استغل اليهود حركة اليقظة العـربية الـكبرى التى انتشرت فى الشرق الأدنى ، وما تلاها من شراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقيـة ومن ظهور إسرائيل بمظهر العـاجز ـ استغلوا ذلك للضغط على حكومة الاشتراكيين والسير بها فى سياسة لا تؤدى بها إلا إلى الاصطدام مع القوى العربية فى الشرق الادنى وفى الجزائر . وظهر

عداء الحزب الاشتراكى الفرنسى واضحا للعناصر الشيوعية التى حاولت الانتصار عليه فى فرنسا نفسها ، والتى انضمت إلى قوات جيش التحرير فى الجزائر ، والتى رحبت بتهديد مركز إسرائيل فى الشرق الادنى . فتبلور الموقف عن تكتل الحزب الاشتراكى الفرنسى مع العناصر الرأسمالية والصهيونية الاستعمارية فى فرنسا ، ورتبوا صفوفهم لمعركة مع العرب، ومع العناصر اليسارية المتطرفة .

وزار وزير الخارجية الفرنسية فى أوائل عام ١٩٥٦ الجمهورية المصرية، وتباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر فى أمر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين، ووقف إمدادهم بالأسلحة والذخائر ،وكأن الثورة الجزائرية لم تكن انتفاضة كبرى شارك فيها كل رجل وأمرأة بل وطفل فى الجزائر. وتوالى ظهور مركبات النقص الفرنسية فى الميدان الدولى بشكل يتنافى مع أبسط مبادىء الدبلوماسية والاتزان .

وعرض كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة عقد مؤتمر فى تونس مع قادة وزعماء الثورة الجزائرية ، ومهدا بذلك للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا ، وعملا على إعطائها الفرصة لستر عملية تقهقرها بلباقة . وحضر بعض زعماء هذه الثورة إلى الرباط ، وتباحثوا مع ملك المغرب ، ثم استعدوا للسفر سويا إلى تونس . وكانت إدارة المخابرات الفرنسية قد أعدت عدتها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسى الأصل . وبدلا من أن تصل طائرة القادة الجزائريين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر ، حيث كانت السلطات الفرنسية فى استقبالها بالمدافع الرشاشة . ونجحت فرنسا بهذه العملية فى وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية ، واستولت على كثير من أوراقهم ، وجندت الاخصائيين لحل رموزها ؛ ثم بدأت حملة اعتقالات

واسعة بين العناصر الجزائرية الحرة الموجودة فى الجزائر وفى فرنسا نفسها.

وكانت صدمة عنيفة لتنظيم الثورة الجزائرية فى ذلك الوقت . وكانت صدمة للعرب والمسلمين والرأى العام العالمى فى الشرق والغرب . واعتقدت فرنسا أن فى استطاعتها القضاء على ثورة الجزائر فى فترة وجيزة . ولكن حسن تنظيم هذه الثورة ونبوعها من قلوب ورءوس ودماء كل الجزائريين خيب هذه الآمال .

واعتقدت الحكومة الفرنسية - التى كانت تقاسى من عقدة نفسية اسمها العرب - فى التفكير فى توجيه ضربة قوية إلى حكومة القاهرة نفسها ، حتى تضمن هدوء الحال فى شمال إفريقية .

ولعبت فرنسا وكبار المموّلين فيها ، ومعظمهم من اليهود ، دورا خطيرا فى سحب الكتلة الغربية لاقتراحها تمويل مشروع السد العالى . وانتهزت فرصة تأميم شركة قناة السويس ، وحاولت تغيير الأوضاع ، ومهاجمة نظام التأميم ، رغم أنها كانت من أكبر الدول التى نادت به ، والتى طبقته فى بلادها . ولعب بورجيس مونورى ، وزير الحربية الفرنسى ، دوره مع آبل توما ، وكيل الحربية الفرنسية اليهودى ، والترتيب أمر الهجوم الثلاثى على قناة السويس . وكانت مصالح جى موليه وحكومته فى شركة قناة السويس تقل عن مصالح الخزانة البريطانية ، ولكنه كان أكثر نشاطا من إيدن ، فسافر إلى لندن ، وقابل بن جوريون ، وأعد محطات الإذاعة من قبرص ، كما أعد نخبة من مأمورى المراكز الفرنسيين الذين طردوا من المغرب لكى يديروا بهم شئون منطقة قناة السويس بعد احتلالها .

وانتقلت معركة الجزائر بالنسبة للحكومة الفرنسية من الجزائر نفسها إلى الشرق الأوسط وإلى منطقة قناة السويس ، انتقلت عسكريا وسياسيا .

ولم تخف صحف اليمين المتطرفة فى فرنسا اتجاهها وهو أن القضاء على الحركة الثورية التحررية فى القاهرة سيقضى بالتالى على ثورة الجزائر .

وأرادوا تسديد سهمهم إلى قلب العروبة النابض ، إلى القاهرة ، وإلى أكبر حركة هدفت إلى انتزاع حقوق الشعوب من المغتصبين ، إلى تأميم شركة قناة السويس وإرجاعها إلى الشعب المصرى . ولكن فرنسا وانجلترا وضعتا كل أوراق لعبهما مكشوفة بهذا الهجوم العسكرى ، إذ لم يكن فى استطاعتهما القيام بأكثر من ذلك . ولكن المصريين هبوا للدفاع عن حقوقهم التى وجدوا أخيرا من يرجعها إليهم .

وتكتل الشعب المصرى ، وتكتل معه إخوانه العرب الأحرار فى جميع أقطار العالم . وصوتت الأمم المتحدة بانسحاب القوات المعتدية من منطقة الشرق الأوسط ، وصوتت باجماع الآراء ، ولأول مرة فى تاريخها . فعادت القوات الفرنسية من حيث جاءت وهى تشعر بذل الهزيمة وبحقدها على العرب . ورأت فرنسا انهيار إيدن فى انجلترا فصممت على الصمود وكأن كبرياءها قد خدش . صممت على البقاء فى الجزائر ، وعلى اتخاذ كل الوسائل الممكنة للبقاء فيها حتى ولو تطلب الأمر إبادة سكانها .

وكان على الشعب الجزائرى أن يصمد فى الميدان وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الإدارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لا يقيمون أى وزن للقانون وللقيم الإنسانية التى تشدقوا بأنهم كانوا أول من أعلنها .

وبدأت حرب الابادة الشاملة ، وبدأت بالتدمير . ولم يحاول المشاة الفرنسيون القيام بهذه العملية لجبنهم عن مواجهة الأهالى ، فتركت القيادة هذا العبء على كاهل القوات الجوية التى أخذت فى تدمير القرى فى كل

مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون . وأبيدت قرى عربية جزائرية بأكملها، وكان الجيش الفرنسي ينتقم من الأهالى العزل ومن الشيوخ والنساء والأطفال الذين صمموا على الحياة الحرة الأبية . وكم من قرية أحرقت وادعى الفرنسيون أنها كانت ملاذا للمجاهدين . وازدادت هذه العمليات اتساعا مع مرور الوقت ، وأخذت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها ثم تضربها بقنابل الطائرات والمصفحات ، وتتلو ذلك باشعال النار فى بقاياها . ونظم العسكريون الفرنسيون تجويع مناطق بأكملها، وذلك بمنع التجول فى الطرقات المؤدية إليهـا ليحولوا دون وصول المؤن ، ثم يمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد باطلاق النار بمجرد رؤية أى كائن يتحرك . طبقوا ذلك بكل قسوة ، ومنعوا حتى الأدوية من الوصول إلى الجزائر . ووصلت بعض أنباء هذه الحرب إلى الرأى العام العالمى فى الوقت الذى تشدقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطتها قد عادا وسيطرا على الجزائر .

وازداد الخرق على الراقع، وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحـــالة الاقتصادية فى فرنسا فى كثير ممن اعتقدوا أن الجزائر هى أساس كل ما ينزل ببلادهم من مصائب . وأعطت الحرب الاستعمارية التى جندت لها الحكومة الفرنسية أركا نحرب قوية وموطارجال الاستعمار بآلاف الملايين من الفرنكات ، نتائج ملموسة اتسمت بالفظاعة ، ودلت على استفحال اضطراب نفسية الفرنسيين . أصبح عـدد من هؤلاء الشبان الذين حاولوا فى الماضى الهروب من الخدمة فى الجزائر يفتخر بعـد عودته بالأساليب التى شارك بها فى تعذيب المجاهدين الجزائريين وفى قتل الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ . وكانوا قد تركوا بلادهم وهم فى

سن العشرين ، واعتقدوا أن فى مقدورهم إجبار حكومتهم على وقف الحرب الاستعمارية فى الجزائر . ولكن سرعان ما وجدوا أنفسهم تحت قيادة ضباط صف وضباط قضوا حياتهم فى المستعمرات ، وكان مثلهم الأعلى التنكيل بالأحرار وإرضاء نزعات وحشية فى نفوسهم ، بدعوى الاحتفاظ بالعلم الفرنسى مرفوعا على الجزائر . وأصبح المارسييز وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة فى عصر الثورة الفرنسية نشيداً استعماريا يدل على تصميم الفرنسيين على البقاء فى الجزائر بقوة السلاح وبحرب إفناء عامة ، رغم تصميم الشعب الجزائرى على انتزاع حريته واستقلاله . ولم يتورع الاستعماريون عن اتهام ثورة الجزائر باتهامات مختلفة ، وتعبئة الرأى العام الفرنسى لكى يواصل دفع الضرائب وإرسال أبنائه اللازمين لهذه الحرب . اتهموها بأنها حركة إسلامية متعصبة تسعى إلى إخضاع أوربا لشعوب متبربرة ، واتهموها بأنها حركة عربية معادية لكل الأجناس الأخرى ، بل اتهموها بأنها حركة شيوعية تهدف إلى إستنزاف موارد فرنسا والسير بها إلى الفقر والضعف ، تمهيدا لحكم الشيوعيين . وتناسوا أنها حركة عربية اشتراكية ، لا تهدف إلا إلى خير الجميع بما فيهم فرنسا نفسها ، ولا تنشد إلا العيش فى سلام ، ولكن وهى متمتعة بحقوقها وترفرف الحرية على أراضيها .

واتخذت السلطات الفرنسية من التعذيب ، بعد التدمير ، سياسة لها فى الجزائر . وأخذت تتفنن فى هذه الناحية ، دون رحمة ولا إنسانية . وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها تجاه هذا الشعب المجاهد . وكان منهم العسكريون والقانونيون ، بل ورجال الدين . كتب شربير وسيمون وجان لاكولتر ، وموريس جارسون ، نقيب المحامين فى فرنسا ، عن هذه الأعمال ، وفضحوا تصرفات حكومة بلادهم أمام الرأى

العام الفرنسي والعالمي . كما كتب الكاثوليكيون الأحرار ، وكانوا لا يسعون إلا إلى أن يقوم الرأى العام الفرنسى نفسه بوضع حد لهذه الأساليب التى تهدم قيمة فرنسا فى أعين العالم ، ووقف هذه الحرب المدمرة التى تقضى على زهرة شباب فرنسا وتفلس خزانتها . كانوا قلة بين الفرنسيين، وكانوا ضعفاء أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين . ولكنهم واصلوا كفاحهم بطرقهم ووسائلهم ، وأثبتوا أن حكومة فرنسا لا تمثل الرأى العام فيها، وأنها تستغل البلاد مع أعوانها من اليمينيين المتطرفين لخدمة مصالح بعض الأفراد والهيئات والمنظمات الغربيـة العسكرية ، مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى . ولكن حكومة باريس ظلت مسيطرة على الإذاعة ، كما كان اليهود مسيطرين على معظم الجرائد الفرنسية . ولم تمنع هذه المعارضة القوية حكومة باريس من المضى فى سياستها تجاه الشعب الجزائرى المناضل، ولا سلطاتها الاستعمارية، من تعذيب المجاهدين الجزائريين.

وعمد رجال السلطات الفرنسية فى الجزائر إلى التفنن فى أنواع التعذيب، فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم كاملة ، ويقيدون أيديهم وراء ظهورهم ، ثم يضعون رؤوسهم فى الماء المغلى ، بدعوى إرغامهم على الكلام وإرغامهم على إعطاء أسرار جيش التحرير . وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم فى أسقف الحجرات ويواصلون ضربهم على رؤوسهم المدلاة إلى أسفل . وكانوا يضعون خراطيم المياه فى أفواه الوطنيين حتى يضطروا الماء تحت الضغط المستمر إلى الخروج من جميع منافذ الجسم ، وأيديهم مكتوفة وراء ظهورهم . وأخذوا يعلقون الجزائريين من شعورهم ، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضربا ولكما وركلا بالأحذية . وأخيرا استخدموا التيار الكهربائى لكى يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفى

مواضع حساسة من أجسادهم . واستخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح ، وبمجموعات من الجنود ضد كل وطني واحد . وكانت هنـــاك الحراب والرصاص للقضاء على كل حالة ميئوس منها أو لوضع حد لخروج المعذب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة .

قام كثير من الفرنسيين بهذه العمليـات بقلوب قاسية وتخصصوا فى احترافها بدعوى تخصصهم فى الاستجواب ومعاملة المشبوهين . وتخصصوا فى نزع الأظافر ، وتلذذوا بسماع صياح الضحايا ، وأجبروا الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا . هذا علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت . وهددوا النساء بقتل أبنائهن أمامهن ، والرجل باعتداء على زوجته أمامه ، ونبذوا جانبا كل القيم الإنسانية التى أمضى العالم حياته فى بنائها منذ آلاف السنين . وأدخلوا الحراب فى أجسام الجزائريين ، وارتكبوا كثيرا مما يعجز القلم عن وصفه ، بدعوى الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . ولم تكن هناك من نتيجة منطقية لهذه المعاملة الا الفرقة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين وتصميم الجزائر بأكملها على خوض المعركة حتى النهاية . وليكن موتا شريفا واستشهادا فى ميدان المعركة .

وعملت السلطات الفرنسية فى الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر الشابة إلى الثورة ، فجندتها للعمل فى بناء المدارس وإنشاء الطرق . ولكن الأطفال الجزائريين لم يحضروا إلى هذه المدارس ، فاتخذتها لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين . وفر العمال فى أول فرصة ، وانضموا إلى المجاهدين فى الجبال . وحرمت فرنسا على العمال الجزائريين فيها عودتهم إلى بلادهم ، وأخذت تضيق عليهم الخناق وتتعسف فى معاملتهم ، وألقت القبض على آلاف منهم ووضعتهم فى معسكرات خاصة وفى الحدائق العامة تحت حراسة

المدافع الرشاشة بدعوى تحقيق شخصياتهم . ولكن هذا لم يمنعهم من الفرار في أول فرصة إلى الدول الأوربية الأخرى ، خصوصا المانيا وسويسرا وإيطاليا ، وبجوازات مرور فرنسية ، ومنها إلى تونس والمغرب ، تمهيدا للنزول إلى معركتهم التي اشتعلت منذ سنوات واحتاجت إليهم .

وعلمت فرنسا أن الرأى العام العربى والإسلامى والعالمى يعطف على قضية الجزائر ، فأحكمت النطاق حول هذا القطر المجاهد من البحر والبر ، وأساءت علاقتها مع معظم الدول المتحررة . وواصلت تدمير الجزائر بطريقة منظمة ، وحسب خطة موضوعة ومدروسة ، ومنفذة مع سبق الإصرار .

وواصلت فرنسا استخدام كل إمكانياتها الحربيــة في تدمير الجزائر . وأنشأت نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتها . وكانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف هذا المربع بالقنابل ، ويتلوه قذف المدفعية الثقيلة ، ثم يأتى دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب . وبلغت القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندى، استندت إلى مايزيد على مائتى ألف من المستوطنين المسلحين والمنظمين في المليشيا. فأصبح من السهل على الفرنسيين التصدى لأى مربع في الجزائر، إذا ماقام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافل والقضاء على رجالها أو الاستيلاء على الإمدادات منها. وجرى كل هذا دون أن تسمح فرنسا لمراسلي الصحف والمجلات برؤية مايجرى في هذه المنطقة المحاصرة . ولكن نافذه صغيرة ظلت مفتوحة على العالم الخارجى يمكنه منها أن يرى صورة مصغرة لما يجرى هناك ، وهى قرية سيدى يوسف التونسية الواقعة على الحدود مع الجزائر . ولم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقنابل الطائرات ، ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات ، وخطف الأهالى منها بدعوى أنهم من

الجزائريين . ورأى العالم تدمير هـذه القرية ، رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دول أخرى .

وأخيرا ، فان فرنسا قد أنشأت منطقة محرمة فى شرق الجزائر تمتد من عنابة فى الشمال حتى نفرين فى الجنوب ، وتفصل بهـا الجزائر عن تونس . وأقامت لها خطا من الاسلاك الشائكة يبلغ طوله أربعمائة كيلو متر ، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين كيلو مترا من الحدود التونسية. وكان هذا هو خط موريس ، وزير الحربية الفرنسي الذى قرر تزويده بأجهزة الرادار التى تفتح نيران المدفعية لمجرد مساس أى شىء بالاسلاك الشائكة . وجاء بعده شابان دلماس الذى قرر إخلاء هذه المنطقة من السكان واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية . وبلغ سكان هذه المنطقة حوالى ثلاثمائة ألف جزائرى ، وظهر أن قرار الحكومة الفرنسية لم ينتج إلا عن تطرف فى سياسة الابادة . ولم يكن أمام الجزائريين سكان هذه المناطق إلا محاولة الفرار أفواجا للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والمجاعة . إلا أنهم وجـدوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المرابطة على الحدود التونسية ، فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والموت ، مالم يسعدهم الحظ باجتياز الحـــدود والالتجاء إلى تونس . وكان معظمهم من النساء والشيوخ والاطفال . أما من كان يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى إخوانه المجاهدين فى الجبال ، وحاربوا بكل ما وجدوه من أسلحة وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين أنفسهم لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم. ولقد زادتهم القسوة الفرنسية تشبثا بمبادئهم ومطالبهم العادلة، وأيدتهم كل الشعوب والدول المتحررة الناهضة ، وعلموا أن معركتهم هى معركة كل شعب متحرر ، فواصلوا الكفاح ، واستعذبوا الاستشهاد .



الفصل التاسع والثلاثون

استمرار الثورة

لقد إستمرت الثورة نتيجة لاستمرار القوات الفرنسية في الحرب في هذا الاقليم، ونتيجة لاستخدامها وسائل مادية ومعنوية ضد ثوار الجزائر. وكان العثور على البترول في الجزائر مما يشجع الفرنسيين على البقاء هناك، وعلى إستمرار الحرب. وكذلك كان موقف الولايات المتحدة، ومعوناتها التي تعطيها لفرنسا داخل نطاق حلف الأطلنطي.

(١) الصحراء والبترول :-

إزداد إهتمام فرنسا بالجزائر مع إستمرار حرب التحرير الوطنية في هذا القطر العربي. وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين، خصوصا من ذوي الاتجاهات اليمينية في فرنسا، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية في هذا القطر، وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسي بضربة عنيفة، ويجعل فرنسا دولة في المرتبة الثالثة أو الرابعة، تعتمد على غيرها في المواد الخام وفي التسويق إلى درجة كبيرة.

ومع إزدياد هذا الاتجاه، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء في الجزائر لتدعيم سلطتها هناك. كما أخذت تشجع الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية في الجزائر وفي الصحراء الكبرى، والتنقيب عن المعادن والبترول فيها. وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة تتزعم حركة السوق الاوربية المشتركة، وتحاول بكل وسائلها إدخال

إمبراطوريتها الافريقية ، ومنها الجزائر ، داخل هذه المنظمة الاقتصادية الاقليميـة .

أما عن تشجيع حركة الاستيطان ، فانها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم الفرنسيين أعرضوا عن الاقامة فى هذا القطر الذى يحارب من أجل إستقلاله . ولم يكن من السهل على الفرنسيين إستغلال رؤوس أموالهم فى الجزائر مادامت الحرب قائمة وتهدد كل نشاط جديد يقوم به الاستعماريون. بل إن عددا كبيرا من المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر قد اضطروا إلى إلى الخروج منها إما إلى فرنسا وإما إلى دول أمريكا اللاتينية ، وإلى كندا. وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التى هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسى وتمكين الأوربى من إستغلال موارد الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب عن المعادن والبترول أعطى نتائج مباشرة أثرت بالتالى فى أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية ، وأعانت حكومة باريس على الارتكاز اليها لاظهار أهمية المعركة التى تخوضها أمام حرب التحرير ، وتحـاول الضغط على دافعى الضرائب وعلى الشبيبـة الفرنسية لمواصلة تضحياتهم فى سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البترول فى أماكن مختلفة من الجزائر ، وجدته فى حاسى رمل وحاسى مسعود وفى عجيلة . كما وجدت حقولا للغاز فى عين صالح .

وأخذت الحكومة الفرنسية تتشدق بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلة إقتصادية وإنسانية ! ! إدعت أنها قد بذلت مجهودات فائقة فى ميادين البحث والتنقيب، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد فى تعداده بسرعة، وأنه تحتاج إلى من يأخذ بيده لمساعدته فى إستغلال موارده الطبيعية ، وفى ضمان

مستقبل افضل لأبنائه . ونشرت فرنسا هذه الادعاءات في المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم المتحدة ، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل وجاءت لمساعدة الجزائريين حقا . أما في فرنسا نفسها فقد إنتشرت الدعاية بأن خسارة الجزائر تعني التخلي عن ثروة الصحراء ، وصرح الوزراء بأن إنتاج البترول سيصل في عام ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وحددوا هذا الانتاج السنوي بأربعة عشر مليون طن في عام ١٩٦٠ ، وبخمسة وعشرين مليونا من الأطنان في عام ١٩٦٢ . وهكذا أصبحت صحراء الجزائر تعني وما تحتوي عليه من ثروات من أفضل المواضيع التي يتناولها الفرنسيون في دعايتهم ، وفي تبرير مواصلتهم للحرب ، وفي إيهام الشعب الفرنسي بأن مستقبل بلاده الاقتصادي قد أصبح مرتبطا بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر . وأثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين للحرب ، وأوهمت بعض رجال الأعمال بأن مصلحتهم تتلخص في استمرار المجهودات الحربية الفرنسية في هذا القطر الثائر . وكم من مقال كتب في الصحف عن قيمة ثروة الصحراء ، وكم من موضوع تناوله المؤلفون أو المتحدثون في الاذاعة بهذا الشأن .

ولقد نجحت هذه الحملة الدعائية الحكومية إلى درجة كبيرة ، في الوقت الذي وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال . وزاد حماس الجمهور في فرنسا لمواصلة الحرب ، وارتفعت قيمة أسهم البترول ، رغم أن تقرير الخبراء لكمية البترول في الصحراء جاء معتدلا ومتنافيا مع المبالغة التي قدم بها رجال الحكومة هذا الموضوع الى الرأي العام .

والظاهر أن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر

والصحراء إلى درجة أن إقتنعت هى نفسها بهذه المبالغة . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمكن إنتزاع الجزائريين لاستقلالهم ، فأخذت ترسم المستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الاولى تقع فى الشمال وتمتد إلى مسافة مائتى ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحتفظ باسم الجزائر ، والثانية هى بقية إقليم الجزائر ، مع واحات الجنوب والصحراء وضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية التى تديرها فى موريتانا وفى شمال السودان الغربى وفى منطقـــة تشاد وأسمتها باسم « المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء » . وكانت فرنسا قد أخـذت ترتب الامر حتى لا تفقد إلا المنطقـة الساحليـة من الجزائر ، بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها . وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية فى إعداد مشروعات لتقسيمها إن اقتضت الضرورة الى مناطق يكثر فيها المستوطنون ، وأخرى يكثر فيها اليهود ، وثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يعلنوها دولة لهم . درست هذه المشروعات على أنها مشروعات اجتماعية لحل مشكلات السكان، ولكنها كانت فى حقيقة الامر مشروعات سياسية واضحة، وتستند الى أسس اقتصادية لا يمكن التعامى عنها .

ومع إزدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية الجزائرية ازداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بسلطتها المطلقة عليها . ووضح ذلك فى تفتيشها للسفن المارة فى وسط البحر المتوسط، وكأن مياه الجزائر الاقليمية ـ حتى إذا فرضنا جدلا أنها خاضعة لفرنسا ـ قد امتدت الى أكثر من مائتى ميل من الساحل . كما ظهر هذا فى فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التى تعمـــل فى

الصحراء ، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى فى هذه العمليات . وكان هذا تشبثا من فرنسا بفرنسية الجزائر والصحراء أكثر من تشبثها بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

وثبت أن نوع البترول الموجود فى الجزائر ممتاز ، لقلة كثافته ، وقلة اشتماله على مركبات الكبريت ، ثم ظهر أن إحتياطى الجزائر منه يزيد عن مائة مليون طن . ولكن المشكلة زادت فى تعقدها أمام الحكومة الفرنسية ، وخاصة بالنسبة لاستخراج هذة الماده فى وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر . فلقد استلزم الامر انشاء خط للانابيب فى جزء من هذه المسافة الطويلة التى تبلغ حوالى ٤٣٠ ميلا بين المناطق البترولية غير الآهلة بالسكان وبين الشاطىء ، ماره فى مناطق غير آمنة، ويمكن بسهولة مهاجمتها فيها ، خاصة وأن نشاط جيش التحرير كان يزداد فى كل يوم . فاضطرت فرنسا الى انشاء خط من الانابيب الصغيرة التى يبلغ اتساعها ست بوصات بين حاسى مسعود وتوجورت لمسافة ١١٠ ميلا ثم خطا آخر من نفس الاتساع طوله ١٣٠ ميلا ويصل بين توجورت وبسكرة. ثم رتبت الحكومة الفرنسية بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط، أى لمسافة ١٦٠ ميلا أخرى. واحتاطت السلطات الفرنسية لحماية هذه الانابيب فأخذت الطائرات والداوريات المصفحة فى حراسة أنابيب البترول ، وأنشئت خطوطا من الأسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية ، وحصنت فرنسا محطات الطلمبات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات البترول الا نهارا وفى حراسة قوة جوية كافية .

ووصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائرى الى شواطىء البحر المتوسط فى يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الاحتياطات التى اتخذتها السلطات

الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأى العام يتساءل عما اذا لم تفق قيمة ما استهلكته قوات الامن قيمة تلك الكمية من البترول التى جندت لها سلطات فرنسا كل ما فى وسعها لحمايتها. وعقبت بعض الصحف على هذا قائلة ان قيمة برميل البترول الذى يصدر الى فرنسا بهذه الطريقة الغريبة بلغت عشرة أضعاف برميل واحد يصدر الى أضعاف هذه لمسافة .

واتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفا لهجومهم وفى أنحاء كثيرة منه . فتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات متعددة وفى أمكنة مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل مالهم من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين فى الدفاع عنه . وسرعان ما ظهر أن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت الى كل المناطق الجنوبية من الجزائر، فأخذ الباحثون عن البترول يطلبون تزويدهم بالأسلحة وارسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية من اهتمام الامريكيين بالبترول ، ومن أن يقوم الامريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائرى ، سعيا وراء بترول الجزائر . فأخذت هذه الحكومة فى اغراء الامريكيين وغيرهم من رجال الاعمال الأجانب لطلب تراخيص منها للتنقيب فى الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث فى هذا بحرفية وشكلية سيادتها المزعومة على الجزائر، وتسعى من ورائها الى ضمان بقاء الامريكيين بعيدين عن الجزائر، وسائرين فى ركاب حلفائهم الاوربيين . وزار كثير من المسئولين الفرنسيين أمريكا ، وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الامريكية الى الصحراء. وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم اشراك الشركات الاجنبية فى عمليات الاستغلال . ولكن هذه اللوائح نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الاموال

الأجنبية ورؤوس الأموال الفرنسية، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي خمسين فى المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع فى تقوية مركزها المالى فى الجزائر ، وإلى ضمان اعتبار أمريكا للجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا وأن فى استطاعة فرنسا تزويد دول غرب أوربا وحلف شمال الاطلنطى ببترول الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١ ٪ من الأسهم، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائرى لكل حركة استغلال تقوم فى بلادة دون موافقة أهلها، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد أقدام المستغلين الأجانب فى البلاد .

ثم ارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولتى تونس والمغرب . ولم تجادل الحكومة التونسية فى أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائرى بأرضها . أما مملكة المغرب فانها قد أخذت فى الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجىء الفرنسيين فى القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل نزول الفرنسيين فى شمال إفريقية . أما بين أبناء أقطار المغرب الثلاث فان الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بثروات الاقليم لابنائه . وأخذ الفرنسيون يشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين والتونسيين والمغاربة إذا ما رغبوا فى الاشتراك فى استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فانها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادى فى هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لا يمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصا بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . وأعلنت

أن الجزائر المستقلة تمد يدها إلى الشركات الأجنبية، معترفة بحقوقها الشرعية. وصرحت لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة لجبهة التحرير بأنه لا يحق إلا لحكومة جزائرية أن تبرم هذه الاتفاقيات. وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها، وأكدت أنه لا يمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أبرمتها باسمها، إذ أن هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب الحق الشرعيين، أبناء البلاد الوطنيين.

وأخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها في السوق الاوربية المشتركة، وأرادت بهذا أن تغرى بقية الدول الاوربية الغربية أعضاء هذه السوق، على استغلال رؤوس أموالها فى هذا القطر العربى، أى على استغلاله وتثبيت أقدام الاوربيين عامة والفرنسيين خاصة فيه. وأرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الأموال ضد القوى الوطنية المجاهدة فى الجزائر، وأرادت تسوية العلاقات الأوربية ووضع حد لهذه المنافسات القديمة، بل للعداوة التقليدية بينها، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوربية، أى فتحها لكل بضائع أوربا، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية.

ولقد فشلت فرنسا فى كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترولها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوربية. ويرجع هذا الفشل أولا وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المغتصبة. لقد استمرت الحرب فى داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة فى المحافل الدولية، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لاستغلال موارد الجزائر مع حلفائها. واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل فى النصر.

(٢) استمرار الحرب : ـ

واصل أبناء الجزائر المجاهدون كفاحهم الحربى والسياسى من أجل استقلال بلادهم وانتزاع حقوقهم المشروعة من أيدى المغتصبين المستغلين الأجانب . وأحرز الجزائريون نصراً فى كل يوم على قوات تفوقهم عدداً وعدة . وشعر كثير من الفرنسيين أنفسهم أنهم يخوضون معركة خاسرة تكلفهم مالا طاقة لهم به ، ولا تخدم فى النهاية إلا أغراض وأطماع ومصالح طبقة معينة من رجال المال والاستعمار ، وسياسة حكومية ربطت نفسها بعجلة الاستراتيجية الاعتدائية الغربية .

ولقد بدأ تأثر الرأى العام الفرنسى بشرعية حقوق الفرنسيين يظهر واضحا منذ سنة ١٩٥٥ حين قرر الحزب الاشتراكى المنعقد فى ليل ضرورة وضع نظام جديد للجزائر ، يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحق التنفيذ ، وإن كان قد اشترط ضرورة ارتباط الحكومة الجديدة بفرنسا باتفاقيات حرة تقرب بين اتجاهاتها فى المسائل الدولية الهامة . كما قام الحزب الشعبى الجمهورى بالإشارة إلى ضرورة إنشاء نظام فيدرالى ، تكون كل من الجزائر وفرنسا أعضاء فيه . ولكن الجزائريين رفضوا هذه العروض التى لم تزد فى حقيقة الأمر فى طبيعتها عن أنصاف الحلول ، وأصروا على نيل الاستقلال كاملا غير مشروط أو مقيد بأى قيد . ووافقت بعض الأحزاب الفرنسية على برنامج جبهة التحرير الجزائرية ومطالبها كاملة ، وكان هذا هو موقف الحزب الشيوعى ، الذى نادى علنا بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر ، وبضرورة إعطاء الكلمة لشعبها فى إدارة شئونه داخلية وخارجية . ولكن الحكومة الفرنسية واصلت سياسة كسب الوقت ولم تتقدم باقتراحات إلا لتغيير الشكل دون الجوهر .

وبذلت الحكومة الفرنسية مجهودات ضخمة لمنع « تدويل » القضية الجزائرية وأصرت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة. ولكن الجزائريين واصلوا جهادهم في هذا السبيل وأيدتهم في جهادهم الدول الصديقة من عربية وإفريقية وآسيوية ، كما أيدتهم دول الكتلة الشرقية في هذه المعركة التي تزعمتها إحدى دول غرب أوربا وربطتها بالسياسة والاستراتيجية الغربية . فنجد أن مؤتمر باندونج يعلن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحق الجزائر في نيل استقلالها ، وضرورة تأييد الوطنيين الجزائريين بكل الإمكانيات . كما انتقلت القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة، وظهر واضحا أنها قد أصبحت مشكلة دولية رغم إصرار فرنسا على اعتبارها مسألة داخلية واتخاذها وسائل فاشلة لإظهار عدم موافقتها على سماع نقاش المسألة . ولقد انسحب الوفد الفرنسي من الجلسة عند عرض المشكلة، ولكن مجرد نقاشها في الأمم المتحدة كان دليلا قاطعا على تدويل هذه المسألة ، واعترافا صريحا بأن الجزائر ليست هي فرنسا وليست قطعة منها ولن تكون إلا جزائرية .

وأثيرت المسألة الجزائرية في كل عام بعد ذلك في الأمم المتحـدة ، وزاد ظهور التضامن العربي والافريقي الآسيوي ، واتفاق كلمته بالنسبة إليها . ووقف مندوبو شمال افريقية يدينون السياسة الفرنسية ويطالبون بخروج الفرنسيين وإعطاء الجزائريين حقوقهم الطبيعية . وتكاتف معهم في ذلك بقية إخوانهم من الدول الصديقة والمتحررة ولم يأبهوا بموقف فرنسا الذي امتاز بالشذوذ ، وخاصة بعد حوادث قناة السويس . وتحدثت فرنسا عن مسألة المجر لكي توجه الأنظار بعيدا عما ارتكبته أيديها في الشرق الأدنى وفي الجزائر . ولكن العـالم أجمع أدان فرنسا بأنها تواصل معركة فاشلة تمـام الفشل، وأوصاها بضرورة إيجـاد حل سلمي للجزائر يتنـاسب مع حقوق

الشعب الجزائرى المشروعة .

وبدأت الحكومة الفرنسية فى التحدث عن تغيير بعض مواد دستورها ووضع قانون أساسى جديد للجزائر ، كسبا للوقت ، وتمويها على العالم ، واحتفاظا بمركزها فى شمال افريقية أطول وقت ممكن. وسقطت حكومة جى موليه ، وكان على حكومة بورجيس مونورى أن تتم هذا المشروع . وعرض هـــذا القانون الإطارى les Lois Cadres على البرلمان الفرنسى فاعترضت عليه كل من أحزاب اليمين واليسار . ادعت الأحزاب اليمينية أنه قانون كريم جدا فى صالح الجزائريين وعلى حساب فرنسا ، بينما اعترض الشيوعيون بأنه لا يتفق مع الأمانى المشروعة للجزائريين ولا يضع حدا لهذه الحرب المستمرة . فسقطت حكومة بورجيس مونورى ، وحدثت أزمة وزارية فى فرنسا . فاضطر البرلمان إلى الموافقة عليه فى آخر يناير سنة ١٩٥٨ بأغلبية بسيطة .

ونص هـــذا القانون فى مادته الأولى على أن الجزائر تعتبر جزءا «مكملا» للأراضى الفرنسية ، رغم اعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر. وهكذا بدأ القانون برفض المطالب الوطنية التى جاهد الجزائريون من أجلها وبكل مالهم من قوة ودماء .

ونص هذا القانون على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتى ، وذلك عن طريق مساواة كل القاطنين فى هـذا القطر فى الحقوق الانتخابية ، ولكنه عمل من ناحية أخرى على تفتيت الجزائر إلى مناطق صغيرة بحيث لا يسمح بتكتل الوطنيين فى صعيد واحد . فنص على إنشاء جمعيات وطنية ذات سلطة تشريعية فى الأمور الداخلية ، ثم عاد ونص على إنشاء مجالس عليا فى كل إقليم ، تراجع قرارات الجمعيات الأولى التى

ستسيطر عليها العناصر الوطنية لا محالة ، وجعل هذه المجالس مناصفة بين المستوطنين والجزائريين . وهكذا استمرت فرنسا فى اعتبار أن حق هؤلاء المستوطنين الأجانب يعادل حق النواب الوطنيين ويعمل على مراجعة كل القرارات الوطنية .

ونص هـذا القانون على حق الوزير المقيم فى تعيين أعضاء المجالس ومسئولية الحكومات المحلية أمامه ، وعدم قدرة الجمعيات المنتخبة على إسقاط هذه الحكومات . ورسمت فرنسا لوزيرها المقيم فى الجزائر حق رئاسة هذه المجالس وتنفيذ قراراتها ، وذلك بعد أن نصت على أن مجلسا فيدراليا عاما سيتكون منها بعد فترة انتقال تبلغ العاملين .

ووضح أن نية الحكومة الفرنسية هى تفتيت الجزائر وشغل القوى الوطنية بالمسائل الداخلية وبالمسائل الانتخابية والحزبية . وكان هذا كسبا للوقت وانتظارا لظهور الضعف على قوات جيش التحرير الوطنى الجزائرى لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل . ورغم ذلك فان العناصر اليمينية فى فرنسا قد هاجمت هذا المشروع وخاصة الفقرة المتعلقة بانشاء المجلس الفيدرالى ، ورءوا فيه توحيدا للجزائر ، وإن كان ذلك التوحيد تحت سيطرة الفرنسيين ، وخشوا من أن تحصل العناصر الوطنية فيما بعد على حقوق المساواة مع المستوطنين ، مما يسمح لهم بالتالى بالسيطرة على هذا المجلس أيضا . ولكن الحكومة الفرنسية عملت على تهدئتهم وواصلت إصدار تصريحاتها بأن حرب الجزائر لن تستمر فترة طويلة ، وأن المسألة لاتعدو « ربع الساعة الأخير » وطال « ربع الساعة » هذا لمدة سنوات .

وشعر الشعب الفرنسى بفداحة الضرائب التى يدفعها لخدمة مصلحة حفنة من رجال المال والاستعمار . وظهر أن جزءا كبيرا من الرأى العام الفرنسى

يعارض فى استمرار هذه الحرب،ويعارض فى المشاركة فيها . ولكن رجال الاستعمار خشوا من وقف فرنسا لمجهوداتها فى الجزائر، خصوصا بعد أن نادى النواب الفرنسيون بضرورة إنقاص ميزانية الحرب فى هـذا الاقليم وضرورة الالتفات إلى حالة الخزانة العامـة . فكون المستعمرون جمعيات للدعاية لاستمرار الحرب حتى النهاية ، وارتفعت فيهـا أصوات المتطرفين الذين نادوا بامكانية إخضاع حكومة باريس لقوات فتية يمكنها المحافظة على الامبراطورية . وترأس هذه الحركة كل من جاك سوستيل والجنرال ماسو ، وبدأت فى تكوين فروع لها فى كل الجزائر وفى كورسيكا وجنوب فرنسا ، وعملت على تسليح أعضائها للاستيلاء على الحـكم فى فرنسا نفسها ، وإجبارها على مواصلة سياسة الحرب ، بكل موارد فرنسا ، حتى النهاية المحتومة .

وتمخض هذا النشاط عن مجىء الجنرال ديجول إلى الحكم ، وموافقته مبدئيا على برنامج العناصر اليمنية . ولكنه عمل بالتالى على تقليم أظافرهم،وعلى رسم سياسته الجديدة لكل من فرنسا والجزائر ، وبقية المستعمرات .

فاضطرت جبهة التحرير الوطنيـة الجزائرية إلى نقل الحرب إلى فرنسا نفسها وأخذ الفدائيون فى إشعال النيران فى مخازن البترول بالقرب من مرسيليا ، وفى جهات مختلفـة من فرنسا . ووصلت هذه النيران إلى بعض ناقلات البترول الراسية فى الميناء وكبدت الحكومة الفرنسية خسائر واضحة . وقام المجاهدون الجزائريون بمهاجمة بعض نقط البوليس وبعض المواقع العسكرية فى فرنسا ، مما جعل الحكومة الفرنسية تحسب لهم كل حساب .

ثم اضطرت هيئة التحرير الوطنية الجزائرية إلى إعلان إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة ، تواصل بدورها الحرب وتدير شئون الجزائر ، رغم أنف المعتدين.

واعترف الدول العربية والإفريقية والآسيوية والصديقة بهذه الحكومة الجمهورية المؤقتة، وأعلنت تأييدها لها فى كل الميادين .

ووضع ديجول دستوره فى النصف الثانى من مارس سنة ١٩٥٨ ، ونص فيه مرة جديدة على أن الجزائر جزء لايتجزأ من الدولة الفرنسية ، وعلى أن الجزائريين هم رعايا فرنسيون ، وحاول هذا الدستور بذلك إبعاد الوطنيين عن شخصيتهم الجزائرية وعن قوميتهم العربية . ثم أخذت السلطات الفرنسية فى اتخاذ جميع الوسائل لاظهار أن الجزائريين يقبلون هذا الدستور الجديد ، أمام الرأى العام . فأخذت فى تقييد الجزائريين فى كشوف الانتخابات للاستفتاء على الدستور الجديد فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ . وكانت هذه محاولة فاشلة لاقناع الرأى العام العالمى بأن الجزائريين قد قبلوا الجنسية الفرنسية والتخلى عن شخصيتهم وقوميتهم ، رغم مواصلتهم الحرب والجهاد فى سبيل انتزاع حقوقهم المغتصبة ، كاملة غير منقوصة .

ووقفت الدول الصديقة مع الجزائر فى معركتها ضد الاستعمار الفرنسى فاستمرت حرب التحرير ، أقوى كل يوم من اليوم السابق .

ورغم تزوير الاستفتاء على دستور ديجول ، فان الحكومة الفرنسية قد عادت وأظهرت استعدادها للتفاوض مع ممثلى الشعب الجزائرى ، خصوصا بعد أن رأت عرض القضية الجزائرية مرة جديدة على الأمم المتحدة ، وتصميم البلاد العربية الإفريقية والآسيوية على مساعدة الوطنيين الجزائريين المكافحين .

ولكن هذا الاتجاه لم يهدف إلا تفويت الفرصة على الوطنيين فى الأمم المتحدة، إذ سرعان ما أظهرت الحكومة الفرنسية رفضها لفكرة المفاوضة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ، واختارت مصالى الحاج للبدء فى هذه المحادثات.

وكان هذا الشيخ فى فرنسا منذ سنوات عديدة ، تحت المراقبة ؛ وانضم معظم رجال حزبه السابق ـ حزب الشعب الجزائرى ـ إلى جبهة التحرير ، ثم شاركوا فى الحكومة الجزائرية .

وكانت أنصاف حلول جديدة لم تؤدى إلى وقف الحرب المستمرة فى الجزائر ، ولم تعمل على سيادة السلم وعودة الحق إلى نصابه .

حقيقة أن المسألة الجزائرية قد زادت فى تعقدها ، ولكن السياسة الفرنسية قد أخذت فى التخبط فيها ، معتمدة فى ذلك على قواتها العسكرية وعلى قوات حلفائها الغربيين وإمكانياتهم المادية ، لمواصلة هذه الحرب الضروس .

وكانت الحكومة الفرنسية تنفق فى الجزائر ما يزيد على سبعمائة مليار فرنك سنويا . ولقد تمكنت فرنسا بهذه الميزانية وبالقروض التى قدمتها لها بقية دول غرب أوربا وأمريكا من إلقاء ما يزيد على مائة ألف جزائرى فى السجون وفى المعتقلات ، هذا علاوة على قتل ما يزيد على ستمائة ألف جزائرى وتشريد مليون جزائرى فى الصحراء وفى تونس والمغرب .

ورغم ذلك فان فرنسا قد أصرت على سياستها وعلى استخدام القوة أمام هذا الشعب العربى الباسل المجاهد . بل أنها أصرت على تفجير القنبلة الذرية الفرنسية فى صحراء الجزائر ، رغم احتجاج الشعوب المحبة للسلام . وكانت فرنسا ترغب فى إخافة الجزائر كما عملت أمريكا مع اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

(٣) امريكا والقضية الجزائرية :

لا يمكننا أن نتحدث عن السياسة الفرنسية فى الجزائر ونختمها دون أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه المشكلة ، خصوصا فى المرحلة النهائية منها .

لقـد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمـال الاطلنطى واتستخدمه لأغراضها كخط دفاع أمامى لهـا ، ووافقت الدول الغربية الاستعمارية على الدخول فى هذه المنظمة العسكرية إذ أنها كانت قد دخلت فى تلك الحلقة المفرغة التى تضطرها إلى طلب المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لكى تحافظ على مستوى معيشتها وعلى نظمها القائمة من ناحية وإضطرت نتيجة لذلك إلى تنفيـذ السياسة الأمريكية فى مستعمراتها من ناحية أخرى . وهذه هى الصلة بين أمريكا والمستعمرات بشكل عام، ويهمنا منها الجزائر بنوع خاص .

وشعرت فرنسا بمركب نقص واضح وأخذت فى المحافل الدولية وفى مفاوضاتها مع غيرها من الدول تصر على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية . واتخذت هذا الموقف أيضا كما سنة ١٩٤٧ كما اتخذته عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف شمال الأطلنطى . ووافقت أمريكا على هذا الاتجاه رغبة منها فى عدم إغضاب حليفتها الأوربية الرقيقة المشاعر ، ومحاولة منهـا للاستفادة من اعتبار اراضى الجزائر داخلة فى نطاق هذا الحلف العسكرى. وإتسع نطاق حلف شمال الأطلنطى باعتبار الجزائر جزءا فيه ، وسمح هـذا للغرب بالسيطرة على إقليم يعتبر خطا ثانيا له، ويمكنه أن يزوده بالمواد الخام وبالقوى البشرية اللازمة لاستمرار حرب دولية. أما من الناحية الاستراتيجية فلا يمكن لأحد أن ينكر أهمية موانىء الجزائر والقواعد البرية والجوية فيها فى تأييد أقاليم غرب أوربا ، خصوصا إذا اشتبكت فى حرب عامة، إذ أنه كان سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من القواعد العسكرية فى هذا الاقليم محطات لتزويد غرب أوربا بكل ماتحتاج إليه ،هذا علاوة على مساعدتها على السيطرة على الملاحـــة فى البحر المتوسط بين موانىء جنوب فرنسا وشمال إفريقية،وبالتعاون مع الموانى الإيطالية.

ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية وكانت هذه نقطة جديدة تؤثر فى سير الحوادث وتطورها فى هذا الإقليم خصوصا بعد أن نشبت الثورة فيه . وكانت ثورة الهند الصينية قد أجبرت فرنسا على استغلال موارد الجزائر الاقتصادية والبشرية فى هذه الحرب . حقيقة أن اشتراك الجزائريين فى حرب الهند الصينية قد ساعد على تهيئة الجو للثورة فى الجزائر نفسها ، ولكن مايهمنا هنا هو أن الولايات المتحدة الامريكية ، قد أيدت فرنسا فى حرب الهند الصينية وعملت بعد ذلك على تأييدها فى حربها ضد الشعب الجزائرى الثائر .

وأمدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بالأسلحة والأموال اللازمة لمواصلة الحرب فى الشرق الأقصى، ولم تكن هذه المساعدة الأمريكية إلا تخفيفا من الأعباء التى كان على أمريكا نفسها أن تقوم بها، إذ أن هذه الدولة كانت ولاتزال تهدف إلى وقف تقدم الحركات الشعبية والثورات الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . وساعدها الحظ على أن تجد من الفرنسيين ورجال مستعمراتهم من يقبلون حمل السلاح ومواصلة هذه الحرب . وهكذا اقتصر اشتراك أمريكا فيها على المجهودات الاقتصادية والمنتجات الحربية وادخرت بذلك قواها البشرية . واتبعت الولايات المتحدة نفس هذه السياسة بشأن الجزائر بعد أن نشبت فيها الثورة . ورغم أن هذه الثورة كانت حركة قومية عربية لاتمت بأى صلة إلى الشيوعية الدولية، ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الفرنسية بكل مايلزمها من أسلحة وذخائر وعتاد ، بدعوى إرساله لها داخل نطاق حلف شمال الاطلنطى ، وسامحت لها الفرق العسكرية بأكملها ، مدعية استخدامها لوقف أى هجوم شيوعى على غرب أوربا . واستخدمت فرنسا هذه الاسلحة والمهمات والذخائر فى حرب الإبادة

التى تواصلها فى الجزائر . استخدمت فيها الطائرات والمدفعية والمدرعات وأجهزة الرادار التى ادعت ضرورتها للدفاع عن غرب أوربا . ولم تعمل الولايات المتحدة الامريكية على لفت نظر فرنسا إلى خطورة هذا الامر ، خصوصا بعد أن نقلت هذه الدولة الاخيرة فرقا عسكرية بأكملها من جبهتها الغربية إلى الجزائر ، وأصبح غرب أوربا بغير قوات « دفاعية » كافية . واستخدمت « الاسلحة الدفاعية » فى حرب ضد شعب ليست له أى علاقة بالشيوعية . وإن سحب الفرقتين المدرعتين الفرنسيتين الثانية والثالثة من المانيا ، وإرسالهما بمعداتهما الامريكية إلى منطقة سبدو وتلمسان فى غرب الجزائر لإقفال الحدود المغربيـــة ووقف معونة المغرب للقطر الجزائرى ، وموافقة الولايات المتحدة الامريكية على هذا الإجراء أو عدم مراجعتها لفرنسا فيه ، رغم تعريضه الجبهة الاوربية للاخطار ، لاكبر دليل على اشتراك الولايات المتحدة الامريكية فى هــذه الحرب ولو بطريق غير مباشر . إذ أن الصمت لايدل إلا على الرضا والقبول .

ولم تقتصر المعونة الأمريكية لفرنسا فى حرب الجزائر على مجرد تزويدها بالمهمات الحربية والصمت على نقل هذه المعدات لجبهة شمال إفريقية ، بل لقد أمدت أمريكا فرنسا بمعونات إقتصادية لم يكن فى وسع فرنسا أن تواصل حربها دون حصولها عليها . ويعرف الجميع سوء الحالة الاقتصادية التى تعرضت لها فرنسا نتيجة لإصرار حكومتهـا على الاحتفـاظ بسبعمائة ألف مقاتل فى الجزائر، ونتيجة لإنفاقها ٧٠٠مليار فرنك سنويا على هذه الحرب. لقد خلت الخزانة الفرنسية والتجأت الحكومة إلى القروض الداخليـة ثم الضرائب وأخيرا إلى القروض الدولية . وكانت ألمانيا الغربية من أولى الدول التى أقرضت فرنسا ، وليست رءوس الاموال بهـــا إلا رءوس

أموال أمريكية بصورة غير مباشرة . ثم جاءت أمريكا نفسها لكى تقرض فرنسا علاوة على إستمرار إمدادها لها بالمعونة الإقتصادية . وكان هذا أكبر مساعدة لفرنسا على مواصلة حربها ضد الشعب الجزائرى .

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك موقف حكومة الولايات المتحدة فى المحافل الدولية وفى هيئة الامم عند عرض قضية الجزائر عليها. ولا يمكننا أن نقول بأن موقفها يؤيد حقوق الشعوب التى تناضل من أجل حريتها . وكم من مرة أثر فيها موقف الولايات المتحدة فى المسألة ، وسمح لفرنسا بالوقت اللازم لتنفيذ مآربها وإضعاف المقاومة الوطنية فى الجزائر .

ولقد ادعت الولايات المتحدة الامريكية أنها تؤيد الشعوب فى التحرر من السيطرة الاجنبية، ولكنها اشترطت أن تكون هذا التحرر بطريق سلمى فى الوقت الذى تعمل فيه على تسليح الدول الاستعمارية بدعوى ضرورة ذلك لوقف الخطر الشيوعى عن غرب أوربا . وكانت فى هذا تؤيد الاستعمار الغربي وتحاول عدم فقد صداقة الشعوب المتحررة، إذ أنها لا تثق، رغم ذكائها، فى الجانب الذى سينتصر حتما.

إن كلمة واحدة من الحكومة الامريكية لفرنسا كانت تكفى لوقف حرب الجزائر ، ولكن الحكومة الامريكية لم تتفوه بها ، مما يعطينا حق إدانتها .

وهناك نقطة أخرى تسمح لنا ، كمؤرخين ، بالحكم على الولايات المتحدة الامريكية : هى أنها سعت للمفاوضة مع جبهة التحرير الجزائرية ومع الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلى أساس المساهمة فى إستغلال بترول الصحراء . أنها سياسة ذات وجهين سعت بها أمريكا إلى تأكيد الحصول على الربح من كل جانب ، وقبل أن تظهر النتيجة النهائية . ولم تظهر الولايات المتحدة

اهتمامها بحل القضية الجزائرية فى أقرب وقت إذ أن استمرار الحرب كان سيضعف الجانبين الجزائرى والفرنسى على السواء، ويخرج المنتصر منها وهو محتاج إلى معونة أجنبية ، فيجد أمريكا فى الانتظار بشروطها الاقتصادية وشروطها العسكرية .

ولقد واصلت الولايات المتحدة الامريكية سياسة القواعد العسكرية والاحلاف دون أن تستفيد من أخطائها السابقة ،ومن الفشل الذى منيت به هذه السياسة نتيجة لنمو الشعور التحررى والرغبة فى السلام . ولا زالت أمريكا تساوم لخلق أحلاف والحصول على قواعد فى شمال إفريقية تدخل الجزائر فى نطاقها. إنها محاولات لإنشاء خط ثان مواز للخطوط الاوربية يسير فى شمال إفريقية من الغرب صوب طرابلس والشرق الادنى ، ويؤيد خطوطها فى أوربا ، ويدعم سيطرتها على الجزء الغربى للبحر المتوسط ، ويسمح لها عند الحاجة بالتدخل من قواعـــده جنوبا صوب الصحراء وإفريقية السوداء . قواعد متناثرة على خطوط ، ويمكن منها السيطرة على الاقاليم المجاورة وفى كل الاتجاهات . وذكرت الولايات المتحدة أن هذه السياسة هى سياسة دفاعية ولكن الشعوب المتحررة رفضت أن تتخذ أمريكا من قوتها وثروتها وسيلة للسيطرة على غيرها . ويعرف الجميع أن قيمة الرجل الحر فى الدفاع عن نفسه وبلاده تفوق بكثير قيمة التابع خصوصا إذا كان لايؤمن بالقضية التى أجبره الزمن على الدفاع عنها. وحاولت الولايات المتحدة الامريـكية بطرق مباشرة وغير مبـاشرة جس نبض الجزائريين والتحدث معهم وتقديم العروض والمقترحات فى نطاق أحلاف شمال إفريقيـة ، أو غرب البحر المتوسط ، أو حلف الاطلنطى ، تمهيدا لتكتيل كل من تونس والمغرب مع الجزائر داخل نطاق الاحلاف الغربية . وسعت

أمريكا إلى الاستفادة من لحظة انهاك أو يأس لكى يقبل الجزائريون واخوانهم سكان المغرب مثل هذه العروض . ولكن مجاهدى الجزائر كانوا أبعد ما يكونون عن مثل هذه اللحظات . وكانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى فرض القيود على الشعوب قبل امدادها لها بما يلزمها من أسلحة ومعدات ، وكانت ترسل معدات لا تصلح لوقف أخطار الاعتداءات الاجنبية الخارجية ، بقدر ما تصلح لكبت الشعوب وارغامها على الخضوع لحكومتها التى وافقت على الشروط الامريكية ، عسكرية كانت أو اقتصادية أو سياسية . وكان عدم اعتراف أمريكا بالثورة الجزائرية وبالحكومة الجزائرية يمنع كل الغرب ومصانعه من امداد الشعب الجزائرى بما يلزمه فى حربه مع المستعمر ، حتى ولو كان ذلك عن طريق الدفع نقدا .

ولكن الجزائريين واصلوا كفاحهم ، ولسنوات سبع ، وضحوا بمليون ونصف مليون شهيد ، وهم مصممون على الاستقلال . وجاء تطور الاحداث فى فرنسا بعد انهاكها فى هذه الحرب الاستعمارية الطويلة سببا أساسيا فى تصفية المشكلة ، وفى وصول الجزائر إلى الاستقلال .



الفصل الأربعون

استقلال الجزائر

لقد تزايدت عوامل الضغط الداخلية والخارجية على الموقف الموجود في الجزائر بمرور الزمن، ومع استمرار العمليات الحربية في هذا الاقليم المكافح. وكانت هذه العوامل في صالح القوى الوطنية المتحررة، ومدعمة لهذه القوى، حتى وإن كانت قد ظهرت وكأن فيها نكسات مؤقتة. وكانت من الناحية الأخرى في غير صالح الموقف الاستعماري الذي حاول الإبقاء على الجزائر فرنسية، أو الوصول إلى حل وسط، وعلى أساس التمويه على الجزائريين، والاستمرار في عملية التحكم والاستغلال. وسيكون لعوامل الضغط أثرها في إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأثرها في وصول الجنرال ديجول إلى الحكم، والتمهيد بذلك للمفاوضات التي وصلت بالمشكلة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر.

(١) ضغط العوامل الداخلية والخارجية:

كانت جبهة التحرير الجزائرية قد أنشئت في أول أمرها على أساس ترك الباب مفتوحا أمام كل قائد، وحتى مكافح وطني، يرغب في الدخول فيها، ويشارك في عملية تحرير البلاد، وتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها. ولذلك فان جبهة التحرير لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، بل كانت تجميعا للقوى الوطنية وبشروط معينة ولأهداف محددة كل التحديد. وكان انضمام المكافحين لها، من كل الاتجاهات السابقة لتكوينها يدل على نجاحها، ويدل كذلك على تطور خط السير السياسي للحركات والتنظيمات الموجودة في

الجزائر صوب اتجاه التحرير ، وبأهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
ولقد انضم إليها زعماء جمعية العلماء ، وعلى رأسهم توفيق المدنى ، وأثبتوا بذلك أن القوى الاسلامية يمكنها أن تأخذ اتجاها يساريا ثوريا وتحرريا ، رغم اعتزازها بشخصيتها العربية الإسلامية ؛ كما انضم إليها عناصر من اليسار المتطرف ، وحتى من بين الشيوعيين . ولكن أحداً فى فرنسا لم يكن يتوقع انضمام فرحات عباس ورجال أنصار البيان لجبهة التحرير . ولذلك فانها كانت مفاجأة لهم حين انضم إليهم .

وكان فرحات عباس قد بدأ فى الثلاثينات بالتساؤل عن وجــــود « الشخصية » الجزائرية ، ثم قام بعد ذلك فى الأربعينات ، وبعد ظهور فشل مشروع القانون الأساسى للجزائر ، بشرح الأخطار التى ستنتج عن ذلك ، ثم قام فى أوائل الخمسينات بالاعتراف بوجود الشخصية الجزائرية واضحة وبشكل متبلور ، أمام الفرنسيين ، وحتى أمامه شخصيا . ولكنه استمر فى اتصالاته مع الساسة الفرنسيين والشخصيات الفرنسية البـارزة بعد إعلان الثورة ، وعلى أساس إمكان إيجاد حل سلمى للمشكلة الجزائرية ، ووقف العمليات الحربية الموجودة هناك . ومع مرور الأيام اضطر إلى أن يصرح لهم بأنه يأمل فى ألا تدفعهم فرنسا إلى أن يصبحوا جميعهم من رجال جبهة التحرير . ولقد فشلت مجهودات فرحات عباس ، وكانت إذاعات وتصريحات القاهرة التى تصدر عن جبهة التحرير ، وعن مكتب الجزائر بلجنة تحرير المغرب العربى ، تصف فرحات عباس ورجاله بأنهم من صغار البرجوازيين ، والذين لم يتم نضجهم بعد للاشتراك فى عمليات التحرير . وكان هدفا لهذا النقد ، مثله فى ذلك مثل مصالى الحاج الذى كان قد كون « الحركة الوطنية الجزائرية »

M. N. A. ، وأعلن أنه لا يوافق على استخـدام العنف فى الجزائر وسيلة للاستقلال .

ولـكن انضمام فرحات عباس مع الدكتور أحمد فرنسيس إلى جبهـة التحرير الجزائرية فى ٢٣ إبريل سنة ١٩٥٦ ، كان يدل على زيادة نضج هذا « الزعيم » من ناحية ، وعلى ازدياد تطور القوى الموجودة فى الميدان من ناحية أخرى . وكانت ضربة أصابت النفوذ الفرنسى ، وتلك المجموعة من الفرنسيين الذين حاولوا الاعتقاد فى إمكانية الاعتماد عليه وعلى مجموعته ، أو على مصالح الخارج ، للاحتفاظ بجزء من الرأى العام الجزائرى منقسما على نفسه ، ويضرب بعضه بعضا .

لقد ألقى فرحات عبـاس أول تصريح صحفى له بعد وصوله للقاهرة مباشرة ، وأمام كل من أحمد توفيق المدنى ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد يزيد والدكتور أمين دباغين وأحمد بن بيللا . وإذا كان الرأى العام قد توقع من جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أن تصدر تصريحات أكثر اعتدالا بعد انضمام فرحات عباس إليها ، فقد خاب ظنها . إذ أن تصريحه كان هجوما عنيفا على سياسة القمع والقتل للاهالى المسالمين ، ورغم أنه لم يقفل البـــاب أمام أية إمكانيات مقبلة للتفاوض ، فانه قد أعلن تصميم الجزائريين على الحرب حتى النهاية ، وتصميمهم على الوصول بالحرب حتى فرنسا نفسها ، وداخل بلادها ! وصرح أحمد بن بيللا بعد ذلك بأن فرحات عباس مسئول فى جبهة التحرير الوطنية ، وأن تصريحاته تصريحات رسمية .

وإذا كانت فرنسا قد نجحت بعد ذلك فى عملية اصطياد القادة الجزائريين الخمسة بطائرتهم التى كانت تنقلهم صوب تونس ، بعد بضعة أيام من إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الشركة الدولية للملاحة فى قناة السويس ،

فان القوى الجزائرية المجاهدة قد تمكنت من عقد مؤتمر حربى سياسى ، فى مكان ما فى وادى السومام من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس ، وقرروا فيه الخطوط العامة لسياستهم المقبلة ، ولأهدافهم العسكرية والسياسية والاجتماعيـــة والاقتصادية . وظهر أمام فرنسا أنه يصعب عليها القضاء على «حركة» الجزائر وإخضاع الاقليم بالقـوة . وسيؤدى الأمر إلى زيادة تـكتل الوطنيين ، فى الوقت الذى يزيد فيه شعور فرنسا بالضعف ، ويأخذ الرأى العام والمنظمات الدولية فى الاعتراف بوجهة النظر الجزائرية ، حتى وإن كانت قد عجزت عن إصدار قرارات واضحة ومحددة فى ذلك .

وكانت « القضية » الجزائرية قد أثيرت أمام مجلس الأمن فى أوائل سنة ١٩٥٥ ثم أعيدت المحاولة من جديد فى يونيو سنة ١٩٥٦ ، وإن كانت لم تحظ بتأييد سوى من جانب الاتحاد السوفيتى وإيران فى ذلك الوقت . وإذا كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد عجزت فى أول الامر ، ورغم طلب الدول الاربعة عشر ، عن ادراج القضية الجزائرية فى جدول الاعمال ، فان إشتراك فرنسا فى العدوان على مصر ، والتحدث عن مساعدة مصر لثورة الجزائر من الناحية العسكرية قد فتح الباب لمناقشة هذه القضية أمام الجمعية العمومية ، مادامت تتعلق بالمساعـدات والعمليات العسكرية ، وتؤثر بالتـالى بتهديد الامن والسلام فى العالم . كما أن طبيعة مثل هذه العمليات الحربية كانت تؤثر على مبدأ حقوق الإنسان من ناحية أخرى ، وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، مادام قد ثبت أن الجزائريين قد حمـــلوا السلاح - حتى وان كان من طرف جمال عبد الناصر كما قالت فرنسا - لتقرير مصيرهم بالقوة ؛ واذا كانت وفود الدول الغربيـة والاستعمارية قد عارضت ادراج القضية فانها لم تفز فى هذه العملية الا بأغلبيه صوت واحد .

وفي الدورة التالية نجحت الوفود الافريقية والآسيوية ، وبمشروع معتدل ينص على حث الطرفين المتنازعين على الدخول في مفاوضات لإنهاء النزاع على أساس حق تقرير المصير . وإذا كان هـــذا القرار لم يشر إلى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية فانه قد صدر، ودل على الاعتراف بوجود شخصية جزائرية، وضرورة التفاهم مع ممثليها الذين يعارضون نظرية الحكم الفرنسي. وإذا كانت فرنسا قد رفضت الاعتراف بالمجاهدين وبجبهـــة التحرير فان الدورة الثانية عشر قد أوصت بتوسط كل من تونس والمغرب في النزاع القائم بين فرنسا والجزائر . أما الدورة الثالثة عشر فانها قد أوصت فرنسا صراحة بالمفاوضة مع الحكومة المؤقتة للجزائر ، والتي كانت قد انشئت في القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ولا شك أن تطور عرض القضية « الجزائرية » في الأمم المتحدة كان يدل على تدعيم وجهة نظر المجاهدين الجزائريين بالرأي العـام ، والاعتراف الضمني بأنهم يمثلون اقليما مستقلا عن فرنسا ، ما دامت هنـاك توصيات « بالمفاوضة » بين الطرفين . وكان نفس العـامل يعتبر عامل ضغط على الفرنسيين ، في الوقت الذي انهكت فيه قوى فرنسا في ناحيـــة الأموال وناحية الرجال وفي هذه الحرب الاستعمارية طويلة المدى .

أما ظروف فرنسا الداخلية فنلاحظ فيها فشل مشروعات بورجيس مونوري لحـل المشكلة الجزائرية عن طريق التكامل بين فرنسا والجزائر ، وذلك بعد أن كان رئيسه جي موليـه قد فشل في استخدام القوة لحلها . وكانت الميزانية الفرنسية تقاسي من رصد ٧٧٠ مليار فرنك سنويا لحرب الجزائر ومن ابقاء ٧٠٠,٠٠٠ جند فرنسي هناك ولقد اثبت استمرار هذه العملية أن الاحزاب اليمينية ، بل حتى الحزب الاشتراكي الدولي الفرنسي ، يسيرون

بفرنسا إلى الافلاس وإلى هزيمة ساحقة فى الجزائر .

وكانت الآراء السياسية قد بدأت فى التسرب إلى عقول بعض القادة والجنود الفرنسيين الموجودين فى الجزائر، وخاصة بعد أن عهدت الحكومة الفرنسية إليهم بعمليات تبعد كل البعد عن اختصاصاتهم العسكرية . إذ أنه قد أصبح عليهم أن يشرفوا على الإدارة ويشرفوا على عمليات الأمن والقيام بعمليات التحرى والمراقبة والاستجواب ؛ وهى عمليات تبعد الجندى عن مهمته وتعطيه سلطات سياسية ، فتحوله عن الهدف الذى جند من أجله . وشاهدت فرنسا فى ذلك الوقت استقالة عدد من الجنرالات الفرنسيين احتجاجا على « سوء استخدام القوات الفرنسية فى الجزائر » ، ولم يتراجع عدد منهم عن نشر مذكراته عما يحدث فى الجزائر رغم تقديمه للمحاكمة العسكرية بعد ذلك ، أو تحديد اقامتهم ، نتيجة لافشائهم اسرار عسكرية ومهنية .

وإذا كان الانقسام فى الرأى العام قد بلغ الأحزاب ثم وصل منها بعد ذلك إلى القوات المسلحة ، فان ذلك كان يدل دلالة واضحة على زيادة المتناقضات بشكل واضح على رأس أجهزة الحكم فى كل من فرنسا والجزائر، ومهد بالتالى لوصول قيادة جديدة سياسية وعسكرية إلى الحكم .

ولا ننسى أن ازدياد تطرف عناصر المستوطنين فى الجزائر ، واصرارهم على ابقاء الاقليم فرنسيا كان يزيد من اضعاف حكومات باريس نفسها . ومنذ أن زار جى موليه الجزائر فى أوائل سنة ١٩٥٦ ثبت له أن صغار الموظفين وصغار التجار والمستوطنين فى الجزائر هم الذين يستخدمون المارسيليز شعاراً لإجبار فرنسا، حكومة وشعبا ،على ضمان بقاء الجزائر فرنسية . ولقد تمكن هذا الاتجاه من أن يحصل على تأييد عدد من الضباط

الفرنسيين ، وخاصة في الجزائر ، و بشكل يضغط على فرنسا حتى تستمر في عملياتها الحربيـة في الجزائر .

ولقد أدى انقلاب ١٣ مايو سـنة ١٩٥٨ الذى قامت به جنود فرقة المظلات الموجودة فى الجزائر ، بقـادة الجنرال ماسو ، إلى عودة الجنرال ديجول إلى الحكم. ومع سقوط الجمهورية الرابعة، ووضع أسس الجمهورية الخامسة ، مع ديجول ، رجل فرنسا الحرة ، سيتم تبلور الموقف ، وإن كان على درجات ومراحل ، وفى صالح الثورة الجزائرية .

(٢) الجنرال ديجول : —

وصل الجنرال ديجول إلى الحكم عن طريق العناصر العسكرية اليمينية التى رأت فى شخصيته الكبيرة واجهة يمكن اتخاذها باسم « انقاذ الوطن »، وكان عسكريا مثلهم ، وكان لا يقبـل الشيوعية ، فى نفس الوقت الذى كان يعتز فيه بفرنسيته .

ولكن الجنرال ديجول لم يظهر تسرعا فى جمع السلطة فى أيديه ، حتى يمنع بذلك أى مأخذ عليه فيما بعد ، وسمح فى نفس الوقت للعوامل المؤثرة بأن تزداد فى نضوجها وفى وضوحها . وكان الجنرال ديجول لا يوافق فى نفس الوقت على أن يخضع حتى لأولئك الذين أوصلوه للحكم . وكانت عملية عدم التسرع من جانبه فائدة لفرنسا ، وفائدة للجزائريين ، إذ أنها أدت إلى تبلور الموقف ، وفى الطريق الطبيعى الذى كان من اللازم أن يسير فيه .

الفت المجموعة التى قامت بانقـلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ لجانا « للأمن العـام » فى كل من الجزائر وفرنسا نفسها ، وتشبهت فى ذلك بعصر الثورة

الفرنسية . واستندت إلى أن « الوطن » مهـدد . وضمت إليها عددا من الجزائريين المعروفين بأنهم من أنصار سياسة الإدماج . وسمح ذلك للجنرال ديجول بتولى الحكم مع اعطائه سلطات مطلقة واستثنائية ، وبناء على طلبه. ولكن الجـنرال ديجول صمت لفـترة طويلة نسبيا ، وامتنع عن إعطاء أية تصريحات خاصة بالجزائر . وهدف من وراء ذلك إلى ألا يصبح أداة طيعة فى أيدى من أوصلوه إلى الحكم ، كما هدف كذلك إلى الحصول على موافقة الجمعية الوطنية فى باريس على هـذه السلطات ، حتى يصبح موقفه دستوريا ، وبصفته ممثلا للبلاد ، وممثـل السلطة فى اتخاذ أى قرارت ، وباسم فرنسا .

ولم يحاول الجنرال ديجول فى هذه الفترة أن يجرح شعور المتطرفين الفرنسيين ، ولذلك فانه قد عامل الجزائر فى مشروع دستور « الجمهورية الخامسة » على أنها داخل فرنسا أوجزء من فرنسا ، وهو مشروع الدستور الذى تقـدم به فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، والذى ظهرت فيـه فكرة الادماج واضحة ، فى نفس الوقت الذى أعطى فيه لاقاليم الاتحاد الفرنسى فى افريقية الغربية وافريقيـة الاستوائية حق تقرير المصير فى البقاء مرتبطة بفرنسا أو الانفصال عنها . وفى الوقت الذى دارت فيه عملية الاستفتاء فى المستعمرات الفرنسية حول مبدأ البقاء فى الاتحاد الفرنسى أو الانفصال عنه ، دارت فيه عملية الاستفتاء فى الجزائر نفسها حول مبـدأ الموافقة على الدستور أو رفضه ، وعلى أساس أن الجزائر أرضا فرنسية .

ولقد حاولت جبهة التحرير الوطنى الجزائرى فى ذلك الوقت أن يمتنع الجزائريون عن المشاركة فى التصويت . ولكن سياسة الضغط الادارى والعسكرى على الاهالى والمدنيين فى الجزائر لم تكن تبشر بنجاح فى هذه

العملية . ونشرت نتائج المهزلة وهى أن ٩٦ ٪ من الجزائريين قد وافقوا على الدستور ، أى وافقوا على الادماج ، فى الوقت الذى لم تصل فيه هذه النسبة فى فرنسا نفسها إلا إلى ٧٩ ٪ .

ولقد خصص ديجول ٦٦ مقعدا فى مجلس الأمة لنواب الجزائر ، وحصل الجزائريون المسلمون على ثلثيها ، كما خصص ٣٣ مقعدا لهم فى مجلس الجمهورية ، أى مجلس الشيوخ ، وحصل الجزائريون كذلك على ثلثيها.

ولقد واصل الجنرال ديجول هذه السياسة حين زار الجزائر وأعلن فى قسطنطينة ضرورة البدء بخطة خمسية تهـــدف إفساح مجال العمل أمام الجزائريين وتفتح الأبواب للدخول فى عملية تصنيع الجزائر وإعادة توزيع الاراضى على الفلاحين وزيادة الاهتمام بالتعليم كميادين إقتصادية وإجتماعية لازمة لتطوير الجزائر كجزء من فرنسا . أما ديبريه فانه قد أعلن أن هدف حكومته ، وهو رئيس الوزراء الفرنسى ، هو توحيد النقد والميزانية وكل القوانين بين فرنسا والجزائر وحتى قوانين الاحوال الشخصية . وكان كل ذلك يدل على أن الجنرال ديجول يسير على سياسة الإدماج ، والادماج حتى النهاية . وعلق فرحات عباس على ذلك بأن الجنرال يطلب منهم الحضور إلى باريس وهم يرفعون الاعلام البيضاء ، ويطلبون الامان ، ولكنهم يعجزون عن القيام بذلك ، إذ أن مثل هذا العمل سيغضب المجاهدين الذين يعملون فى الجبال .

ولكن الجنرال ديجول أصدر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ تصريحه الخاص بسياسته الجزائرية ، وهو التصريح الذى أعطى الجزائر حقها فى تقرير مصيرها ، حتى وإن كان فى ذلك انفصالها عن فرنسا ، وإن كان قد أحاط هذا المشروع بضمانات جعلته غير مقبول من جبهـــة التحرير الجزائرية .

واعتقد البعض أنها مجرد مناورة من جانب الجنرال ديجول فى ذلك الوقت للتمويه على الرأى العام العالمى وهيئة الامم المتحدة ، خاصة وأن الاذاعات كانت مليئة فى ذلك الوقت بأخبار التعذيب واستخدام الطلقات المتفجرة ضد الاهالى الجزائريين . ولكن الواقع هو أن ديجول قد قدم هذا المشروع كخطوة أولى تهيىء الرأى العام الفرنسى نفسه للخطوة التالية، وكان مكسبا على أى حال أن يذكر ديجول حق الجزائر فى الانفصال عن فرنسا ، حتى وإن كان ذلك تحت شروط معينة .

ولقد اشتمل المشروع على القيام باستفتاء حر حول مستقبل الجزائر يمكن للمراقبين الدوليين أن يشاهدوه . وإن كان قد اشترط مرور اربع سنوات من الهدوء فى الجزائر ، وفسر الهدوء بالا يقع أكثر من مائتى قتيل فى الجزائر فى السنة . وخير الجزائريين بعد ذلك بين ثلاث أمور ؛ الاول هو الانفصال واختيار نوع الحكومة التى يرغبون فيها ، وإن كان قد هاجم مثل هـــذا الاتجاه بأنه سيوقع الجزائر فى الفوضى والاضطراب وعجز الميزانية وسيمهد لوقوع الجزائر تحت الشيوعية، وهو أمر لا يرضاه شخصيا للجزائر. والثانى هو الادماج والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين ، والمسلمين والمسيحيين ، وعلى أساس نفس الحقوق ونفس الواجبات ، والمساواة أمام الوظائف والحصول على نفس المرتبات والتأمين الجماعى وبكل ما يتمتع به الفرنسيون؛ أما الثالث فهو النظام الاتحادى الفيدرالى، وفى هذه الحالة يمكن للجزائريين تشكيل حكومة جزائرية كل وزرائهـا من الجزائريين ، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا واعاناتها وترتبط معها برباط وثيق فى الاقتصاد والتعليم والدفاع والشئون الخارجية . وفى هذه الحالة يبقى النظام الداخلى فى الجزائر خاضعا للنظام الاتحادى أو الفيدرالى

ويسمح للجزائريين من المسلمين والعرب والقبائليين بأن يعيشوا معيشة هادئة .

وحاول الجنرال ديجول بهذا المشروع أن يقسم بين الجزائريين وبعضهم ويشعرهم بخطورة الانفصال عن فرنسا، وربما كان ذلك عملية لجس النبض، أو لتقدير الموقف عند الجزائريين أنفسهم ، خاصة وأنه كانت هناك بعض الضغوط من جانب ديبريه رئيس الوزراء تتحدث عن أنه في حالة الانفصال لن يكون هناك الا التقسيم ، إذ أن هناك اختلاف بين المنطقة الشمالية من الجزائر، والتي يسكنها الجزائريون ، والمناطق الجنوبية ، مناطق استغلال البترول ، واللازمة من الناحية الاستراتيجية للاتصال بموريتانيا والسودان الغربي ونيجيريا وتشاد . فيمكن في هذه الحالة تقسيم الجزائر ، أي أن الجزائر ستصبح المنطقة الشمالية فقط ، وحتى الأطلس .

ولكن رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة وجدوا أن ديجول لم يصل إلى نهاية الخط ، رغم أنهم أعلنوا استعدادهم لوقف القتال إذا كانت هناك مفاوضات حرة معهم ، وبصفتهم الممثلين الفعليين للجزائر ، خاصة وأن الصحافة الفرنسية كانت تلوح في ذلك الوقت بالتفاهم مع مصالي الحاج أو ضرورة الاعتاد على الاستفتاء رأسا ودون أعطاء أي اعتبار للحكومة الجزائرية المؤقتة . ونجد من جانب آخر أن العناصر اليمينية الفرنسية قد اعلنت دهشتها لصدور مثل هذه التصريحات وهذا البرنامج من الذي كانوا قد أوصلوه أنفسهم الى الحكم . ولكن السيف كان قد سبق العزل . إذ أن سلطات ديجول كانت دستورية ، وكان من الصعب عليهم الضغط عليه بعد ذلك، الا باستخدام القوة ، أي باستخدام طريقة غير مشروعة. وهنا وضح أمام ديجول الاتجاه العام . الحكومة المؤقتة الجزائرية تعتبر نفسها مسئولة

فعليا عن الاقليم ، ويمكن بالاتفاق معها انهاء الحرب ، والعناصر اليمينية الفرنسية ترفض المشروع وتهدد بنزع السلطة من ديجول نفسه . وكان من الطبيعى أن يصر ديجول على موقفه ، وبصفته رأس فرنسا وممثلها الأول. وكان عليه أن يضرب العناصر اليمينية إذا ماتحركت، ويسير صوب الحكومة الجزائرية المؤقتة لانهاء الحرب .

وظهرت حركات بين اليمينيين الفرنسيين للخروج من حزب الجنرال ديجول ، وإذا كان الجنرال ديجول قد نجح فى حل لجان الأمن العام التى كانت قد تشكلت فى الجزائر فان ذلك لم يمنع بعض الجنرالات ومنهم ماسو من اعطاء تصريحات عن إمكانية عدم رضوخ الجيش لاوامر الحكومة،وذلك بعد أن كان الجنرال ديجول قد حوله إلى الاستيداع . واخذت حركة من التمرد والعصيان المدنى تظهر فى مدينة الجزائر ، وفى المدن الجزائرية ، وشارك فيها المستوطنون والعناصر اليمينية الفرنسية فى فرنسا نفسها ، وترأسها جورج بيدو . وانتهى الأمر إلى محاولة القيام بانقلاب ، وبقيادة أربعة من قواد الجيش الفرنسى فى ذلك الوقت، يقومون فيه بالاستيلاء على السلطة فى الجزائر ، والاستيلاء على السلطة فى فرنسا نفسها ، وبعد غزوها . وكانوا هم الجنرال سالان ، وشال ، وزيلر ، وجوهو ، وهم أكبر القواد الفرنسيين المسيطرين على القوات البرية وأركان الحرب فى ذلك الوقت : ولكن ديجول واصل سياسته، وأعلن أن الجزائر «جزائرية» ، وأنه يمكن الا تنتظر فرنسا انتهاء القتال البدء فى تنفيذ مشروعه ، وأعلن عن نيته فى البدء فى تكوين جيش جزائرى ، وحاول بكل ذلك إنشاء قوة جديدة ثالثة تقف بين المتطرفين الفرنسيين وبين رجال جبهة التحرير الجزائرية .

ولكنه فشل فى هذه المشروعات، وبدأت العناصر اليمينية والقواد العسكريين بمهاجمته وتهديد سلطته .

ولقد اتجه الجنرال ديجول إلى الرأى العام الفرنسى نفسه لوقف العملية التى هدفت نزع السلطة منه واجبار فرنسا على الاستمرار فى الحرب، وشرح أنه يمثل فرنسا وأنه لا يمكن لاى قائد عسكرى أن يهدد بتغيير النظام فى البلاد دون أن يعتدى على فرنسا نفسها ، وإذا كانت القوات الفرنسية فى الجزائر تهدد بغزو فرنسا واحتلالها عن طريق رجال المظلات، فان ديجول قد طلب إلى الفرنسيين عامة ، وإلى سكان باريس خاصة، الخروج بسياراتهم جميعا فى حالة اطلاق صفارات الانذار، والعمل على سد الطرق، وعدم تمكين أى جندى فرنسى من المتمردين فى الجزائر من المرور فى الطرقات، واثبات أن شعب باريس يمكنه أن يدافع عن جمهوريته ، وأمام كل من يعتدى عليها ، حتى وإن كان فرنسيا ، وحتى إذا كان يرتدى الكسوة العسكرية، إذ أنهم من المتمردين ولا يجوز تركهم يتحكمون فى فرنسا . وفى نفس الوقت كان ديجول قد اعد عدته مع رجال المكتب الثانى ، وعدد من القريبين من الجنرالات المتمردين، وكذلك رجال الدرك ، ورجال المصفات لقمع الحركة المتمردة فى مدينة الجزائر . وبعد سيطرة العسكريين على مدينة الجزائر ، ومع عـدد من المستوطنين الفرنسيين والغوغاء ورجال الميليشيا انتهى التمرد بعملية فياسكو كاملة، واضطر الجنرالات الى الفرار فى شهر أبريل .

وحين زار الجنرال ديجول الجزائر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ للدعوة لسياسته الجديدة ، عاد المتوطنون إلى الاعلان عن عصبيتهم وعنصريتهم بالمذابح التى قاموا بهـا ضد الجزائريين والتى سقط فيها كثير من القتلى ، وبشكل أثار اشمئزاز ديجول .

وظهر أن الاتجاه العام هو صوب الحصول على الاستقلال للجزائر، أو الوصول إلى مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين . وإذا كانت العناصر الفرنسية قد تطورت فى موقفها ، فعلينا أن نذكر أن الوطنيين الجزائريين كانوا قد أصروا على موقفهم وشروطهم منذ اليوم الأول لاعلان الثورة ، وزادت الايام موقفهم وشروطهم ثباتا وتدعيا .

(٣) المفاوضات والاستقلال :

كانت الحكومات الفرنسية المتتالية منذ وزارة منديز فرانس قد قامت بعمليـــات لمفاتحة رجال جبهة التحرير الجزائرية، ولمعرفة شروطها لانهاء الحرب الجزائرية ، واستمرت هذه المفاتحات فى عصر وزارة جى موليه ثم فى عصر وزارة بورجيس مونورى، وتمت فى جنيف وفى روما وفى نيويورك. وتأكدت فرنسا أن شروط جبهة التحرير الجزائرية واضحة وثابتة ، ولا تغيير فيها ، وكما أعلنوا فى بيانهم الاول الثورى ،وبلاغهم الذى وجهوه إلى الرأى العام الفرنسى سنة ١٩٥٤ . وكانت تصريحات فرحات عباس بعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة ١٩٥٨ تصر على نفس الشروط ، خاصة وأن مؤتمر جبهة التحرير الذى انعقد فى وادى سومام قد أصر على ضرورة الوصول إلى تنفيذ هذه المطالب كما هى. وكانت عمليات الجنرال ديجول قد اثبتت منذ وصوله الى الحكم أن الجزائريين لا يرغبون فى تقديم أى تنازل فى برامجهم، وإن كانوا قد أظهروا استعدادهم للموافقة على المفاوضات الحرة بين طرفين متعادلين، وبشكل يمكن فرنسا من الاحتفاظ بماء وجهها . وإذا كانت ظروف القوى الفرنسية نفسها ، والتفاعل بين العنـــاصر اليمينية والعسكرية، وبين سلطة الجمهورية الخامسة الجديدة قد أدت إلى اضطرار الجنرال ديجول إلى الاعتراف بأن الجزائر جزائرية ، فان ذلك لم يكفى

أمام رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة ، ولم يكن يستدعى منهم تقديم أى تنازلات .

ومنذ صيف سنة ١٩٦٠ أخذ الجنرال ديجول يتحدث عن ضرورة وقف القتال بين «الاخوة» وضرورة الوصول الى «صلح الشجعان» وأظهر بذلك أنه يقدر شجاعة المجاهد الجزائرى مثلما يقدر قيام الجندى الفرنسى بواجبه الوطنى . ولكن الملاحظ أن ديجول فى أثناء هذه الفترة كان يتحدث عن مجرد وقف القتال، وإن كانت هذه العملية كانت تستدعى التفاهم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وبين حكومة الجمهورية الخامسة، وبصفتها قوتين متحاربتين، وتحمل بذلك ـ ضمنا ـ اعتراف فرنسا بالجزائريين كدولة فى حالة حرب معها. ولكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت الفصل بين الناحية العسكرية والناحية السياسة ، إذ أن المشكلة الجزائرية كانت فى الواقع وحدة متكاملة، وتحتاج إلى حل لكل أجزائها . وأعلن الجزائريون فى نفس الوقت رفضهم لفكرة تقسيم الجزائر ، ولحصول فرنسا وحدها على البترول ، ورفضهم كذلك لاى استفتاء يقع فى الجزائر تحت إدارة الحكومة والسلطات الموجودة فى ذلك الوقت هناك . وإذا كان ديجول قد لوح بحق تقرير المصير، فمن حق المجاهد الجزائرى أن يشرف على هذه العمليات أو يشارك فيها ، خاصة وأن ديجول قد إعترف به طرفا فى « الحرب » الناشبة فى الجزائر . ولقـد أصر ديجول مؤقتا على موقفه ، وعلى ضرورة قصر التفاهم مع الحكومة الجزائرية المؤقتة على أمر وقف اطلاق النار . وأثر ذلك على الوفد الجزائرى الذى زار باريس فى نهاية صيف هذه السنة، خاصة وأنه قد شعر بعدم إعطاء فرنسا له الصفة السياسية ، ومعاملته معاملة العسكريين، رغم أنه كان يمثل حكومة ثورية ، تسيطر على اقاليم واسعة فى الجزائر . وشعر أعضاء هذا الوفد فى

باريس وكأنهم من المسجونين ، ففشلت محادثاتهم مع الحكومة الفرنسية .

ولكن هذا الفشل دفع الجنرال ديجول إلى العودة إلى فتح باب المحادثات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وبعد صلات غير رسمية تمت فى أوائل سنة ١٩٦١ . ووافق ديجول على أن يتباحث مع جبهة التحرير الجزائرية فى الشئون العسكرية والسياسية معا . وكان الجنرال ديجول مشهورا باستراتيجيته ، وبلعبه البطاقات الواحدة بعد الاخرى ، وكل فى وقتها . وقبل أن يبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير لم يرغب فى الاعتراف بها كالسلطة العسكرية والسياسية الوحيدة الموجودة فى الجزائر ، وأعلن فى شهر أبريل أنه سيتفاوض فى نفس الوقت مع مصالى الحاج ومع الحركة الوطنية الجزائرية . وكادت هذه العملية أن تقضى على امكانية فتح باب المفاوضات بعد ذلك بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية ، وتأزم الموقف ، فتدخلت حكومة الولايات المتحدة ، ووافق الجنرال ديجول على بدء المفاوضات مع جبهة التحرير فى ايفيان على الحدود السويسرية .

وكانت مفاوضات ايفيان تعتبر مرحلة هامة فى العلاقات الفرنسية الجزائرية ، وإن كانت قد أظهرت بعض العقبات وبعض الاختلاف فى وجهات النظر التى كانت لا تزال موجودة بين الفرنسيين والجزائريين . وكانت هذه العقبات تتمثل فى موضوعات المستوطنين ، كما تتعلق بالقواعد العسكرية والبحرية والجوية الفرنسية الموجودة فى الجزائر ، وكذلك بمسألة فترة الانتقال ، واخيرا بمسألة الصحراء والمناطق الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمستوطنين فان فرنسا قد طالبت بضمانات تحفظ لهم امتيازاتهم ، وطالبت بحقهم فى الاحتفاظ بجنسية مزدوجة . ولكن الجزائريين رفضوا ذلك ، واقترحوا تخيير المستوطن بين الجنسية الجزائرية ، وفى هذه

الحالة يصبح مواطنا جزائريا ، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل بقية الجزائريين، وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية وفي هذه الحالة يعاملون معاملة الاجانب في دولة مستقلة . ولقد استند الجزائريون في ذلك إلى أن برنامجهم لن يتوقف على عملية الاستقلال السياسي، بل سيسير بعد ذلك إلى عملية التحرير الاجتماعي والاقتصادي ، وإلى تطبيق الاصلاح الزراعي ، وإصدار تشريعات اشتراكية تطبق على كبار الملاك . وكان معنى احتفاظ الفرنسيين ، وهم طبقة كبار الملاك بجنسية مزدوجة يعرقل برنامج، التحرير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر .

وأما فيما يتعلق بالقواعد فان فرنسا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير في وهران ، وبقاعدة برية في قسطنطينة ، ولكن الجزائريين لم يوافقوا على بقاء أي قواعد فرنسية الا لفترة مؤقتة، وقصيرة، وينص على مدتها .

وأما فيما يتعلق بالفترة الانتقالية ، فان فرنسا قد حاولت الاحتفاظ بالسلطة في الجزائر في ايديها في أثنائها، ولكن الجزائريين أصروا على ضرورة اشتراكهم على الاقل في هذه السلطة وفي أثناء هذه الفترة المؤقتة .

وكانت أهم مشكلة هي مشكلة الصحراء والاراضي الجنوبية ، ولقد طالبت فرنسا بفصلها عن الجزائر والاحتفاظ بها تحت السلطة الفرنسية ، في الوقت الذي أصر فيه الجزائريون على اعتبارها جزءاً لايتجزأ من الجزائر. واضطرت فرنسا إلى التراجع عن موقفها ، خاصة وأنها قد وافقت على التنازل عن سيادتها على الجزائر ، فعرضت اقتراحا جديدا يذكر أن الاقليم الجنوبي والصحراء يصبح ارثا دوليا لكل الاقاليم المحيط بها ، ويمكن أجراء استفتاء خاص به فيه ومنفصل عن الاستفتاء الذي سيحدث في الجزائر

نفسها. ولكن رجال جبهة التحرير قطعوا السبيل على الحكومة الفرنسية ودفعوا بأنهم سيتفاهمون مع الاقاليم المجاورة لهم فى شأن الصحراء ، وذلك فى محادثات منفصلة . ونجح الجزائريون فى أن يعلن كل من المغرب وتونس أنهم سيتفاهمون سويا فى مسألة الثروات الاقتصادية الموجودة فى الصحراء ودرجة مشاركتهم فيها ، خاصة وأن الاقليمين يعتبران مخارج طبيعية لثروات الصحراء . وفوت الجزائريون على فرنسا هذه المناورة الخاصة بتقسيم بلادهم، والتى كانت تهدد بدفع تونس أو المغرب ضد الجزائر ،وهى لاتزال فى مرحلة لم تصل فيها إلى الاستقلال الرسمى بعد . كما أنها كانت تهدد بنزول الولايات المتحدة إلى الميدان، أو تدخلها فى الامر، خاصة وأن هذه الدولة الاخيرة كانت قد بدأت فى توثيق علاقاتها فى كل من تونس والمملكة المغربية فى ذلك الوقت، وكانت أنظارها تتجه صوب بترول الصحراء والغاز الطبيعى الموجودة فى عين صلاح ، وخام الحديد الموجود فى تاندوف وبودنيب وفم الحصن . واضطرت فرنسا أمام ذلك إلى أن تفرض ضمانات معينة خاصة باستخراج البترول والامن الخاص بهذه العملية، وحتى موانى البحر المتوسط .

ولقد فشلت مفاوضات ايفيان فى مرحلتها الاولى ، ونتيجة لعدم قبول الجزائريين انصاف الحلول ، ووضوح الرؤيا أمامهم ، واعتبارهم أن الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم هى خطوة أولى فى سبيل البناء، وفى سبيل الشطر الثانى من برنامجهم، والذى يتعلق بالثورة الاجتماعية وبالتطبيق الاشتراكى فى بلادهم . ووجد ديجول أن أمامه الاختيار بين شيئين : الاول هو الاستمرار فى الحرب ، وبعد أن وصل إلى المرحلة التى اعترف فيها بكل ماسبق ، والثانية هى أخذ خطوة أخرى الى الامام، ومقابلة الجزائريين ،

والعمل على وقف عملية الاستنزاف الاقتصادى والبشرى التى تعرضت لها فرنسا منذ سبع سنوات . وتم الأمر باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، وإن كانت فرنسا قد احتفظت ببعض ميزات مؤقتة ، خاصة بحقوقها فى البترول، وبضرورة تعويض الفرنسيين فى حالة استيلاء الدولة الجزائرية أو تأميمها لاراضيهم . ووافقت على وجهة النظر الجزائرية فى معاملة المستوطنين ولكنها وافقت فى نفس الأمر على اعتبار أن الجزائر قد ورثت استقلالها من الحكومة الفرنسية ، وبشكل يسمح لها فى المرحلة الاولى فى أخذ معونة اقتصادية وفنية من فرنسا . وكان فى وسع هذه المعونة أن تساعد الجزائر على بناء بلادها ، واستخدام جزء منها فى عملية تصفية ممتلكات الفرنسيين هناك .

وكان خروج أحمد بن بيللا من السجن هو وصحبة الاربعة، وموافقته على هذه الشروط اكبر نصر للجزائر ، خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا اتفاقياتهم مع فرنسا اتفاقيات مرحلية، يمكن تعديلها فى الايام التالية . وبمجرد تكوين الجمهورية الجزائرية بدأت المفاضات من جديد مع الحكومة الفرنسية لتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والخاصة بالمعونات المالية والاقتصادية والفنية . وكانت عملية خروج المستوطنين الفرنسيين باعداد كبيرة من الجزائر ، وخاصة بعد أن أنفوا الخضوع لحكم الجزائريين الذين كانوا قد تفرسوا فيهم من قبل - قد سمحت لجمهورية الجزائر بالحصول على مزارع واسعة ، وخالية من الملاك ، واتخذتها أساسا لسياسة التطبيق الاشتراكى فى مجال الزراعة فى بلادها . وظهر أن انتصار الثورة الجزائرية قد فاق انتصارات كل من تونس والمغرب، خاصة وأنها قد أردفت استقلالها السياسى بمحاولتها الوصول إلى تحرير الطبقـــات الكادحة ، وتحريرهم اجتماعيا واقتصاديا .



خاتمة الباب

المغرب الكبير بعد الاستقلال

كان استمرار الحرب فى الجزائر هو العامل الاساسى الذى أثر فى عملية نمو وتطور كل من تونس والمغرب بعد حصولها على الاستقلال . ولقد اتخذته الحكومات الوطنية فى هذين الإقليمين ، حكومة الحبيب بورقيبة فى تونس ، وحكومة المملكة المغربية فى الرباط ، كعامل من عوامل الضغط على السياسة الفرنسية للاسراع بتطوير الاتفاقيات التى ابرمت بينها وبين هذه الحكومات الوطنية . وإذا كانت فرنسا قد حاولت استخدام وسائل ضغط أخرى ، وخاصة فى ميادين المعونة الاقتصادية والفنية فانها قد أضطرت — وأمام استمرار الحرب فى الجزائر — إلى التسليم خطوة بخطوة ، بالاعتراف بالإستقلال الفعلى لهذين الاقليمين .

كما أن الحرب الجزائرية قد عملت على توجيه القوى أو القيادات الجديدة الناشئة فى كل من تونس والمغرب إلى إنتهاج سياسة معينة ، وأثرت فى طبيعة تكوينها ، خاصة وأنه كان من الصعب فصل العامل الجزائرى عن بقية العوامل التى تشكل الموقف فى كل من الدولتين المجاورتين .

ونلاحظ أن الفترة التالية للاستقلال فى كل من تونس والمغرب قد شاهدت ازدياد نمو سلط الدولة ، ونمو قيادات معينة فى كل منها ، وتمثلت فى الحبيب بورقيبة والحزب الحر الدستورى فى تونس ، وتمثلت فى سلطة الملكية فى المغرب الاقصى .

أما الحبيب بورقيبة فانه قد وجد ضرورة الاعتماد على فرنسا فى المرحلة الاولى ، وخاصة فى الميادين الاقتصادية والفنية . وكان هذا الموقف يضطره

إلى ايقاف العمليات التى حاول صالح بن يوسف بها أن يستمر فى تعاونه العسكرى مع الجزائر ، وفى موقفه العدائى من فرنسا ، وإلى أن يتم استقلال الجزائر . ولقد استخدم الحبيب بورقيبة الشدة مع عناصر جيش التحرير التونسى ومع صالح بن يوسف لتأمين موقفه وشخصه حتى يتمكن من تأمين شخصه وفى تعاون مع فرنسا . ولكن نفس هذا الموقف خلق سحابة فى جو العلاقات بينه وبين جبهة التحرير الجزائرية فى سنة ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ .

حقيقة أن الحبيب بورقيبة تمكن من أخذ خطوات تالية تمثلت فى تنظيم حزبه الذى بلغ عدد اعضائه ٣٥٠,٠٠٠ قسمهم إلى خلايا ومناطق ، ووحد قيادتهم وعلى أساس ضرورة الاحتفاظ بالطاعة له ولتونس قبل أى شىء آخر . كما أنه نجح فى تغيير النظام الملكى وفى الوصول إلى النظام الجمهورى الرئاسى ، الذى سيطر به على تونس . ولكن الحبيب بورقيبة كان يشعر فى نفس الوقت « عدم رضاء » رجال جبهة التحرير الجزائرية عنه ، خاصة وأنهم كانوا يحتلون الحى المركزى فى مدينة تونس نفسها ، وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على تونس كلها فى ٢٤ ساعة إن رغبوا ، وكما كانوا يصرحون . وإذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تدعيم سلطته الدستورية كرئيس للدولة ، فان العداء المعلن بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية ، مع مع ما تلاه من هجمات على قرية سيدى يوسف ، كان يضطره إلى أن يقطع معاملاته مع الفرنسيين من وقت لآخر ، حتى وإن كانت هذه العملية تؤثر بالتالى على المعونات الفنية والاقتصادية التى كان يستلمها من فرنسا . ولذلك فان الحبيب بورقيبة قد اضطر سنة ١٩٥٨ إلى شراء الاسلحة اللازمة لجيشه الناشىء من كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية ، وإلى عقد اتفاقية المعونة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية .

كان الحبيب بورقيبة يحاول فى كل ذلك أن يمسك العصى من الوسط ، واثبت فى ذلك أنه لاعب ماهر . وحتى فى وقت العدوان الثلاثى على مصر، وهو الوقت الذى احتاج فيه لتدعيم سلطته وللحصول على المعونات من فرنسا، تحدث عن اعتداء الشيوعيين على المجر اكثر من تحدثه عن العدوان الثلاثى على مصر ، وتحدث فى نفس المناسبة عن أنه لايوجد هناك مايسمى تعايش سلمى ، بل من الواجب أن تكون الدولة داخل المعسكر الشرقى أو داخل المعسكر الغربى . وما دامت تونس فى البحر المتوسط وعلى بعد عشرين دقيقة بالطائرات من جنوب فرنسا ، فهى داخل المعسكر الغربى وكان يطلب المعونة من فرنسا. وحين هاجمت القوات الفرنسية ساقية سيدى يوسف اتخذ الحبيب بورقيبة من قطع العلاقات معها وسيلة للتقرب إلى جبهة التحرير الجزائرية ، وكوسيلة للضغط عليها حتى تسرع باعطائه ماوعدته من المعونة الاقتصادية ، وكان فى أشد الحاجة إليها .

وفى الوقت الذى كان فيه الحبيب بورقيبة يحاول التقرب من المعسكر الغربى كان نفس التكتيك يجبره على اتخاذ موقف غير كريم اما تجاه جبهة التحرير الجزائرية واما تجاه حكومة الثورة فى القاهرة ، ولكى يثبت بذلك أن اتجاهه غربى، ولكى يحصل على الثمن .

وكان تقرب الحبيب بورقيبة من الولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٩٥٨ قد مهد الجو لانشاء حلف المغرب الكبير » أو حلف شمال إفريقية. وكانت فرنسا توافق على ذلك ، وكذلك الولايات المتحدة الامركية ، إذ أنه كان يعتبر امتدادا لحلف شمال الاطلنطى لهذه المناطق . وحاول الحبيب بورقيبة استخدام هذه العملية كمرحلة يمكنه فيها أن يفرض على فرنسا موافقتها على استقلال الجزائر ، التى يمكن ادخالها فى هذا الحلف بعد ذلك.

وإن كان الرد عليه هو قيام حكومة الجزائر المؤقتة بارسال بعض البعثات والوفود إلى دول كتلة عدم الانحياز ، وإلى بعض دول الكتلة الشرقية . وكان من الصعب على الحبيب بورقيبة اجبار الجزائريين على الدخول فى حلف غربى ، وقد وضعوا فى برنامجهم تطبيق الاشتراكية بعد الاستقلال . ففشل هذا المشروع ، وإن كان الحبيب بورقيبة قد ارجع فشله إلى قوة الضغط المصرية فى ذلك الوقت .

وكان من الصعب على الحبيب بورقيبة أن يبقى بعيدا عن جامعة الدول العربية ، ولكنه كان يرغب فى الحصول على مكانة مرموقة داخل هذه الجامعة ، وبصفته « المكافح الاكبر » ومنذ سنة ١٩٣١ . ولذلك فانه دخل الجامعة العربية لا للمشاركة فى أعمالها ، بل لكى يتهم الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر بفرض نفسه على الجامعة ، وعلى الحكومات العربية ، وخرج مندوبه من الجامعة فى اليوم التالى وصفق وراءه الباب بنفس الطريقة التى كان يخرج بها مندوب فرنسا من الامم المتحدة حين تعرض مشكلة الجزائر . والواقع أنه كان يحاول بهذه العملية المحافظة على نوع من الروابط مع العناصر العربية ، وكان يخشى فى نفس الوقت من اظهار عجزه عن التمشى مع الحركة العربية ، خاصة وأنه كان لا يمثل الاتجاه العربى ، حتى فى تونس نفسها . ويمكننا أن نربط ذلك الإتجاه بتلك السياسة العلمانية التى أخذ فى تطبيقها فى تونس ، والتى ظهرت وكأنها تمس قوانين الأحوال الشخصية وتعدد الزوجات وحقوق المرأة ، وكانت تهدف من الناحية السياسية القضاء على القيادات العربية والاسلامية الموجودة فى تونس ، وبشكل لا يترك فى هذا الاقليم زعيما ورئيسا الا الحبيب بورقيبه .

وكانت هناك مسألة وحدة أو اتحاد المغرب العربى الكبير ، ولم يكن فى

وسع الحبيب بورقيبة التراجع عن مثل هذا المبدأ ، حتى لا يفقد ثقة الجماهير فيه، وفى وقت استمرت فيه الحرب فى الجزائر. فحاول النزول إلى نفس الميدان ، ولكن على أساس فرض نفسه على القيادات الأخرى الموجودة معه داخل نطاق هذه العملية ، واظهار أن لتونس رأى معين ومتحرر ، ولا يمكن تناسيها أو فرض الأمور عليها . وكان رأسا غير متوجة ، فى الوقت الذى كان فية محمد الخامس رأسا متوجة ، وتقدم عليه وعلى غيره من رؤساء الجمهوريات. فوافق الحبيب بورقيبة على مبدأ الاتحاد بين دول المغرب، وعلى مراحل، وإن كان قد اتخذ فى نفس الوقت موقفا خاصا فى الاعتراف بجمهورية موريتانيا الاسلامية ، وبشكل يؤدى إلى قطع العلاقات بينه وبين المملكة المغربية، التى كانت تستند إلى حقوقها التاريخية على هذه المناطق، لاتمام وحدة التراب المغربى ، وفى المؤتمر الذى انعقد فى طنجة سنة ١٩٥٩ ظهر أن الحبيب بورقيبة يؤيد ثورة الجزائر، فى الوقت الذى طعن فيه المملكة المغربية فى مسألة موريتانيا .

ولقد سمح كل ذلك للحبيب بورقيبة بأن يستمر فى سياسة الموازنة بين القوى المحيطة به ، وبشكل لا يؤدى الا لمكاسبه الشخصية ، قبل أن تكون مكاسباً لتونس أو لبلاد المغرب الكبير .

وكان مجىء الجنرال ديجول إلى الحكم يمهد الطريق أمام الحبيب بورقيبة لاعادة النظر فى مسألة القواعد العسكرية الموجودة فى اقليمه. ونجح الحبيب بورقيبة فى استغلال الاصطدامات التى وقعت بين القوات الفرنسية فى بلاده وبين الاهالى لكى يزيد من تضييقه على هذه القوات الاجنبية . واضطر الجنرال ديجول الى الاتفاق معه على اخلاء القواعد العسكرية الاربعة الموجودة فى

داخل البلاد، وتركيز القوات في قاعدة بنزرت، وعلى أساس الوصول إلى إتفاقية لاحقة بشأن هذه القاعدة ومستقبلها . ولكن الحبيب بورقيبة استغل نفس الفرصة للضغط على معسكرات المجاهدين الجزائريين الموجودين في تونس، وبشكل كاد أن يؤدى إلى اصطدام بين القوات التونسية وقوات المجاهدين الجزائريين حين صدرت الأوامر بمنع تزويد هذه المعسكرات بالمياه والتيار الكهربائى . وانتهى الأمر باتفاقية تونسية جزائرية اعترفت فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة باحترامها لاستقلال تونس وأعلنت عدم رغبتها في التدخل في شئونها الداخلية .

ولقد نجح الحبيب بورقيبة بكل ذلك في تدعيم سلطته وتدعيم الحزب الحر الدستورى الذى يحكم به الاقليم . وحتى بعد صدور القوانين الاشتراكية في مصر ، والبدء في التطبيق الاشتراكى في الجزائر سنة ١٩٦٢ أظهر الحبيب بورقيبة أنه كذلك يطبق الاشتراكية في إقليمه ، ولكنهـــا تختلف عن الاشتراكية المطبقة في مصر ، وتختلف عن تلك المطبقة في الجزائر ، إذ أنها « اشتراكية دستورية » . ونجح أخيراً في الوصول إلى اتفـاق مع فرنسا للجلاء عن قاعدة بنزرت وتسليمها للقوات التونسية . وكان اكبر نجاح له هو حضور كل من الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس أحمد بن بيللا احتفالات تسليم القاعدة ورفع العلم التونسى عليها ، ومشاركتهم افراح تونس بالجلاء . واستخدم بورقيبة ذلك مادة لكى يثبت أن سياسته « البورقيبية »، والتى تقوم على أساس « خذ وطالب » يمكنها أن تؤدى كذلك إلى الاستقلال وإلى الجلاء .

* * *

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فانه قد شاهد نمو سلطة الملكية فيه فى الفترة التالية للاستقلال ، وإن كان قد خضع فى تطوره لضغط أقل من الحرب الجزائرية عن ذلك الضغط الذى شاهدته تونس ، وتأثر بالعوامل الداخلية فى اقليمه أكثر من تأثر الحبيب بورقيبة بها فى تونس .

وبدأ المغرب استقلاله ، وهو يحتاج كذلك إلى المعونات الاقتصادية والفنية من فرنسا ، وبدأها فى وجود قوات عسكرية فرنسية وأمريكية فى القواعد المنتشرة فى طول البلاد وعرضها . واضطر بذلك إلى أن يحسب حساب هذه القوى العسكرية ويعمل على التخلص منها .

وكان لإتخاذ العناصر الوطنية لعودة الملك لبلاده رمزاً لعملية الكفاح ولعملية الاستقلال أثرا بعيدا فى تطور الاحداث بعد ذلك . وكانت أول وزارة شكلت فى المغرب برئاسة سى مبارك البكاى ، والتى شارك فيها ممثلين عن حزب الشورى والاستقلال ، وعن حزب الاستقلال ، ستة من الحزب الأول وتسعة من الحزب الثانى . وتدعم موقف هذه الوزارة بانضمام حزب الاصلاح برئاسة عبد الخالق الطريس اليها من المنطقة الشمالية . وظهرت فى أثناء هذه الفترة الأولى ضرورة العمل على توحيد للتراب المغربى ، وضرورة العمل على انشاء حكومة ثابتة يمكنها أن تدافع عن استقلال البلاد . فعملت هـــذه الحكومة عـــلى تصفية جيش التحرير المغربى ، وتحويله الى القوات العسكرية الملكية ، كما عملت على تصفية جيش تحرير موريتانيا ، والذى كان يعمل فى ذلك الوقت بقيادة حرمة ولد بابانا فى منطقة وادى ردعة . وصدرت أوامر الحكومة المغربية إلى قوات هذين الجيشين الموجودة فى وجده وفى وفى وادى درعة بعدم التحرك أو النزول إلى أية عمليات إلا بأوامر صريحة من الحكومة فى الرباط . وحاولت بعض عناصر «التحرير» مواصلة الكفاح ،

وعلى اساس احتياج الثورة الجزائرية إلى مساندة خارجية . ولكن حكومة الرباط منعت اتصالهم بالخارج ، وخاصة مع حرمة ولد بابانا ، وقام محمد الخامس بتعيينه عضوا فى مجلس التاج ، وعلى أساس أنه مغربى وكانت تصفية هذين الجيشين فى صالح الملكية ، وأبعادا عن المشكلات مع فرنسا ، فى وقت احتاج المغرب فيه إلى المعونات الاقتصادية والفنية من هذه الدولة .

وجاءت بعد ذلك العلاقات مع اسبانيا والمنطقة الشمالية . وكانت اسبانيا قد رفضت الموافقة على عملية نفى محمد الخامس ، ورفضت الاعتراف بسلطة ابن عرفه على المنطقة الخليفية ، واعتبر موقفها مدعما لحركة التحرير المغربية فى ذلك الوقت ، كما أن بعض الأسلحة والذخائر كانت تصل إلى جيش التحرير المغربى فى ذلك الوقت عن طريق الموانى المغربية فى منطقة اسبانيا وعن طريق الجيوب الاسبانية فى شمال المغرب. وبعد الاستقلال وافقت اسبانيا على تسليم منطقة الحماية الاسبانية للحكومة المغربية ، وأظهرت استعدادا للتسليم الساقية الحمراء فى جنوب المغرب، وتسليم شنقيط، وهى الجزء الشمالى من صحراء المغرب الجنوبية أو من صحراء ريو دى أورو الشمالية . ولكن السلطات الاسبانية شاهدت امتداد سلطة حكومة الرباط على منطقتها ، وكانت هذه الحكومة لا تزال خاضعة المستشارين والموظفين الفرنسيين . وأصبحت اللغة التى تتحدث بها الإدارة المغربية فى المنطقة الشمالية هى الفرنسية بدلا من أن تكون الاسبانية . وأخذت اسبانيا ذلك على بعض المغاربة ، وعلى أساس أنها وقفت إلى جانب عملية التحرير، لكى تخرج قبل فرنسا من المغرب . ولذلك فان حكومة اسبانيا قد تشددت بعد ذلك فى أمر تسليم الجيوب الشمالية وفى أمر منطقة سيدى إفنى، وحتى فى أمر صحراء شنقيط، وعلى أساس أنها من الممتلكات الاسبانية . وأثر ذلك على مسألة وحدة

التراب المغربى . ولقد أخذت بعض عناصر التحرير المغربية هذه المسألة على حكومة الرباط ، والتى شارك فيها حزب الاستقلال ، وعلى أساس أنها حولت معركة التحـــرير إلى معركة « سياسية » وقبلت أنصاف الحلول، وأساءت إلى العلاقات مع اسبانيا وحسنتها مع فرنسا،فى الوقت الذى استمرت فيه الحرب مع فرنسا فى الجزائر . وكان هذا الموقف عاملا من عوامل اضعاف حزب الاستقلال ،حتى وإن كان قد نفذ ذلك فى وزارة إئتلافية. وفى الوقت الذى قلت فيه هيبة هذا الحزب نتيجة لتغييره طريقة المعركة، زادت فيه هيبة الملكية التى كانت تسيطر على كل شىء .

ولقد حمل حزب الاستقلال لواء الدعوة للمغرب الكبير ، ولكن بدلا من أن يوجهها صوب الجزائر وتونس، وصوب الاستمرار فى عملية التحرير، أخذ يوجهها صوب الجنوب وموريتانيا وأفريقية السوداء، ويستند فى ذلك إلى الحقوق التاريخية وإلى الروابط الدينية ، وفى وقت التحـرير . وخدم بذلك عملية نمو سلطة الملكية، خاصة وأنها كانت تجمع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية فى نفس الوقت. وزاد ظهور إتجاه حزب الاستقلال إلى اليمين، بشكل مهد إلى انقسام جديد فى داخله مع العناصر الشابة، والتى كان يشرف على تنظيمها المهدى بن بركه .

أما محمد الخامس فانه قد أظهر أن البلاد لم تتهيأ بعد للنظام البرلمانى ، ومن اللازم أن تمر بمرحلة انتقال حتى تتمكن من الوصول إلى ذلك . وأصدر الميثاق الملكي فى سنة ١٩٥٨ وذكر فيه أن السيادة تخص شخص الملك ، وأن الدولة مملكة دستورية تسمى المملكة المغربية ، وأن الوزراء مسئولون أمام الملك ، وأنه سوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع اعلان الحريات الكاملة . وشرح فى نفس الوقت ضرورة البـدء فى وضـع

الأسس لإنشاء مجالس إقليمية وبلدية، تقوم على أساس مدنى لا على أساس قبلى . وذكر هذا الميثاق أن الجمعية الاستشارية ، أو مجلس المشـــورة سيكون لها حق مناقشة الميزانية والتصويت عليها . ولكن سيتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية المحلية ، أى أن النائب فيها يصل عن طريق انتخاب على درجتين . وبعد ذلك سيصدر الدستـور ، وتظهر أول جمعية برلمانية على أساس مبدأ الانتخابات العامة .

ولكى يدعم الملك الوزارة المغربية عهد فى نفس السنة إلى الحاج أحمد بلا فريج بتشكيل حكومة من المستقلين ومن أعضاء حزب الاستقلال ، وكان بلا فريج هو أمين عام حزب الاستقلال . وفى أثنـاء هذه الوزارة تم تبلور الموقف بين العناصر اليمينية والعناصر اليسارية فى حزب الاستقلال . وكان تبلورا بين عناصر شابة تعمل بتنظيم وعلى أساس متحرر ولا تدين بمبدأ عبادة الشخصية ، وعناصر تقليدية أخذت فى الوزارات موقفا تنفيذيا أكثر منه كموقف سياسى . تم التبلور بين مجموعة علال الفاسى ، ومجموعة المهدى بن بركة . وكان المهـــدى بن بركة هو الذى قام بالإشراف على عمليـة « التنظيم » لخلايا حزب الاستقلال فى أثنـاء فترة الـكفـاح والمقاومة ، وفترة نفى محمد الخامس من البلاد . ولذلك فان العناصر الشابة والمتحررة قد التفت حوله . ومنذ أبريل سنة ١٩٥٩ وصـــل الأمر إلى انشقاق . وحاولت العناصر الشابة أن تسمى نفسها باسم الاتحاد الوطنى لحزب الاستقلال ، ولكنها اضطرت لترك هذا الاسم ولاختيار اسم اتحاد القوى الشعبية فى أواخر هذه السنة . ونتج عن هذا الانقسـام فى حزب الاستقلال انقسام مشابه فى الحركة العمالية فى المغرب، ونتج عنه تضارب فى هذا الميدان كذلك ، وفى غير صالح القوى المكافحة الوطنية ، وبشكل

يعمـــل على اضعافها فى صراعها الداخلى مع بعضها ، ويزيد ظهور قوة القصر وضوحا .

وزاد الصراع بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة ، وكانت الأولى تسيطر على عدد من رجال القبائل فى البادية ، وعلى مراكز الثقافة العربية الإسلامية وخاصة فى فاس، فى الوقت الذى ازدادت فيه قوة اتحاد القوى الشعبية فى المدن الصناعية وخاصة فى الدار البيضاء والرباط . وعهد الملك إلى سى عبد الله بن ابراهيم بتأليف وزارة تشرف على عمليه الانتخابات . ولكن سرعان ما ظهـر أنها قد سارت نحو اليســار ، ونحو اتحاد القوى الشعبية ، بخطوات واضحة .

وفجع المغرب فى ذلك الوقت كما فجع كل العالم العربي الإسلامى بوفاة محمد الخامس ، وكان يسير على سياسة عربية اسلامية واضحة ، ولا يمكن موازنتها بسياسة السيد الحبيب بورقيبة . وكان قد زار القاهرة وشارك فى الاحتفالات بالبدء فى بناء السد العالى ، وزار الدول العربية ، وحاول أن يوفق بين القادة والرؤساء . وتولى الملك ابنه الأمير الحسن باسم الحسن الثانى ، وظهر أن المغرب سيحظى بحكم ملك شاب يعتز بعروبته وبأسرته العلوية ، وثقافته الحديثة. وكان كل ذلك يدعم من نمو سلطة القصر على حساب القوى الداخلية الموجودة فى البلاد .

ولقد دلت الانتخابات التى حدثت فى سنة ١٩٦١ على ازدياد نمو قوة اتحاد القوى الشعبية فى المغرب . وإذا كان حزب الاستقلال قد حصل على ٤٥٪ من المقاعد فان القـــوى الشعبية قد حصلت على ٣٥٪ رغم حداثتها فى التكوين .

ولقد الف الحسن الثانى وزارته ، وعلى اساس أن تكون مسئولة أمامه. وادخل فيها عـلال الفارسى لوزارة الشئون الاسلامية والاوقاف ، وكان اختيارا موفقـا ، كما ادخل فيهـا الوزانى . وكانت وزارة تنفيذية تأتمر بأوامر الملك ، فى الوقت الذى تخضع فيه لنقد احزابها فى الخارج على البرامج التى لم تنجح فى تنفيذها . إما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فانه قد رفض الدخول الى الوزارة ، وفضل عليها المعارضة الصريحة والمعلنة. ولاشك أن وجود مثل هـذه المعارضة قد افاد الحكومة المغربية ، وخاصة فى عملية نقدها فى الابقاء على القواعد العسكرية الاجنبية فى البلاد. ونجحت الحكومة المغربية ــ أمام ضغط المعارضة ــ فى الوصول الى اتفاق مع فرنسا لإخلاء قواعدها العسكرية فى المغرب . وسـلمت آخر هـذه القواعد فى اكتوبر سنة ١٩٦١ . وكذلك الحـال بالنسبة للقواعد الامريكية ، وكانت اربـع قواعد جوية ، علاوة على قاعدة جوية بحرية فى بورليوتى أو القنيطرة . وتمت بذلك سيادة المغرب على اراضيه، وقبل أن تنجح تونس فى الحصول على قاعدة بنزرت .

ولاشك أن هذه الفترة التى بدأت فيها المحادثات الفرنسية الجزائرية فى إيفيان قد ساعدت من ناحية أخرى على نمو حزب اتحـاد القوى الشعبيـة باتجاهاته المتحررة . وكان إستقلال الجزائر بعد ذلك ، واتجاهها صوب تطبيق الاشتراكية فى بلادها ، يدفع بهـذه العناصر المغربيـة الشابة دفعا إلى مسايرتها . ومنذ صيف سنة ١٩٦٢ ، وفى أثنـاء عملية الانتخـابات ، وفى الوقت الذى شهد فيه المشرق العربى عمليات هز قوية ، مع نشوب الثورة فى اليمن ، كانت شعارات القوى الشعبية فى المغرب شعارات ثورية وجمهورية وإشتراكية واضحة . ولاشك أن نمو هذا الحزب، بل هـذا الاتجاه فى هذا

الطريق سيؤدى إلى إصطدام بينه ، وبصفته صاحب المصلحة الحقيقيـة فى التغيير ، وبين أصحاب الامتيازات الذين يرفضون التغيير . وسيؤدى الأمر إلى إصطدامات بين المغرب والجزائر بشأن الحدود ، وتبلور داخل المغرب نفسه بشكل جديد .

* * *

والواقع أن الأمر كان يزيد عن كونه مجرد صراع بين اتجاهات ملكية واتجاهات جمهورية ، إذ أنه كان يتعمق من البناء الفوقى إلى أسس وجذور المشكلة ، وينزل إلى الاوضاع الاجتماعيـة والأوضاع الاقتصادية . وجاء إعلان الميثاق فى القـــاهرة ثم بدء الجزائر برئاسة أحمـد بن بيللا فى التطبيق الاشتراكى عوامل تثبت تحول السلطة إلى طبقات كانت محرومة من قبل ، وتدل بالتالى على إنتقال السلطة من الملاك ، والتخلص بالتالى من عمليات الاستغلال التى يقوم بها الاقطاع ، وحتى الطبقة الوسطى . وكان لنشوب ثورة ١٤ رمضان فى بغـداد ، ونشوب الثورة التحررية فى اليمن آثار على بلاد المغرب الكبير نفسها . وكانت نداءات بعض عناصر اتحاد القوى الشعبية للأهالى فى الانتخابات المغربية تحمل معنى تحرك إقليم مثل اليمن ... فمتى يتحرك المغرب !! وسرعان ما جاءت الانبـــاء عن ظهور « مؤامرة » ضد شخص الحسن الثانى وصدرت الأوامر بعملية إعتقالات واسعة بين رجال إتحاد القوى الشعبية ، وبين الاتحاد العام للطلبة المغاربة . وإذا كانت السلطة المغربية قد تمكنت من وضع أيديها على عناصر كثيرة من بين القوى التقدمية فانهـا قد فشلت فى إلقـاء القبض على الأمين العـام لإتحاد الطلبة المغاربة ، الذى التجأ إلى الجزائر ، وفى وضع أيديها على المهدى بن بركة ، والذى ظهر بعد ذلك فى القاهرة ، وأصبح أمينا مساعدا للمؤتمر

الافريقى الآسيوى فيها . وكان صيف سنة ١٩٦٢ مشحونا بالحوادث وخاصة بعدخوف الجمهورية الجزائرية من عمليات تخريب تقوم بها العناصر اليمينية مع البدء بتطبيق الاشتراكية . وحدثت إتصالات بين القاهرة والجزائر ، وزار الفريق على على عامر جمهورية الجزائر ، وظهر أن هناك تعاون عسكرى بين الجمهوريتين ، بعد أن وضح أن القوى التحررية فى العالم العربى تتمثل فى القاهرة وفى الجزائر وفى بغداد وصنعاء . وسرعان ماظهرت المشكلات حول الحدود المغربية الجزائرية، ووقعت الاشتباكات المسلحة فى مناطق لم تكن قد حددت بعد، وكانت تشتمل على كميات كبيرة من خام الحديد . وكانت القوات الفرنسية والامريكية قد تركت المغرب، ولكن بعض الطائرات الامريكية استخدمت لنقل القوات الملكية على الحدود، وفى نفس الوقت الذى كانت فيه بعض وحدات سلاح الخدمات الطبية العربية موجودة فى الجزائر .

ولقد إستخدم الحسن الثانى هذه العملية وسيلة لضرب الاتجاه العربى التحررى فى إقليمه ، وزيادة تقربه مع الغرب ، خاصة وأنه كان محتاجا إلى المعونات الخارجية . ولم يكن هذا الصراع فى صالح القوى الوطنية ، وخاصة فى وقت زادت فيه خطورة مشكلة فلسطين وعمل الاسرائيليون على تحويل مجرى نهر الأردن، وظهرت ضرورة وصول العرب إلى تصفية خلافاتهم لمواجهة الخطر الصهيونى . فأدى ذلك إلى مؤتمر القمة العربى الأول فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ والذى لعبت فيه كل من العراق وتونس دور التصفية الموقف بين الجمهورية اليمنية والعربية السعودية من ناحية ، وبين الجزائر والمغرب من ناحية أخرى .

ولاشك فى أن وضوح الاختلافات بين الاتجاهات والمصالح سيزداد على مر الزمن بين القوى صاحبة السلطة فى أقاليم المغرب الكبير ، وخاصة

بعد تصريحات الحبيب بورقيبة بشأن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، وبين القوى ذات المصلحة الفعلية في التغيير الثورى . ولكن هناك أسس قد وضعت منذ سنة ١٩٦٩ لانشاء المغرب الكبير ، ولاتزال الخطوات تسير في طريق تنفيذه ، ومن القاعدة إلى القمة ، وعلى أساس العمل على تنسيق الادارات والاجراءات والضرائب ، لكى نصل في يوم من الأيام إلى مساواة بين المواطنين تسمح بقيام اتحاد ووحدة بعد ذلك . وإذا كانت العناصر التقدمية والمتحررة في بلاد المغرب الكبير تحاول الوصول إلى هذه المراحل بسرعة، فما لاشك فيه أنها ستصل إليها ، ومع زيادة تبلور القوى ونموها . وإذا كان هناك اتجاه آخر يتساءل عن معنى تكتل بلاد المغرب الكبير كخطوة أولى ، وقبل أن تتكتل الدول ذات الاتجاه التقدمى أو التحررى فيه مع الكتل المماثلة لها في المشرق العربي، فان الزمن وحده هو الكفيل بالتنبؤ باتمام وحدة المغرب العربي أولا ، أو اتمام وحدة العناصر ذات الاتجاه المتماثل قبلها .

ولا شك أن ضغط الظروف الدولية على المناطق المتحررة ، ومن المحيط الاطلسى حتى اندونيسيا ، يؤثر على الموقف في بلاد المغرب الكبير، في نفس الوقت الذى يؤثر فيه على بلاد المشرق .

وأخيرا فعلينا الا ننسى ذلك الصراع الذى وقع في الجزائر بين الاتجاه السياسى ، والذى كان يعتمد على المكتب السياسى ، وكان يمثله أحمد بن بيللا ، الذى فرض الدستور الجزائرى وعمل على تطبيق الاشتراكية بشكل معين ، وبين الاتجاه الثانى والذى اعتمد على الرجال العسكريين ، ورجال جيش التحرير وقرر ضرورة عدم تناسيهم في عملية بناء بلادهم ، واشرف عليه الرئيس الهوارى بومدين .

ولكن مما لاشك فيه أن بلاد المغرب العربي، والتى حصلت على استقلالها بعد بلاد المشرق تسير بخطوات واسعة نحو الوصول إلى أهدافها .

بعض المراجع

لزيادة الاطلاع

(ا) بعض المراجع العربية :

أحمد توفيق المدني :

هذه هى الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .

الحبيب ثامر :

هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ ؛

المهدى بن بركة :

الإختيار الثورى فى المغرب . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .

الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد :

الاستقصا فى تاريخ المغرب الأقصي . الدار البيضاء ، دار الكتاب، ١٩٥٥ .

د. جلال يحيى :

السياسة الفرنسية فى الجزائر ١٨٣٠ – ١٩٦٠

القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .

د. حسن سليمان محمود :

ليبيا بين الماضى والحاضر . القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ .

د. حسن صبحي :
التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤) م .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٦ .

رودلفو ميكاكي :
طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ؛ ترجمة طه فوزي .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

د. صلاح العقاد :
تطور السياسة الفرنسية في الجزائر . القاهرة ، ١٩٦٠ .

د. صلاح العقاد :
المغرب العربي ؛ الجزائر — تونس — المغرب الأقصى .
القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

طاهر أحمد الزاوي :
أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦١ .

عبد الرحمن بن زيدان :
إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس .
الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٢٩ .

عبد القادر الصحراوي :
جولات في تاريخ المغرب .
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٦١ .

عبد الكريم كريم :
نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .
[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا فى التاريخ من جامعة الرباط سنة ١٩٦٣] .

علال الفاسى :
الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٤٨ .

محمد حجى :
الزاوية الدلائية .
[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط ؛ سنة ١٩٦٣] .

محمد خير فارس :
المسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢ القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

د. محمد فؤاد شكرى :
السنوسية دين ودولة . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .

د. محمد مصطفى صفوت :
مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية . القاهرة ، ١٩٥٧ .

يوسف فهمى أحمد الجزايرلى :
أرض البطولة ، الجزائر .
الاسكندرية ، الهيئة المحليـــة لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، سنة ١٩٦٤ .

(ب) بعض المراجع الاوربية :

Abbott, G. F. ;
The Holy war in Tripoli.
London, 1912.

Ashford, Douglas E.;
Political change in Morocco.
Princeton, Univ. Press, 1961.

ترجمة الدكتورة عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة
إلى العربية باسم : التطورات السياسية في المملكة المغربية.
بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .
[رسالة دكتوراه فلسفية عن الاحزاب السياسية بعد الاستقلال]

Aubin, Eugène.
Le Maroc d'Aujourd' hui.
Paris, Colin, 1904.

Aumeran, (Général). ;
Paix en Algérie.
Paris, 1959.

Ayache, Albert.
Le Maroc, Bilan d'une colonisation.
Paris, Editions Sociales, 1956.

Azan, (Général) Paul;
L'Emir Abd el Kader:
Paris, Hachette,

Barbour, Nevill.

A Servey of North West Africa; (The Maghrib.)

London, Oxford, 1959.

Barcklay, Sir Thomas.

The Turco Italian war and its problems.

London, 1912.

Bernard, Augustin.

Le Maroc.

Paris, Alcan, 1913:

Bernet, Edmond.

En Tripolitaine.

Paris, 1912.

Bourguiba, Habib.

La Tunisie et la France

Paris. 1954.

Bourguiba, Habib.

Propos et entretiens.

Tunis, 1960.

Brinton, Gasper Yeats.

The Mixed Courts of Egypt.

London, 1931.

Bromberger, Serge.

Les Rebelles algeriens.

Paris, Plon, 1958.

Cachia, A. J. (Major).

Libya under the Second Ottoman occupation 1831 – 1911.

Tripoli, 1945.

Cambon, Henri.

Histoire du Maroc.

Paris, Hachette, 1952.

Castries, H. de.

Les Sources inédites de l' histoire du Maroc.

Catroux, (Général.)

Lyautey le Marocain.

Paris, Hachette, 1952.

Clark, Michael K. ;

Algeria in turmoil. A histouy of the rebellion.

NewYork , 1959.

Coindreau, Roger.

Les corsaires de Salé.

Paris, 1948.

Cossé - Brissac, Ph. de;

Les Rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l' Algérie.

Paris, Larose, 1931.

Cour, Auguste.

L' Etablissement des Dynasties des Chcrifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la Régence d' Alger.

Paris, Leroux, 1904.

Djuvara, T. G. ;

Cent projets de partage de la Turquie, 1281 - 1913.

Paris, Felix Alcan, 1914.

Evans - Pritchard, E. E. ;

The Sanusi of Cyrenaica.

Oxford, 1949.

Favrod, Charles-Henri.

La révolution algerienne.

Paris, Plon, 1959.

Garas. Félix.

Bourguiba et la naissance d' une nation.

Paris, 1956.

Gillespie, Joan.

Algeria, rebellion and revolution.

London, Ernest Benn, 1960.

Giolitti, Giovanni ;

Memorie della mia vita.

Uonza, 1945.

Grandval, Gilbert.

Ma mission au Maroc.

Paris, Plon, 1956.

Jeanson, Colette et Francis.

L' Algérie hors la loi.

Paris, Seuil, 1955.

Jnin, A. (maréchal).

Le Maghreb en feu.

Paris, Plon, 1957.

Julien, CH. - A.;

Histoire de l'Afrique du Nord, Tunisie, Algérie, Maroc.

Paris, Payot, 1956.

Vol. II.

Julien, CH. - A.;

L' Afrique du Nord en marche,.

Paris, Julliard, 1953.

Lacoste; Nouschi; et Prenant.

L' Algérie, passé et présent.

Paris, Ed. Sociales, 1961.

Lacouture, Jean et Simone;

Le Maroc à l'épreuve.

Paris, Seuil, 1958.

Lacouture, Jean.

Cinq hommes et la France.

Paris, Edition du Seuil, 1961.

Landau, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956

ترجمة الدكتور نقولا زيادة إلى العربية : تاريخ المغرب في القرن العشرين .

بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣.

Latour, Général Boyer de.

Vérités sur l' Afrique du Nord.

Paris, Plon, 1956.

Le Tourneau, Roger.

Fès avant le Protectort.

Casablanca, 1949.

Le Tourneau, Roger.

Evolution politique de l' Afrique du Nord Musulmane

1920 - 1961.

Paris, Armand Colin, 1962.

Lyautey, (Maréchal).

Paroles d' action.

Paris, A. Colin, 1927.

Lyautey, (Maréchal).

Textes et Lettres (1912 - 1925) *Présentés par Pierre Lyautey.*

Paris, 1953-1957.

(4 Vols.)

Miege, Jean - Louis.

Le Maroc et l' Europe 1830 - 1894. (4 Vols.)

Paris, P. U. F., 1961-1963.

Mc Clure, W. K. ;

Italy in North Africa.

London, 1913.

Montagne, Robert.

Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc.

Paris, Alcan, 1930.

Montagne, Robert.

Naissance du Prolétariat marocain.

Paris, J. Peyronnet, 1951.

Montagne, Robert.

Revolution au Maroc.

Pans, France - Empire, 1953.

Paillat, Claude.

Le dossier secret de l'Algérie.

Paris, 1961.

Pinon, René

L' Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

Poincare, Raymond.

Au service de la France.

Paris, Plon, 1926.

Raymon, André.

La Tunisie.

Paris, P. U. F., 1962. « Que Sais-je? ».

Remond, Georges.

Aux camps Turco-Arabes:

Paris, Hachette, 1913,

Rézette, Robert.

Les partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

Roncagli, Giovanni.

Guerra Italo-Turca, 1911-1912.

Milano, 1918.

Saint-René Taillandier, G. ;

Les origines du Maroc Francais.

Paris, Plon, 1936.

Soustelle, Jacques.

Aimée et souffrante Algérie.

Paris, Plon, 1956.

Stephane, Roger.

La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le président de la République tunisienne.

Paris, Plon, 1958.

Taillard, F. ;

Le Nationalisme marocain.

Paris, Cerf, 1947.

Tardieu, André.

La conférence d'Algésiras.

Paris, Alcan, 1907.

Terrasse, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols.)

Tillion, Germaine,
L' Algérie en 1957.
Paris, Ed. Minuit, 1957.

Tittoni, Tommaso.
Italy's foreign and colonial policy.
Landon, 1914.

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

الباب الثانى

صفحة

الباب الثالث

صفحة

صفحة

الباب الرابع

صفحة

صفحة

الباب الخامس

صفحة



القسم الثاني

صفحة

صفحة

الباب السابع

صفحة

الباب الثامن

صفحة

الباب التاسع

صفحة

الباب العاشر

صفحة

مطبعة م·ك· الاسكندرية
محمد محمود محمد مسعد
٥ شارع أديب اسحاق (عمارة البصير)
تليفون ٣٠٨٤٧
٣٠٩٩٠

ص ٢٠٠ للجزئين معا

١٩٦٦



ملتزم الطبع والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر